



المركز التأسيسي
للدراستات والبحوث
Constituent for
Studies & Research

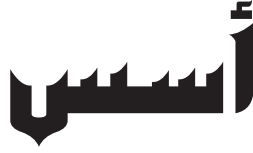
العدد 1 - المجلد الأول
Issue 1 - Volume 1

رمضان 1446 - مارس 2025
Ramadan 1446 - March 2025

OSUS

دورية فصلية محكمة تعنى بالإدارة والسياسات العامة
تصدر عن المركز التأسيسي للدراستات والبحوث

Quarterly Peer-reviewed Journal of Management & Policies
Published by Constituent for Studies & Research



دورية فصلية محكمة تعنى بالإدارة والسياسات العامة
تصدر عن المركز التأسيسي للدراسات والبحوث
العدد 1 - المجلد الأول - رمضان 1446 - مارس 2025

Bi-Annual Peer-reviewed Journal of Management and Policies
Published by Constituent for Studies & Research
Issue 1 - Volume 1 - Ramadan 1446 - March 2025

رئيس التحرير
د. خالد يحيى العماد

هيئة التحرير
أ. د. مشعل أحمد الريفي
أ. د. نصر محمد الحجيلي
أ. د. عادل مجاهد الشرجبي
أ. د. محمد سعد نجاد
أ. د. إبراهيم غالب لقمان
أ. د. يحيى أحمد الخزان



المركز التأسيسي للدراسات والبحوث
Constituent for Studies & Research

جميع الحقوق محفوظة لـ:



المركز التأسيسي للدراسات والبحوث
Constituent for Studies & Research

www.csr-yemen.com

info@csr-yemen.com



أسس

افتتاحية العدد

في ظل عالم يتسم بالتغيرات السريعة والتحديات المتزايدة، تصبح الحاجة إلى البحث العلمي والتحليل المنهجي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فالمعرفة ليست مجرد تراكم للمعلومات، بل هي أساس متين يُبنى عليه المستقبل، ويشكل القاعدة التي تنطلق منها السياسات والاستراتيجيات الفاعلة. وانطلاقًا من هذه الرؤية، تأتي مجلة «أسس»، الصادرة عن المركز التأسيسي للدراسات والبحوث، كمحاولة جادة لإثراء المشهد البحثي والفكري العربي، من خلال تقديم دراسات متعمقة وتحليلات دقيقة تواكب المستجدات وتستشرف آفاق الحلول. تهدف هذه الدورية البحثية، التي تصدر كل ثلاثة أشهر، إلى أن تكون منصة تجمع بين الأصالة الأكاديمية ومتطلبات الواقع العملي، بحيث تسهم في إحداث تأثير ملموس في مجالات الاقتصاد، التنمية، القانون، التعليم، والبيئة. وهي، إذ تفتح أبوابها أمام الباحثين والمفكرين، تؤمن بأن البحث العلمي الرصين هو الطريق نحو بناء مجتمعات أكثر استدامة وعدالة.

في هذا العدد الأول، نسلط الضوء على مجموعة من القضايا الحيوية التي تشكل تحديات رئيسية أمام التنمية في اليمن والمنطقة العربية بشكل عام. تتناول الدراسات المقدمة قضايا تتنوع بين تحليل سوق العمل والتوظيف، استراتيجيات النهضة الزراعية، وإمكانية تبني نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، إلى جانب دراسات أخرى تبحث في دور القضاء في دعم التنمية، مستقبل النظام التعليمي في ظل الأزمات، والإدارة المستدامة للنفايات الصلبة. هذه الموضوعات لا تعكس فقط القضايا الأكثر إلحاحًا، بل تقدم أيضًا رؤى واقعية لحلول عملية مستمدة من تجارب دولية ناجحة.

إننا، من خلال «أسس»، لا نطمح إلى تقديم أبحاث نظرية منعزلة عن الواقع، بل نهدف إلى أن تكون هذه الدورية فضاءً للحوار العلمي الرصين، ونقطة التقاء للأفكار التي يمكن أن تُترجم إلى سياسات وخطط قابلة للتنفيذ. نأمل أن يجد الباحثون وصُنّاع القرار في «أسس» مرجعًا موثوقًا، وأن تسهم في إرساء أسس معرفية تدعم التنمية المستدامة والنهضة الفكرية في مجتمعاتنا..

رئيس التحرير

فهرس الدراسات

- 11 **اقتصاد السوق الاجتماعي**
أ.م.د. علي سيف كليب
كلية التجارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد والمالية
جامعة صنعاء
- 63 **النهضة الزراعية في اليمن**
د. خالد قاسم قائد
أستاذ الاقتصاد الزراعي - جامعة صنعاء
- 125 **النظام التعليمي في اليمن**
د. عادل مجاهد الشرجبي
أستاذ علم الاجتماع - جامعة صنعاء
- 167 **القضاء في اليمن**
القاضي الدكتور يحيى أحمد الخزان
نائب عميد المعهد العالي للقضاء
أستاذ الفقه المقارن المساعد
جامعة صنعاء
- 201 **الوظائف في اليمن**
د. عباس علي الشطبي
أستاذ إدارة الأعمال المساعد - جامعة عمران
- 241 **النظافة وإدارة النفايات الصلبة**
د. عبد الرحمن صلاح
أستاذ مساعد - كلية الزراعة - جامعة صنعاء
فؤاد الشويبع
طالب دكتوراه - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

Table of Articles

11 Social Market Economy

Assistant Professor Dr. Ali Saif Kalib

Faculty of Commerce and Economics,

Department of Economics and Finance, Sana'a University

63 Yemen's Agricultural Renaissance

Dr. Khaled Qasim Qaed

Professor of Agricultural Economics

Sana'a University

125 The Educational System in Yemen

Dr. Adel Mujahid Al-Shargabi

Professor of Sociology

Sana'a University

167 The Judiciary in Yemen

Judge Dr. Yahya Ahmed Al-Khazan

Assistant Professor, Comparative Jurisprudence

Sana'a University

201 JOBS IN YEMEN

Dr. Abbas Ali Al-Shatbi

Assistant Professor of Business Administration

Amran University

241 Sanitation and Solid Waste Management

Dr. Abdulrahman Salah

Assistant Professor,

Faculty of Agriculture, Sana'a UNI.

Fuad Al-Shuwaia

PhD Candidate

Faculty of Agriculture, Sana'a UNI.

اقتصاد السوق الاجتماعي

تجارب عالمية، ومتطلبات تطبيقه في اليمن

SOCIAL MARKET ECONOMY

International Experiences and
Requirements for Its Implementation
in Yemen

أ.م.د. علي سيف كليب

كلية التجارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد والمالية
جامعة صنعاء

Assistant Professor Dr. Ali Saif Kalib

Faculty of Commerce and Economics
Department of Economics and Finance
Sana'a University

ملخص

هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على اقتصاد السوق الاجتماعي، مبادئه وأساسه ومتطلبات تطبيقه، وكذا استعراض تجارب دول طبقت هذا النظام الذي ظهر في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والحاجة التي دعت إلى تطبيقه. فاققتصاد السوق الاجتماعي عبارة عن خليط بين نظام السوق الحر «الرأسمالي» بما يحمله من حرية ومبادئ قائمة على تعظيم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، واقتصاد اشتراكي يغلب المصلحة العامة دون اعتبار لمصلحة الفرد، وكذا استعراض تجارب لدول نجحت ومازالت تحقق نجاح جراء تطبيق هذا النظام ودول أخرى لم يكتب لها النجاح نظرًا لعدم توفر متطلبات التطبيق إضافة إلى استعراض تجربة ماليزيا التنموية، وأخيرًا إمكانية ومتطلبات تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن.

كلمات مفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي، العدالة الاجتماعية، الإصلاحات الاقتصادية، تجارب دولية، اليمن.

Abstract

This study aims to shed light on the social market economy, its principles, foundations, and the requirements for its implementation. It also examines the experiences of countries that have adopted this system, which emerged in Germany after World War II, as well as the necessity that led to its adoption. The social market economy represents a hybrid between the free market «capitalist» system, which is based on freedom and principles that prioritize private interest over public interest, and the socialist economy, which prioritizes public interest without considering individual interests. Additionally, the study reviews the experiences of countries that have successfully implemented this system and continue to achieve success, as well as those that have failed due to the lack of necessary conditions for implementation. Furthermore, it explores Malaysia's developmental experience and, finally, the feasibility and requirements for implementing the social market economy in Yemen.

Keywords: Social market economy, social justice, economic reforms, international experiences, Yemen.

1. الإطار العام

1-1. مقدمة

شهد العالم تحولاتٍ اقتصاديةً كبرى خلال العقود الماضية، حيث برزت أنظمة اقتصادية مختلفة تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ومن بين هذه الأنظمة، يبرز اقتصاد السوق الاجتماعي بوصفه نموذجًا يجمع بين حرية الأسواق والضمانات الاجتماعية، وهو النظام الذي أثبت نجاحه في العديد من الدول ولا سيما في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

يهدف هذا النظام إلى تحقيق التوازن بين مبادئ اقتصاد السوق الحرّ، الذي يُركّز على تعزيز المنافسة والابتكار، وبين تدخل الدولة لضمان العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاقتصادية بين مختلف الفئات المجتمعية. وقد أظهرت التجارب الدولية أن نجاح تطبيق هذا النموذج يتطلب بيئة تنظيمية قوية، وسياسات اقتصادية مرنة، بالإضافة إلى استقرار سياسي وإرادة إصلاحية تدعم النمو المستدام.

في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي واستعراض المبادئ التي يقوم عليها، مع تسليط الضوء على تجارب دولية، مثل ألمانيا، والصين، وماليزيا، وسوريا، لاستخلاص الدروس المستفادة منها، كما تحلل الفرص والتحديات المرتبطة بإمكانية تطبيق هذا النموذج في اليمن، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية، وتقدم السياسات التي يمكن تبنيها لضمان تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

2-1. أسئلة البحث

بناءً على أهمية الموضوع، تسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هو مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي؟ وكيف يوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟
2. ما هي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد السوق الاجتماعي، وكيف تختلف بين الدول التي طبقتها؟
3. كيف يمكن تقييم نجاح تجارب الدول «ألمانيا، الصين، سوريا، ماليزيا» في تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي؟
4. ما هي التحديات والفرص لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن؟
5. ما هي السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتكييف اقتصاد السوق الاجتماعي مع الوضع اليمني؟

3-1. الفرضيات البحثية

استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، تفترض هذه الدراسة ما يلي:

1. اقتصاد السوق الاجتماعي يحقق توازناً بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال تدخل الدولة بشكل منظم.

2. تختلف مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً للسياقات السياسية والاقتصادية لكل دولة.
3. نجاح تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي يعتمد على توافر بيئة تنظيمية قوية ودعم سياسي مستدام.
4. التحديات الرئيسية لتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن تتعلق بغياب الاستقرار السياسي والبنية التحتية الاقتصادية.
5. تكييف اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن يتطلب سياسات تعزز التعليم، الصحة، والاستثمار في البنية التحتية.

2. اقتصاد السوق الاجتماعي، المفاهيم والمبادئ

تعددت الأنظمة الاقتصادية، ولكل منها فلسفته في حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول، ومنها اقتصاد السوق الاجتماعي - Social Market - الذي عُرف بأنه نظام اقتصادي يعمل على تحقيق التوازن بين اقتصاد السوق الحر، النظام الاقتصادي الأكثر انتشاراً على مستوى العالم، إلا أنه لا يولي العدالة الاجتماعية حقها من الاهتمام، وعلى النقيض ركز النظام الاشتراكي على العدالة الاجتماعية دون أن يحققها، وبين هذا وذاك جاء نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ليطور من مبادئ اقتصاد السوق الحر مع استلهاً عناصر أخرى من الأنظمة الاشتراكية «الشيوعية» التي عززت العدالة الاجتماعية.

ويرى منظرو اقتصاد السوق الاجتماعي أنه لا يعتبر طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية غير المنضبطة والشيوعية الصارمة، لكنه يهدف إلى الجمع بين المبادرة الخاصة عبر حماية حرية الاقتصاد والتقدم الاجتماعي المتمثل بالرخاء والضمان الاجتماعي على أساس اقتصاد تنافسي، لذا يمكن القول بأن اقتصاد السوق الاجتماعي يرفض الاشتراكية القائمة على التخطيط الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى يسعى لتفكيك الرأسمالية الاحتكارية. وتتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ضمن قواعد محددة تضبط اقتصاد السوق الحر لضمان عدم حدوث فوارق اجتماعية كبيرة. ويسمى هذا النهج أيضاً «الليبرالية المنظمة: Ordo-Liberal»، وهي مدرسة ألمانية بديلة لليبرالية التقليدية، تعمل فيها الدولة على ضمان أن يؤدي السوق الحر إلى نتائج قريبة من تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

لقد حرص مؤسسو اقتصاد السوق الاجتماعي على وضع نظام اقتصادي متحرر من تأثير النخب وأصحاب المصالح والامتيازات على الأسواق والمجتمع، مثل النخب الحزبية والإقطاعية، ومجموعات المصالح الاقتصادية القوية مثل الاحتكارات والتكتلات أو الصناديق الائتمانية، وهو ما يتيح فرصاً متساوية لجميع الأفراد للتطور الفردي بما يتجاوز أي حواجز طبقية سعياً إلى تحقيق التقدم والتطور وصولاً إلى الازدهار أو «الرفاهية للجميع»؛ حيث يوزع النظام فرص الاستهلاك وكذلك الثروة داخل المجتمع حسب نظام السوق المبني على قواعد تنظيمية، بينما يتم إضفاء الطابع الاجتماعي على التطور والربح بواسطة قنوات إعادة توزيع الدخل والثروة بمرور الوقت من قبل قوى السوق «دون تدخل حكومي». كما يهدف النظام إلى الحفاظ على آليات السوق الحرة مع ضمان العدالة الاجتماعية في الوقت ذاته عبر الحفاظ على التوازن بين ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم وانخفاض مستويات البطالة والعمل اللائق والرعاية الاجتماعية والصحية والخدمات العامة عن طريق تدخل الدولة.

ونظراً للنجاح الذي حققه هذا النظام، بدأت العديد من الدول في تطبيقه والسير على خطى جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلا أن النتائج المتحققة تفاوتت من دولة لأخرى، وفي اليمن انتهجت الحكومات السابقة أنظمة اقتصادية مختلفة إلا أنها لم تحقق مستوى تنموي يلي طموحات المواطنين ويحقق تنمية اقتصادية تفضي إلى مستوى معيشي لائق، فهل يمكن عن طريق تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي تحقيق ذلك، بيد أن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بما يحمله من مبادئ وقيم تحمي الأفراد وتحافظ على حقوق المجتمع لا يمكن تطبيقه دون توفر مجموعة من العوامل التي تساعد على نجاحه، وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على اقتصاد السوق الاجتماعي واستعراض تجارب بعض الدول ومن ثم التطرق إلى متطلبات تحقيقه في اليمن.

1-2. مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

ارتبط ظهور نظام اقتصاد السوق الاجتماعي بالتنافس السياسي وسياسة الجذب بين المعسكرين الشرقي «الاشتراكي» بزعامة ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي، والغربي «الرأسمالي» بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الذي تلا الحرب العالمية الثانية، حيث حقق النموذج الاشتراكي السوفيتي الذي انتشر بوتيرة عالية ومتسارعة في أوروبا الشرقية مكاسباً عديدة في مجالات التعليم والصحة إلى جانب الاهتمام بالبحث العلمي والصناعات الثقيلة، الأمر الذي ولّد مخاوف حقيقية في دول المجموعة الرأسمالية من الزحف الاشتراكي الشيوعي غرباً مع يحمله من إمكانية تهديد الأنظمة السياسية لدول تلك المجموعة، خاصة وأن آثار أزمة الكساد العظيم التي لحقت بتلك الدول في ثلاثينيات القرن العشرين كادت أن تعصف بأنظمتها الرأسمالية نتيجة خروج ملايين العمال من دائرة الإنتاج ومن ثم من دائرة الاستهلاك، وهو ما استوجب إحداث تغيير في أنظمة السوق الرأسمالية وإدخال تعديلات تضي الجانب الاجتماعي على اقتصاد السوق الحر عبر المصالحة بين المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال وقوى الإنتاج والعمال، عن طريق المفاوضات بين نقابات العمال وأصحاب رؤوس الأموال وقد تبنت الدول الأوروبية الغربية الأكثر تطوراً هذه التعديلات، وخاصة تلك التي حكمتها أحزاب اشتراكية ديموقراطية، كالدول الإسكندنافية وألمانيا وفرنسا.

بدأت فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي تتبلور بشكل واضح لدى رواد ما عُرف بالمدرسة الليبرالية الجديدة، أو ما يُطلق عليها مجموعة الأردو ليبراليين «Ordo Liberalism» في العام 1938 في مدينة فراي بورج الألمانية والتي كان من أبرز روادها الاقتصادي الألماني «والتر إيكين» Walter Eucken من مدرسة «فراي بورج» الاقتصادية، والذي طرح فكرة السوق الحر الرأسمالي مع وجود بنك مركزي مستقل عن الحكومة المركزية يعمل وفق سياسة نقدية مستقلة تضمن استقرار الأسعار في الأسواق، مع رفض الرأسمالية المطلقة غير المنضبطة أو اقتصاد تسيطر عليه الدولة سيطرة مطلقة، هذا بالإضافة لمجموعة من الحقوقيين مثل «فرانز بوم» Franz Bohm، «وهانز جروسمان دورث» Hans Grosman - Doerrth، فضلاً عن مجموعة لاهوت، حيث اتفق أولئك كلهم على تقديم إطار لقانون يلخص وجهات النظر الاقتصادية وكيفية مواجهة الصعوبات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهه وستواجه ألمانيا بعد عهد النازية، مركزين اهتمامهم على رسم نظام اقتصادي

حر يحمل صبغة تحقق العدالة الاجتماعية⁽¹⁾، ولا يمكن الحديث عن اقتصاد السوق الاجتماعي دون ذكر «فيلهلم روبيكي» «Wilhelm Röpke» الذي ربما يكون هو الأكثر تطويراً لهذا المفهوم؛ وهو الذي جادل بأن النظام القانوني والأخلاقي ضروريان لأنهما يقدمان الافتراضات المسبقة للسوق، فبدونهما لا يمكن للسوق نفسه أن يوجد أو ينجح؛ باعتبارهما شرطان يخدمان تكريس مفهوم السوق الاجتماعي كي يصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة أي شعب أو مجتمع.⁽²⁾

إن أول من طرح فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا هو الاقتصادي والسياسي الألماني «الفريد مولر أرماك» «Alfred Müller Armark» في كتابه «الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق» عام 1946، وفق مبدأ اقتصادي جمع بين حرية السوق والتوازن الاجتماعي في ظل الرأسمالية، عرض «مولر» في كتابه المبدأ الأساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي، ممهداً الطريق لرسم سياسات اقتصادية مستقبلية مبنية على فلسفة هذا النظام، مع دعم المؤسسات لضمان تجنب النتائج السلبية للإدارة، ووضع الأسس التشريعية التي تكافح الفساد، وتحد من المركزية الاقتصادية وسوء استخدام السلطة، وكانت أهم الأسس التي وضعها:

1. حماية المنافسة الاقتصادية وتفعيل آلياتها.
 2. تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.
 3. تطوير آليات السوق لتكون عنصراً مهماً في تحقيق الضمانات والتوازن الاجتماعي.
 4. العمل على تأمين حقوق الإنسان وفق ما جاءت به المواثيق والتشريعات الدولية.
- وبذلك فإن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً لمولر يشير إلى نظام اقتصادي وسياسي، صمم على أسس وقواعد اقتصادية وسياسية؛ حيث تم إثراء اقتصاد السوق بمكملات اجتماعية مؤسسية مضمونة تحد من العواقب السلبية لاقتصاد السوق الحر، وبأدوات تشريعية تهدف إلى مكافحة التركيز الاقتصادي وإساءة استخدام السلطات.⁽³⁾

2-2. فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي

تقوم فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي على:

1. العدالة الاجتماعية: تعني التوازن الاجتماعي بما يتضمنه من مساواة وعدالة في توزيع المنافع الاقتصادية، والحفاظ على حقوق العمال من خلال تحسين شروط وظروف العمل والتأمين الاجتماعي مع إضفاء صبغة دينية عليها، أي أن الجانب الديني كان حاضراً في هذا الجانب.⁽⁴⁾
2. الحرية: الحق في حرية اختيار الأنشطة التجارية والتعاقدات وممارسة الأنشطة الأخرى الاقتصادية والعمالية.
3. الرقابة الحكومية: تتضمن قيام الحكومة بواجباتها تجاه الفئات الضعيفة لعدم استغلال الفئات الأقوى النفوذ والسلطة المطلقة، وكذلك منع استخدامها من قبل الجهات والأفراد ذوي المصالح، ومنع تجاوز التدابير التي تتخذها الدولة لإقامة العدل، والمنافسة، وتخفيض التضخم، والرفاهية الاجتماعية. بمعنى أن فرضيات مشاركة الدولة وتأثيرها في الاقتصاد، ينبغي أن تكون قائمة على

السوق وتأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية بالتركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وينبغي أن يتم السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال أحكام قانون الاقتصاد العام والهيكل والمؤسسات القانونية المقدمة، من حيث محتواها وطبيعتها، ويجب أن تظل مرتبطة بشكل وثيق بجوهر المبدأ الذي صيغت لأجله والعناصر المكونة له، بما في ذلك: حرية النشاط الاقتصادي، والملكية الخاصة والتضامن، والحوار والتعاون بين الشركاء الاجتماعيين.⁽⁵⁾

ما يعني بأن اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يفهم على أنه نظام خالٍ من الامتيازات، حيث لا تؤثر النخب الإقطاعية أو الحزبية ولا مجموعات المصالح الاقتصادية القوية مثل الاحتكارات أو التكتلات أو صناديق الائتمان على الأسواق والمجتمع. وأنه يجب أن تتاح لجميع أفراد المجتمع -من حيث المبدأ- نفس الفرصة للتطور الفردي خارج أي حواجز أو عوائق طبقية، وهذا يعني توزيع الدخل والثروة داخل المجتمع من خلال نظام السوق القائم على القواعد، ومن خلال قنوات التنقل وإعادة توزيع الدخل مع مرور الوقت من قبل قوى السوق «دون التدخل الحكومي»، وستكون النتيجة الرخاء أو الرفاهية للجميع ومن ثم تحقيق الأرباح والتطور الاجتماعي.⁽⁶⁾

3-2. مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي⁽⁷⁾

1. نظام الأسعار الفعال أو المرن:

فمن خلال نظام أسعار مرن يمكن الاستغلال الأمثل للموارد النادرة وتخصيصها لإنتاج أمثل للسلع والخدمات، مع مراعاة سيادة المنافسة الحرة والذي يعني رفض أو تقييد كافة أشكال الدعم، الاحتكارات، وضع حدود للأسعار وقيود للاستيراد، فالأسعار يجب أن تعكس ندرة السلع، وهي وحدها التي تلبى أداء نظام السوق، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نظام تنافسي حقيقي حر.

2. الاستقرار النقدي:

الاستقرار النقدي من الأمور الأكثر أهمية بالنسبة لنظام اقتصاد السوق؛ ففي ظل بيئة تضخمية لا يمكن تأمين أو ضمان أداء جيد لاقتصاد السوق، أما في ظل بيئة مستقرة وغير تضخمية فيمكن للأسعار أن تؤدي وظيفتها المعلوماتية والتنسيقية، ولكي يتحقق الاستقرار النقدي لا بد من استقلالية السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي. ولا يمكن تحقيق الاستقرار النقدي دون الاستقرار المالي عن طريق خفض العجز في الميزانية، لأن هذا العجز يؤدي إلى زعزعة استقرار العملة. وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بالقيود المؤسسية المفروضة على صانعي السياسات المالية، ويجب الإشارة على وجه الخصوص إلى متطلبات «الميزانية المتوازنة» التي بدأت تأخذ بها العديد من الدول منذ أوائل الثمانينيات، حيث تبنت العديد من الدول الأوروبية برامج لضبط الأوضاع المالية بهدف تثبيت نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي الاتحاد الأوروبي، وبحسب «ميثاق الاستقرار والنمو» يجب على دول الاتحاد العمل على خفض الإنفاق بالعجز والديون الحكومية، وخلاصة الأمر يمكن القول أنه ينبغي إدراج قواعد الاستقرار المالي في أي خطة تسعى إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي.

3. الملكية الخاصة في ظل منافسة حرة وأسواق مفتوحة:

توفر الملكية الخاصة الدوافع للعمل، حيث تحفز رجال الأعمال على الابتكار، وتخلق فرص عمل جديدة ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي والرفاهية. فالملكية الخاصة أساس المسؤولية الذاتية والمبادرة، كما أنها سبب رئيس لكفاءة استخدام الموارد الاقتصادية مثل المواد الخام والسلع والخدمات أو الإمكانات الذاتية للناس، ومن القواعد الاقتصادية، أنه يجب على الذين يستفيدون من شيء ما أن يكونوا مستعدين لتحمل الخسارة! ففي حين أن تحقيق الربح من خلال الأداء الشخصي يعطي حافزاً إيجابياً، فإن قواعد المسؤولية يجب أن تعزز اتخاذ القرارات المسؤولة، وبذلك يتم الحد من السلوك غير المسؤول عالي المخاطر، وهذه من الأمور التي أشار لها عالم الاقتصاد الألماني البارز «والتر أوكن»، «1891-1950»، والذي يعد أحد المؤسسين الرئيسيين لمدرسة الاقتصاد الاجتماعي السوقي، يقول «أوكن»: «وهذا يعني أن الشركات التي كانت إدارتها غير جيدة، عليها أن تتحمل العواقب. وقد يؤدي ذلك إلى مغادرتها السوق وإفساح المجال أمام مشاريع أكثر كفاءة».

جدير بالذكر، أنه وفي حين يطالب الكينزيون المعاصرون وغيرهم من الاقتصاديين ومناهضي العولمة بفرض قيود صارمة على حركة رأس المال والأشخاص والسلع، فإن منظري اقتصاد السوق الاجتماعي والمدافعين عنه يطالبون بحرية الوصول إلى السوق للجميع، ومن ثم، فهم يؤيدون المنافسة الحرة والسلوك الموجه نحو الأداء، فضلاً عن تقييد الامتيازات الوطنية وقوى الاحتكار. ويجب تحقيق ذلك عن طريق الحد من حواجز الوصول إلى الأسواق، وحظر التكتلات والاحتكارات محلياً، وعن طريق التجارة الحرة، والحد من التدابير الحمائية، والعضوية في المنظمات الدولية والإقليمية. وفيما يتعلق أيضاً بحرية الأفراد والشركات في تكوين عقود دون قيود فوفقاً لفلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يكون الجميع قادرين على اختيار ودراسة الفرص المتاحة وإبرام الاتفاقيات.

4. التدخل الحكومي:

في الوقت الذي يعارض فيه المروجون لاقتصاد السوق الحر القيود الحكومية، مثل الحد الأدنى للأجور وتحديد الأسعار وأحياناً قوانين المنافسة، فإن المدافعين عن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يقبلون أي نوع من الحرية التي تقضي على المنافسة وتؤسس لمواقف احتكارية.

كذلك أشار «أوكن» إلى أهمية السياسة الاقتصادية طويلة الأجل، بما في ذلك استقرار الاقتصاد الكلي. إن الثقة الدائمة للمستثمرين وكذلك المستهلكين في ظل استقرار الاقتصاد الكلي، يجب أن تحفز الرغبة الدائمة لدى الشركات للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيحسن قدرة المستهلكين على اتخاذ قرارات استهلاكية طويلة الأجل.

وفي الوقت الحالي أصبح السلوك الاقتصادي المستدام ضرورة ومعروف بشكل أكثر مما كان عليه عندما صاغ «أوكن» مبادئه، رغم أن «أوكن» قد طالب بالفعل بتصحيح إخفاقات السوق «على سبيل المثال: العوامل الخارجية السلبية مثل التلوث البيئي». وبرر تدخلات الدولة بأن العوامل الخارجية تشوه المنافسة «من خلال الأسعار التي لا تحتوي على تكاليف التلوث» وتضرر المجتمع من خلال

المعانة تحت تكاليف «التنظيف». وهكذا، يمكن اعتبار «أوكن» رائداً في السياسة البيئية، بالإضافة إلى ذلك، فقد طالب بالتدخل في سوق العمل إن كانت هناك ردود فعل غير طبيعية على العرض، وهو المبدأ الذي تم إهماله في الدول الصناعية في الوقت الحالي.

وفي الوقت الحاضر، من الضروري توفير المنافع العامة، حيث ينبغي على الدولة توفير بنية تحتية فعّالة، وفرص متكافئة للتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الشاملة. كما تزداد الحاجة إلى تدخل الدولة عند وجود عيوب اجتماعية، لا سيما في البلدان الأقل نمواً؛ حيث تبرز أهمية التعليم، ومحو الأمية، والتدريب المهني.

5. الحماية الاجتماعية:

على النقيض من اقتصاد السوق الحر، فإن فكرة اقتصاد السوق الاجتماعي تقبل بوجود نقاط الضعف والعجز التي تتطلب التصحيح داخل نظام السوق. وينبغي أن تجمع بين مبدأ الحرية والضمان الاجتماعي، وتتمثل حرية الفرد في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال السوق، والتي يجب حلها من خلال سياسة ضمان اجتماعي مناسبة. فقد طالب «أوكن» بمنع الاحتكار واستغلال المستهلكين، وكذلك منع استغلال العمال من قبل الشركات المهيمنة على السوق؛ إذ لا بد أن يتضمن قانون المنافسة الصارم حظر التكتلات الاحتكارية والتواطؤ، والإشراف التنظيمي على الاحتكارات أو المؤسسات المهيمنة على السوق، ومراقبة عمليات الاندماج، وهي أمور أساسية لضمان نظام اقتصاد سوقي فعال على المدى الطويل. وتتمثل أداة تحقيق هذا الهدف في إنشاء سلطة مستقلة لمراقبة التكتلات.

كذلك رأى «أوكن» في المجال الاجتماعي، أن هناك تزايداً في التوزيع غير العادل للدخل والثروة من قبل قوى السوق. وفي رأيه، فإن هذا من شأنه أن ينتهك «العدالة الاجتماعية» التي يتصورها المجتمع «ومع ذلك، يبقى السؤال ما إذا كان يمكن قياس هذه العدالة أم لا»، ولذلك، فإن إعادة توزيع الدخل والثروة أمر ضروري لتوليد «السلام الاجتماعي أو السلم المجتمعي» أو الحفاظ عليه في المجتمع «انظر على سبيل المثال،» Müller-Armack, 1947/82; Eucken, 1948/82; Schmidt, 1957/82». ويتم ذلك من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي المتوافقة مع السوق «الصحة، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك»، وأنظمة التوزيع الإقليمية ونظام الضرائب الموجه نحو الأداء، وبطبيعة الحال، يجب أن تكون كل هذه التدابير متوافقة مع هيكل الحوافز في نظام السوق، أو بعبارة أخرى، ينبغي لهم «ألا يتدخلوا في آلية السعر وفي آلية السوق المستمدة منها» نقلاً عن «روبكي، 1950/82: 160».

وفيما يتعلق بدور الدولة فإن كل نوع من أنشطتها يتطلب نظاماً من الرسوم لتمويل هذه المهام. ومع ذلك، ينبغي للنظام الضريبي ألا يشوه الحوافز المقدمة للجهات الاقتصادية الفاعلة، ويجب أن تكون الضرائب بسيطة وواضحة وفعالة.

أخيراً، ينبغي التأكيد على أن جميع هذه المبادئ التأسيسية لاقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يتم تنفيذها في وقت واحد، وأنه قد تفشل بعض المبادئ في تحقيق غرضها إذا تم تطبيقها بمعزل عن

غيرها. فعلى سبيل المثال، تؤدي الملكية الخاصة إلى قوة اقتصادية مفرطة إذا لم يتم تقييد حرية التعاقد أو كانت المسؤولية محدودة.

2-3-1. مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي عند «أوكن»

يُميز «أوكن» بين المبادئ التأسيسية والتنظيمية لاقتصاد السوق الاجتماعي، وقد قام بتسمية سبعة مبادئ تأسيسية وأربعة مبادئ تنظيمية، والمبادئ التأسيسية هي:⁽⁸⁾

1. إنشاء نظام أسعار فعال: هذا يتطلب رقابة فاعلة من قبل الحكومة لضمان عدم التلاعب «مثل الحدود القصوى والدنيا للأسعار»، كما يتطلب وجود مؤسسات قطاع خاص تمنع التلاعب بالأسعار عن طريق إنشاء الاحتكارات أو التكتلات.
2. أولوية السياسة النقدية التي تهدف إلى تثبيت قيمة النقود.
3. الأسواق المفتوحة: حيث تسمح للموردين المحتملين بدخول السوق من أجل زيادة درجة المنافسة في السوق المعنية؛ ويتطلب هذا المبدأ من الحكومة عدم عرقلة الدخول إلى الأسواق من خلال التدابير التقييدية، كما يتطلب تجنب القيود الخاصة التي قد تنتج بسبب التكتلات التي ينشئها القطاع لمنع أو الحد من الدخول إلى الأسواق.
4. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: ويقتضي ذلك عدم تركّز ملكية وسائل الإنتاج أو حقوق الملكية في يد جماعات احتكارية أو تكتلات وأن يسود النظام التنافسي في الإنتاج.
5. حرية التعاقد: يضمن هذا توفير الحماية لإبرام عقود في اقتصاد حر تسوده المنافسة والفرص المتساوية بعيداً عن التكتلات.
6. المسؤولية الكاملة على المنتجين: يتعين على أصحاب وسائل الإنتاج أن يتحملوا مخاطر اتخاذ قرارات خاطئة تتعلق بالإنتاج أو باستخدام وسائلهم بأنفسهم، وعدم توفير الإطار أو المصوغ القانوني للشركة الذي يسمح بنقل أو تجيير هذه المخاطر على عاتق الآخرين.
7. ديمومة واستقرار السياسة الاقتصادية: ويتم ذلك من خلال انتهاز سياسة اقتصادية طويلة الأجل واضحة ثابتة تساهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ويعتقد «أوكن» أن المبادئ التأسيسية أو الأساسية ليست كافية لضمان تطوير نظام تنافسي عملي خال من العيوب، وعلى وجه الخصوص، أدرك إمكانية ظهور الاحتكارات، إلى جانب ذلك، فهو يعترف أن نظام المنافسة الذي يسترشد بالمبادئ التأسيسية قد يؤدي إلى نتائج سوقية غير مقبولة اجتماعياً، ولخلق إطار لتصحيح كل تلك التطورات غير المرضية فقد أضاف «أوكن» مبادئ تنظيمية، يرى ضرورة توفر توفرها في أي منظومة تطبق هذا النظام، وهذه المبادئ هي:⁽⁹⁾

1. السيطرة على الاحتكارات:

من وظائف الدولة المهمة تفادي تشكيل الاحتكارات، والعمل على تفكيكها إذا كانت هذه الاحتكارات موجودة بالفعل، وإذا لم يكن ذلك ممكناً أو مستحسناً فلا بد من تنظيمها من قبل مؤسسة مراقبة الاحتكار، والتي ينبغي أن تكون منظمة حكومية مستقلة.

2. إعادة توزيع الدخل:

من المحتمل أن توفر قوى السوق توزيعاً للدخل الناتج عنها على درجة عدالة أعلى من خطط التوزيع الممكنة الأخرى، إلا أنه لا يزال لا يلبي الاحتياجات الاجتماعية للمجتمع. لذلك فإن من مهام الدولة إعادة توزيع الدخل بطريقة تراعي الاحتياجات الاجتماعية. ويوصي «أوكن» بفرض ضريبة دخل تصاعدية. لكنه في الوقت نفسه يشير بوضوح إلى حدود إعادة التوزيع لأنها تميل إلى خفض الاستثمار والكفاءة الاقتصادية.

3. تنظيم العوامل الخارجية:

إن الاختلاف بين التكاليف الخاصة والاجتماعية يعطي سبباً لسن اللوائح المناسبة من قبل الدولة. وكأمثلة، يشير «أوكن» إلى كيفية استخدام الموارد الطبيعية، والصحة والسلامة المهنية، ولوائح تنظيم وقت العمل.

4. تنظيم الأسعار في حالة التفاعلات غير الطبيعية لعرض العمالة «الحد الأدنى للأجور».

2-3-2. مبادئ مولر للشركات الصغيرة والمتوسطة

عمل مولر على التوفيق بين حرية الأفراد والأسواق من ناحية، وتصحيح الاختلالات الاجتماعية من ناحية أخرى، حيث يرى أن سياسة النظام الاقتصادي اللاحقة قادرة بمفردها على منع نتائج السوق غير المرغوب فيها اجتماعياً. ولهذا السبب، أسند المزيد من المهام التنظيمية للسياسة الاقتصادية إلى الدولة، تتمثل في أربعة عناصر رئيسية نمطية لمفهوم «مولر» للشركات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁰⁾، وهي:

1. حرية الفرد:

حرية الفرد مهمة لأنها قيمة في حد ذاتها. وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، فهي أيضاً الحافز الأكثر أهمية والذي لا غنى عنه للرغبة في الأداء. وعناصر الحرية الاقتصادية هي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حرية الدخول إلى الأسواق والخروج منها، وحرية التعاقد. ومن واجب الدولة ضمان عناصر الحرية هذه.

2. تعديل «تصحيح» الاختلالات الاجتماعية:

في حين يعتقد الليبراليون النظاميون أن اقتصاد السوق في حد ذاته هو في الأساس اقتصاد «اجتماعي»، حيث يرى مولر أن مبادئ «الحرية» و«تصحيح الاختلالات الاجتماعية» تربطهما علاقة معقدة، وفي كثير من الحالات تتحول هذه العلاقة إلى صراع؛ ففي أحسن الأحوال يمكن لقوى السوق أن تسفر عن توزيع الدخل الذي يعكس الجهود المبذولة في السوق، لكن هذا التوزيع لا يهتم أو لا يعتني بالأفراد الذين لا يستطيعون المشاركة في السوق بسبب المرض أو الإعاقة أو البطالة القسرية؛ لهذه الأسباب وغيرها، رأى مولر ضرورة اتباع سياسة اجتماعية لإعادة التوزيع، على الرغم من اعترافه بتأثير الحوافز التي تمثل دافعاً مهماً للأداء.

3. سياسة دورة الأعمال وسياسة النمو والسياسة الهيكلية:

على النقيض من «أوكن»، الذي كان متشككًا فيما يتعلق بضرورة وإمكانيات سياسة دورة الأعمال، شكك مولر في أن أنظمة السوق تنجذب بسرعة نحو توازن التوظيف الكامل. ومن ثم فقد اعتبر سياسة دورة الأعمال عنصرًا مهمًا حسب مفهومه. ولسوء الحظ، لم يتضح من كتاباته بأي شكل وإلى أي مدى كان يعتقد أن سياسة دورة الأعمال، وسياسة النمو، والسياسة الهيكلية مفيدة ومقبولة.

4. معيار مطابقة السوق:

يتطلب هذا المعيار أن تؤدي جميع أشكال التدخل في السوق إلى إضعاف وظيفة التخصيص في الأسواق بأقل قدر ممكن.

يتضح مما سبق أن مولر اتفق مع مؤسسي نظام السوق الاجتماعي أو ما أطلق عليها الليبرالية النظامية أو المنظمة على الدور الذي تلعبه الأسواق المفتوحة والحرّة، وأهمية القيمة الثابتة للأموال، والحاجة إلى سياسة المنافسة، وبالإضافة إلى ذلك، يعترف كلا الاتجاهين بالحاجة إلى سياسة تعمل على ضبط اختلالات التوازن الاجتماعي.

جدير بالذكر أن التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع يكتسب جاذبية خاصة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد الركيزة الأساس في نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي وتلقى قبولًا من الجميع.

3. التجارب الدولية لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي

1-3. التجربة الألمانية

كان لإسهامات علماء ومفكري مدرسة فرايبورج أثر بالغ في تطوير مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، ويُعتبر وزير الاقتصاد الألماني لودفيغ إيرهارد المؤسس الفعلي لاقتصاد السوق الاجتماعي والذي تولى السلطة في الفترة «1949-1963» تحت رئاسة المستشار الألماني كونراد أديناور، ومن ثم أصبح مستشار ألمانيا حيث عمل مع البروفيسور ألفريد مولر أرماك على تطوير نظام السوق الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية ولا زالت أفكارهما تطبق بشكل كبير حتى يومنا هذا؛ فإلى جانب أفكار وآراء مولر، وضع لودفيغ إيرهارد اقتراحات مدرسة فرايبورج بشأن السياسة الاقتصادية موضع التنفيذ، ويحسب له أنه هو من أسهم بشكل كبير في التقدم السريع والحاسم لمبادئ اقتصاد السوق في ألمانيا ما بعد الحرب، وابتكر شعارًا خاصًا به لتلخيص تطلعاته: «الرخاء للجميع».⁽¹¹⁾

وقد كانت بداية الانطلاق في صيف عام 1948 الذي يشار إليه على أنه ولادة نظام اقتصاد السوق الاجتماعي؛ حيث أصدر إيرهارد قانون تحرير الأسعار «Leitsatzgesetz» في 21 يونيو 1948، كما تم أيضًا صياغة مشروع قانون المبادئ التوجيهية من قبل ليونارد ميكش، أحد طلاب إيكين. وقد نتج عن ذلك وفي غضون فترة زمنية قصيرة، اختفاء السوق السوداء وامتلاء واجهات المتاجر بالسلع التي كان

يتم تخزينها والمتاجرة بها في السوق السوداء، والفضل في ذلك يعود لسياسة التسعير التي تعد أحد الركائز الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي.

لقد كان أحد المعالم البارزة في تطور اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا هو إقرار قانون مكافحة قيود المنافسة «GWB» في عام 1957، حيث تم تنفيذ المطلب الرئيسي الذي تقدم به الليبراليون التنظيميون «مؤيدو اقتصاد السوق الاجتماعي» والذي يقضي بفرض حظر على التكتلات الاحتكارية «الكارتيلات»، على افتراض أن الاتفاقيات بين الشركات التي تحد من المنافسة ستكون دائماً على حساب المستهلكين. وكان القرار الثاني المهم هو حظر إساءة استخدام المركز الاحتكاري. وقد تم لاحقاً إدخال كلا العنصرين في قانون المنافسة للاتحاد الأوروبي من خلال معاهدة روما.

هذه الأحداث كانت بمثابة بداية لمرحلة طويلة من التحسن الاقتصادي في ألمانيا الغربية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9.3% في المتوسط سنوياً وتقلصت البطالة من 11% في عام 1950 إلى 1.3% في عام 1960 وعلى الساحة العالمية، اندمجت ألمانيا بشكل متزايد في التحالفات والهياكل التجارية الغربية، مما أدى إلى ارتفاع الصادرات بشكل كبير، نتيجة التقدم الهائل في قطاع الصناعة الألماني، ورغم ما حققه إرهارد من إنجازات إلا أنه أعتبر نجاح ألمانيا الاقتصادي «مجرد نتيجة لجهود صادقة من قبل شعب بأكمله، والذي مُنح - وفقاً للمبادئ الليبرالية - الفرصة لتطبيق المبادرة الإنسانية والطاقة البشرية مرة أخرى».

وقد نتج عن تطبيق تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في عقد الخمسينات مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا وزيادة قدرتها التصديرية وبالتالي قدرتها على سداد الديون التي فرضها الحلفاء، حيث لم تمثل نسبة سداد الديون إلا أقل من 4% من ناتجها الإجمالي، وحقق البرنامج انطلاقة اقتصادية خلال خمس سنوات انعكس أثرها على المجتمع الألماني من خلال تحوله إلى مجتمع منتج خدمي واستهلاكي، مجتمع تنمو فيه الطبقة الوسطى، وترتفع فيه مستويات معيشة الطبقة الدنيا من فلاحين ومهنيين، وتختفي فيه الفروق الاجتماعية بين الريف والمدن.⁽¹²⁾

لقد كان الهدف الرئيس لأعضاء مدرسة فرايبورغ هو تصميم إطار متين لاقتصاد السوق. إلا أنه وفي أوقات الأزمات الاقتصادية على وجه الخصوص، كانت هناك حاجة إضافية إلى اتخاذ تدابير لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وقد تم التأكيد على هذه المهمة من قبل كارل شيلر الذي شغل منصب وزير الشؤون الاقتصادية من عام 1966 إلى عام 1972. وخلال فترة وجوده في منصبه، تم إقرار قانون عام 1967 لتعزيز الاستقرار والنمو، والذي رسخ تدابير سياسة الاستقرار كحل بديل، أما أهداف الاقتصاد الكلي، والسياسات الاقتصادية على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي، على النحو المحدد في قانون تعزيز الاستقرار والنمو، فينظر لها على أنها موثوقة حتى الآن، ونظراً لاحتمال ظهور أهداف متضاربة، بمرور الوقت، يشار إلى الأهداف الرئيسية بالمربع السحري، والذي يحتوي على:

- مستويات أسعار مستقرة.
- مستويات عالية من التوظيف.

- تجارة خارجية متوازنة - حساب جاري متوازن.
- نمو اقتصادي ثابت وكاف.

كان التركيز منصباً في السنوات الأولى لجمهورية ألمانيا الاتحادية على إصلاحات اقتصاد السوق ولم يكتسب عنصر العدالة الاجتماعية زخمًا إلا مع مرور الوقت، ففي عام 1957 فقط قررت الحكومة رفع المخرجات داخل نظام التقاعد، وبعد ذلك شهدت ألمانيا نمواً في مستوى الرفاهية؛ حيث بلغت حصة الإنفاق الاجتماعي الحكومي 18.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1960 وارتفعت إلى 27.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995، ثم استقرت حصة الإنفاق الاجتماعي عند أقل بقليل من 30% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد استطاعت ألمانيا أن تبني نظام اقتصادي مبني على أفكار ومبادئ هي خليط من أفكار الليبراليين القدامى «الفكر الاقتصادي الكلاسيكي» والليبراليين الجدد أو «الاوردولبراليين Ordoliberalism»، أي الذين يتبنون الليبرالية المنظمة، وهو مصطلح ألماني يعني أن الأسس والمبادئ التي يقوم عليها اشتقت من أسس ومبادئ هذا النظام، وخاصة المذكورة في الدستور الاقتصادي لوالتر إيكين، والتي سبق إيضاها عند الحديث عن مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، ثم أضاف مولر أرماك مبادئ تنظيمية اعتبرها مهماً تنظيمية أكثر للسياسة الاقتصادية، وهي مدرجة ضمن عناصر الأسلوب لمفهوم «مولر أرماك» لاقتصاد السوق الاجتماعي والمتمثلة بـ:

1. الحرية الفردية:

حيث اعتبرها مهمة لأنها تمثل قيمة بحد ذاتها، خاصة الحرية الاقتصادية، كونها سبب الإنجاز، وقد حدد عناصر الحرية في: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الدخول والخروج من الأسواق، حرية التعاقد وأنه يجب على الحكومة أن تضمن هذه العناصر.

2. تكيف وتعديل عدم التوازن الاجتماعي:

حيث يرى أرماك أن مبادئ الحرية وتكيف اللاتوازن الاجتماعي علاقة اجتماعية اقتصادية معقدة من الجانبين النظري والعملي التطبيقي، فمن المحتمل أن تصبح هذه العلاقة ضمن إطار اقتصاد السوق علاقة صراع ونزاع، في حين أن عملية السوق يمكن أن تنتج توزيع دخل لا يعكس الجهود المبذولة في السوق، لذا يرى أرماك أنه لا بد من تطبيق سياسة اجتماعية مناسبة لإعادة توزيع الدخل.

3. سياسة الدورة الاقتصادية:

وهي سياسية تتعلق بسياسة النمو والسياسة الهيكلية للاقتصاد.

4. معيار انسجام السوق، أي أهمية الأسواق وحريتها المنضبطة.

5. بالإضافة للإطار المؤسسي والقانوني والذي يشمل:

- القانون الأساسي: والذي ينص على أن الجمهورية الاتحادية الألمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية.

- قانون الاحتكار: صيغ هذا القانون في عام 1957 كإجراء لحماية المنافسة من الاحتكارات ومنع سيطرة الشركات الكبرى على قوى السوق والتحكم به، وهذا أحد مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، وبموجب هذا القانون أنشئ مكتب الاحتكار الاتحادي «FCO» لحماية المنافسة، ويتمتع هذا المكتب بالاستقلالية ويعتبر سلطة المنافسة الاتحادية الألمانية الأكثر أهمية رغم أنه يندرج تحت سلطة وزارة الاقتصاد والتقانة الاتحادية، وهو مسؤول عن إيقاف الأفعال التي تقيد وتعيق المنافسة الحرة، وغالبية من يعملون به هم الاقتصاديين والمحامين بالإضافة لأصحاب تخصصات أخرى ذات علاقة، وكل واحد منهم مسؤول عن صناعة معينة. ويتخذ المكتب قرارات بخصوص اندماج الشركات والاحتكارات وسوء استعمال سلطة السوق؛ حيث أن كل قرار يوضع من قبل لجنة تضم مدير التشغيل ومساعدين بنفس القسم، وتكون القرارات مستقلة عن أي توجهات أو تدخل من السلطة.

- دور البنك المركزي: على البنك المركزي تنفيذ سياسة نقدية تضمن استقرار الأسعار ولكي يعمل دون تدخل فهو يتمتع باستقلالية كاملة، ويقوم بمتابعة استقرار الأسعار وإصدار النقود، بالإضافة إلى عمله كوكيل مالي للحكومة وتقديم النصح والمشورة لها في أمور السياسة النقدية وما يجب اتباعه لمعالجة أو مواجهة المشكلات النقدية التي قد تتعرض لها.

- دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي الألماني: للدولة دور كبير في اقتصاد السوق الاجتماعي، حيث تعد عنصر أساس ومكمل لهذا النظام، وقد أعطى مؤسسه دوراً أكبر وأشمل للدولة، خاصة ما يتعلق بالهدف الاجتماعي. وعلى اعتبار أن الهدف الأهم لهذا النظام هو خلق توليفة متناغمة ومنسجمة بين الحرية الاقتصادية والضمان الاجتماعي، فإن ذلك يتطلب تدخلاً كبيراً للدولة في تنظيم الاقتصاد من أجل اقتصاد سوق متوازن اجتماعياً، ولكي يكون تدخل الدولة مقبولاً فلا بد من أن تكون هذه التدخلات متوافقة مع اقتصاد السوق وبنفس الوقت مقبولة اجتماعياً مثل تحديد الحد الأدنى للأجور وتصحيح الأخطاء والاختلالات أو الإخفاقات في السوق والمساعدة على حل المشاكل التي قد تظهر.

هذا المزيج من المبادئ جعل من التجربة الألمانية نظاماً اقتصادياً تتبناه العديد من الدول خاصة بعد النجاح الذي حققته ألمانيا الغربية سواء قبل إعادة توحيدها أو بعده، وعند إعادة توحيد ألمانيا في عام 1990، تم تكريس اقتصاد السوق الاجتماعي لأول مرة في القانون باعتباره النظام الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية «في معاهدة إنشاء اتحاد نقدي واقتصادي واجتماعي مع ألمانيا الشرقية السابقة»⁽¹³⁾.

ورغم الأداء الاقتصادي المتذبذب الذي كان أحد أسبابه الأعباء التي تحملتها ألمانيا الغربية لإعادة هيكلة الجزء الشرقي التابع للمعسكر الاشتراكي والتبني لأفكاره الاقتصادية؛ حيث بلغت التقديرات الرسمية للتحويلات المالية من ألمانيا الغربية إلى ألمانيا الشرقية ما يقارب «180 مليار مارك» سنوياً منذ عام 1991 ولغاية 2003، وهو ما يعادل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا الغربية⁽¹⁴⁾، إلا أن الاقتصاد الألماني لم يتعرض لأزمات كباقي الاقتصاديات رغم أنه يعد الرافعة الأساسية لدول الاتحاد

الأوروبي، واحتفظ باستقرار نسبي في مؤشراتاته الاقتصادية الكلية، فبحسب بيانات صندوق النقد الدولي بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي 1.43٪ للفترة «1990-2023»، وتحتل ألمانيا المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من أمريكا والصين من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2024 بقيمة 4,59 مليار دولار في حين بلغ المعدل التراكمي للتضخم 70.7٪، وبمتوسط سنوي بلغ 2.08٪، أما البطالة فقد بلغ معدلها السنوي 6.88٪ كمتوسط لنفس الفترة في حين زاد متوسط دخل الفرد من 22,304 دولار عام 1990 إلى 52,746 دولار عام 2023 أي أنه زاد بمعدل 1.365٪⁽¹⁵⁾.

ورغم أن هناك منتقدون يعتبرون أن أهمية تدابير السياسة الاجتماعية مرتفعة للغاية أو منخفضة للغاية؛ ومع ذلك فقد أثبت النظام الاقتصادي الألماني مدى اعتماده على الاقتصاد الألماني، وقدرته على تجاوز أحداث وأزمات صعبة، مثل ارتفاع مستويات البطالة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تم التغلب عليها من خلال أطر سياسات النظام الناجمة وتعاون الشركاء الاجتماعيين. وقد أدى التحسن الاقتصادي الذي أعقب تبني نظام اقتصاد السوق الاجتماعي إلى تحويل ألمانيا إلى محرك النمو في أوروبا في العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين.

وهناك من يرى أنه لكي يستمر اقتصاد السوق الاجتماعي كنظام فاعل وناجح في ألمانيا، ينبغي على القائمين مسيرة التطورات العالمية حيث يتعين الاستجابة لحالات عدم اليقين العالمية، والتغير الهيكلي الناجم عن الرقمنة، فضلاً عن الظروف البيئية والديموغرافية المتدهورة نتيجة الشيخوخة التي يعاني منها المجتمع الألماني وما ينتج عنها من تأثير على العمالة. ولكي تكون هذه الإصلاحات ناجحة، يتعين على صناع القرار السياسي أن يعيدوا التركيز على الأهداف القوية لاقتصاد السوق الاجتماعي والمتمثلة في: توفير إطار موثوق من القواعد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل فرد في المجتمع دون عوائق.⁽¹⁶⁾

2-3. التجربة الصينية

تنتمي جمهورية الصين الشعبية للمعسكر الاشتراكي، وقد طبقت نظامه المرتكز على التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج والتسعير والتحكم بقوى السوق، هذا النظام عطل قوى الإنتاج وقتل الحافز لدى الأفراد للتميز والإبداع والابتكار والمنافسة، وحتى نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين كانت الصين تصنف ضمن الدول النامية قبل أن تتخذ خطوات وإجراءات تخلت بموجبها عن النظام الاقتصادي الاشتراكي وسيطرة الدولة وتبنت اقتصاد السوق حيث بدأت أولى خطواتها في العام 1978 مع انعقاد الدورة الثالثة للحزب الشيوعي الصيني الذي كان يترجمه دنغ شياو بينغ والتي لخصت أهداف الإصلاح الاقتصادي المنشود في الآتي:⁽¹⁷⁾

1. سياسة إصلاح تعمل على تطوير وتعزيز المنهج الاشتراكي عن طريق الانفتاح على العالم الخارجي.
2. استقلال رأسمالي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. عمالة منظمة.
4. تعزيز مبدأ التنافسية.

5. الحد من التدهور الاقتصادي والفوضى السياسية.
 6. الانتقال التدريجي لاقتصاد السوق الاجتماعي مع الحفاظ على البعد الاجتماعي.
 7. إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية لمواكبة التطورات ومواجهة المنافسة المحلية والخارجية.
- وقد تمثل الهدف الرئيس لهذه الإصلاحات تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي من أجل التصدير وهو الهدف الاستراتيجي لهذا النمو.

لقد استطاعت الصين عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي المنظم والمنظم تلافي الأخطاء التي كانت توابك كل مرحلة من مراحل الإصلاح؛ فعندما سمحت بأن تدار شركات القطاع العام بعقلية القطاع الخاص «فصل الملكية عن الإدارة» وسمحت بأن تتنافس شركات القطاع العام مع الشركات المملوكة للقطاع الخاص وما نتج عن هذه الخطوة من تشوهات وفساد بعض مسؤولي شركات القطاع العام إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالمنافسة والتدخل الحكومي، عمد صانعو السياسة إلى مزيد من الإصلاح تحت شعار «استيعاب الكبير والتخلي عن الصغير»⁽¹⁸⁾؛ أي الحفاظ على الشركات الكبيرة وبقاء ملكيتها للدولة لتشكيل النواة التي تنافس بها الدول الصناعية الكبيرة والمتطورة في الدول الأخرى والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلد، والتخلي عن الشركات الصغيرة ليمتلكها القطاع الخاص.

إن نظام الأعمال في الصين وأسس اقتصاد السوق الاجتماعي يمثل مزيجاً من النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي «الاشتراكي» وبالتالي فهو أقرب إلى أنظمة الأعمال المجتمعية التي يقودها أصحاب المصلحة، ويتمتع هذا النظام بروابط أوثق بين الحكومة والشركات والبنوك والموظفين، أي توسيع طبيعة الشراكة لتشمل جميع أصحاب المصلحة «الموظفين، والمديرين، وموردي رأس المال، والمجتمع» الذين يمكنهم التأثير على قرارات الشركة أو التأثير بها.⁽¹⁹⁾

ويمكن إجمال الخطوات التي اتخذتها الصين للانتقال التدريجي لاقتصاد السوق الاجتماعي في الآتي:

1. في الجانب المؤسسي: تهيئة الشركات لإنتاج سلع تنافسية محلياً وخارجياً. وذلك عن طريق السماح للقطاع الخاص بمنافسة القطاع العام في الإنتاج ومن ثم تهيئة الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية، الأمر الذي مكن المنتجات الصينية من منافسة منتجات الدول المتقدمة في الجودة والسعر. ولمواكبة هذا التطور فإن نماذج الإدارة القائمة على أصحاب المصلحة تعد أساساً نظرياً وإدارياً طبيعياً لبيئة الأعمال الجديدة في الصين مع الحاجة إلى دمج العوامل الخارجية ومواءمة نقاط القوة الداخلية لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وتشمل التغييرات الداخلية تقييم رأس المال الفكري وإدارته للاستجابة للبيئة الخارجية، الأمر الذي يستلزم تطوير العمليات والأنظمة، بالإضافة إلى الابتكار وإدارة المعرفة التي تستجيب للعوامل الخارجية وأصحاب المصلحة.⁽²⁰⁾
2. البنك المركزي:

انتهاج سياسة نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف اليوان الصيني ومن ثم أسعار المنتجات.

3. دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي الصيني:

استطاعت الحكومة الصينية تحويل العنصر البشري من عبء على الدولة والاقتصاد إلى مصدر رئيس لتقدم وتطور الصين؛ وذلك عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي انعكس أثره الإيجابي على العنصر البشري حيث تحول المجتمع الريفي الذي كان حوالي 82% منه يعتمد على الزراعة منخفضة الإنتاجية إلى العمل في قطاعات أخرى عالية الإنتاجية، وقد عمدت على تشجيع التعليم ووضع خطط للارتقاء بالجامعات الصينية لكي تنافس أفضل الجامعات على مستوى العالم، وفي مجال الصحة وبعد أن انضج لها خطأ سياستها في مجال التأمين الصحي اتجهت لتبني سياسة في مجال الرعاية الصحية توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتحويل الصحة من خدمة سوقية إلى خدمة حكومية عن طريق إدخال نظام التأمين الصحي لـ 75% من السكان تلتها خطوة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصحة والتنافس على تقديم خدمات صحية أفضل وكذلك تشجيع التأمين الصحي الخاص ما نتج عنه قطاع صحي مزدوج؛ مستشفيات تابعة للقطاع الخاص تقدم خدماتها للميسورين وأخرى حكومية تقدم خدماتها لعامة المواطنين.⁽²¹⁾

لقد ربطت الصين قطاعي التعليم والصحة بالنمو الاقتصادي، فهما مؤثران في النمو والتنمية. وبالتالي، يجب أن ينعكس أثر النمو على جودة التعليم والخدمات الصحية، وهذا ما ظهر جلياً في سياسات الإصلاح التي اتخذتها لتصحيح الاختلالات فيهما. وقد نتج عن انتعاج الصين لاقتصاد السوق الاجتماعي تطورات اقتصادية واجتماعية يمكن إجمالها في التالي:

كانت الصين قبل عام 1990، ليس لها وجود أو ذكر ضمن الاقتصادات العشرة الكبرى، وفي عام 1990، احتلت المركز العاشر بناتج بلغ 1.03% ترليون دولار، ارتفع ليصل إلى 17,17 ترليون دولار عام 2023، أي أنه زاد بمقدار 1667% لتحل الصين المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت تحتل المرتبة العاشرة، لقد شهد الاقتصاد الصيني نمواً مضطرباً خلال الفترة 1990 وحتى 2023، ليكون الأسرع بين اقتصادات العالم؛ حيث ارتفع من 3.8% عام 1990، وهو أدنى معدل ليصل إلى 10.7% عام 2000، ثم إلى 10.6% عام 2010، ثم تراجع ليصل إلى 6.7% عام 2018، وفي عام 2023، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.2%. أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من 317.9 دولار عام 1990، ليصل إلى 12614.1 دولار عام 2023، أي أنه زاد بمقدار 3867.9% لينتقل المواطن الصيني من مواطني الدول ذوي الدخل المنخفض إلى مواطني الدول ذوي الشريحة العليا متوسطة الدخل مقترباً من شريحة الدول مرتفعة الدخل حسب تصنيفات مجموعة البنك الدولي.⁽²²⁾

جدير بالذكر أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً فيما وصلت إليه الصين من تقدم، حيث بلغ حجمه عام 2022 حوالي 189.1 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 4.5% مقارنة بعام 2021. كما لعبت الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكّل حوالي 97% من إجمالي الشركات في الصين، دوراً بارزاً في التحول الذي شهدته جمهورية الصين الشعبية.

3-3. التجربة السورية

بدأ الحديث عن الإصلاح الاقتصادي في سورية منذ منتصف الثمانينيات، وقد مرّت عملية الإصلاح بعدة مراحل:

1-3-3. المرحلة الأولى

بدأت هذه المرحلة في عقدي الثمانيات والتسعينات من القرن العشرين، حيث أثبتت الحكومة بدءًا من منتصف الثمانينات سياسة مالية انكماشية هدفها تخفيض العجز في الميزانية، وتخفيض نسبة التضخم المتزايدة، ولم تؤد تلك السياسة إلى نتائج جيدة، بل على العكس كانت نتائجها سلبية على الاقتصاد ومؤثراته، فقد زادت معدلات البطالة والفقر وتأثرت حركة التنمية، الأمر الذي أدى إلى دخول الاقتصاد السوري في موجة من الركود حتى وصل معدل النمو عام 1998 إلى 1.8% ثم تدهور إلى ما يقرب من الصفر، قابل ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني الذي بلغ في نهاية القرن العشرين 2.7% في حين بلغت معدلات قوة العمل 3.4%.

لقد كان لمعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة تأثيرًا كبيرًا على الاستثمار، الذي هبط إلى 18% كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بعد أن كانت في السبعينيات تتراوح ما بين 25 إلى 30%.

ولأن تلك السياسات كان لها أثرًا وصدى سلبيًا واسعًا، فقد كان لا بد من اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجتها، الأمر الذي شجع البعض على المطالبة بالتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، بما فيه من تحرير للتجارة، وتشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في الاقتصاد، والرضوخ إلى توصيات ومطالب البنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجارة العالمية الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، بما فيه من تقليص لدور القطاع العام، عن طريق الخصخصة، وذلك من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والالتحاق بركب العولمة، إلى آخر ما هنالك من إجراءات تفضي إلى القضاء على كل مظاهر نظام الاقتصاد الاشتراكي الذي كان يطبق في سبعينات القرن العشرين وما تحقق به من مكاسب اقتصادية واجتماعية.

وقد تضمنت السياسات إصلاحًا لكل من العرض والطلب:

أ- إصلاح الطلب: حيث ركزت الحكومة السورية على سياسة ضغط الإنفاق العام، وتعظيم إيرادات الخزينة العامة من الضرائب، وذلك عن طريق:

- إلغاء الدعم المقدم للسلع الأساسية بشكل تدريجي.
- تثبيت أجور القطاع العام.
- زيادة الحصيلة الضريبية من خلال فرض أنواع جديدة من الضرائب والرسوم، مع محاولة للإصلاح في التشريعات الضريبية.

وقد أدت تلك السياسات الانكماشية إلى انخفاض في عجز الموازنة العامة واحتواء التضخم وتثبيت سعر الصرف، ولكن دون الالتفات إلى أهمية النمو وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- إصلاح العرض: منذ منتصف عقد الثمانينات قامت الحكومة السورية بإصلاحات «اقتصرت وبشكل غير كاف على دعم القطاع العام» أدت إلى زيادة عرض السلع الاستهلاكية، ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، وتحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي.

2-3-3. المرحلة الثانية

هي مرحلة بدأ فيها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، والتي كانت أبرز خصائصه:

1. إنجاز المطلوب لتفعيل النمو «الشق الاقتصادي» ثم يتسع هذا النمو ويكبر أكثر في السنوات التالية.
 2. حيثما تظهر اتجاهات تضخمية فإن الحكومة ستتصدى لمواجهتها واحتوائها «الشق الاجتماعي».
 3. يتصف الواقع الاقتصادي الراهن «في ذلك الوقت» ببطء النمو لذلك ستقوم الدولة بوضع سياسات وبرامج غايتها رفع معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ومضاعفة فرص العمل الجديدة.
 4. تأكيد دور الدولة المحوري عبر إصلاحه وتطويره وتخفيفه من الطابع البيروقراطي.
 5. تفعيل وتطوير القطاع العام من قبل الدولة من خلال تشجيع توسعه الاستثماري وتجدده التكنولوجي وتكامله الرأسي، بما يساهم في تحقيق الانتفاع الأمثل من الطاقة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة، بحيث يبقى القطاع العام ملكية عامة تخضع لآلية السوق «القوانين الرأسمالية»، لكنه يتمتع بحرية القرار بشأن الاستثمار والتصرف في الأرباح، وتكون شركاته ومؤسساته مسؤولة ومستقلة، وضمن إطار السياسة العامة للدولة.
 6. تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيع الإقراض للقطاع الخاص ومشاريعه الاستثمارية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 7. إيلاء الإدارة العامة الأهمية الكبيرة واختيار الإدارة الفعالة، المدربة فنيًا واقتصاديًا، واستخدام وسائل الإدارة الحديثة في جميع المستويات، وتبسيط العمل الإداري وتحديثه والابتعاد عن الروتين والبيروقراطية لمسايرة متطلبات الإصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²³⁾، نقيلاً عن كتيب المشروع الوطني للإصلاح الاقتصادي في سورية.
- وقد اتُسمت سياسات الإصلاح الاقتصادي في سورية بما يلي:

1. زيادة دور القطاع الخاص بالسماح له بدخول قطاعات كانت حكرًا على القطاع العام.
2. العمل على جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية؛ بإصدار قانون الاستثمار رقم «10» لعام 1991 القاضي بتشجيع الاستثمارات في مشروعات التنمية الزراعية والصناعية، ومنحها تخفيضات سحية في الضرائب إلى درجة الإعفاء أحيانًا، وتسهيلات ومزايا كبيرة غير مسبقة على مستورداتها من مواد وآليات، وإعفاء أسهمها وأموالها وأرباحها من الضرائب المفروضة على الدخل لمدة تتراوح ما بين 7 إلى 9 سنوات، والسماح لها بإخراج العملات الصعبة المتأثية عن أرباحها بدون قيود.
3. اتخاذ إجراءات باتجاه تحرير جزئي في التجارة الخارجية، وفي السياسة السعرية.
4. التوجه نحو تشجيع الإنتاج للتصدير والتخلي عن سياسة إحلال الواردات.

5. رفع أسعار المنتجات الزراعية الرئيسية.

6. تقليص الدعم للمواد الغذائية التي توزعها الدولة إلى مادتين فقط هما السكر والأرز.

7. إعادة النظر في أوضاع القطاع العام، والعمل على إصلاح أوضاعه الإدارية والنفطية.

وبالرغم من هذه الإصلاحات إلا أنها لم تكن بالنجاعة الكافية لإحداث التغيير المطلوب على أرض الواقع؛ وذلك بسبب القصور في القوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية؛ حيث لم يتم إعادة النظر فيها بما يتماشى مع سياسات الإصلاح، كذلك لم تقم الحكومة بإصلاح السياسة النقدية وتوفير التسهيلات الائتمانية بما يتلاءم مع اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص الجديد فيه، بالإضافة إلى عدم الجدية في إصلاح القطاع العام، فقد كانت المحاولات جزئية ولم تكن نابعة عن تصور تصحيحي شامل ما جعل الاقتصاد السوري حائرًا بين التخطيط والقطاع العام وبين متطلبات اقتصاد السوق.

3-3-3. المرحلة الثالثة

في منتصف عام 2000، قدم الرئيس السوري السابق «بشار الأسد» خطة سميت بـ «سياسة التطوير والتحديث» ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية:

1. طرح أفكار جديدة سواءً بهدف إيجاد الحلول للمشكلات الراهنة أو تطوير الواقع الحالي للاقتصاد.
 2. تجديد أفكار قديمة لا تناسب الواقع السوري مع إمكانية الاستغناء عن أفكار لا يمكن تجديدها.
 3. تطوير أفكار قديمة تم تجديدها كي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية.
- وقد تمحورت الخطوات الرئيسية للإصلاح والتطوير والتحديث على أساس الأفكار التالية:

1. دراسة الواقع للوقوف على عناصر الضعف والقوة ومعرفة الإمكانيات، وهذا يتطلب مشاركة فاعلة وديمقراطية من جميع فئات الشعب.
2. إجراء تغييرات اقتصادية متدرجة من خلال:
 - تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية
 - لتعبئة رأس المال العام والخاص.
 - منح القطاع الخاص فرصاً أفضل للعمل على تعزيز مشاركته في الحياة الاقتصادية.
 - توزيع الدخل القومي بصورة متوازنة.
 - زيادة فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
 - إجراء إصلاح إداري في القطاعين العام والخاص.
 - محاربة الفساد بكل صوره، وإنهاء حالة التهرب من أداء الواجب، ومعاقبة المقصرين والمفسدين.

3. إصلاح المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية.

4. التأكيد على دور الدولة في الاقتصاد، وإعادة تأهيل القطاع العام.

وقد أفضت هذه الخطوات إلى تبلور الرؤية حول ماهية الاقتصاد السوري الذي بات منذ حزيران

2005 يحمل اسم «اقتصاد السوق الاجتماعي»⁽²⁴⁾ ورغم المحاولات الحثيثة والإصلاحات الاقتصادية التي حاول النظام والحكومة السورية من خلالها الانتقال من الاقتصاد ذي الصبغة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي إلا أن هناك من يرى أن هناك صعوبات وتحديات جمة تواجه هذا الانتقال نوجزها في الآتي:⁽²⁵⁾

- التحديات الاقتصادية

1. تراجع معدلات النمو الحقيقي:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي مؤشر مهم على نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي، وتدني هذا المعدل دليل على فشل تطبيق هذا النظام، وبالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي التي حققها الاقتصاد السوري يتضح ضآلة هذا المعدل والذي لم يبلغ المستوى المرغوب والمطلوب تحقيقه في الدول ذات الدخل المنخفض وهو 7%؛ حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو 3.7% في الفترة من 1997 وحتى 2009.

تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو المستهدف خلال الخطة الخمسية العاشرة هو 7% وقد ساهمت العوامل الخارجية بشكل أساسي في معدلات النمو الاقتصادي المتحقق خلال الفترة المذكورة وكذا اعتماده على قطاعات ريعية مثل النفط والزراعة وتراجع مساهمة الصناعة التحويلية التي تعتبر حجر الزاوية في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي.

2. البطالة:

يعاني الاقتصاد السوري من مشكلة البطالة حيث بلغ متوسطها 10% مع نسبة 18% كباحثين عن عمل، وذلك نتيجة لتركيب سوق العمل التي تجمع بين الحركات الواسعة للهجرة من الريف إلى الحضر، تباطؤ الإنتاجية الزراعية، وارتفاع مستويات البطالة. فبينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفع نتيجة تزايد النزعة إلى المشاركة في القوة العاملة بين أفراد المجتمع. حيث أن عدد الملتحقين بالجدد بسوق العمل في العقد الأول من الألفية الثالثة وصل إلى 300 ألف سنوياً، ولا يعود الارتفاع في عدد القوى العاملة إلى النمو السكاني فقط وإنما إلى ضعف الطلب على البضائع السورية وبالتالي حالة الركود الاقتصادي التي سادت، والفروقات في تركيبة العرض والطلب على العمل من حيث الكفاءة المطلوبة. حيث بلغ عدد المتعطلين عن العمل وفق المكتب المركزي للإحصاء عام 2009 حوالي 442,953 ألف متعطل وفي عام 2010 حوالي 468,010 ألف متعطل بنسبة زيادة 5%. وبحسب الإحصاءات، يدخل سوق العمل سنوياً 200,000 إلى 250,000 طالب عمل وهو ما يعادل 3.7% من حجم العمالة، وهذا يخلق تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد وصانعو السياسات لاقتصادية الكلية.

3. العمالة:

يلعب المستوى التعليمي للمشتغلين دوراً كبيراً في انخفاض الإنتاجية في سورية وبحسب الدراسات المشار إليها سابقاً فإن أكثر من 75% من إجمالي العمالة هم من حملة الشهادة الإعدادية فما دون،

في حين أن حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا لا يمثلون أكثر من 8.5% من القوة العاملة، وهذا ما يجعل النهوض بمعدلات النمو الاقتصادي إلى معدلات مرتفعة أمراً صعباً، حيث تؤكد أغلب النظريات الاقتصادية في نماذجها حول النمو الاقتصادي على أهمية البشر كمورد اقتصادي مهم في عملية النمو الاقتصادي، ومن المعلوم أن التعليم والتدريب هما أساس بناء الموارد البشرية. ولا يمكن بهذه التركيبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم التي لديها سبق في التعليم والبحث العلمي ولا يمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة وفق هذه الظروف، ما يعطي أولوية قصوى للتعليم الكمي والنوعي بالإضافة إلى التدريب والتأهيل المستمرين.

4. الخلل في توزيع الدخل الوطني:

يكن الخلل في توزيع الدخل في زيادة حصة الأرباح والريوع على حساب حصة المراتب والأجور، إضافة إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، الأمر الذي أثر على القيمة الحقيقية للأجور في أغلب السنوات نتيجة انخفاض قيمة الليرة السورية مع ثبات الأجور الإسمية.

5. اختلال هيكل التجارة الخارجية، وهو اختلال ناتج لسببين:

- الأول: التخصص في إنتاج المواد الأولية.
- الثاني: النمو المشوه لقطاعات الاقتصاد الوطني وسيطرة القطاع العام على حوالي 74% من الصادرات الوطنية مقابل حوالي 24% للقطاع الخاص مع تركيز الصادرات على السلع الوسيطة والمواد الخام أما السلع الاستهلاكية التي يصدرها القطاع الخاص فهي عبارة عن أغذية ومنسوجات.

6. النضوب النفطي وعواقبه المالية والاقتصادية:

في حال استمر إنتاج النفط عند مستواه فمن المتوقع أن تنخفض عائدات الصادرات من 3 مليار دولار أمريكي عام 2003 وهو ما يعادل 14% من حجم الناتج المحلي الإجمالي إلى صفر بحلول عام 2011، ومن المتوقع أن تصبح سورية مستورداً صافياً للنفط.

7. الاكتفاء الغذائي:

يشكل الغذاء أولى الحاجات الأساسية لدى الإنسان، ويعد الاكتفاء الغذائي أو الاعتماد الذاتي الغذائي أول المتطلبات الأساسية للأمن الوطني الاستراتيجي والأمن الاقتصادي والاجتماعي وبذلك يعد الاكتفاء الغذائي وتوفر كميات كبيرة من الغذاء والمحاصيل الزراعية عنصراً أساسياً من عناصر الرفاه الاجتماعي وشرطاً مسبقاً للتنمية الاجتماعية الأمر الذي يجعله «أي الاكتفاء الغذائي» عنصراً أساسياً من عناصر اقتصاد السوق الاجتماعي وشرطاً مسبقاً لتحقيقه وازدهاره، وقد شهد القطاع الزراعي في سورية تراجعاً بين عامي 2005 و2010؛ حيث بدأت قيمة الإنتاج الزراعي بالانخفاض من عام 2007 حتى عام 2009 ثم ارتفعت قليلاً عام 2010، حيث انخفض عام 2007 بمقدار 12.6%، وبلغت نسبة الانخفاض 5.9%، عام 2008، ثم عاد للارتفاع بمقدار 10.7%، عام 2009 إلا أنه لم يصل لحجم الإنتاج القياسي المحقق عام 2006.

- التحديات الاجتماعية

1. ارتفاع معدل النمو السكاني:

تزايد السكان في سورية بمعدل عام وصل إلى 3 - 4% سنوياً خلال العقود الأربعة التي تلت الاستقلال، حيث كانت نسبة النمو السكاني في سورية من أكبر النسب في العالم. لكن هذا النمو بدأ بالتراجع في فترة التسعينات والوقت الحالي، ليصل إلى حوالي 2.5%، وذلك نتيجة مجموعة من العوامل أهمها تراجع الدخل في فترة من الفترات وتضاؤل العائدات النفطية والظروف الطبيعية التي مرت على البلاد من الجفاف وشح الأمطار وركود البناء السكني التعاوني وصعوبة تأمين مسكن ملائم وإنهاء الدولة لالتزامها بتشغيل الخريجين وانتشار البطالة.

وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة تؤثر زيادة عدد السكان على الخدمات التي تقدمها الدولة، وتزداد الضغوط الاجتماعية مما يقف عائقاً في وجه تحقيق الرفاه الاجتماعي.

2. أزمة الرعاية الاجتماعية الحكومية والتراجع عنها:

اصطدم نظام الرعاية الاجتماعية بصعوبات متزايدة نتيجة انقطاع المعونة الخارجية، وانخفاض أسعار النفط، وتراجع إيرادات الدولة خلال الثمانينات، إضافة إلى انخفاض الاستثمارات خلال التسعينات من القرن الماضي. ومع التحولات الاقتصادية الجذرية التي شهدتها سورية في بداية القرن الحادي والعشرين، وإلغاء الدعم عن السلع الغذائية، وتقلص الفائض في إيرادات الدولة، لم يعد من الممكن التوسع في النفقات الاجتماعية، مما أثر على السياسات الاجتماعية في مجالات التعليم، والصحة، والسكن.

- تحديات سياسية وتنظيمية

1. غياب الانفتاح السياسي والمناخ الديمقراطي:

على الدولة القيام بمبادرات لتحسين العلاقات السياسية بينها والمواطن والأطراف المختلفة وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وأن يكون الهدف من المبادرات إحداث تغييرات سياسية فائقة الأهمية تعزز الديمقراطية وتشجع الاستثمار والنشاط الاقتصادي، فاقصود السوق الاجتماعي شعار يحمل تحدياً كبيراً لأن تمويل التنمية الاجتماعية يتناقض مع متطلبات السوق وبالتالي فإن تجاوز هذا التناقض لا يمكن أن يتحقق إلا ببذل جهود إنمائية اقتصادية، اجتماعية، سياسية وديمقراطية بصورة متواصلة ومستمرة وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا برفع الإنتاجية باستمرار وتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة الفائض الاقتصادي من جهة وتطبيق سياسات عادلة في مجال الضريبة وإعادة توزيع الدخل في المجتمع وتعميق الخدمات الاجتماعية مع ترشيدها من جهة أخرى.

وفي هذا السياق كان هناك قصور في تطبيق أنظمة وقوانين الحرية الاقتصادية وحقوق الإنسان في سوريا، فالمادة «13» من الدستور السوري ما زالت تنص على أن الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال.

2. عدم الفصل بين السلطات وغياب الشفافية:

تقتضي مبادئ الحوكمة الفصل بين السلطات والشفافية والمساءلة والمحاسبة، ولكي يتحقق ذلك فإن الفصل بين السلطات هو أولى الأولويات، وفي حالة سورية فإن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية ومجلس الدولة يتبعان رئاسة مجلس الوزراء.

وللانتقال لاقتصاد السوق الاجتماعي لابد من فصل وإخضاع هذه الأجهزة الرقابية إلى سلطة مجلس الشعب أو إلى رئيس الجمهورية، وفي هاتين الحالتين البديلتين فقط تصبح هذه الأجهزة أكثر مصداقية وشفافية وأصوب أداء.

3. ضعف التأهيل والتدريب:

لانخفاض الإنتاجية أسباب كثيرة لكن أخطرهما وأكثرها تراجع المستوى التعليمي لعنصر العمل، وفي سورية بلغ معدل العاملين الذين يحملون مؤهل الابتدائية فأقل 66% من إجمالي العمالة و12% يحملون الشهادة الإعدادية «الأساسية»، بينما بلغ معدل حملة الشهادة الجامعية 7% فقط وهذا مؤشر على ضعف التعليم والتأهيل والتدريب للعمالة الأمر الذي يدل على أنه لا يمكن إقامة صناعات متطورة منافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.

4. ضعف الاستقلال النقابي وغياب دور النقابات العمالية:

إن بناء نظام وطني للتفاوض الاقتصادي والاجتماعي، واعتماد سلم وطني متحرك للأجور مهمتان لا غنى عنهما لتطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، وهاتان المهمتان تستلزمان إصلاحاً وتجديداً في الحياة الوطنية عموماً والنقابات العمالية والاتحاد العام لنقابات العمال خصوصاً، إصلاح يقوم على أساس الاستقلال التنظيمي والرجوع إلى القواعد العمالية وتجديد الحياة النقابية في القطاعات الاقتصادية والمدن والمحافظات، ورفع كفاءة الاتحاد والنقابات فكرياً واقتصادياً وتفاوضياً، وتأهيل أعضاء الاتحادات والنقابات للدفاع عن مطالبها في إطار العقد الوطني الاجتماعي والوحدة الوطنية، وذلك بالتعاون الوثيق والاشتراك مع الجهات الاجتماعية الأخرى، وإدارة العلاقة مع كلا من الدولة والحزب الحاكم ومنظمات أرباب العمل بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

5. ضعف مؤسسات السوق:

تنظيم السوق وتحديد أدوار الفاعلين فيه شرط ضروري لعمل السوق الحر، وفي إطار السوق الاجتماعي يصبح ذلك أولوية، فالسوق في سورية غير منظم وغير منضبط، لعدم فاعلية التشريعات والقوانين الناطمة لعمل السوق وخاصة مكافحة الاحتكار الذي يلعب دوراً مهماً في اقتصاد السوق الاجتماعي، لما له من دور كبير في حماية المستهلك والصناعات الناشئة.

وعلى الرغم من وجود جهاز جديد لمكافحة الاحتكار في سوريا، لكنه يبقى حديث العهد ويحتاج لدرجة كبيرة من الاستقلالية والتطوير الدائم لإدخال نطاقات جديدة يستطيع التدخل فيها وخاصة مع

تطور الاقتصاد، بالإضافة إلى التدريب المستمر للعاملين فيه وزيادة أعدادهم وتخصصاتهم.

كما أن المنظمات العمالية والمهنية ومنظمات أرباب العمل، ليس لها دور حقيقي فاعل من جهة التعبئة والتنظيم وفرض المعايير والرقابة على الأداء المهني لأعضائها، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر في تفعيل القواعد العمالية.

6. ضعف مؤسسات الضمان الاجتماعي:

مؤسسات الضمان الاجتماعي وخاصة الصحية قليلة جدًا، حيث تم مؤخرًا استحداث مؤسسة شام للضمان الصحي واتخذ قرارًا بأن يشمل هذا الضمان جميع العاملين في الدولة، كما أن دور القطاع الخاص في هذا المجال وما يقدمه للعاملين لديه غير ملموس. كذلك مؤسسات حماية المستهلك لم يتم تفعيلها بشكل يحقق الغاية من وجودها وهي حماية المستهلك من الغش.

مما سبق يتضح أن التجربة السورية في الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ما زال أمامها الكثير من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية خاصة مع الظروف التي تمر بها سورية من حرب مازالت قائمة وستترك آثارها لفترة من الزمن.

4-3. التجربة الماليزية

في دراسة أعدها الدكتور أحمد محيي الدين محمد التلباني في العام 2019 بعنوان التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة، أوضح كيف أصبحت ماليزيا واحدة من الاقتصادات المتقدمة، وذلك نتيجة للتجربة الماليزية في عملية التنمية الاقتصادية التي تعد واحدة من التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية، والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا هي سياسة الاعتماد على الذات، وتعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية كي تنهض من التخلف الاقتصادي.

لقد كان الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا قريبًا من الناتج المحلي الإجمالي في هايتي وهندوراس ومصر، وأدنى من الناتج المحلي الإجمالي في غانا بحوالي 5٪، لكن وفقًا لتقديرات عام 2010 فقد تضاعف دخلها لـ 7 أو 8 أمثال الدخل في غانا، وأكثر من خمسة أضعاف الدخل في هندوراس، وأكثر من ضعفي ونصف الدخل في مصر. وتحتل ماليزيا الآن مرتبة عليا بين مجموعة الدول التي حققت نموًا هائلًا على مستوى العالم، لتقف إلى جانب الصين وتايوان وكوريا الجنوبية.

وفي سبيل رفع مستوى معيشة المواطن الماليزي، وضعت ماليزيا خططًا للقضاء على الفقر المدقع، فانخفض معدل الفقر إلى 2.8٪ في 2010، ثم إلى 0.4٪ عام 2015، ونجحت ماليزيا في تقليص الفوارق في الدخل، بعد أن كانت تلك الفوارق سببًا في التوترات بين المجموعات العرقية في ما مضى. ولم تحقق ماليزيا هذه الغاية بإنزال الأعلى إلى الأدنى، بل برفع الأدنى إلى الأعلى.

وفيما يخص سياسة التوزيع فقد استطاعت ماليزيا أن تدمج الفئات المتواضعة والعمالة الأجنبية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي من خلال رفع دخولها وجني ثمار رفع الكفاءة الاقتصادية، وانعكس ذلك

إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، وتوفير الضروريات من غذاء وعلاج وتعليم، وكان أكبر المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء والعاطلين عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع، والأقاليم الأقل نمواً.

ونتيجة لهذه السياسات الناجحة فقد حققت ماليزيا خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، فأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، وكذلك الحال في مجال التجارة الخارجية، من خلال تأسيس بنية تحتية متطورة، مما انعكس في تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، ولذا حققت تقدماً ملحوظاً في معالجة قضايا الفقر والبطالة، والفساد، وقد حققت ماليزيا هذه الطفرة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الهائل نتيجة عدة عوامل يمكن إيجازها في التالي:

1-4-3. نظام الحكم في ماليزيا

يعد نظام الحكم في ماليزيا خليطاً من الديمقراطية البرلمانية الفيدرالية والملكية الدستورية. فالملك يُنتخب كل خمس سنوات من قبل مجلس السلاطين المكوّن من تسعة أشخاص، أما السلطة التنفيذية فيرأسها رئيس الوزراء المنتخب، الذي يتمتع، وفقاً للنظام الأساسي، بالسلطات الحقيقية. وينص الدستور على أن يكون رئيس الوزراء عضواً في مجلس النواب، وهو عادةً ما يكون زعيم الأغلبية البرلمانية أيضاً.

ويتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ «ديوان نيجارا»، ومجلس النواب «ديوان الرعية»، ويتم اختيار أعضاء مجلس الوزراء أيضاً من بين أعضاء البرلمان. والمجلس ورئيسه مسؤولان مسؤولية مباشرة أمام البرلمان.

وتعمل الحكومة بشكل دؤوب على ضمان الاستقرار الاجتماعي في مجتمع متعدد الأعراق والأديان، حيث يتمثل الهدف الأساسي من نشاطات وسياسات الحكومة في تخفيف التوتر وتجنب النزاعات العرقية، حتى إن شرعية الحكومة أصبحت مستمدة ليس فقط من الانتخابات الديمقراطية، وإنما أيضاً من قدرتها على تحقيق هذا الهدف.

2-4-3. التنمية الاقتصادية في ماليزيا

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن التنمية الاقتصادية والبشرية تقود إلى المساواة في الدخل، ولذلك لا بد أن تنعكس مكاسب التطور الاقتصادي على حياة الفرد بمختلف مناحيها، من خلال توجيه الاهتمام نحو ترقية المنظومة التعليمية والنهوض بها، مما يؤدي إلى خلق سياق تنموي متكامل ينعكس على تحسين باقي القطاعات، بشرط أن يكون الفقراء والعاطلون عن العمل والمجموعات العرقية الأكثر فقراً هم أول المستفيدين من ذلك. وقد قامت فلسفة التجربة الماليزية، وفق الرؤية الإسلامية للنظام الاقتصادي، على عدد من المبادئ، أهمها:

- الملكية المزدوجة، أي الجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، فالإسلام يحمي الملكية الخاصة ويرعاها إذا كانت من مصادر مشروعة، ويضع شرط أو قيد تحقق المصلحة العامة على توسع ولي الأمر في الملكية العامة.
- الحرية الاقتصادية التي تكفل للقطاع الخاص حرية ممارسة النشاط الاقتصادي بما لا يتعارض مع المصلحة العامة، وأن تقوم الدولة بتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص، وتراقب نشاطه لكي يكون متفقاً مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- العدالة الاجتماعية المبنية على التكافل الاجتماعي والتوازن العام، والتي تتمثل في التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو السن أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب.
- وصول نسبة الفائدة إلى الصفر، والذي يتوافق مع تحريم الربا في الشريعة الإسلامية.

3-4-3. محاور التنمية الاقتصادية في ماليزيا

اعتمدت التنمية الاقتصادية في ماليزيا على المحاور الأساسية الآتية:

- البعد الإسلامي في التجربة الماليزية.
 - الاهتمام بالتعليم والصحة.
 - القضاء على الفقر.
 - القضاء على البطالة.
 - جذب الاستثمارات الأجنبية.
 - الاهتمام بالتصنيع والتركيز على التصنيع الموجه للتصدير للخارج.
- لقد نمت ماليزيا وتطورت اقتصادياً واجتماعياً بتبنيها نظاماً اقتصادياً يراعي مصلحة الفرد والجماعة على حد سواء، ويأمعان النظر في هذا النظام ذي الصبغة الإسلامية سنجده لا يبتعد كثيراً عن اقتصاد السوق الاجتماعي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو:

هل يمكن لليمن تطبيق نظام السوق الاجتماعي؟

للإجابة على السؤال، لا بد من تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي اليمني، وهل يتوافق مع متطلبات الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، نبدأ بمقارنة الظروف المشتركة للتجارب السابقة ضمن السياق اليمني، واستعراض الاستنتاجات قبل أن نتعمق بمناقشة واقع الاقتصاد اليمني بشكل مستفيض.

3-5. إسقاط التجارب السابقة ضمن السياق اليمني

تتشابه اليمن مع بعض الدول المدروسة في بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما يوفر أساساً لمقارنة قابلة للتطبيق. ومن هذه الجوانب المشتركة:

1. الظروف الاقتصادية الصعبة: كما هو الحال في سورية وماليزيا خلال فترات التحول الاقتصادي، تعاني اليمن من تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، مما يعيق القدرة على تحقيق التنمية المستدامة.
 2. الافتقار إلى بنية تحتية متطورة: مثل سورية قبل تطبيق سياسات السوق الاجتماعي، تواجه اليمن تحديات كبيرة في بناء بنية تحتية تدعم التحول الاقتصادي.
 3. الحاجة إلى استقرار سياسي: تُظهر تجربة ألمانيا أهمية الاستقرار السياسي لإعادة البناء الاقتصادي، وهو ما تفتقر إليه اليمن حالياً.
 4. التدخل الحكومي المفرط أو غيابه: كما أظهرت التجربة الصينية، فإن تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي أمر حيوي لتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي.
- ومع ذلك، فإن اليمن تتميز ببعض الخصوصيات التي قد تتطلب استراتيجيات مختلفة، مثل:
1. ضعف قاعدة الموارد البشرية مقارنة بدول مثل الصين وماليزيا.
 2. الأثر الكبير للصراعات الحالية على الاقتصاد والبنية الاجتماعية.

جدول «1»

تحليل التجارب الدولية السابقة ضمن السياق اليمني

العنصر	ألمانيا	الصين	سوريا	ماليزيا	اليمن
الاستقرار السياسي	مستقر	متذبذب في البدايات	ضعيف	مستقر	غياب الاستقرار
البنية التحتية	قوية	متطورة	محدودة	متوسطة	متهاكلة
التنمية البشرية	عالية	متوسطة	منخفضة	متقدمة	منخفضة
تدخل الدولة	معتدل	قوي	مفرط	متوازن	مفرط أو ضعيف

4. واقع الاقتصاد اليمني

يعاني الاقتصاد اليمني عددًا من الاختلالات التي تعيق مسيرة التنمية، وتحول دون تحقيق معدلات نمو تساعد على الخروج من حلقة الفقر التي يعيشها غالبية السكان.

لقد اتسم الوضع الاقتصادي في اليمن خلال الفترة الماضية بضعف الأداء واختلال في التوازن الاقتصادي داخليًا وخارجيًا، وتذبذب في معدل النمو الاقتصادي، ووصل الأمر إلى حالة من التردّي يصعب تحمّلها في ظل ظروف معيشية غاية في الصعوبة والسوء؛ فالفقر والبطالة متفشيان ومؤشراتهما مرتفعة للغاية، صاحب ذلك غياب الخدمات الأساسية وتدني مستوى الموجود منها وإذا قارنا مستوى الأداء ومؤشرات الإنجاز بدليل التنمية المستدامة سندرك حجم الفجوة والبون الشاسع بين ما هو متحقق وما يجب أن يكون.

لقد جاء في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية «2012-2014» الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أن الناتج المحلي الإجمالي لليمن حقق معدل نمو سالب بلغ 19.1% عام 2011، وأن مستوى الخدمات المقدمة من الدولة تتسم بالضعف الشديد؛ فالطاقة الكهربائية لا تغطي سوى 42% من السكان، أما إمدادات المياه والصرف الصحي من الشبكة العامة فتصل إلى حوالي 26%، و16% من السكان على التوالي، ومعدل التضخم بلغ 23.2% بنهاية عام 2011.

ورغم أن البيانات الرسمية التي تصدر غالبًا ما تكون غير واقعية ويتم التشكيك فيها، إلا أن هذه البيانات والمؤشرات توضح وبجلاء هشاشة الاقتصاد اليمني، والصعوبات التي يعاني منها المواطن، وكان لتركيز الدولة على قطاع النفط وركونها على عوائده أثره البالغ فيما يعانيه الاقتصاد اليمني من خلل هيكلية؛ تمثل في تخلف القطاعات الأخرى سواء أكانت قطاعات الإنتاج السلعية؛ كالزراعة التي تستخدم وسائل إنتاج تقليدية في الغالب وتعتمد على مياه الأمطار، وتعاني من صعوبات جمة، أو الصناعات التحويلية التي تتركز في مجموعة من المنتجات المتنافسة في مجال الأغذية الخفيفة والمشروبات وتعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة من الخارج، بالإضافة إلى قطاع الخدمات بمختلف أنشطته والذي مازال يغلب عليه العشوائية والتخلف.

ونظرًا لعدم توفر البيانات الصحيحة عن الوضع الاقتصادي في اليمن؛ فمن الصعوبة بمكان تشخيص الوضع بدقة، لكننا سنتعامل مع ما هو متوفر من بيانات صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للإحصاء.

4-1. أهم المؤشرات الاقتصادية اليمنية

4-1-1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي الكلي

وهو المعدّل اللازم لإحداث تغيير حقيقي في متوسط دخل الفرد السنوي، ومن ثمّ في مستوى معيشتهم؛ حيث ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة عن الحد الأدنى

المحدد للدول الأقل نموًا لمضاعفة ناتجها المحلي، والذي يبلغ 7٪ سنويًا؛ وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة «2001-2011» حوالي 3.1٪⁽²⁶⁾، جدير بالذكر أن هذا المتوسط تأثر وبشدة بمعدل النمو لسنة 2011، والذي حقق رقمًا سالبًا بلغت قيمته 15.3٪، وهذا المعدل يختلف عما ورد في تقرير وزارة التخطيط⁽²⁷⁾ والذي قُدِّر بـ 19.1٪. لقد تأثر معدل النمو الاقتصادي وبشدة؛ بالأوضاع التي عاشها ويعيشها اليمن منذ عام 2011 ونتيجة لذلك حقق معدلات سالبة خلال الأعوام 2011 و2012 وما إن بدأ الاقتصاد بالتعافي بتحقيق معدل نمو موجب عام 2014 حتى عاد ليحقق معدلات نمو سالبة خلال الأعوام «2014-2018»، قبل أن يسترد الاقتصاد جزءًا من عافيته، ويحقق معدلات نمو موجبة بعد ذلك. وبشكل عام، بلغ متوسط معدل النمو للفترة «2009-2022»، «-5.2٪». جدول «2» يوضح معدل ومتوسط معدل النمو السنوي للفترة من 2009 إلى 2020 بالأسعار الثابتة.

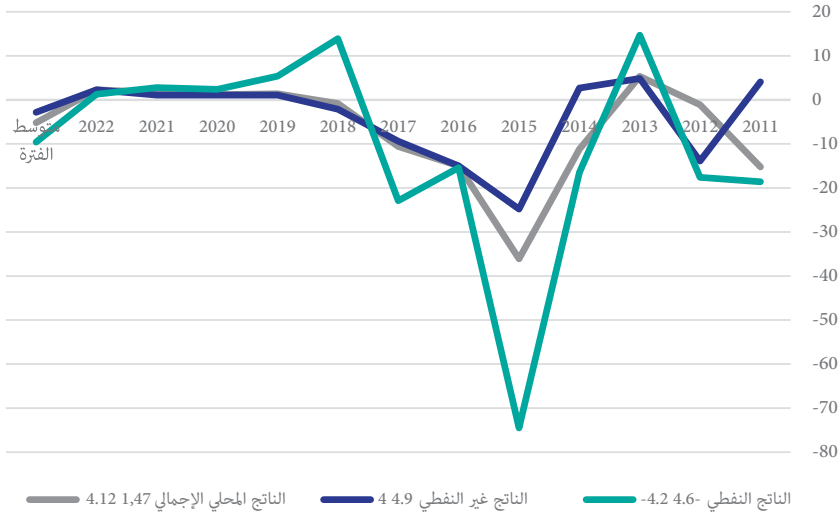
جدول «2»

معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة «2009-2022»

السنة البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	متوسط الفترة
الناتج المحلي الإجمالي	-15.24	-1.1	5.34	-11.2	-36.1	-15.0	-10.6	-0.8	1.4	1.2	1.7	2.3	-5.2
الناتج غير النفطي	4.1	-13.9	4.86	2.7	-24.8	-15.0	-9.4	-2.1	1.1	1.1	1.1	2.3	-2.8
الناتج النفطي	-18.6	-17.6	14.7	-16.5	-74.5	-15.4	-22.9	13.9	5.4	2.4	2.8	1.3	-9.6

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2022، نشرة الحسابات القومية 2020، أساس 2012، ونشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.

شكل «1»
معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة «2009-2022»



2-1-4. انخفاض متوسط دخل الفرد

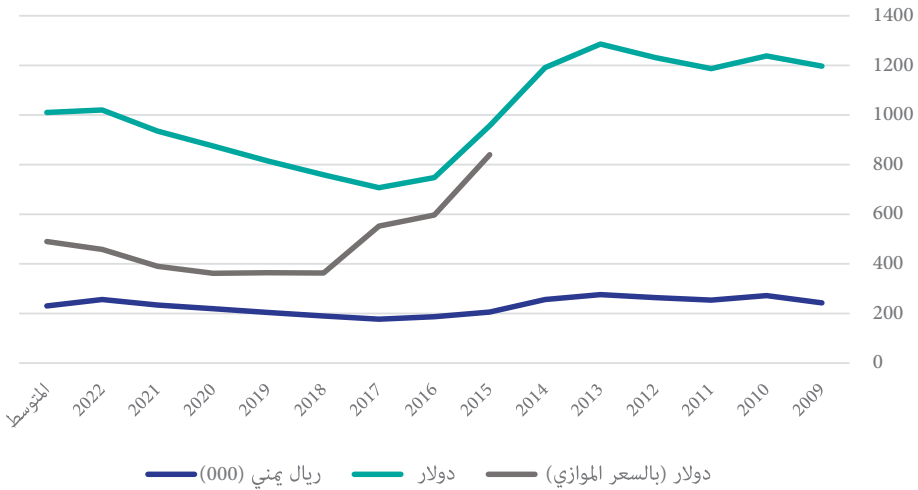
صُنِّف اليمن خلال الفترة «1990-2010» ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة؛ حيث كانت قيمة دليل التنمية البشرية تقل عن «0.5» درجة. «الثور؛ 2011: 36» واحتل المرتبة رقم 154 من أصل 184 بلد، حسب تقرير مؤشرات التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011. وتراوح تصنيف اليمن في تقرير التنمية في العالم ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والمنخفض؛ حيث بلغ متوسط دخل الفرد السنوي من الناتج القومي الإجمالي للفترة «2000-2011» بسعر السوق 921.5 دولار أمريكي. وقد تراجع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 1247 دولار عام 2014 إلى 485 دولار عام 2017⁽²⁸⁾ ليصل إلى 290 دولار عام 2018 «رغم التحفظ على الرقم نظرًا لوجود نسبة كبيرة من موظفي الدولة لا يستلمون مرتباتهم، كذا احتساب سعر الصرف عند 250 ريال للدولار في حين فاق سعر الصرف 600 ريال للدولار في المحافظات الشمالية» مما يعني انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 7,76% وبالتالي مستوى المعيشة إلى أدنى حد، وأصبحت اليمن تقع في مصاف الدول الأشد فقرًا في العالم، والجدول التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة «2009-2022»:

جدول «3»
مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
«2009-2022» بالأسعار الثابتة

دولار «بالسعر الموازي»	دولار	ريال يمني	العام / البند
	1,197	243	2009
	1,238	272	2010
	1,187	254	2011
	1,231	264	2012
	1,286	276	2013
	1,191	256	2014
840	957	206	2015
597	748	187	2016
552	707	177	2017
363	759	190	2018
364	814	204	2019
362	875	219	2020
390	935	234	2021
458	1,020	256	2022
490	1010	230.6	المتوسط

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2022، نشرة الحسابات القومية 2020، أساس 2012. البيانات من 2013 وحتى 2022 تقديرية.

شكل «2»
مؤشرات متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
«2009-2022» بالأسعار الثابتة



3-1-4. اتساع خريطة الفقر والجوع

وصلت نسبة الفقر بحسب نتائج مسح ميزانية الأسرة 2014 إلى 48.5% من حجم السكان يتوزعون بين 59% في الريف و23% في الحضر. ثم قفزت في عام 2016 إلى حوالي 78% من حجم السكان حتى وصلت إلى حوالي 85% عام 2018، ويشير تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن لعام 2017 إلى أن 85% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، لتحل اليمن المرتبة 116 من بين 117 دولة في مؤشر الجوع العالمي والذي بلغ 45.9 نقطة.⁽²⁹⁾

وقد ارتفعت نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في اليمن من 19.1% عام 1992، لتصل إلى 40.1% عام 1998، ثم 34.8% عام 2005، ووصلت هذه النسبة إلى 48% عام 2014 ثم واصلت الارتفاع لتصل إلى 80% عام 2022، وتبلغ اليوم نسبة من يعيشون تحت خط الفقر الدولي المدقع «أقل من 2.15 دولارا في اليوم» في اليمن 19.2% مقارنة بـ 7.5% كمتوسط للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويعيش حوالي ثلاثة أضعاف الفقراء في الريف اليمني؛ حيث تبلغ نسبتهم 59.2% مقارنة بحوالي 23.9% في الحضر، وترتفع نسبة الفقراء في أوساط الأسر التي تعولها «تترأسها» نساء 53% مقابل 48% في الأسر التي يعولها رجال.⁽³⁰⁾

ويعاني 12.3 مليون يمني من نقص التغذية كمتوسط للفترة «2019-2021»، مقارنة 4.8 مليون كمتوسط للفترة «2000-2001»، وبلغ معدل انتشار نقص التغذية في اليمن للفترة «2019-2021»

حوالي 41.4% وهذا المعدل يزيد بمقدار 14.1% عن المعدل المسجل في الدول ذات الدخل المنخفض البالغ 27.3% وأكبر بنحو أربع مرات عن المتوسط العالمي البالغ 9%، في حين بلغ هذا المعدل 11% في الدول العربية.

وتعاني حوالي 47% من الأسر اليمنية من عدم كفاية الغذاء، فيما 24.9% من الأمهات الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية عام 2021، كما لا يحصل أكثر من 11.5% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين «6-23» شهراً على الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول، كما أن 20.1% من النساء الحوامل والمرضعات مصابات بسوء تغذية حاد و71% منهن يعانين من فقر الدم عام 2022، وقد احتلت اليمن المرتبة الثانية بين أسوأ 12 دولة في سوء تغذية النساء.⁽³¹⁾

وكانت النساء الفئة الأكثر تأثراً نتيجة انخفاض مستوى الإنفاق، بل وانعدامه لدى بعض الأسر، مما ترتب عليه انخفاض كبير في مستوى التغذية وتراجع حاد في الخدمات الصحية لدى الإناث، ارتفاع معدلات التسرب من التعليم لدى الفتيات، بالإضافة لعودة انتشار ظاهرة الزواج المبكر.⁽³²⁾

4-1-4. ارتفاع معدل البطالة

يصنف المجتمع اليمني بأنه مجتمع فتي؛ حيث يغلب عليه فئة صغار السن والشباب، وتبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 43% من إجمالي السكان المقدر عددهم بحوالي 23.833 مليون نسمة حسب البيانات الواردة في كتاب الإحصاء السنوي لعام 2011. وبلغ إجمالي المشتغلين «15 سنة فأكثر» 4.781 مليون نسمة، مقابل 18.373 مليون نسمة لا يعملون، الأمر الذي يرفع نسبة الإعالة الاقتصادية الكلية إلى 484%، بينما تبلغ نسبة الإعالة العمرية 84%.⁽³³⁾

وتمثل البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد والتنمية في اليمن، خاصة وأنها تتركز في أوساط الشباب؛ وبحسب البيانات الرسمية فقد بلغت 17.8% حسب نتائج مسح عمالة الأطفال لعام 2010، هذه النسبة ترتفع في فئة الإناث؛ حيث بلغت 39% مقابل 11% في فئة الذكور.

وقد أظهرت البيانات المنشورة في كتاب الإحصاء السنوي لعام 2010 ارتفاع نسبة غير النشطين اقتصادياً، حيث بلغ متوسط هذه النسبة 57.4%، وهذا المعدل المرتفع يوضح لنا بجلاء حجم الطاقات البشرية المعطلة والمهدرة في اليمن، والتي لو استغلت بفعالية لتحولت إلى أهم الموارد الاقتصادية للبلد، ورغم أن معدلات البطالة في الإحصاءات الرسمية مرتفعة، إلا أن هذه النسبة التي بلغ متوسطها للفترة من «2004-2010» حوالي 15.3% تعتبر ضئيلة مقارنة بالمعدلات التي توردها التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، والتي تقدر معدل البطالة بـ 35% من قوة العمل، بل أن بعض التقارير غير الرسمية تقدر معدل البطالة بـ 40% من قوة العمل.

جدير بالذكر أن البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية «2012-2014»، الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أشار إلى أن معدل البطالة للشباب بلغ 52.9% في الفئة العمرية «15-24» سنة، كما وصلت بطالة المتعلمين إلى حوالي 25%.

ولا يمكن اغفال دور الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد «الحرب والصراع» والآثار الناجمة عن تداعيات أزمة الطاقة وغيرها في زيادة أعداد العاطلين عن العمل؛ حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل البطالة من 13.5% عام 2014 إلى 22.1% عام 2015، ثم إلى 32% عام 2019. لتصل إلى 33% في عام 2020.⁽³⁴⁾

4-1-5. تدهور النظام الصحي

عانى اليمن من ضعف في منظومته الصحية؛ تمثل ذلك في نقص عدد المستشفيات والمراكز الصحية العاملة والأدوية وغير ذلك، وفاقم الحصار من مشكلة القطاع الصحي وأدى إلى تدهوره بشكل كبير وغير مسبوق. فقد صرحت منظمة الصحة العالمي أن حوالي مليون يمني بحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية، بالإضافة إلى أن هناك 2,129 حالة وفاة ناتجة عن مرض الكوليرا، كما أن الخناق، وهو مرض سهل الوقاية منه، انتشر أيضاً في 13 محافظة، وبلغ عدد الحالات المشخصة سريراً 189 حالة و20 حالة وفاة⁽³⁵⁾ ومازالت الأرقام في تزايد مستمر.

ومما زاد من تأثير الحصار على القطاع الصحي في اليمن:

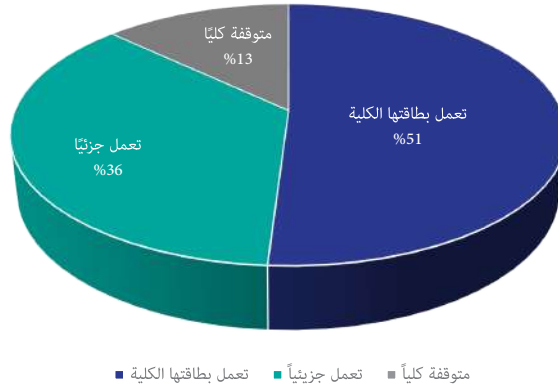
- هجرة العديد من المهنيين الصحيين من أطباء وصيادلة ومحترفين وممرضين بسبب انقطاع المرتبات التي ساهم فيها الحصار الاقتصادي بشكل ملموس، وكان لها أثر سلبي على غالبية السكان.

- شح الأدوية بل وانعدام أكثرها وارتفاع أسعارها إن وجدت وتضاعف تكاليف الفحوصات والأدوات والمستلزمات الطبية بشكل عام، نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل، وقد تزامن كل هذا مع انخفاض حاد في دخل المواطن اليمني.

وتؤكد نتائج نظام مراقبة توفر الموارد الصحية أن النظام الصحي ما يزال يعاني من الإنهاك الشديد، فمن أصل 5,156 مرفق صحي تم تقييمها كان 51% فقط من المرافق الصحية تعمل بطاقاتها الكاملة عام 2020 بينما النسبة المتبقية كانت إما تعمل جزئي 36% أو متوقفة كلي 13%، متأثرة بالأضرار المادية، ونقص العاملين الصحيين والأدوية والمعدات، وشحة أو غياب نفقات التشغيل. والشكل «3» يبين المرافق الصحية العاملة والمتأثرة بالحرب والحصار.⁽³⁶⁾

جدير بالإشارة أن هذه المشكلة مسّت النساء اليمنيات بشكل كبير نظراً لاحتياجهن للرعاية الصحية أثناء فترة الحمل وعند الولادة وحتى بعد الولادة فعدم الاهتمام بصحة الأم لا يترتب عليه الضرر بصحتها فقط بل قد يتولد عنه أطفال مشوهين أو مرضى، ناهيك عن كونها الأم والزوجة التي تعتني بصحة أفراد أسرتها مما زاد ثقل المسؤوليات الملقاة على عاتقها. فعلى سبيل المثال يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ما يصل إلى ألف امرأة حامل قد يتوفين أو يواجهن مضاعفات تهدد حياتهن أثناء الوضع خلال الأشهر المقبلة بسبب ضعف الخدمات ونقص عدد العاملين الطبيين المؤهلين.

شكل «3»
المرافق الصحية العاملة والمتأثرة بالحرب والحصار في اليمن 2020



4-1-6. ضعف التعليم والتدريب والتأهيل

تأثر قطاع التعليم وبشدة بالحرب والحصار الظروف الاستثنائية، ويمكن إجمال التحديات التي يعانيها قطاع التعليم في اليمن بالآتي:

- الحرب والحصار وتعرض العديد من المباني التعليمية للتدمير الكلي أو الجزئي.
- سوء الأوضاع الاقتصادية «الفقر».
- عدم المساواة والشمول في التعليم.
- نقص الكوادر التعليمية المدربة والمؤهلة.
- ضعف استخدام التكنولوجيا.
- ندرة الكتب المدرسية.
- الاكتظاظ والكثافة في الفصول الدراسية.

لقد أثرت الظروف الاستثنائية التي شهدناها وشهدها اليمن على الطلاب والمدرسين والبنية التحتية التعليمية وعلى النظام التعليمي وقيدت قدرة ملايين الأطفال من الحصول على فرص التعلم، حيث يشهد اليمن أزمة تعليمية خطيرة سيكون لها آثار مدمرة طويلة المدى على الأطفال وعلى رأس المال البشري في المستقبل، إذ يحتاج أكثر من 8.6 ملايين فتى وفتاة في سن الدراسة إلى المساعدات التعليمية سواء داخل المدارس أو خارجها، كما أن العديد من الأسر غير قادرة على توفير التعليم الجيد لأطفالها بسبب ارتفاع تكلفة الغذاء والنفقات المتعلقة بالمدرسة.

وفي جميع أنحاء البلاد، يوجد 2,783 مدرسة متضررة، منها 300 مدرسة متضررة كلياً بنسبة 10.8%،

وهناك 1,352 مدرسة تضررت جزئيًا بنسبة 48.6٪، كما أن هناك مدارس تم استخدامها لأغراض غير تعليمية كالحجر الصحي أو استضافة نازحين، وفاقمت السيول والفيضانات الوضع، الأمر الذي أثر على 368 مدرسة تمثل ما نسبته 13.2٪ من إجمالي مدارس البلاد. وهذا بدوره يشكل تحديًا يعمل على تعطيل التعليم بشكل مستمر في جميع أنحاء البلاد، ويؤدي تأثيره إلى تفاقم أزمة نظام التعليم.

جدول «4»

يبين المدارس المتضررة حسب نوع الضرر في عام 2023

الأضرار	عدد المدارس	النسبة
تضرر كلي	300	10.8٪
تضرر جزئي	1,352	48.6٪
تستضيف نازحين	658	23.6٪
تستخدم كحجر صحي	105	3.8٪
متضررة من الفيضانات	368	13.2٪
الإجمالي	2,783	100٪

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجندات الاقتصادية

7-1-4. مؤشرات الأمية

انخفض معدل الأمية بين إجمالي الشباب في الفئة العمرية «15-24 سنة» من 14.8٪ عام 2010 إلى 9.8٪ عام 2020، وقد كان انخفاض معدل الأمية بين الإناث من 25.9٪ عام 2010 إلى 17.3٪ عام 2020 في الفئة العمرية «15-24 سنة»، أكبر من الانخفاض بين الذكور الذي انخفض من 4٪ عام 2010 إلى 2.4٪ عام 2020.

وتقدر معدلات الأمية في اليمن بين البالغين «15 سنة فما فوق» بنحو 29.9٪ على المستوى الإجمالي عام 2020، وهو مستوى مرتفع بحوالي ثلاث مرات مقارنة بالفئة العمرية «15-24 سنة».

ومن ناحية أخرى؛ هناك تفاوت ملحوظ في معدل الأمية بين الإناث أكثر مما هو عليه بين الذكور حيث تقدّر معدلات الأمية بين الإناث في الفئة العمرية «15 فما فوق» عام 2020 بحوالي 45٪ وهو مستوى مرتفع بأكثر من ثلاث مرات عن الذكور، بينما ترتفع بأكثر من سبع مرات بين الإناث مقارنة بالذكور في الفئة العمرية «15-24 سنة»، وهو ما يمثل مؤشرًا هامًا لضرورة تعزيز سياسات محو الأمية في اليمن، لإكساب كل طفل وشاب وراشد، مهارات الحياة الضرورية.

وتمثل نسبة السكان اليمنيين القادرين على القراءة نحو 43% من إجمالي السكان في 2020 ويعتبر اليمن والصومال الأدنى في نسبة القراءة بين الدول العربية إذ يبلغ معدل القراءة في المتوسط العربي نحو 72% وفي المتوسط العالمي نحو 86% ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث في اليمن خصوصًا في المناطق الريفية، إذ إن 25% فقط من الطالبات في المناطق الريفية أكملن المرحلة الإعدادية بالمقارنة مع 50% من الطلاب.

إن معدل الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات، يكاد لا يُذكر في اليمن، حيث تبلغ نسبتهم «0.5%» وتصل نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السن الرسمي خمس سنوات أي أقل بسنة من السن الرسمي لدخول المدرسة حوالي 25% بينما تصل نسبة من لا يتلقون أي نوع من أنواع التعليم «خارج المدرسة» 75%.

إن حضور التعليم المنظم بين الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 5 سنوات أعلى بين الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية 31% مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية 23%، وبين أطفال الأسر الأكثر ثراءً 38% وأولئك الذين تكون أسرهم أفقر 17%، كما يكمل ما يزيد قليلاً عن نصف الأطفال المسجلين في المدارس الأساسية الصف الأخير من التعليم الأساسي 53%، في حين يبلغ معدل إتمام الدراسة الثانوية 37%، وترتفع معدلات إتمام التعليم الأساسي والثانوي بين الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية وأولئك الذين يعيشون في الأسر الغنية مقارنة بنظرائهم الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين تكون أسرهم أفقر.⁽³⁷⁾

4-1-8. الطاقة

تعد مشكلة الكهرباء من التحديات المزمنة التي تعوق عملية التنمية في اليمن؛ فاليمن تعد الدولة الأدنى معدلًا في وصول للكهرباء من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقبل عام 2014 لم تبلغ نسبة اليمنيين الذين يحصلون على الكهرباء إلا 46% ونظرًا لأن جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والسكن تعاني من انقطاع التيار الكهربائي، فقد كان لدى معظم المستهلكين مولدات ديزل أو بنزين احتياطية⁽³⁸⁾ قبل أن يتم الاعتماد على أنظمة الطاقة الشمسية.

وقد أظهرت نتائج مسح مناخ الاستثمار الذي نفذته البنك الدولي عام 2010، ومسح بيئة الأعمال المحلية لعام 2012، أن الكهرباء تحتل المرتبة الأولى بين المعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في اليمن، كما أنه «عائق شديد للغاية» أمام الإنتاجية والمشكلة الأكبر التي تؤثر على تنمية القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل، وقد تفاقمّت مشكلة الكهرباء وزادت حدتها منذ مارس 2015، فعدم توفر الطاقة الكهربائية وارتفاع تكلفة تمديداتها إلى مواقع المشروعات أدّت إلى ارتفاع تكلفة انشاء المشاريع.

ويتطلب استعادة الخدمات العامة لقطاع الطاقة إعادة تأهيل المرافق الأساسية المادية المقدرة بين 947 مليون دولار و1.16 مليار دولار على مدى خمس سنوات، مع استعادة إمدادات الوقود وعمليات

النظام التي تقدر تكلفتها من 261 إلى 319 مليون دولار سنوياً، وتعتبر هذه التقديرات متحفظة لأنها لا تراعي تكاليف البنية التحتية لمنظومة الطاقة خارج المدن الـ 16، ولا تراعي أيضاً تكاليف إمدادات الوقود المتغيرة والمستلزمات الأخرى، وبشكل عام فإنه تم تقدير الاحتياجات الإجمالية للتعافي وإعادة الإعمار في قطاع الطاقة في المدن الـ 16 بين 2,251 و2,752 مليون دولار على مدى 5 سنوات.⁽³⁹⁾

وفي الوقت الراهن، فإن التيار الكهربائي لم يعد يمثل التحدي الأول لقطاع الأعمال فحسب بل يعتبر كارثي على الوضع الاقتصادي والتنموي ككل وحرّباً اقتصادية يصعب تحملها من قبل الأفراد والمؤسسات. ويؤدي انقطاع الكهرباء إلى الآثار الاقتصادية التالية:

- صعوبات وتقويض تنمية القطاع الخاص ويؤثر سلباً على العمالة والنمو الاقتصادي وتعطيل النشاط الاقتصادي والإنتاجي في المنشآت الخاصة والعامة جزئياً أو كلياً.
- انخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج للمنشآت الخاصة، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة التي تحتاج إلى الكهرباء. وهذا يرفع تكاليف المعيشة اليومية للسكان.
- ومحصلةً لما سبق، يتوقع أن يساهم انقطاع الكهرباء في تدهور فرص النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف الإنتاج للمشاريع القائمة، كما قد يساهم في عزوف المستثمرين عن الدخول في استثمارات جديدة.

4-9. قطاع النقل

بحسب مذكرة سياسات اليمن رقم «4» بشأن تقديم الخدمات الشاملة، والصادرة عن مجموعة البنك الدولي، فقد تأثر قطاع النقل بشكل كبير في الفترة الماضية؛ حيث تعرضت الطرق الرئيسية والجسور للدمار والأضرار خلال الحرب الدائرة ويتراوح مدى الأضرار التي لحقت بهذه البنية التحتية المحدودة أصلاً بين أضرار جزئية تتطلب قدرًا بسيطاً من التدخل، إلى التدمير الكامل الذي يتطلب إصلاحاً كبيراً وأعمال واسعة، وبشكل عام وبالرغم من صعوبة حصر كافة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية لقطاع النقل نظرًا لاستمرار الحرب فقد خلف الصراع تأثيراً شديداً على وسائل النقل الأخرى. فالمطارات والموانئ تحتاج إلى ترميم وإعادة تأهيل عاجل أو حتى إعادة إعمار كلي.⁽⁴⁰⁾

وقد تراوحت تكاليف الأضرار التي لحقت بقطاع النقل بما في ذلك الطرق داخل المدن والطرق الطويلة التي تربط المدن ببعضها وكذا الجسور والموانئ والمطارات بين 780 و953 مليون دولار أمريكي.

لقد ألحقت الحرب الدائرة في اليمن منذ عام 2015 أضراراً كبيرة بقطاع النقل؛ حيث تعرضت الطرقات والجسور التي تربط المدن الكبرى إلى التدمير الجزئي أو الكلي وكذلك الموانئ والمنافذ تعرضت للإغلاق وبعضها للتدمير الجزئي، كما تعرض حوالي 29% من شبكات الطرقات الداخلية في المدن للتدمير أو لأضرار جزئية.⁽⁴¹⁾

10-1-4. المياه والصرف الصحي

تعد قضية المياه في اليمن من التحديات التنموية التي لم يعد بالإمكان معالجتها إلا من خلال استراتيجية تضعها في قمة أولوياتها؛ نظرًا لأهميتها وندرتها النسبية، مما يؤدي إلى تعزيز مصادرها وترشيد استهلاكها.

ويعتمد اليمن بصورة كبيرة على مياه الأمطار، التي يختلف منسوبها وشدتها من عام إلى آخر، إلى جانب اعتماده على المياه السطحية والجوفية. ويُعد اليمن واحدًا من بين عدد محدود من الدول التي تعاني الفقر المائي، بسبب خلوه من الأنهار والبحيرات العذبة. وخلال العقود الماضية وحتى اليوم، عانى اليمن وما زال يعاني من نقص حاد في موارده المائية المتاحة.

وتتمثل الصعوبات في ندرة الموارد المائية المتاحة، وصعوبة الحصول على مياه صالحة للشرب من مصادر آمنة ومستدامة في مختلف مناطق اليمن، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاستنزاف المائي مقارنة بالموارد المتاحة، فضلًا عن الافتقار إلى التوزيع العادل للمياه بين القطاعات الاقتصادية من جهة، وبين السكان في الريف والحضر والمحافظات المختلفة من جهة أخرى، إلى جانب الحفر العشوائي للآبار، وضعف إدارة الموارد المائية المحدودة، وزيادة مستويات تلوثها وتدهور نوعيتها، فضلًا عن توجيه موارد المياه إلى أنشطة ذات عائد متدنٍ.

وبصورة عامة، يُعد متوسط نصيب الفرد السنوي من المياه في اليمن، والبالغ 85 مترًا مكعبًا، أقل بكثير من خط الفقر المائي العالمي، المحدد بـ 200 متر مكعب، ولا يمثل إلا حوالي 1.1% فقط من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من المياه على المستوى العالمي، المقدر بـ 7500 متر مكعب. ويرجع ذلك إلى العجز المائي الكبير بين المياه المستخدمة والمياه المتجددة، والتي تُقدَّر بحوالي 1.4 مليار متر مكعب سنويًا.⁽⁴²⁾

ويواجه قطاع المياه في اليمن تهديدًا كبيرًا ورئيسيًا؛ يتمثل في نزوب المياه الجوفية، مما يجعل الجزء الأكبر من اقتصاد الريف المعتمد بدرجة رئيسية على الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار مهددًا. فمنذ عام 1970، زادت الكميات المستخدمة في الري بمقدار 15 مرة، في حين تقلصت الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار بنحو 30%. وبسبب نقص المياه، فإن أكثر من نصف الاستثمارات في الريف لا تصمد أكثر من خمس سنوات. كما زادت مساحة الزراعة المروية بالمياه الجوفية من 37 ألف هكتار عام 1970 إلى حوالي 427 ألف هكتار عام 2019، وهو ما يعادل ثلث المساحة المزروعة في البلاد، في حين انخفض متوسط نصيب الفرد من المياه المستهلكة من 14.6 مترًا مكعبًا عام 2013 إلى 12.8 مترًا مكعبًا عام 2020. وقد تعرض أكثر من 40% من إجمالي الأصول في قطاع المياه والصرف الصحي، من منشآت ومعدات، لأضرار وتدمير؛ حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن نسبة المعدات المتضررة تشكل 73% من إجمالي الأضرار، منها 72.7% مدمرة كليًا، و27.3% مدمرة جزئيًا، بينما تشكل المنشآت المتضررة 27% من إجمالي الأضرار، منها 49.1% مدمرة كليًا، و51.9% مدمرة جزئيًا.⁽⁴³⁾

لقد شهد قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أضرارًا مادية بالغة نتيجة الحرب والصراع، قُدِّرَت تكلفتها بحوالي 480 مليون دولار بحلول 2017. وحتى أواخر 2015، تعرض 43% من أصول قطاع المياه والصرف الصحي للأضرار تركزت معظمها في صنعاء وعدن وتعز. وطالت أبراج المياه، ومحطات ضخ المياه والمعالجة، والخزانات الأرضية، ومعدات المختبرات، وخزانات الوقود، ونتج عن ذلك أن وصول السكان إلى المياه من الشبكة العامة أصبح محدودًا جدًا. فوفقًا لخطة الاستجابة الإنسانية المعدلة لعام 2017، يحتاج 15.7 مليون شخص في اليمن إلى مساعدة إنسانية للوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. ويعود ذلك ليس فقط إلى الأضرار المادية، وإنما أيضًا إلى غياب الكهرباء، وشُحَّ الوقود، وعدم توفر نفقات التشغيل، ومن جهة أخرى، هناك انقطاعات متكررة في جمع القمامة من الشوارع، مما يؤثر على الحالة الصحية للسكان، خصوصًا في المدن.⁽⁴⁴⁾

وتشهد القطاعات الاقتصادية المختلفة زيادة في حدة التنافس على استخدام المياه في اليمن، وتميل كفة المنافسة للقطاع الزراعي الذي يستحوذ على أكثر من 3,094 مليون متر مكعب من المياه سنويًا وبنسبة 91% من إجمالي المياه المستخدمة، مع العلم أن زراعة القات وحدها تشكّل حوالي 30% من الاستخدامات الزراعية، فيما تُقدَّر الاستخدامات المنزلية بحوالي 238 مليون متر مكعب وبنسبة 7%، فيما تبلغ حصة القطاع الصناعي وبقية قطاعات الاقتصاد حوالي 68 مليون متر مكعب وبنسبة 2%.

أسهم التفاوت في توزيع الموارد المائية المحدودة في اليمن، بالإضافة إلى سيطرة القطاع الزراعي على النسبة الكبرى من المياه المستهلكة، في تقليل إمكانية وصول المواطنين إلى مياه الشرب النظيفة، حيث تقدر نسبة التغطية بالمياه المحسنة في العام 2017 حوالي 51% فقط من السكان، منهم 72% من سكان الحضر وحوالي 49% من سكان الريف، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة السكان المستفيدين من خدمات المياه خلال العقود الماضية إلا أن هذه النسبة ما تزال متدنية جدًا مقارنة بمعدل حصول السكان في منطقة الشرق الأوسط على المياه المحسنة والتي تصل إلى 94%، وكذلك على المستوى العالمي البالغ 71% من السكان، وفي جانب الصرف الصحي، ما تزال نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المأمونة ضئيل جدًا، ولا يتجاوز 28.6% من السكان في العام 2018، مقارنة بحوالي 60% من السكان في الدول متوسطة الدخل.⁽⁴⁵⁾

وبصورة عامة، تعاني خدمات البنية التحتية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في اليمن العديد من المشاكل والصعوبات، وما زالت البنية محدودة جدًا، الأمر الذي ينعكس سلبيًا وبشكل عام على الوضع المعيشي والصحي للسكان في المقام الأول، ومن ثم التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي لليمن بما في ذلك التأثير على أداء قطاع الاستثمار بشكل خاص.

11-1-4. الغذاء

يعتمد اليمن بشكل كامل تقريبًا على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع الغذائية الأساسية، ويعاني حوالي 17.8 مليون يمني، أي نحو 60% من السكان، من انعدام الأمن الغذائي وهم يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. حيث هناك حوالي 9.4 مليون شخص في أزمة ملحة بينما

يقف أكثر من 8.4 مليون آخرين على شفا المجاعة.⁽⁴⁶⁾

4-1-12. بيئة الأعمال في اليمن

تعد بيئة الأعمال مؤشراً مهماً للمستثمرين المحليين والأجانب، فهي عبارة عن مجموعة من القوانين والمؤسسات والسياسات الاقتصادية التي تؤثر في قرارات المستثمر وتوجهاته الاستثمارية نحو هذا البلد أو ذاك، وبحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2020، فبيئة الأعمال هي: مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب والتنظيم الإداري لها وما يتميز به من فاعلية، والأوضاع الاقتصادية التي تتأثر بما يتصف به البلد من خصائص جغرافية وديمقراطية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما شابه البلد من بنى تحتية، ثم خطط البلد وبرامجه الاقتصادية وموازناته ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مضطرد ومتوازن، ونوعية السوق في الدولة المضيفة والنظام القانوني ومدى كماله ووضوحه واتساقه وثباته واتزان به ينطوي عليه حقوق وأعباء، وقد احتل اليمن المرتبة 187 من بين 190 دولة على مستوى العالم والمرتبة 21 من بين 22 دولة عربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال ومؤشرات الفرعية لعام 2020، أما في المؤشر المجمع لمناخ الاستثمار ومكوناته الأربعة فقد حلّ اليمن في المرتبة 155 عام 2023، بعد أن كان يحتل 157 من أصل 158 على المستوى العالمي، فيما بقي في المرتبة 19 عربياً لعام 2023.⁽⁴⁷⁾

4-1-13. القطاع الخاص غير المنظم

يساهم القطاع الخاص بجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، فبحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء كان نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي حوالي 73.1% عام 2012، وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 76% عام 2021 وهي نسبة تشير إلى أن القطاع الخاص يمثل ثلاثة أرباع الاقتصاد غير النفطي في اليمن، هذا وقد كانت نسبة العمالة في القطاع غير المنظم حوالي 35% في عام 1996، ثم ارتفعت إلى 65% في عام 1999، وبحسب مسح القوى العاملة «2013-2014» فقد وصلت تلك النسبة الارتفاع حتى وصلت إلى 81% في عام 2014. «81% للذكور، و83% للإناث، و91% للشباب».

وتشرح هذه النسب الأهمية التي يحتلها القطاع الخاص في الاقتصاد اليمني والدور الذي جعل منه محورياً أساسياً في الاقتصاد الوطني، وكذلك سيطرة القطاع غير المنظم على القطاع الخاص الأمر الذي يمثل تحد للسلطات المعنية في حال ما إذا أرادت تنظيمه.

4-1-14. ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

يتسم هيكل القطاع الصناعي بغلبة المنشآت الصناعية والأصغر والتي تمثل حوالي 89% من عدد المنشآت الصناعية، وتساهم بحوالي 30.6% من ناتج القطاع الصناعي، في حين تشكل المنشآت المتوسطة حوالي 9% وتساهم بحوالي 7.2% من ناتج القطاع، أما المنشآت الكبيرة فتبلغ نسبتها حوالي

2% فقط، ومع ذلك فقد ساهمت بالجزء الأكبر من ناتج القطاع الصناعي للعام 2014 بنسبة 62.2%، وفيما يخص نسب العمالة، فقد احتلت المنشآت الصغيرة المرتبة الأولى، إذ استوعبت حوالي 44.5% من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي، وحلت المنشآت الطبية في المرتبة الثانية بحوالي 36% من العاملين في 2014، وفي المرتبة الثالثة جاءت المنشآت المتوسطة بنسبة 19.5% من إجمالي العاملين في القطاع.

وقد أسهمت الظروف الاستثنائية التي مرّ بها اليمن منذ عام 2011 وما تلاها، في بروز العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية التي أثّرت بصورة سلبية كبيرة على مجمل الأداء الاقتصادي الكليّ والأداء الصناعي، وعلى وجه الخصوص خلال الفترة «2015-2020»، حيث تشير التقديرات المتاحة إلى أن قطاع الصناعات التحويلة شهد تراجعاً بلغ معدله حوالي 9%- خلال هذه الفترة.⁽⁴⁸⁾

2-4. معوقات تطبيق اقتصاد نظام السوق الاجتماعي في اليمن

نخلص مما تقدم أن الواقع الاقتصادي اليمني الذي توضحه البيانات والمؤشرات يعاني من صعوبات كبيرة، ويحتاج لحشد الطاقات والقدرات للوصول إلى ما هو مأمول ويتناسب مع متطلبات تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، فمن خلال استعراض وشرح مفاهيم ومبادئ ومتطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي، يمكننا القول بأنه في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية التي يعيشها اليمن يصبح من الصعوبة بمكان تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وذلك للأسباب التالية:

1. انخفاض معدل النمو الاقتصادي الكليّ اللازم لإحداث تغيير حقيقي في متوسط دخل الفرد.
2. انخفاض متوسط دخل الفرد.
3. ارتفاع معدلات البطالة، في ظل تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل
4. تدني مخرجات التعليم وارتفاع مستويات الأمية.
5. اتساع رقعة الفقر.
6. اختلال الميزان التجاري، حيث تعتمد اليمن على النفط كسلعة تصدير رئيسة والتي تمثل حوالي 87% من حجم الصادرات قبل توقف تصديره، فيما يستورد اليمن معظم احتياجاته من الخارج.
7. انعدام الأمن الغذائي.
8. القطاع الخاص غير المنظم.
9. ضعف مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
10. ضعف بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.
11. غياب الاستقلال النقابي وتفعيل دور النقابات العمالية.
12. قصور في خدمات الطاقة والنقل والصرف الصحي
13. انعدام التأمين الصحي والاجتماعي.

5. النتائج والتوصيات

بناءً على كل ما تم مناقشته في البحث، سواء فيما يتعلق بالواقع اليمني أو التجارب الدولية المشابهة، فإن الدراسة تقترح ما يلي:

1. إعادة بناء البنية التحتية: بالتعاون مع المنظمات الدولية لتأمين الأساس اللازم لدعم الاقتصاد، وبناء على التجربة الماليزية والألمانية، ينبغي التركيز على تطوير شبكات النقل والطاقة والاتصالات كأساس لأي إصلاح اقتصادي.
2. تعزيز الاستقرار السياسي: عبر مبادرات حوار وطني تدعم الإصلاحات الاقتصادية، كما أظهرت تجربة ألمانيا، فإن تحقيق السلام والاستقرار السياسي شرط أساسي لتطبيق نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي.
3. الاستثمار في التعليم والتدريب: لتطوير رأس المال البشري كركيزة أساسية للتنمية كما هو الحال في التجربة الماليزية،
4. تحفيز القطاع الخاص: من خلال سياسات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. وضع خارطة طريق تطبيقية: تتضمن مراحل محددة لتبني اقتصاد السوق الاجتماعي.

1-5. الخطة الزمنية المقترحة لتنفيذ التوصيات

ولتحقيق تبني فعال لنموذج اقتصاد السوق الاجتماعي في اليمن، تقترح الدراسة خطة زمنية من ثلاث مراحل تمتد على مدى 10 سنوات، كما يلي:

1. المرحلة الأولى: «الأساس والاستقرار»: «1-3» سنوات
 - تحقيق الاستقرار السياسي والأمني:
 - إطلاق مبادرات للحوار الوطني تركز على بناء توافق سياسي.
 - دعم جهود السلام وإعادة بناء المؤسسات الحكومية.
- إعادة بناء البنية التحتية الأساسية:
 - البدء بمشاريع عاجلة لإصلاح شبكات الطرق، الكهرباء، والمياه بالتعاون مع الجهات المانحة.
 - التركيز على الموانئ والمطارات لتحفيز التجارة والاستثمارات.
- وضع الإطار التشريعي والرقابي.
 - تحديث القوانين الاقتصادية لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
 - إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وحماية المنافسة.
2. المرحلة الثانية: «التنمية الاقتصادية والاجتماعية»: «4-7» سنوات
 - تطوير الموارد البشرية:
 - تنفيذ برامج وطنية لتأهيل القوى العاملة عبر التعليم الفني والتدريب المهني.

- دعم الابتكار وريادة الأعمال بين الشباب.
- تعزيز القطاع الخاص:
- تقديم حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال قروض ميسرة وبرامج دعم فني.
- تحسين بيئة الأعمال لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.
- إطلاق سياسات اقتصادية متوازنة:
- تحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي لضمان العدالة الاجتماعية.
- دعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة لتعزيز الإنتاج المحلي.

3. المرحلة الثالثة: «التكامل والاستدامة»: «8-10» سنوات

- تعزيز التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي:
- الانضمام إلى اتفاقيات تجارية إقليمية ودولية لتوسيع الأسواق.
- تحسين القدرة التنافسية للصادرات اليمنية.
- تحقيق التنمية المستدامة:
- تبني سياسات بيئية تدعم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والمشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي.
- توسيع شبكة الضمان الاجتماعي:
- إنشاء برامج شاملة للتأمين الصحي والاجتماعي تغطي جميع المواطنين.
- ضمان توفير خدمات أساسية مثل التعليم والصحة للجميع.

6. خاتمة

إن أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي يمكن اختصارها بالجمع بين تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء إلى جانب أفضل ضمان اجتماعي ممكن. وهو ما يجمع بين مزايا اقتصاد السوق الحر، مثل حرية اختيار الوظائف والتسعير الحر والمنافسة والاستفادة من وجود مجموعة كبيرة من السلع بأسعار زهيدة، ويخفف من مساوئ اقتصاد السوق الحر التي تتمثل في تشكيل الاحتكارات واتفاق التجار على الأسعار والبطالة، تحقيق العدالة الاجتماعية التي تقتضي بالضرورة تدخل الدولة إلى حد ما في تنظيم السوق وتأمين المواطنين ضد المرض والبطالة من خلال شبكة التأمينات الاجتماعية. وأن تحافظ الدولة على إطار تنظيمي لنظام فعال للأسعار لضمان تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، كما تسعى لضمان الاستقرار النقدي وحرية التعاقد والملكية الخاصة وخلق الأسواق المفتوحة، بالتوازي مع حفظ مبادئ المسؤولية وثبات السياسة الاقتصادية وتماسكها. يصحب هذه المبادئ التأسيسية ما يسمى بالمبادئ التنظيمية مثل سياسة المنافسة الصارمة واستيعاب الآثار الخارجية وبعض التدابير الاجتماعية.

لقد كان للنظام السياسي والإرادة السياسية دورٌ مؤثّرٌ في نجاح التجارب الألمانية والماليزية وكذلك الصينية، فلولا رغبة صانعي القرار في تلك الدول في تنفيذ الإصلاحات وتطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي بكل مبادئه لما تحقق النجاح المنشود.

وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يعانيه اليمن وما يتطلبه تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي من توفر مشروع ديمقراطي ونظام قانوني فعّال وموثوق، وترابط النظام الاقتصادي مع النظام الاجتماعي والقانوني والسياسي. فقبول الدولة القوية لمبدأ التضامن هو شرط مسبق لاقتصاد السوق الاجتماعي، كما أنه من الضروري تطبيق جميع المبادئ التأسيسية لاقتصاد السوق الاجتماعي في آن واحد، إذ قد تفشل بعض المبادئ في تحقيق هدفها إذا تم تطبيقها بمعزل عن غيرها.

يبقى السؤال، هل يستطيع اليمن توفير هذه المتطلبات والبدء بالإصلاحات اللازمة لمعالجة الصعوبات المشار إليها، وهل هناك رغبة حقيقية في الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي أو محاكاة التجربة الماليزية؟ وما هو المدى الزمني اللازم لذلك؟

7. المراجع

- (1) Eisel, Stephan. (2012). Between ideologies: the social market economy.
- (2) Felice, Flavio. (2015). The Social Market Economy: Origins and Interpreters. The Euro Atlantic Union Review, Vol. 2, No.82
- (3) Broyer, Sylvain. (1996). The Social Market Economy: Birth of an Economic Style. ISSN Nr. 1011-9523, FS I 96-318, Wissenschaft Zentrum Berlin, P.7
- (4) Ebner, 2014.
- (5) Powłowski, Andrzej. (2023). The Principle of the Social Market Economy from the Perspective of Public Economic Law. Review of European and Comparative Law, Vol. 52, No. 1, 31-48. [Link](#)
- (6) Ralph M. Wrobel. (2012). The Social Market Economy as a Model for Sustainable Growth in Developing and Emerging Economies. ISSN (paper): 1642-2597, ISSN (electronic): 2081-8319, Economic and Environmental Studies, Vol. 12, No. 1, 47-63. [Link](#).
- (7) Sylvain. (1996). The Social Market Economy: Birth of an Economic Style. ISSN Nr. 1011-9523, FS I 96-318, Wissenschaft Zentrum Berlin.
Goldschmidt, Nils & Rauchenschwandtner, Hermann. (2007). The Philosophy of Social Market Economy: Michel Foucault's Analysis of Ordoliberalism. Working Paper, Freiburger Diskussionspapiere zur Ordnungsökonomik, No. 07/4. [Link](#).
- (8) Klaus Dieter John. (w.d). The German Social Market Economy-(Still) a Model for the European Union? Chemnitz Technical University, Germany, pp. 6-7, Quoted from (Eucken, 1952, p.245-291)
هرمز، نور الدين وسلامة، باسل. (2011). التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (4)، الجمهورية العربية السورية.
- (9) John, W.D, P.7, Quoted from (Eucken, 1952, pp. 291-301
- (10) John, W.D, P.7, Quoted from (Tuchtfeldt), 2002, pp. 24-31
- (11) Nientiedt, Daniel. (2020). Success Factors of the Social Market Economy. Friedrich Naumann Foundation for Freedom, Karl-Marx-Straße 2, 14482 Potsdam, Germany, Quoted from (Eirhard) 1957
- (12) عبد المؤمن، بشرى طابيس. (2022). السياسة الأمريكية حيال اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي العربي، عدد 130، ص129، ألمانيا.
- (13) Nientiedt,2020: 8.

- (14) فارس وآخرون؛ 2023: 126.
- (15) مجموعة البنك الدولي [رابط](#)
- (16) Nientiedt, 2020.
- (17) راهي، صادق عباس راهي. (2022). حجم الحكومة في اقتصاد السوق الاجتماعي: تجارب دولية مع إمكانية الإفادة منها في العراق. رسالة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جمهورية العراق. ص 122.
- (18) المرجع نفسه، ص 125.
- (19) Berger, Ron, et al. (2013). China's Social Market Economy. International Journal of Asian Business and Information Management, 4(1), 21-30
- (20) Ibid, p.23
- (21) راهي، 2022: ص 147-152.
- (22) مجموعة البنك الدولي [رابط](#)
- (23) التيناوي، أحمد راتب (2014)، اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق: دراسة النموذج السوري. سوريا-دمشق.
- (24) عبد الكريم، سماح غانم (2010)، اقتصاد السوق الاجتماعي كأحد خيارات تطوير الأداء الاقتصادي في سوريا. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية: ص 144-149.
- (25) هرمز، نور الدين وسلامة، باسل (2011)، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي: الأسس والمبادئ النظرية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (33)، العدد (4)، الجمهورية العربية السورية.
- ديوب، محمد معن، وآخرون (2008)، رؤى واتجاهات حول تطبيق مفهوم (اقتصاد السوق الاجتماعي). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (30)، عدد (1). الزعيم، عصام. دت. اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية: مقدمة في محددات اقتصاد السوق الاجتماعي العالمية ومقوماته الاقتصادية والاجتماعية. مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.
- التيناوي، 2014: 175.
- (26) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2011، جدول رقم 9: (556-557).
- (27) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية (2012-2014)، يوليو 2012
- (28) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية. (2017). الاقتصاد اليمني ... إلى أين؟ العدد 30، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ديسمبر.
- (29) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجندات الاقتصادية، العدد 45، أكتوبر 2019.
- (30) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2022.
- (31) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أغسطس 2023.
- (32) مجموعة البنك الدولي (2021)، مسودة مذكرة سياسات - سبتمبر، مذكرة سياسية رقم (2)، مايو/2017: 11.

- (33) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2010: ص 114.
- (34) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ويونيسف، يونيو 2023
- (35) وليد الحريري، ماجد المذحجي وآخرون، 2017، اليمن في الأمم المتحدة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، نشرة نوفمبر، صنعاء، الجمهورية اليمنية. ص: 11، 12
- (36) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية 2020، المستجندات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. العدد 53، أكتوبر 2020.
- مركز أبعاد للدراسات والبحوث. (2024). تحديات القطاع الصحي في الجمهورية اليمنية: المواجهة غير المتكافئة. تقرير حالة وحدة الاستراتيجيات. abaadstudies.org (مجموعة البنك الدولي، 2021)
- (37) الجهاز المركزي للإحصاء ويونيسف، (2022-2023)، والائتلاف اليمني للتعليم للجميع، 2023.
- (38) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مايو 2021.
- (39) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات...، 2020، مرجع سابق.
- (40) البنك الدولي، 2017.
- (41) البنك الدولي، 2020.
- (42) البشري، منصور علي صالح، 2023، البنية التحتية ودورها في تشجيع الاستثمار، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار، الجزء الثاني، الواقع والتشخيص.
- (43) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يونيو 2021.
- (44) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات، يوليو 2017، مرجع سابق.
- (45) البشري، صالح. البنية التحتية...، مرجع سابق.
- (46) مجموعة البنك الدولي، 2024.
- (47) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2024). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024. الكويت.
- (48) الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية. د.ت. مؤشرات أداء القطاع الصناعي في اليمن في ظل الصراع والحرب، إدارة الدراسات والبحوث، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

النهضة الزراعية في اليمن

محاكاة لبعض التجارب العالمية الرائدة

YEMEN'S AGRICULTURAL RENAISSANCE

Learning from Global Leaders

د. خالد قاسم قائد

أستاذ الاقتصاد الزراعي - جامعة صنعاء

Dr. Khaled Qasim Qaid

Professor of Agricultural Economics

Sana'a University

ملخص

الزراعة تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد اليمني، حيث توفر مصدر رزق رئيسي وتعزز الأمن الغذائي، لكنها تواجه تحديات حادة كضعف الاستثمار وندرة الموارد. ورغم أن الإنفاق الحكومي على الزراعة لا يتجاوز 1.63٪، فإن اليمن يمتلك إمكانات كبيرة بفضل تنوعه المناخي وتوفر المدرجات الزراعية التي تغطي 57٪ من الأراضي.

تهدف الدراسة إلى رسم خارطة طريق لنهضة زراعية مستدامة، مستفيدة من تجارب دولية ناجحة مثل البرازيل، والصين، ومصر. كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحديد التحديات مثل تفتت الحيازات الزراعية والتحدي المائي، والمنهج التاريخي لاستخلاص الدروس المناسبة للسياق اليمني.

كما أشارت الدراسة إلى فرص غير مستغلة، مثل إنتاج زيت بذور التين الشوكي الذي يبلغ سعره 1,000 دولار للتر الواحد، مما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات تستفيد من الموارد المحلية لتحقيق التنمية الزراعية.

كلمات مفتاحية: اليمن، الزراعة، التنمية الريفية، الأمن الغذائي، الموارد المائية، التجارب الدولية.

Abstract

Agriculture is a key pillar of Yemen's economy, providing livelihoods and food security. However, it faces major challenges, including low investment and resource scarcity, with government spending at only 1.63%. Despite this, Yemen has significant potential due to its diverse climate and terraced farms covering 57% of arable land.

This study proposes a roadmap for agricultural development, drawing lessons from Brazil's biotech strategies, China's smart farming, and Egypt's date palm industry. It highlights challenges like land fragmentation and water scarcity while emphasizing untapped opportunities, such as prickly pear seed oil, valued at \$1,000 per liter, underscoring the need for strategic resource utilization.

Keywords: Yemen, agriculture, rural development, food security, water resources, international experiences.

1. الإطار العام للدراسة

1-1. مقدمة

يشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، حيث يساهم في توفير سبل العيش لما يزيد عن 50% من السكان، ويوفر فرص عمل لنحو 54% من القوى العاملة، مما يجعله القطاع الإنتاجي الأول بين القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من أهميته، يعاني القطاع من تدهور الإنتاجية وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تراوحت بين 17% و20% خلال العقود الأخيرة.

منذ التسعينيات، شهد نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي في اليمن تراجعاً ملحوظاً نتيجة التقلبات الحادة والإنتاجية الضعيفة، الأمر الذي ساهم في تفاقم الفقر الريفي وزيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي، حيث تعتمد البلاد على استيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية. كما أدى تراجع دور القطاع الزراعي إلى انخفاض مساهمة اليمن في التجارة الزراعية العالمية من 5% في أوائل التسعينيات إلى أقل من 2% بحلول عام 2011.

2-1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة نظراً للحاجة الماسة إلى تطوير القطاع الزراعي لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن. يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. يلعب القطاع الزراعي دوراً محورياً في تحقيق الأمن الغذائي وخفض الاعتماد على الواردات.
2. يساهم في تعزيز التنمية الريفية وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية التي تشكل 80% من سكان اليمن.
3. يوفر القطاع المواد الخام للقطاعات الصناعية، مما يعزز من إمكانيات التكامل الاقتصادي.
4. تمثل الزراعة مصدراً للعملة الصعبة من خلال الصادرات، إضافة إلى دورها في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أثناء الأزمات.
5. يتيح التنوع المناخي وتنوع التضاريس في اليمن فرصاً فريدة للتوسع في زراعة محاصيل ذات قيمة اقتصادية عالية على مدار العام.

3-1. إشكالية الدراسة

على الرغم من الإمكانيات الزراعية الكبيرة، لا يزال القطاع يعاني تحديات هيكلية مثل ضعف الإنتاجية وتدهور الموارد الطبيعية وانخفاض كفاءة الإدارة المائية. بناءً على ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال التالي:

– كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنمية الزراعية لتحسين القطاع الزراعي في اليمن؟

لتحديد الإجابة، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز السياسات الزراعية الناجحة عالمياً؟
2. كيف يمكن تكييف هذه السياسات لتناسب مع السياق المحلي في اليمن؟
3. ما هي الأولويات العاجلة لتحقيق تحول مستدام في القطاع الزراعي اليمني؟

4-1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى وضع تصور شامل لتطوير القطاع الزراعي في اليمن، من خلال:

1. تحليل تطور الإنتاج الزراعي ومساهمة القطاع خلال الفترة «1990-2020».
2. استكشاف النماذج الزراعية الناجحة في بلدان مثل البرازيل، الصين، ومصر، واستخلاص الدروس منها.
3. تحديد وتشخيص التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع، مثل ضعف البنية التحتية والتحديات المائي.
4. تقديم حلول عملية وقابلة للتنفيذ لتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي.
5. تعزيز تكامل القطاع الزراعي مع القطاعات الأخرى، مثل الصناعة والخدمات اللوجستية.

5-1. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين متكاملين هما:

1. المنهج الوصفي: لتحليل الوضع الراهن للقطاع الزراعي في اليمن، بما يشمل توصيف المشكلات الرئيسية كضعف الإنتاجية وتفتت الحيازات الزراعية.
2. المنهج التاريخي: لدراسة التجارب الدولية الناجحة، مثل تجربة البرازيل في تحقيق الأمن الغذائي، والصين في تطبيق الزراعة الذكية، ومصر في تطوير زراعة نخيل التمر. تم إسقاط هذه التجارب على السياق اليمني لاقتراح حلول تناسب مع الواقع المحلي.

6-1. المصادر

تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة من مصادر متعددة لضمان الشمولية والدقة، شملت:

1. تقارير المنظمات الدولية والإقليمية: مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «FAO»، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية «IFAD»، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية «AOAD».
2. الدراسات والأبحاث: التي تناولت القطاع الزراعي اليمني وتجارب الدول الأخرى في تطوير الزراعة.
3. التقارير الوطنية: الصادرة عن الجهات الرسمية مثل وزارة الزراعة والري والجهاز المركزي للإحصاء.
4. مراكز البحوث العلمية: سواء الدولية، الإقليمية، أو الوطنية المتخصصة في الزراعة والتنمية الريفية.
5. مصادر إلكترونية: مواقع إلكترونية ذات صلة موثوقة للحصول على المعلومات المحدثة.
6. المقابلات والآراء الخبيرة: مع باحثين وخبراء محليين ودوليين في الزراعة والتنمية المستدامة.

2. التجارب الزراعية الرائدة في العالم

تلعب التجارب الدولية دورًا حيويًا في تطوير القطاعات الزراعية حول العالم، وتوفر دروسًا قيمة يمكن تكييفها مع السياقات المحلية. هذه التجارب تقدم نماذج عملية يمكن من خلالها صياغة توصيات موجهة لتحسين القطاع الزراعي في اليمن، مع الأخذ في الاعتبار الظروف والتحديات الخاصة بالمنطقة. تلعب التجارب الدولية دورًا حيويًا في تطوير القطاعات الزراعية حول العالم، وتوفر دروسًا قيمة يمكن تكييفها مع السياقات المحلية. يتناول هذا المحور أبرز تجارب بعض الدول الرائدة مثل البرازيل، الصين، مصر، الأردن، والهند، بهدف استخلاص الدروس المستفادة لتطوير القطاع الزراعي في اليمن.

1-2. التجربة البرازيلية

شهدت البرازيل بين عامي 2014 و2018 تحولًا بارزًا في مكانتها الاقتصادية في قطاع الزراعة، إذ أصبحت ثاني أكبر مصدر للمنتجات الزراعية إلى سوق الاتحاد الأوروبي بعد أن كانت تعتمد لسنوات طويلة على استيراد هذه المنتجات. وخلال هذه الفترة، بلغت حصة البرازيل من الصادرات الغذائية إلى الاتحاد الأوروبي 10.2٪، بقيمة تقدر بـ 11.9 مليار يورو، مما وضعها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة التي وصلت صادراتها إلى 12.1 مليار يورو.⁽¹⁾

شهد قطاع المحاصيل الزراعية في البرازيل نموًا هائلًا، حيث ارتفع إنتاج المحاصيل الغذائية من 3 ملايين طن في عام 1977 إلى 48 مليون طن بحلول عام 2014، كما تضاعف عدد رؤوس الأبقار من 3 إلى 28 مليون رأس خلال نفس الفترة. وفي قطاع الدواجن، تحتل البرازيل موقعًا رياديًا، حيث بلغ إنتاجها من لحوم الدواجن عام 2024 نحو 15.05 مليون طن، مما يجعلها واحدة من أكبر منتجي لحوم الدواجن عالميًا، فضلًا عن كونها أكبر مصدر للحوم الدجاج في العالم.⁽²⁾

لعبت القهوة دورًا رئيسيًا في اقتصاد التصدير البرازيلي، حيث صدرت البلاد خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2020 ما يقرب من 7 ملايين كيس من القهوة الفاخرة، التي تتميز بجودتها العالية أو بحصولها على شهادات الاستدامة. وشكلت هذه الصادرات 17.7٪ من إجمالي صادرات القهوة في العالم خلال نفس الفترة، فيما مثلت الإيرادات الناتجة عنها حوالي 22.8٪ من إجمالي إيرادات القهوة عالميًا.⁽³⁾

فيما يخص الثروة الحيوانية، شهدت البرازيل نموًا مستمرًا في أعداد الماشية. ففي عام 2006، بلغ عدد رؤوس الماشية المستخدمة لإنتاج اللحم والحليب نحو 191.37 مليون رأس، وارتفع هذا العدد إلى 199.7 مليون رأس بحلول نهاية عام 2007. كما سجلت أعداد الماعز 9.09 ملايين رأس، والأغنام 14.18 مليونًا، بينما بلغ عدد الجاموس المائي 1.13 مليون رأس، فيما وصل عدد الدواجن إلى 1.127 مليار طائر.⁽⁴⁾

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تمكنت البرازيل تحقيق هذا التطور الاستثنائي في قطاع الزراعة؟ يعود الفضل في ذلك إلى استراتيجية طويلة الأمد امتدت لأكثر من 40 عامًا، حيث بدأت

في سبعينيات القرن الماضي بإطلاق مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية تحت إشراف وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغذاء، ومن خلال الاستثمار المستمر في البحث والتطوير، وُضعت سياسات زراعية متكاملة تهدف إلى تحسين الإنتاجية، وتطوير تقنيات حديثة في الزراعة، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات البرازيلية في الأسواق العالمية. هذه الجهود حوّلت البرازيل من دولة مستوردة للمنتجات الزراعية إلى واحدة من أكبر المصدرين عالميًا، وهو ما جعلها نموذجًا يُحتذى به في تطوير القطاع الزراعي.

2-1-1. تجربة البرازيل في استئصال الجوع⁽⁵⁾

في ثلاثينيات القرن الماضي، خلص الطبيب البرازيلي خوسيه دي كاسترو⁽⁶⁾ إلى أن الجوع في البرازيل هو نتيجة التشوهات الناجمة عن نموذج التنمية الاقتصادية، حيث أدى استغلال الفقراء إلى إقصائهم من الاستفادة من النمو الاقتصادي. ومع نهاية القرن العشرين، ورغم تسارع النمو، ظلت الفجوة الاجتماعية تتسع، ووقع 44 مليون برازيلي في براثن الجوع، غير قادرين على تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

مع تولي الرئيس «لويس إيناسيو لولا دا سيلفا» الحكم عام 2003، أطلق برنامج القضاء على الجوع، وهو مشروع وطني يهدف إلى دمج السياسات الاقتصادية والاجتماعية في نموذج إنمائي جديد. لم يقتصر البرنامج على تقديم المساعدات الغذائية، بل ركّز على تمكين الفئات الفقيرة من المشاركة الاقتصادية عبر سياسات إنتاجية مستدامة.

أحد أسباب نجاح البرنامج كان وضعه في قلب أجندة التنمية الوطنية، حيث شاركت فيه جميع الوزارات والأجهزة الحكومية والمجتمع المدني. كما تم إقرار سياسة وطنية للأمن الغذائي والتغذوي، تبعثها إصلاحات قانونية ومؤسسية تعترف بالغذاء كحق أساسي للمواطنين. إضافةً إلى ذلك، تم الربط بين سياسات الحماية الاجتماعية وزيادة الإنتاج، مما عزز القدرة الشرائية للفقراء وخلق سوقًا جديدة لصغار المزارعين، ما ساهم في تنشيط الاقتصادات المحلية.

اعتمد البرنامج على السياسات المحلية والوطنية الموجودة، لكنه أيضا استلهم من تجارب دولية أخرى ناجحة، مثل برنامج تحويل النقد المشروط المستوحى من الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير، وسعى إلى مواءمة هذه السياسات مع السياق البرازيلي لضمان فعاليتها. وبعد عقد من الزمن، أثبتت التجربة إمكانية الجمع بين النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، حيث ساهمت في تحفيز الإنتاج وتمكين الفئات المهمشة.

نجاح برنامج القضاء على الجوع دفع الحكومة إلى تبني هدف أكثر طموحًا، وهو ما تمثل في «خطة القضاء على الفقر المدقع»، التي تسعى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع لتحقيق تنمية أكثر شمولًا. هذه التجربة أظهرت أن معالجة الجوع لا تتطلب مجرد مساعدات غذائية، بل تحتاج إلى سياسات اقتصادية واجتماعية تدمج الفقراء في عملية التنمية، مما يجعل النمو أكثر استدامة وعدالة.

- المكونات الرئيسية للبرنامج

ارتكز برنامج القضاء على الجوع في البرازيل على تحسين الوضع الغذائي للفئات المحرومة بالتوازي مع معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك التفاوت في الدخل، عدم المساواة في الحصول على الأراضي، وتدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية، خاصة في المناطق الريفية. لم يكن البرنامج مجرد مبادرة إغاثية، بل تم تصميمه كإطار شامل يدمج بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية لضمان استدامته.

كما اعتمد البرنامج على أكثر من 30 مجموعة من التدابير التكاملية التي تم تنفيذها على ثلاثة مستويات: الوطني، القطاعي، والمحلي.

على المستوى الوطني، ركزت الإصلاحات على تعزيز فرص العمل، توليد الدخل، توفير الحماية الاجتماعية، دعم صغار المزارعين، والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الزراعية لضمان استدامة الأمن الغذائي.

على المستوى القطاعي، تضمنت التدخلات تحسين السياسات الغذائية والتغذية مثل توزيع القسائم الغذائية، توفير الأغذية في حالات الطوارئ عبر مخزونات غذائية مملوكة للدولة، تعزيز سلامة الأغذية، تحسين تغذية الأمهات والأطفال، تقديم وجبات مدرسية، والتوعية الغذائية.

على المستوى المحلي، تم تصميم السياسات وفقاً لاحتياجات كل من المناطق الحضرية والريفية، مع التركيز على تحسين خدمات صغار المزارعين، إنشاء بنوك الغذاء، تطوير مرافق تخزين الأغذية، وتعزيز دور المتاجر الكبرى في الحد من هدر الطعام، وتشجيع الزراعة الحضرية كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

ومع تطور البرنامج، برزت أربع مكونات رئيسية شكلت حجر الأساس لنجاحه، وهي:⁽⁷⁾

1. التحويلات النقدية المشروطة:

تم دمج القسائم الغذائية مع برنامج تحويل نقدي مشروط يدار مركزياً عبر سجل محلي محدث للأسر المستفيدة، مع إشراف المجتمع المدني لضمان الشفافية. كانت الأسر تتلقى منحة شهرية بمتوسط 30 دولاراً، تم زيادتها لاحقاً إلى 75 دولاراً، ويفضل أن يكون المستفيد الرئيسي امرأة لتعزيز دورها في إدارة الأسرة.

2. اقتناء الغذاء في القطاع العام:

اعتمدت الحكومة سياسة الاقتناء المباشر للأغذية من صغار المزارعين، حيث يتم تأمين معظم الاحتياجات الغذائية للمؤسسات الحكومية وبرامج الطوارئ من خلال عقود شراء مسبقة، مما وفر سوقاً مستقرة لصغار المنتجين، وحفزهم على زيادة الإنتاج ورفع مستوى معيشتهم.

3. توسيع نطاق برنامج الوجبات المدرسية:

تم توسيع برنامج التغذية المدرسية ليشمل جميع الأطفال قبل سن الدراسة والطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، مما أدى إلى استفادة 47 مليون طفل من الوجبات اليومية المقدمة في المدارس. كما فرض البرنامج على المؤسسات التعليمية شراء 30% الأقل من احتياجاتها الغذائية من صغار المزارعين المحليين، مما وفر لهم سوقاً موثوقة، وعزز التكامل بين سياسات التغذية والتنمية الزراعية.

4. دعم الزراعة الصغيرة النطاق:

لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء الناشئ عن البرامج الاجتماعية، تم تعزيز الدعم لصغار المزارعين عبر توسيع نطاق الاعتمادات الزراعية والخدمات التقنية، مما مكّنهم من زيادة إنتاجهم الزراعي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. استفادت الأسر الفقيرة من هذه الزيادة الإنتاجية، ليس فقط من خلال الحصول على الغذاء بأسعار مناسبة، بل أيضاً عبر المشاركة المباشرة في العملية الإنتاجية.

- نتائج البرنامج

حقق برنامج القضاء على الجوع نتائج استثنائية، حيث ساهم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية بالبرازيل قبل الموعد المحدد. بحلول عام 2010، تم خفض معدلات الجوع والفقر إلى النصف، بينما سجلت وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً بنسبة 45% خلال 11 عاماً. كما انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من سوء تغذية حاد أو معتدل من 16.9% عام 2004 إلى 11.5% عام 2009.

2-1-2. تجربة البرازيل في استثمار التكنولوجيا الحيوية

تبنت البرازيل نهجاً متطوراً في توظيف التكنولوجيا الحيوية لتعزيز الإنتاج الزراعي، حيث استثمرت مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية في البحث العلمي، مما مهد الطريق لإشراك القطاع الخاص في تطوير تقنيات زراعية متوافقة مع المناخ الاستوائي للبلاد. أسفر هذا التعاون عن استصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي التي كانت غير صالحة للزراعة، وتحويل المناطق الساحلية الاستوائية إلى مركز رئيسي لإنتاج الغذاء.

ساهم الذكاء الاصطناعي والزراعة الرقمية في تحسين كفاءة الإنتاج، حيث يعتمد 30% من المزارعين على التقنيات الرقمية، ما يوفر حلولاً اقتصادية أكثر كفاءة. وفي عام 2022، أطلقت البرازيل الروبوت «Solix»، الذي يعمل بالطاقة الشمسية ويؤدي مهام تحليل التربة والري ومكافحة الآفات دون تدخل بشري.⁽⁸⁾

أدت هذه الابتكارات إلى زيادة الصادرات الزراعية، حيث بلغت قيمتها 101.7 مليار دولار في 2018، بارتفاع 5.9% عن العام السابق، وتتصدر الصادرات البرازيلية منتجات مثل فول الصويا، قصب السكر، القهوة، واللحوم، ما جعل البلاد قوة زراعية عالمية. ولتعزيز هذا النجاح، قدمت الحكومة إعانات بقيمة 64 مليار دولار في موسم «2018-2019» لدعم صغار المنتجين، إضافة إلى تسهيلات ائتمانية للمزارعين. كما أدى تطور التكنولوجيا الزراعية إلى توسع التجارة الإلكترونية، حيث بلغت مبيعات

الأغذية والمشروبات عبر الإنترنت 5 مليارات دولار في 2022 بنمو 8% عن العام السابق. أما قطاع الأعلاف، فيحتل المرتبة الثالثة عالميًا، مدفوعًا بزيادة إنتاج المواد الخام والاستهلاك المرتفع للحوم. وفي إطار تعزيز الزراعة العائلية، أقرّت البرازيل قوانين تحمي صغار المزارعين، محددةً شروطًا لاعتبار الحيازات مزارع عائلية، مثل اعتمادها على العمالة الأسرية، وعدم تجاوز حجمها حدًا معينًا تحدده البلديات المحلية.

3-1-2. عوامل نجاح التجربة البرازيلية

1. الاستثمار في التكنولوجيا الحيوية لتطوير محاصيل أكثر مقاومة للجفاف والأمراض.
2. تنفيذ برامج اجتماعية مستدامة لدعم الفئات الأكثر احتياجًا.
3. الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة الابتكار.
4. إنشاء بنية تحتية متطورة للبحث العلمي الزراعي.
5. إدارة مستدامة للموارد الطبيعية لتعزيز الإنتاجية.

4-1-2. الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية

رغم الفروقات بين اليمن والبرازيل، يمكن استخلاص دروس مهمة في تصميم استراتيجيات فعالة للأمن الغذائي والتنمية الزراعية:

1. اعتبار الغذاء حقًا أساسيًا: يجب أن تضمن الدولة حصول المواطنين على الغذاء عبر سياسات متكاملة.
2. التمييز بين الفقر والجوع: لكل منهما حلول مختلفة، فالجوع يتطلب استراتيجيات للإنتاج والتوزيع، بينما يحتاج الفقر إلى إصلاحات اقتصادية أوسع.
3. الأمن الغذائي للجميع: لا يقتصر على الفقراء، بل هو عامل استراتيجي يستدعي سياسات مستدامة تشمل المجتمع بأكمله.
4. التعامل بواقعية مع القيود المؤسسية: نجاح أي برنامج يعتمد على الاعتراف بالتحديات والعمل التدريجي على تحسينها.
5. وضع أهداف طموحة بإجراءات وطنية واسعة: المبادرات الكبرى مثل «برنامج القضاء على الجوع» تحقق تأثيرًا مستدامًا أكثر من الجهود المحدودة.

2-2. التجربة الصينية

يشكل قطاع الزراعة في الصين 10% من الناتج القومي الإجمالي، ويعمل فيه ثلث القوى العاملة في البلاد، وتعد الصين من أكبر المنتجين الزراعيين عالميًا، حيث تهيمن على إنتاج الأرز، القمح، الذرة، الشعير، البذور الزيتية، والتفاح، إضافة إلى قطاع قوي في الثروة الحيوانية والسمكية. ورغم تحقيقها الاكتفاء الذاتي في القمح والأرز، فهي تبقى ثاني أكبر مستورد للحبوب عالميًا من ناحية القيمة المالية.

تبلغ المساحة الزراعية في الصين 1.22 مليون كم²، وهي تمثل 57% من المساحة الكلية للبلاد 2010، وتقوم وكالات الأمم المتحدة الثلاث للتنمية الزراعية والفلاحية والغذاء بدعم إستراتيجية التنشيط الريفي التي اقترحتها الحكومة الصينية بهدف تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية بالصين وفقاً لخطة الصين الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة بحلول 2030. وتلبي الصين التي تضم خمس سكان العالم بمفردها ربع الإنتاج الغذائي العالمي، ومنذ الإصلاحات الاقتصادية في 1978، نما الاقتصاد الصيني بمعدل 10% سنوياً، لتصبح البلاد ثاني أكبر اقتصاد عالمياً وأكبر مصدر تجاري عالمي، مع احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي. وتعتمد سياسة البلاد في الأمن الغذائي على الاكتفاء الذاتي، تقليل الواردات، والدعم التكنولوجي، ما أسهم في زيادة الإنتاجية وتحديث قطاع الحبوب وتحسين إدارة التوريد.

بلغ حجم إنتاج الحبوب في الصين 657.89 مليون طن في 2018، مقارنة بـ 113.18 مليون طن في 1949. وتبلغ المساحة المزروعة بالحبوب اليوم 117 مليون هكتار⁽⁹⁾ من أصل 135 مليون هكتار صالحة للزراعة، كما استثمرت الصين في توسيع سعة تخزين الحبوب حيث ارتفعت القدرة التخزينية الحديثة إلى 670 مليون طن في 2018، بزيادة 31.9% عن عام 1996.

وفي مجال التجارة، تأثرت واردات الصين الزراعية من الولايات المتحدة بعد العام 2018 بسبب الضرائب الجمركية، ففي عام 2017، أنفقت الصين قرابة 12.2 مليار دولار على استيراد فول الصويا، الذي يمثل أكثر من نصف وارداتها الزراعية من أمريكا، قبل أن تراجع هذه الواردات نتيجة التوترات التجارية.

2-1. أدوات تحقيق النهضة الاقتصادية الصينية

صممت الحكومة الصينية خطة إحياء الريف «2022-2018» لتشتمل على كثير من الأولويات:⁽¹⁰⁾

1. التنمية المتكاملة بين الريف والحضر:

سعت الصين إلى تحقيق توازن بين المناطق الحضرية والريفية من خلال التخطيط الصناعي الرشيد للبنية التحتية والخدمات العامة، وتحسين إدارة الموارد والطاقة. كما ركزت على التخفيف من الفقر عبر تطوير نظام الغذاء، دعم التعاونيات، وتعزيز التمويل الشامل. أنشأت أيضاً آليات لدعم الصناعات الزراعية، خاصة للفئات ذات الدخل المنخفض، مع تشجيع مشاركة المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة.

2. تعزيز التنمية الزراعية الخضراء:

تبنت الصين ممارسات زراعية مستدامة مستوحاة من التجارب الدولية، تهدف إلى خفض المدخلات، الإنتاج النظيف، وإعادة تدوير النفايات، مما يحقق نظاماً غذائياً أكثر توازناً بيئياً. كما سعت إلى حماية التراث الثقافي الزراعي من خلال الدمج بين الزراعة التقليدية والتقنيات الحديثة.

3. دعم الكيانات الزراعية الجديدة:

شجعت الحكومة مشاركة النساء والشباب في القطاع الزراعي، مع توفير التدريب والموارد اللازمة لتنمية مهاراتهم. كما عززت التعاون بين دول جنوب آسيا واستثمرت في الصندوق الائتماني الصيني- الفاو لدعم الابتكار الزراعي. وتم اقتراح إنشاء مركز دولي للتميز في التنمية الزراعية بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

4. توجه الصين نحو الزراعة الذكية:

مع تصاعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة، اتجهت الصين إلى الزراعة الذكية لتقليل الاعتماد على الواردات وخاصة من منتجات القمح وفول الصويا التي كانت تأتي معظمها من أمريكا، ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا التحول الصيني للزراعة الحديثة والذكية في النقاط التالية:⁽¹¹⁾

الزراعة الذكية أصبحت أولوية وطنية في الخطة الخمسية الـ «14» «2021-2025»، حيث طبقت نماذج الذكاء الاصطناعي في مقاطعة هيلونغ جيانغ، أكبر منطقة منتجة للحبوب، لتحليل نمو المحاصيل، رصد الآفات، وتطوير أنظمة استشعار زراعية متقدمة. كما تم إنشاء 11 مزرعة ذكية لدعم الإنتاج.

الاستثمار في البنية التحتية كان ركيزة أساسية أيضا لتنفيذ هذا التوجه، إذ طورت الصين 66.7 مليون هكتار من الأراضي الزراعية عالية الجودة، ما زاد إنتاج الحبوب بنسبة من 10% إلى 20%. كما بلغ طول الطرق الريفية 4.6 مليون كيلومتر، فيما تتمتع 80% من القرى بشبكات الجيل الخامس، أما في مجال الإصلاح الزراعي فقد حصل أكثر من 200 مليون مزارع على شهادات حقوق إدارة الأراضي وتم إنشاء 4 ملايين مزرعة عائلية وأكثر من 2.2 مليون تعاونية زراعية لتعزيز الاقتصاد الريفي.

الابتكار التكنولوجي كان القوة الدافعة، حيث تجاوزت مساهمة التقدم التقني الزراعي 63%⁽¹²⁾، وبلغ معدل الاكتفاء الذاتي من المحاصيل 95%، واستخدمت الصين 2.2 مليون آلة زراعية تعتمد على نظام يبدو للملاحة، و200 ألف طائرة بدون طيار لحماية المحاصيل. ارتفع معدل ميكنة الزراعة من 67.2% في 2017 إلى 73% في 2022، مما ساهم في تحقيق إنتاج سنوي للحبوب يتجاوز 650 مليون طن للعام التاسع على التوالي.

عززت الصين أيضاً الخدمات اللوجستية الزراعية، حيث تم إنشاء 289 ألف محطة توصيل وخدمات لوجستية قروية، و75 ألف منشأة تبريد، ما سهّل وصول المنتجات الزراعية الطازجة إلى الأسواق بشكل أسرع، مما يعزز مكانة الصين كقوة زراعية عالمية.

جدول «1»

أبرز أرقام التجربة الزراعية الصينية خلال الفترة «1949-2018»

المحطات الرئيسية	السنة	إنتاج الحبوب «مليون طن»	سعة تخزين الحبوب «مليون طن»	الأراضي المزروعة «مليون هكتار»
بداية مرحلة التحديث	1949	113.18	240	135
تطور صناعي سريع	1970	300	350	135
زيادة في الميكنة	1990	500	450	135
إدخال الزراعة الذكية	2010	600	600	135
تحقيق أعلى مستوى إنتاج وسعة تخزين	2018	657.89	670	135

2-2-2. خلاصة عوامل نجاح التجربة الصينية

1. التخطيط الاستراتيجي الشامل عبر خطط خمسية متكاملة.
2. الاستثمار في البنية التحتية «توسيع الأراضي الزراعية، تطوير التخزين، تحسين الطرق الريفية».
3. تبني التكنولوجيا الزراعية الذكية «الذكاء الاصطناعي، الاستشعار عن بعد، الطائرات بدون طيار».
4. تعزيز الاقتصاد الريفي «تمكين المزارعين، دعم التعاونيات، وإقرار حقوق إدارة الأراضي».
5. تحقيق الاستقلالية الزراعية عبر تقليل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي.
6. التنمية الزراعية المستدامة عبر خفض المدخلات، إعادة التدوير، وحماية البيئة.
7. تحسين الخدمات اللوجستية والتخزين لتسريع وصول المنتجات للأسواق.

2-3. التجربة الهندية

تحتل الهند المرتبة الثانية عالمياً في الإنتاج الزراعي، حيث يوظّف هذا القطاع 42% من القوى العاملة، ويساهم بحوالي 17% إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي سابع أكبر دولة من حيث المساحة، وثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان والذي يبلغ عددهم قرابة 1.35 مليار نسمة، ونظراً لأن 66% من هذا العدد الضخم هم من سكان المناطق الريفية⁽¹³⁾، فإن الزراعة تعتبر عنصراً رئيسياً في اقتصادها.

2-3-1. أهم مؤشرات التجربة

شهدت الهند تحولاً جذرياً خلال العقود الأخيرة، إذ انتقلت من الاعتماد على المعونات الغذائية إلى أن أصبحت مُصدراً رئيسياً للأغذية. ورغم أن 80% من أراضيها الزراعية تُستخدم في زراعة الحبوب الغذائية والحبوب الزيتية، فقد نجحت في تنويع إنتاجها، فهي اليوم أكبر منتج عالمي للحليب والبقوليات ومنتجات البستنة والثروة الحيوانية، كما أنها المُصدّر الأول للروبيان والتوابل، وثالث أكبر منتج للتبغ، الذرة، بذور اللفت، جوز الهند، البيض، والدجاج.

ورغم زيادة المساحات المروية، لا تزال أكثر من نصف الأراضي المزروعة تعتمد على مياه الأمطار، مما يجعل الإنتاج عرضة للتغيرات المناخية، حيث تهدد عوامل مثل ندرة المياه، ارتفاع درجات الحرارة، وموجات الجفاف، الأمن الغذائي في البلاد.

استثمرت الحكومة الهندية في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة عبر إضفاء الطابع التجاري عليها، وتعزيز شراكات المزارعين مع شركات القطاع الخاص، مما مكّنهم من تحسين الممارسات الزراعية، زيادة الدخل، والحصول على أسعار أفضل لمحاصيلهم.

تعتبر الهند نموذجاً مثيراً للجدل في التنمية، حيث حققت طفرة اقتصادية كبيرة رغم استمرار ارتفاع نسبة الفقر، إذ لا يزال 25% من السكان تحت خط الفقر⁽¹⁴⁾، مما يثير تساؤلات حول توزيع ثمار النمو الاقتصادي.

2-3-2. تجربة الهند في الزراعة الابتكارية

بدأت الهند تنفيذ برامج التنمية الزراعية منذ الستينيات، وكان أبرزها الثورة الخضراء عام 1969، التي استهدفت زيادة الإنتاجية الزراعية عبر تحسين الأساليب المتبعة، واستخدام البذور المحسنة، والأسمدة المتطورة، وطرق الري الحديثة. وبفضل هذه الجهود، وصلت الهند إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في التسعينيات، بعد أن كانت تعتمد على المعونات الغذائية.

شهدت البلاد موجتي جفاف شديد في الستينيات، مما دفعها إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي، من خلال تطوير أساليب التسويق، تنظيم حملات توعوية، وإنشاء 220 مختبراً لاختبار جودة القمح، إلى جانب تحسين البنية التحتية الزراعية، ما أدى إلى تحسين سلسلة التوريد وتقليل الاعتماد على الواردات.

وقد لعب عالم الوراثة الهندي مانكومبو سواميناثان دوراً رئيسياً في هذه الطفرة الزراعية، حيث قاد تطوير أصناف من القمح عالية الإنتاجية، وأرسى مفهوم «الثورة دائمة الخضرة»⁽¹⁵⁾، الذي يستهدف تحقيق تنمية زراعية مستدامة، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من الجوع والفقر، تركزت هذه الثورة على إنتاج المحاصيل الضرورية محلياً، وإدخال بذور محسنة، وتحسين أنظمة الري، مما جعل الهند مكتفية ذاتياً في إنتاج الحبوب الغذائية.

تبنت البنوك الهندية استراتيجيات تمويل زراعي مبتكرة لدعم المزارعين، حيث تم إنشاء مراكز خدمات زراعية في المناطق الريفية بالتعاون مع شركات المدخلات الزراعية. على سبيل المثال، قام بنك راو إنديا للتمويل المحدود بإنشاء مراكز خدمة زراعية في المناطق الريفية بالتعاون مع عدد من شركات المدخلات الزراعية وخدمات الزراعة. وقد قام كل مركز، إلى جانب تخزين المنتجات، بتأجير الآلات الزراعية، وتقديم المدخلات الزراعية بالتجزئة، وتوفير المعلومات للمزارعين، وترتيب الائتمان، وبيع الخدمات الأخرى، إضافةً إلى توفير مجمعات أسواق لبيع فيها المزارعون منتجاتهم⁽¹⁶⁾. لعبت الملكية الفكرية دورًا مهمًا في تعزيز القيمة المضافة للمخرجات الزراعية، حيث دعمت برامج مثل «StartUp India» رواد الأعمال الزراعيين، عبر توفير التمويل، والدعم التجاري، والرعاية الحكومية، مما زاد من جاذبية القطاع للأجيال القادمة.

بفضل هذه السياسات، أصبحت الهند مركزًا للابتكار الزراعي، حيث قدمت حلولًا مبتكرة مثل منصة «e-Choupal»، التي تخدم أكثر من 4 ملايين مزارع عبر توفير معلومات زراعية رقمية، وكذلك تطبيق «Trringo»، الذي يتيح للمزارعين الصغار تأجير المعدات الزراعية بسهولة⁽¹⁷⁾، ما أدى إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الترابط بين المزارعين والأسواق.

3-3-2. تجربة الهند في زراعة القمح

كانت الهند تعاني نقصًا حادًا في إنتاج القمح، ما جعلها تعتمد على الاستيراد وتواجه خطر المجاعات بعد الحرب العالمية الثانية. ومع بداية الستينيات، أطلقت «الثورة الخضراء»، التي ساعدت في تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 100٪، بل وأصبحت الهند دولة مصدرة للقمح، حيث تبلغ المساحة المزروعة بالقمح 70 مليون فدان سنويًا، ما عزز الإنتاج بشكل كبير.

نجحت الهند في التحول من مستورد رئيسي للحبوب إلى أحد أكبر المصدّرين عالميًا، حيث تجاوز معدل نمو صادراتها نمو أكبر 10 دول مصدّرة للقمح مجتمعة. وشهدت صادراتها طفرة كبيرة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، إذ رفعت الحكومة مخزون القمح إلى 108 ملايين طن بحلول فبراير 2022، مع توقعات بتصدير «8-10» ملايين طن خلال عام 2023.⁽¹⁸⁾

استثمرت الهند في البحث والتطوير، ما أدى إلى ظهور شركات زراعية ناشئة يقودها شباب متعلمون، بدلاً من الاقتصار على القرويين، مما يعكس إدراكًا متزايدًا لإمكانيات القطاع الزراعي. كما خصصت الحكومة عربات سكك حديدية لنقل القمح الفائض إلى الموانئ، ما سرّع وصوله للأسواق العالمية.

تشير التوقعات إلى أن الهند قد تصدر 12 مليون طن من القمح خلال موسم «2022-2023»، مقارنة بـ 8.5 مليون طن في الموسم السابق. يأتي ذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار القمح عالميًا، حيث وصل سعر البوشل «أداة لقياس وزن القمح تعادل 27.2 كيلوغرام» في بورصة شيكاغو إلى 13,635 دولار، مقارنة بـ 5.5 دولار خلال السنوات الخمس السابقة للحرب الروسية الأوكرانية، وهو ما سيعزز جاذبية القمح الهندي في الأسواق الدولية.

جدول «2»
أبرز أرقام النهضة الزراعية الهندية

المؤشر	القيمة	الملاحظات
ترتيب الهند عالميًا في الإنتاج الزراعي	الثاني عالميًا	الهند واحدة من أكبر منتجي الأرز، القمح، والبقوليات في العالم.
نسبة العاملين في القطاع الزراعي	42% من القوى العاملة	يعمل في الزراعة حوالي نصف السكان، مما يجعلها قطاعًا حيويًا للاقتصاد الهندي.
مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	17 - 18%	النسبة تتقلب وفقًا للظروف المناخية والأسعار العالمية.
مساحة الأراضي الزراعية المزروعة	70 مليون فدان	تشمل الأراضي المزروعة بالمحاصيل الأساسية مثل الأرز والقمح وقصب السكر.
إنتاج القمح في موسم «2022-2023»	12 مليون طن	حققت الهند إنجازًا قياسيًا في تصدير القمح خلال السنوات الأخيرة.
تحديات رئيسية	ندرة المياه، تأثيرات التغير المناخي	تعاني الهند من شح المياه في بعض المناطق وزيادة تواتر الكوارث المناخية مثل الجفاف.
نسبة الأراضي المعتمدة على مياه الأمطار	40%	تعتمد الزراعة الهندية على الرياح الموسمية في العديد من المناطق الريفية.
صادرات المنتجات الزراعية	تجاوزت 50 مليار دولار في عام 2022	تضمنت الصادرات الأرز، القمح، التوابل، والزيوت النباتية.

4-3-2. عوامل نجاح التجربة الهندية

- نجحت الهند في تطوير قطاعها الزراعي عبر سياسات حكومية فعالة⁽¹⁹⁾ ركزت على دعم المزارعين، تحسين الإنتاجية، وتعزيز التكنولوجيا الزراعية، ما أدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة صادراتها الزراعية. سعت الحكومة إلى مضاعفة دخول المزارعين عبر تطوير الخدمات الزراعية، وإنشاء منظمات للمزارعين لدعم الاستدامة الزراعية، وتعزيز قدرة القطاع على مواجهة تغير المناخ وتقلبات الأسعار.
- اتبعت الهند إصلاحات زراعية مستدامة استمرت أربعين عامًا، تضمنت إنشاء جامعات زراعية متخصصة، وتنفيذ برامج تنمية ريفية شاملة مثل «برنامج تطوير المجتمع الزراعي» 1952 الذي غطى البلاد خلال عشر سنوات. كما أنشأت مشاريع كبرى مثل قناة إنديرا غاندي لدعم النشاط الاقتصادي في المناطق التي تمر بها.
- كان تحسين جودة البذور ركيزة أساسية، إذ شجعت الحكومة إنتاج بذور محسنة عالية الإنتاجية للحد من الاعتماد على الاستيراد. كما قامت بتحليل بيانات المحاصيل وتحديد الأسعار على مستوى المقاطعات عبر لجنة متخصصة، مما ساعد في دعم الاستقرار الزراعي. عززت الحكومة أيضًا صادرات المنتجات الزراعية عبر تقديم حوافز للمصدرين، ما أسهم في زيادة قيمة الصادرات وتحقيق استقرار اقتصادي.
- على صعيد البحث والتكنولوجيا الزراعية، ربطت الحكومة جميع المنظمات البحثية الزراعية بشبكة موحدة عبر مجلس البحوث الزراعية، مما أتاح تطوير البرمجيات الزراعية، حيث استثمرت الهند بقوة في هذا المجال منذ منتصف الثمانينيات، مما ساهم في بناء قاعدة معلومات زراعية متكاملة. وفي عام 1995، قدمت الحكومة دعمًا ماليًا يغطي 50٪ من تكلفة المعدات الزراعية الحديثة، بهدف تقليل الاعتماد على الطرق التقليدية، ما زاد من كفاءة الإنتاج.
- تعزيز دور القطاع الخاص كان عاملاً رئيسيًا في نجاح التجربة الهندية، حيث تم إشراكه في تمويل الإنتاج الزراعي، ما أدى إلى زيادة استهلاك الأسمدة من 656 ألف طن عام 1950 إلى 167 مليون طن عام 2001، وكانت البنجاب أكثر المناطق استخدامًا للأسمدة نتيجة القروض الزراعية التي وفرتها الحكومة.
- اتبعت الهند أيضًا سياسة سعرية دقيقة لتحقيق الاستقرار السياسي ومنع التضخم، حيث أنشأت لجنة تسعير المنتجات الزراعية لضبط الأسعار وفق معايير قائمة على تحليل دقيق للبيانات. أدى ذلك إلى زيادة إنتاج الحبوب من 74 مليون طن عام 1967 إلى 195 مليون طن عام 2001، وشهد محصول القمح والأرز نموًا كبيرًا، حيث ارتفع إنتاج القمح من 646 مليون طن عام 1960 إلى 688 مليون طن عام 2001، بينما زاد إنتاج الأرز من 20.6 مليون طن إلى 84.9 مليون طن خلال الفترة ذاتها.
- لم تهمل الحكومة الجانب البيئي، حيث أنشأت 25 وحدة مراقبة في 22 مقاطعة لمتابعة

استخدام الأسمدة والمبيدات، مع تشجيع المزارعين على اعتماد مكافحة البيولوجية بدلاً من المواد الكيميائية. كما وضعت قوانين لتنظيم استيراد وبيع وتوزيع المبيدات، مما أدى إلى انخفاض استخدامها بشكل كبير، ما ساعد في تحقيق تنمية زراعية مستدامة بيئياً.

2-3-5. الدروس المستفادة من التجربة الهندية

1. ضرورة تبني سياسة الاكتفاء الذاتي: تحقيق الاستقلالية في الإنتاج الزراعي وتقليل الاعتماد على الواردات لضمان الأمن الغذائي.
2. تعزيز دور القطاع الخاص: إشراك المستثمرين والشركات في التنمية الزراعية، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
3. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: توفير التمويل والموارد اللازمة للمزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز الإنتاج الزراعي.
4. الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا: تطوير شبكات الري، استخدام المكنة الزراعية، وتطبيق التقنيات الحديثة لرفع الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل.
5. تنفيذ إصلاحات زراعية جريئة: التركيز على رفاهية المزارعين من خلال تحسين السياسات الزراعية، تقديم الدعم المالي، وتحفيز الابتكار في الإنتاج الزراعي.
6. مواجهة تغير المناخ: تعزيز القدرة الزراعية على الصمود أمام التقلبات المناخية من خلال تبني استراتيجيات مرنة أطلقها المجلس الهندي للبحوث الزراعية.
7. دور الجامعات في التنمية الزراعية: الاستفادة من الأبحاث الأكاديمية ونقل المعرفة إلى المزارعين لتحسين الممارسات الزراعية وضمان الاستدامة.
8. تكامل الابتكار في جميع مراحل الإنتاج: تطوير حلول جديدة تمتد على طول سلسلة القيمة الزراعية، بدءاً من البذور المحسنة وحتى التسويق والتوزيع.
9. تحقيق التنمية الزراعية رغم التحديات الاجتماعية والثقافية: تمكنت الهند من تجاوز الاختلافات الدينية واللغوية وبناء قطاع زراعي قوي رغم تنوعها الاجتماعي، ما يؤكد أهمية وضع سياسات متوازنة تستوعب التنوع المجتمعي.

2-4. التجربة المصرية في زراعة وإنتاج نخيل البلح

2-4-1. أهم مؤشرات التجربة

1. نخيل التمر يُعد من المحاصيل الاقتصادية الهامة في مصر، حيث تتميز البلاد بتنوع أصنافه وفقاً للمدى الحراري بين خطي عرض 22 و32 شمال خط الاستواء، ما يتيح زراعة الأصناف الرطبة، النصف جافة، والجافة.
 2. تمتلك مصر أكثر من 15 مليون نخلة، متصدرة الإنتاج العالمي بنحو 1.7 مليون طن سنوياً، إلا أن الصادرات لم تتجاوز 50 ألف طن في 2018، معظمها من صنف السيوي.
- تنتشر زراعة النخيل في محافظات شمال ووسط مصر مثل البحيرة، دمياط، الجيزة، الفيوم، إضافة

إلى مناطق الواحات والوادي الجديد، كما تتركز في محافظات الصعيد، خاصة أسوان، الواحات البحرية، وشرق العوينات. رغم تصدّرها الإنتاج العالمي، لا تزال مصر تصدّر أقل من 4% من إنتاجها، ومعظم الصادرات تقتصر على صنف السيوي.

3. تسعى الخطط الاستراتيجية إلى زيادة الصادرات إلى 200 ألف طن، عبر التوسع الأفقي في زراعة الأصناف العربية عالية الطلب عالمياً، مثل البرحي، المجهول، والصقعي، مع تحسين الإنتاجية عبر الممارسات البستانية المتطورة، مكافحة الآفات، وتأهيل المصانع. تهدف الاستراتيجية إلى تقليل الفاقد، تحسين التسويق، وإنشاء مخازن مبردة، مع التحذير من استبدال السيوي تماماً، نظراً لتميزه في الأسواق، كما يتم وضع خطط لمواجهة آثار التغيرات المناخية على نخيل التمر، وتطوير سلسلة القيمة من خلال تشخيص المشكلات وتحقيق طفرة إنتاجية على المدى القصير.

4. في إطار المبادرة العالمية «بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية» ومشروع «أساليب مبتكرة لإنتاج نباتي أفضل»، أجرى فريق من منظمة الأغذية والزراعة⁽²⁰⁾ تحليلاً شاملاً لسلسلة القيمة لنخيل التمر في مصر، عبر التشاور مع الحكومة، المزارعين، الوسطاء، المستثمرين، والمصدرين. حدد التحليل أبرز التحديات والفرص، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا القطاع، إلى جانب مجالات التطوير التي يمكن أن تعزز قدرة مصر التنافسية عالمياً.

2-4-2. آلية نجاح التجربة المصرية

- اعتماد وسائل إكثار أكثر كفاءة:

1. الإكثار بالأنسجة:⁽²¹⁾ كون الزراعات الاقتصادية، ولضمان جودة الإنتاج لا تعتمد على الطرق التقليدية كالفسائل والبذور، فقد انتهجت الحكومة المصرية طريقة الإكثار بالأنسجة، والتي بدأ استخدامها في مصر منذ 1986، وتوسعت تجارياً في نخيل التمر عام 1992، عبر تقنية تخلق الأجنة الجسمية، وتستخدم هذه التقنية بهدف إنتاج نسخ مطابقة للنبات الأم وبأعداد كبيرة وخالية من أي آفات، حيث تُزرع الأنسجة النباتية في بيئة معقمة داخل المختبر، ويتم إكثار النخيل عبر القمم النامية للفسائل أو الأجزاء الزهرية غير الناضجة، وبالرغم من وجود معمل واحد فقط في العالم تابع لمعهد بحوث النخيل في باكستان يستخدم النورة في الإنتاج التجاري. إلا أنه وبخبرة مصرية أمكن إنتاج 6 أصناف محلية وكانت النباتات المنتجة مطابقة للأم.

2. زراعة النخيل في الأراضي الملحية: يمكن استكشاف ومراجعة الأدبيات المتاحة لتفاصيل نجاح هذه الدولتين والاستفادة منهما بعمق، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة والمقالات الأكاديمية حول التجارب القضائية الدولية.

كون الأراضي الملحية تحتوي على كمية زائدة من الأملاح الذائبة أو الصوديوم المتبادل على معقد التربة وهي كلها أمور تؤدي إلى الإضرار بالنبات النامي وانخفاض جودة وإنتاجية المحصول، لذلك يتم في مصر عمل تحاليل معملية دورية للتربة ومياه الري لضمان تحسين خواص الأراضي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

3. الزراعة المتداخلة: يتم تحميل الخضروات «الطماطم، الفلفل، الباذنجان»، وأشجار الفاكهة مثل الجوافة، الرمان، الموالح، والمانجو بين أشجار النخيل، إضافة إلى محاصيل حقلية كالبرسيم والقمح.

- الدعم الحكومي المستمر:

- يتم دعم صغار المزارعين، القطاع الخاص، والجمعيات غير الحكومية لإنشاء مشاتل معتمدة، مما يضمن توفير فساتل بأسعار مناسبة، وتصل نسبة نجاح زراعة الفساتل إلى 70-80٪، كما يمكنها أن ترتفع إلى 100٪ عند استخدام شتلات الأنسجة.
- على مستوى الموارد المائية، نجحت مصر في تطبيق مشاريع ري حديثة أدت إلى تقليل الفاقد من المياه وزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية.
- ركزت الدولة على تعزيز الصادرات الزراعية من خلال تطبيق أنظمة التوكيد وتتبع المنتجات. على سبيل المثال، يتم توكيد المزارع الأكبر من 5 أفدنة لضمان تتبع الإنتاج وفق معايير «Global GAP»، مما يساهم في توفير الشفافية المطلوبة لدخول المنتجات المصرية إلى الأسواق الأوروبية والعالمية ويعزز فرص التصدير.

جدول «3»

ملخص التجربة المصرية في إكثار النخيل

المؤشر	القيمة
عدد النخيل المزروع	15 مليون نخلة
الإنتاج السنوي من التمور	1.7 مليون طن
نسبة الصادرات من الإنتاج	50 ألف طن «أقل من 4٪»
المناطق الزراعية الرئيسية	البحيرة، دمياط، الجيزة، الفيوم، الواحات، الوادي الجديد
عدد النخيل المزروع	الرطوبة، النصف جافة، الجافة «الصنف السيوي مسيطر»
الإنتاج السنوي من التمور	استخدام الأسمدة العضوية، المكافحة الحيوية، أنظمة التوكيد

3-4-2. الدروس المستفادة من التجربة المصرية

1. تطوير تقنيات زراعة الأنسجة لتحسين جودة وإنتاجية المحاصيل.
2. تحسين كفاءة إدارة المياه عبر مشاريع ري متطورة.
3. تطبيق أنظمة حديثة لتتبع المنتجات وتعزيز الصادرات.
4. تطوير الصناعات التحويلية لدعم الاقتصاد الوطني وزيادة القيمة المضافة.
5. تحسين سلاسل التوريد من خلال بناء مراكز تخزين وتعبئة حديثة.

5-2. التجربة الإثيوبية

نجاح سياسات التنمية في أي دولة يعتمد بشكل كبير على السياسات الوطنية والبيئة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيرها بالسياسات الدولية والمنظمات العالمية. ورغم أن إثيوبيا لا تزال دولة نامية، إلا أنها حققت طفرة كبيرة في التنمية الزراعية خلال العقدین الماضیین، إذ انتقلت من حالة الحرب الأهلية والمجاعة إلى كونها واحدة من الدول التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1-5-2. أهم مؤشرات التجربة

تُعد إثيوبيا أكبر منتج للقمح في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يُزرع القمح على 1.7 مليون هكتار سنوياً، بإنتاج يتراوح بين 5 و6 ملايين طن⁽²²⁾، وتعتمد الزراعة في إثيوبيا بشكل أساسي على مياه الأمطار، مما يجعلها تتأثر بشدة بالتغيرات المناخية، وهو واقع مشابه لليمن، حيث يواجه كلا البلدين تحديات تلبية الطلب الغذائي المتزايد وتوفير المواد الخام للصناعات الغذائية.

تمتلك إثيوبيا مساحة إجمالية تبلغ 1.1 مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 126 مليون نسمة. كما تتمتع بموارد مائية متجددة تُقدَّر بـ 122 مليار متر مكعب سنوياً، في حين تصل إمكانات الري إلى 11.1 مليون هكتار. ومع ذلك، لا تزال نسبة تتراوح بين 15% و20% فقط من هذه الأراضي مطوّرة بأنظمة ري سطحية.⁽²³⁾

يعتمد الاقتصاد الإثيوبي بشكل كبير على القطاع الزراعي، حيث يساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل 60% من إجمالي الصادرات، ويوفر 80% من فرص العمل. ولتعزيز الاستدامة البيئية، أطلقت الحكومة الإثيوبية في 2019 مشروع «البصمة الخضراء»، الذي يستهدف غرس 20 مليار شتلة بحلول 2024، بهدف استعادة الغطاء النباتي، مواجهة التغير المناخي، والحد من الجفاف الذي يؤثر على شرق إفريقيا.

شهدت إثيوبيا تحسناً كبيراً في إنتاجية القمح، إذ ارتفع معدل الإنتاج من 2 طن للهكتار عام 1970 إلى 6.5 طن للهكتار في 2021، بفضل إطلاق أصناف محسنة من القمح⁽²⁴⁾، كما وضعت الحكومة سياسات مشجعة للاستثمار الزراعي، حيث تتيح استئجار الأراضي لمدة تصل إلى 25 عاماً، مع تقديم حوافز استثمارية تشمل القروض، إعفاءات ضريبية تصل إلى 5 سنوات، واستيراد آلات زراعية معفاة من الرسوم الجمركية.

منذ عام 1991، تستند التنمية الزراعية في إثيوبيا إلى قاعدة إنسانية محورية، تؤكد أن السلام، الديمقراطية، والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون استقرار سياسي، حكم رشيد، ونظام فيدرالي ديمقراطي يحترم التنوع العرقي، مما ساهم في تعزيز الاستثمار الزراعي والنمو الاقتصادي.

2-5-2. التجربة الإثيوبية في زراعة القمح

يمكن تلخيص التجربة الإثيوبية في زراعة القمح في النقاط التالية:⁽²⁵⁾

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير: سعت إثيوبيا لجعل القمح مشروعًا استراتيجيًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وأعلنت مؤخرًا استعدادها لتصديره، مما يمثل تحولًا كبيرًا من دولة مستوردة إلى منتجة ومصدرة. أطلق رئيس الوزراء أبي أحمد مبادرة توطين القمح لتعزيز الإنتاج واستغلال الموارد الزراعية المتاحة.
2. التحول نحو الإنتاج والتصدير: بدأ مشروع توطين القمح عام 2019، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال 4 سنوات من خلال تحديث الزراعة وزيادة الإنتاج باستخدام التكنولوجيا. تضمنت الخطة زراعة 256 ألف من أصل 400 ألف هكتار المستهدفة، بهدف إنتاج 16 مليون قنطار من القمح.
3. زيادة الإنتاجية الزراعية: في عام 2022، حصدت إثيوبيا 21 مليون قنطار من القمح عبر الري والأمطار، بزراعة 669 ألف هكتار، مقارنة باستيراد 17 مليون قنطار سنويًا سابقًا. ارتفعت مساحة القمح المزروعة من 300 ألف هكتار عام 2020، مما أدى إلى إنتاج 10 ملايين قنطار، مع خطط لتصبح إثيوبيا إحدى أكبر 5 دول أفريقية في إنتاج القمح بحلول 2035.
4. استجابة للأزمات العالمية: جاء الاهتمام بزراعة القمح كرد فعل على أزمة نقص الحبوب عالميًا وارتفاع الأسعار بسبب الحرب في أوكرانيا. بدلًا من التأثير السلبي، سعت الحكومة إلى تحويل الأزمة إلى فرصة لتعزيز إنتاجها المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
5. استغلال الموارد الزراعية: تستفيد إثيوبيا من أراضيها الزراعية الشاسعة، تنوع مناخها، ووفرة المياه في توطين القمح، ليصبح غذاءً رئيسيًا لأكثر من 100 مليون نسمة، مع فرص لدخول الأسواق العالمية.
6. تحويل الزراعة إلى صناعة حديثة: ضمن خطتها الطموحة، تعمل الحكومة على تحويل الاقتصاد الزراعي إلى صناعي بحلول 2025 عبر إنشاء 23 منطقة صناعية، تم الانتهاء من 13 منها، لتعزيز قدراتها الإنتاجية في القمح، الدواجن، اللحوم، الخضروات، والتصنيع الزراعي.

2-5-3. عوامل نجاح التجربة الإثيوبية

1. تبني سياسة الاكتفاء الذاتي والتخطيط الاستراتيجي الواضح.
2. تحسين الإنتاجية عبر التكنولوجيا والاستثمار الزراعي.
3. الاستجابة السريعة للأزمات العالمية.
4. تحويل الاقتصاد الزراعي إلى صناعي.
5. الاستدامة البيئية والاستقرار السياسي.

6-2. قراءة التجارب العالمية ضمن السياق اليمني

ولتلخيص التجارب المستعرة سابقا بشكل أكثر وضوح، استخدمنا الجدول التالي ليستعرض الإنجازات والتحديات والحلول لأهم التجارب المستعرة وتبيين علاقتها بالواقع اليمني، وهو الواقع الذي سنستعرضه بالتفصيل في المحور التالي للبحث.

جدول «4»

أهم المؤشرات الزراعية والدروس المستفادة من التجارب العالمية ومقارنتها بالواقع اليمني

الدولة	أبرز الإنجازات	التحديات	الاستراتيجيات المستخدمة	الدروس المستفادة لليمن
البرازيل	- التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية باستخدام التكنولوجيا الحيوية.	- التوسع العمراني والتغير المناخي.	- شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الأبحاث.	- الاستثمار في البحث العلمي لتطوير المحاصيل وتحسين الإنتاجية في الأراضي الهامشية.
	- تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات لتصبح المصدر الأول عالمياً للحوم الدجاج.	- الاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية.	- الاعتماد على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.	- دعم المزارعين بتمويلات مبتكرة لتحسين إنتاجيتهم ورفع مستوى معيشتهم.
الصين	- اعتماد الزراعة الذكية والميكنة لتحسين كفاءة إدارة الموارد.	- محدودية الأراضي الزراعية وزيادة عدد السكان.	- استخدام تقنيات الجيل الخامس لمراقبة المحاصيل وتحليل البيانات.	- تطبيق الزراعة الذكية لتحسين إدارة المياه والموارد الطبيعية في اليمن.
	- تحقيق اكتفاء ذاتي في الحبوب الأساسية.	- تأثيرات التغير المناخي على الإنتاج الزراعي.	- الاستثمار في البنية التحتية الريفية لتحسين الإنتاجية وتسويق المنتجات.	- تطوير البنية التحتية الريفية لتسهيل النقل وتسويق المنتجات الزراعية.

الدولة	أبرز الإنجازات	التحديات	الاستراتيجيات المستخدمة	الدروس المستفادة لليمن
الهند	- زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 35% خلال عقدين بفضل الثورة الخضراء.	- ندرة المياه وتدهور التربة في بعض المناطق.	- تطوير البذور المقاومة للجفاف وتحسين تقنيات الري.	- اعتماد البذور المقاومة للجفاف لتقليل الاعتماد على مياه الأمطار وتحسين الإنتاجية.
	- إنشاء بنية تحتية حديثة لدعم صغار المزارعين وتحسين دخلهم.	- الاعتماد على الأمطار الموسمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار الإنتاج.	- دعم صغار المزارعين من خلال برامج التأمين الزراعي وخفض تكاليف الإنتاج.	- تنفيذ برامج التأمين الزراعي لحماية المزارعين اليمنيين من الكوارث الطبيعية وتذبذب الأسعار.
مصر	- الري الحديث وزيادة القيمة المضافة من خلال الصناعات التحويلية للتمور.	- ضعف نسبة الصادرات وضعف تنوع الأسواق المستهدفة.	- إنشاء مصانع تحويلية لإنتاج معجون التمر والمنتجات الثانوية.	- تعزيز الصناعات التحويلية في اليمن لزيادة القيمة المضافة وتحسين الاقتصاد المحلي.
	- إنتاج 1.7 مليون طن من التمور سنوياً، مع ريادة عالمية في هذا المجال.	- نقص التكنولوجيا الحديثة في بعض القطاعات الزراعية.	- تعزيز التصدير من خلال تطبيق نظم تكويد المنتجات الزراعية وتحسين الجودة.	- تطبيق نظم التكويد لتتبع المنتجات الزراعية وتعزيز الثقة في الأسواق العالمية.
اليمن	- إمكانات كبيرة غير مستغلة بسبب التحديات السياسية والاقتصادية.	- ضعف البنية التحتية واعتماد كبير على مياه الأمطار.	- بحاجة إلى استراتيجية وطنية لتطوير الزراعة باستخدام تقنيات حديثة ومستدامة.	- تحسين إدارة الموارد الطبيعية ودعم المزارعين بالتمويل والتدريب لتعزيز الإنتاج المحلي.

7-2. خلاصة

توضح هذه التجارب أن التنمية الزراعية تعتمد على التكامل بين التكنولوجيا، الإدارة الفعالة للموارد، والتخطيط الاستراتيجي. ومن خلال تحليل تجارب البرازيل والصين والهند ومصر، يظهر أن النجاح في الزراعة يتطلب اعتماد التقنيات الحديثة، تعزيز التعاون الدولي، وتطوير السياسات الزراعية الشاملة.

3. الزراعة اليمنية.. الواقع والتحديات

1-3. واقع الزراعة اليمنية

يشكل القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد اليمني، حيث يسهم في توظيف نسبة كبيرة من الأيدي العاملة وتوفير الغذاء للمجتمع. مع ذلك، يواجه القطاع العديد من التحديات التي تعيق تطوره، من أبرزها التغيرات المناخية، ندرة الموارد المائية، وضعف البنية التحتية الزراعية. تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 50% من السكان يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنشطة الزراعية كمصدر رئيسي للدخل.

واعتماداً على آخر الإحصاءات والدراسات المتاحة يمكن تلخيص الوضع الراهن للنشاط الزراعي في النقاط التالية: ⁽²⁶⁾

1-1-3. استعمالات الأراضي اليمنية

وفقاً لآخر تقارير رسمية تقدر المساحة الكلية للجمهورية اليمنية بنحو 45.5 مليون هكتار، توزع بحسب استعمالاتها المختلفة على النحو التالي:

جدول «5»

التوزيع العددي والنسبي للمساحة الصالحة للزراعة في اليمن ⁽²⁷⁾

النسبة %	المساحة «مليون هكتار»	نوع الاستعمال
46.15%	21	أراضي صخرية ورمال صحراوية وخضر
47.47%	21.6	أراضي رعوية «مراعي»
3.30%	1.5	أراضي غابات وأحراش
3.08%	1.4	أراضي تحت الاستثمار الزراعي
100%	45.5	الإجمالي

ومن حيث توزيع الأراضي الصالحة للزراعة «الواقعة تحت الاستثمار الزراعي» بين مصادر الري المختلفة، فهو على النحو المبين بالجدول التالي.

جدول «6»

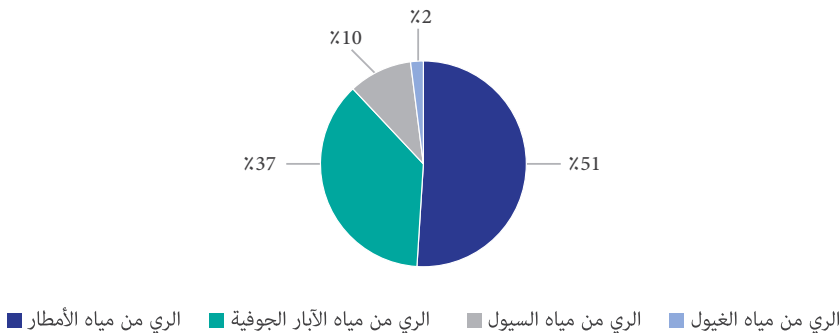
التوزيع العددي والنسبي للمساحة الصالحة للزراعة بحسب مصدر الري في اليمن⁽²⁸⁾

النسبة «٪»	المساحة «مليون هكتار»	المساحة وفقاً لمصدر الري
51	23.2	المساحة المعتمدة على الري من المطر
10	4.6	المساحة المعتمدة على الري من مياه السيول
2	0.9	المساحة المعتمدة على الري من مياه الغيول
37	16.8	المساحة المعتمدة على الري من الآبار الجوفية
100	45.5	الإجمالي

ويظهر الشكل «1» توزيع المساحة الصالحة للزراعة سنوياً وفقاً لمصادر الري، أما توزيع المساحة الصالحة للزراعة بين الأنشطة المحصولية «التركيب المحصولي النباتي» فينقسم إلى سبع مجموعات هي: الحبوب، الخضروات، الفاكهة، البقوليات، المحاصيل النقدية، محاصيل الأعلاف، والقات.

شكل «1»

المساحة الصالحة للزراعة في اليمن بحسب مصدر الري



2-3. الوضع الراهن للنشاط الزراعي النباتي

يتمثل النشاط الزراعي في اليمن من عدة مكونات: مكون الإنتاج النباتي، مكون الإنتاج الحيواني، مكون الإرشاد والخدمات الزراعية، بالإضافة إلى مكون الري. ولكل مكون مؤسسات وهيئات اعتبارية. وسوف يتركز اهتمامنا حول الوضع الراهن لمكون الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

يملك القطاع الزراعي النباتي في اليمن حوالي 1,194,371 «حائز» تقريبًا، وهؤلاء يمتلكون نحو 1,400,000 هكتار، وهو ما يمثل 97% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن والمقدرة بحوالي 1,610,000 هكتار، ونحو 2.53% من مساحة اليمن، ومعظم الأراضي الزراعية قريبة من المدن والبلدات، وتتميز بكونها متفاوتة الخصوبة وتتوفر لها الحصة المائية من الأمطار كمصدر رئيسي للزراعة.

ويتكون القطاع النباتي من سبع مجموعات رئيسية تشكل التركيب المحصولي في اليمن، والجدول التالي يوضح توزيع المساحة بين محاصيل تلك المجموعات ومساهمة كل مجموعة في حجم الإنتاج الزراعي النباتي:

جدول «7»

المساحات «بالألف هكتار» والإنتاج «بالألف طن» والإنتاجية «طن/هكتار»
لأهم المجموعات النباتية

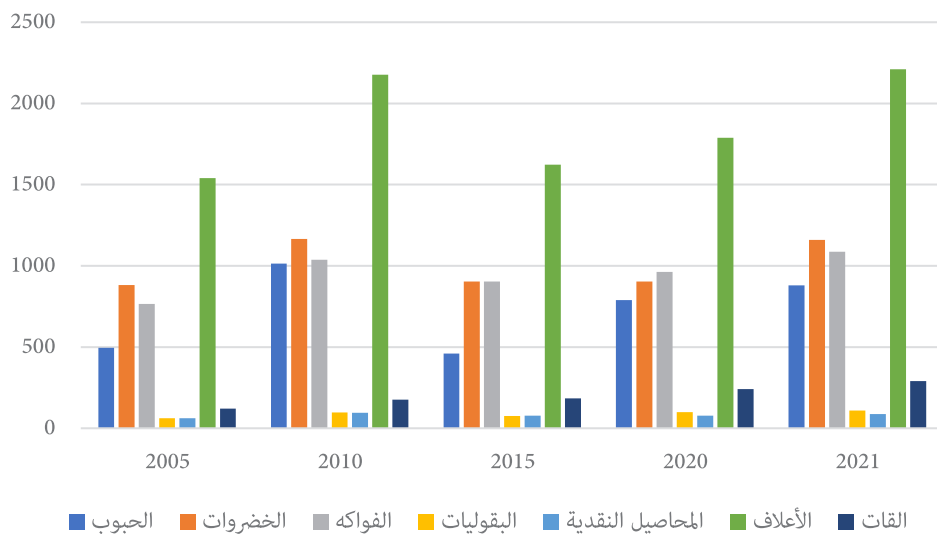
خلال الفترة «2005-2021»⁽²⁹⁾

البيان/ النشاط	المتغير	2005	2010	2015	2020	2021	المتوسط
الحبوب	المساحة	689	927	586	555	577	667
	الإنتاج	496	1,013	460	790	879	728
	الإنتاجية	0.72	1.09	0.78	1.42	1.52	1.11
الخضروات	المساحة	74	93	70	71	74	76
	الإنتاج	882	1,165	903	904	1,159	1,003
	الإنتاجية	11.92	12.53	12.90	12.73	15.66	13.12
الفواكه	المساحة	83	94	70	93	95	87
	الإنتاج	765	1,037	903	962	1,087	951
	الإنتاجية	9.22	11.03	12.90	10.34	11.44	10.93
البقوليات	المساحة	39	50	41	51	53	47
	الإنتاج	61	98	76	99	110	89
	الإنتاجية	1.56	1.96	1.85	1.94	2.08	1.90

البيان/ النشاط	المتغير	2005	2010	2015	2020	2021	المتوسط
المحاصيل النقدية	المساحة	39	91	80	73	76	72
	الإنتاج	61	95	77	77	88	80
	الإنتاجية	1.56	1.04	0.96	1.05	1.16	1.11
الأعلاف	المساحة	123	166	138	143	149	144
	الإنتاج	1,541	2,176	1,624	1,789	2,211	1,868
	الإنتاجية	12.53	13.11	11.77	12.51	14.84	12.99
القات	المساحة	124	160	167	170	172	159
	الإنتاج	121	176	185	241	291	203
	الإنتاجية	0.98	1.10	1.11	1.42	1.69	1.28
المجموع	المساحة	1,170	1,581	1,152	1,156	1,196	1,251
	الإنتاج	3,928	5,760	4,228	4,862	5,825	4,921

شكل «2»

إنتاج أهم المحاصيل الزراعية في اليمن «بالألف طن» «2005-2021»



3-3. الوضع الراهن للثروة الحيوانية في اليمن

تعتبر الحيازات الصغيرة والأصغر في مجال تربية الثروة الحيوانية من أهم المشاريع المربحة نظرًا للاحتياج إليها بكثرة. وتكمن أهمية المنتجات الحيوانية ليس فقط لقيمتها الغذائية بل لكون تجارتها ورعايتها مصدرًا للرزق للملايين من الأسر اليمنية فتربية الماشية مثل الأبقار والماعز والخراف تساعد الأفراد والأسر على كسب لقمة العيش من خلال بيع اللحوم والألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية الأخرى. وتساعد هذه المشروعات في تقليل نسبة البطالة، وتشير الأرقام المتاحة حول أعداد العاملين في قطاع الثروة الحيوانية تراجع هذا العدد من 1,357 ألف عام 2002 إلى 1,337 ألف عام 2012. ويوفر النشاط الكثير من فرص العمل للأيدي العاملة المحلية وبصفة خاصة للمرأة الريفية. ولتوضيح وتحليل واقع المشاريع الصغيرة والأصغر والتي تعرف بالحيازات «غير المنظمة» في اليمن.

الجدول «8» يتضمن أهم متغيرات الثروة الحيوانية، ويمكن ملاحظة مدى التذبذب في قيم تلك المتغيرات خلال الفترة «2010-2021»، وبرغم ذلك فهي تسلك اتجاهًا عامًا متزايدًا عبر الزمن، حيث يمكن ملاحظة أن:

1. أعداد الأغنام بلغت نحو 9,206 رأس في عام 2010، ثم تراجعت بعد ذلك حتى 8,763 رأس في 2017، وبلغت أقصاها في عام 2021 بحوالي 9,257 رأس، وهو أكثر بحوالي 51 ألف رأس وبمعدل نمو 3.46% مقارنة بعام 2010.
2. أعداد الماعز بلغت نحو 9,016 رأس في عام 2010 وارتفع العدد إلى 9,344 رأس عام 2021، بزيادة قدرها 328 ألف رأس، وبمعدل نمو بلغ 1.68%.

جدول «8»

أعداد وحجم مكونات الثروة الحيوانية باليمن خلال الفترة «2010-2021»⁽³⁰⁾

المتوسط	2021	2020	2019	2010	الوحدة	السنوات/البيان
1,586.3	1,662	1,665	1,413	1,605	ألف رأس	أعداد الأبقار
9,116.2	9,257	9,239	8,763	9,206	ألف رأس	أعداد الأغنام
9,101.5	9,344	9,679	8,367	9,016	ألف رأس	أعداد الماعز

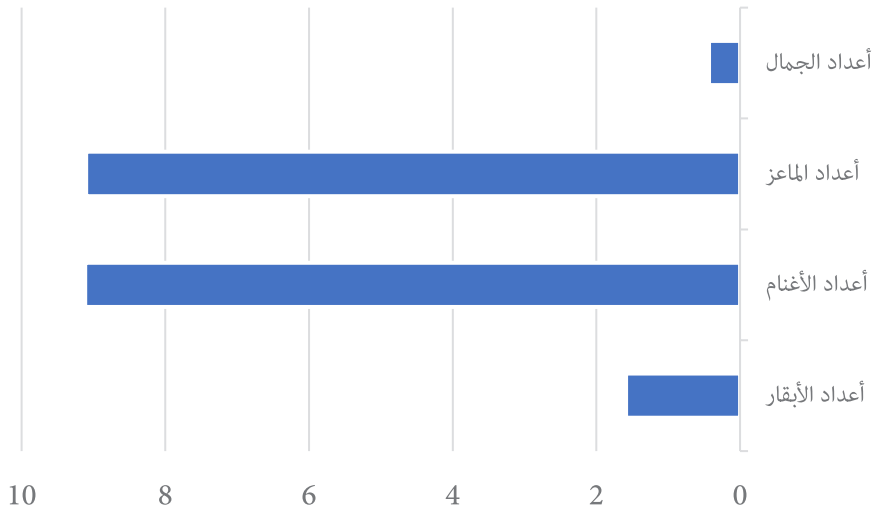
المتوسط	2021	2020	2019	2010	الوحدة	السنوات/البيان
436.8	453	458	433	403	ألف رأس	أعداد الجمال
20,241	20,716	21,041	18,976	20,230	ألف رأس	إجمالي أعداد الثروة الحيوانية
914.5	1,140	1,120	1,170	228	ألف رأس	عدد مذبوحات الأبقار
9,024	1,1215	10,999	10,610	3,273	ألف رأس	عدد مذبوحات الأغنام والماعز
16.25	16	17	16	16	ألف رأس	عدد مذبوحات الإبل
86.5	73.1	60	60	153	كجم/رأس	متوسط وزن ذبيحة الأبقار
13.4	12.9	11.8	10.7	18.3	كجم/رأس	متوسط وزن ذبيحة الأغنام والماعز
159.3	163	158.4	157.9	157.9	كجم/رأس	متوسط وزن ذبيحة الإبل
70	83.4	90.2	70.2	34.85	ألف طن	إنتاج لحم البقر
112	144.7	129.9	113.8	59.65	ألف طن	إنتاج لحم الأغنام والماعز
2.6	2.6	2.7	2.5	2.56	ألف طن	إنتاج لحم الجمال

المتوسط	2021	2020	2019	2010	الوحدة	السنوات/البيان
179	209.8	222.8	186.5	97.07	ألف طن	إنتاج اللحوم الحمراء
69.9	71.6	70.1	69.1	69.1	مليون طائر	عدد الدجاج
181.3	199	194.5	192	139.6	ألف طن	إنتاج لحم الدجاج
360.3	408.8	417.3	378.5	236.7	ألف طن	إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء
327.2	407.6	327.1	295.8	278.2	ألف طن	إنتاج اللبن
55.3	28.8	70.4	65.7	56.4	ألف طن	إنتاج البيض
167.7	168.2	166	168.3	168.3	ألف خلية	خلايا النحل
4.57	10.6	2.8	2.4	2.5	ألف طن	إنتاج العسل الطبيعي
59.9	51.33	49.7	53.3	85.3	جرام/يوم	نصيب الفرد من البروتين

وتوضح الأشكال التالية أبرز أرقام الثروة الحيوانية في اليمن خلال الفترة «2010-2021» وبحسب المعلومات المذكورة في الجدول السابق:

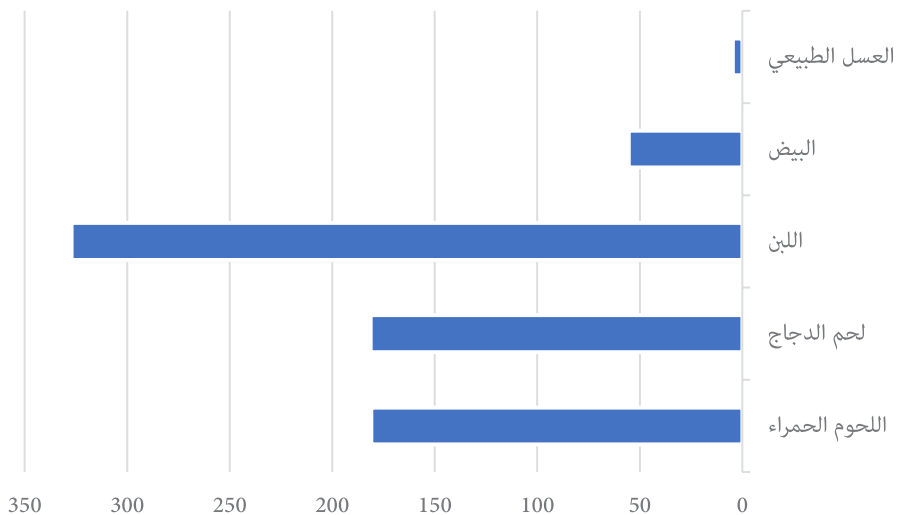
شكل «3»

متوسط حجم الثروة الحيوانية «مليون رأس» في اليمن للفترة من «2010-2021»



شكل «4»

متوسط إنتاج الثروات الحيوانية «ألف طن» في اليمن للفترة من «2010-2021»



ويعتبر قطاع الثروة الحيوانية مستهلكًا أساسيًا لمنتجات المحاصيل نظرًا لحاجته للأعلاف، على الرغم من ذلك فإن الدعم المقدم للقطاع الزراعي كان لصالح إنتاج المحاصيل أكثر منها لصالح قطاع الإنتاج الحيواني. وهناك علاقة تبادلية بين الزراعة والثروة الحيوانية وبين الفروع الأخرى من قطاع الثروة الحيوانية، حيث يتنافس قطاع الإنتاج الحيواني وخاصة منتجات الألبان بشكل مباشر مع إنتاج المحاصيل على الموارد المائية والأرضية بينما تتم تربية الأغنام والماعز والإبل في مناطق لا يتم فيها أي شكل آخر من أشكال الإنتاج الزراعي أو الحيواني. ومع ذلك فإن الأغنام والماعز تتوجه في بعض أوقات السنة إلى المناطق الهامشية حيث ترعى على مخلفات المحاصيل الزراعية. ونظرًا لتزايد أعداد وإنتاج الأغنام في اليمن فإنها تتنافس بشكل متزايد ومباشر مع الأبقار المنتجة للحوم والحليب وكذلك مع الدواجن على موارد الأعلاف الحيوانية المتمثلة في مخلفات المحاصيل والمركزات العلفية.

وبالاستناد إلى أرقام الأنواع المختلفة للثروة الحيوانية الواردة في جدول «8»، فإن استهلاك الأعلاف والمياه خلال عام 2021 يقدر بحوالي 36.7 مليون متر مكعب من المياه، ونحو 77 ألف طن من الأعلاف، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تم تقديرها وفقًا للمعايير والمحددات الدولية⁽³¹⁾ لاستنتاج هذه الأرقام التقريبية، وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول «9»

كمية المياه والأعلاف المستهلكة في اليمن خلال عام 2021

نوع الثروة الحيوانية	عدد الحيوانات «بالألف»	النسبة المئوية من إجمالي الثروة الحيوانية	معدل النمو السنوي «٪»	استهلاك الأعلاف «ألف طن/سنة»	استهلاك المياه «مليون متر مكعب/سنة»
الأبقار	1,872	٪8.2	٪8.45	10,233 ≈	34,164 ≈
الأغنام	10,359	٪45.6	٪2.78	11,781 ≈	18,645 ≈
الماعز	10,041	٪44.2	٪5.68	9,486 ≈	14,811 ≈
الجمال	457	٪2.0	٪2.28	1,670 ≈	5,000 ≈
الدواجن	71,600	-	٪1.79	3,580 ≈	4,296 ≈

2-3. أهم سمات الموارد الطبيعية اليمنية

يمكن تلخيص أهم سمات الموارد الطبيعية الإنتاجية اليمنية في النقاط التالية:⁽³²⁾

1-2-3. الزراعة البعلية والمياه

- الزراعة البعلية: تعد الزراعة البعلية «المعتمدة على الأمطار» النظام السائد للإنتاج في اليمن، إلا أن الاعتماد عليها في مناطق تعاني من قلة الأمطار يسهم في تفاقم مشكلة التصحر.
- نقص المياه: يعتبر نقص المياه من أهم العوامل التي تحد من التوسع الزراعي. ويؤدي الإفراط في استهلاك المياه الجوفية في المناطق الساحلية إلى تداخل مياه البحر وارتفاع ملوحة التربة.
- إدارة المياه: تزداد الحاجة إلى استغلال المياه بكفاءة عبر التقنيات الحديثة للري وترشيد الاستهلاك.

2-2-3. التربة والتصحر

- تدهور التربة: وتتمثل أهم مظاهر التدهور التي تتعرض لها الأراضي الزراعية اليمنية سواء بتأثير طبيعي أو نتيجة فعل بشري في أن 97% من أراضي الجمهورية اليمنية معرضة للتصحر بدرجات متفاوتة، الثلث منها معرض لخطورة التصحر بدرجة عالية جداً، والباقي بدرجة عالية. ويعتبر الانجراف المائي والريحي من أهم مظاهر تدهور الأراضي اليمنية، ويتضمن الجدول رقم «10» الاستخدامات المختلفة للموارد الأرضية اليمنية ومظاهر تدهورها:

جدول «10»

التوزيع العددي والنسبي للموارد الأرضية اليمنية وفقاً لاستخداماتها ومظاهر تدهورها⁽³³⁾

البيان	مساحة «هكتار»	حجم التدهور %	الاستخدام %
1. تدهور بفعل الانجراف المائي:	5,070,608		11.13
تدهور مائي خفيف	643,960	12.7	
تدهور مائي متوسط	1,846,813	36.4	
تدهور مائي شديد	2,579,835	50.9	
2. تدهور بفعل الانجراف الريحي:	578,189		1.27

البيان	مساحة «هكتار»	حجم التدهور %	الاستخدام %
نتيجة هبوب الرياح الشديدة	475,246	82.2	
نتيجة هبوب الرياح الخفيفة	102,943	17.8	
3. تدهور كيماوي - تملح	37,089		0.08
4. تدهور فيزيائي - تصلب القشرة الأرضية	12,717		0.03
5. أراضي غير قابلة للاستخدام منها:	38,917,984		85.44
صحراء	4,856,897	12.5	
كثبان رملية	5,815,937	14.9	
أراضي رطبة	48,347	0.1	
صخور	28,196,804	72.5	
مجموع الأراضي المستقرة منها:	933,658		2.05
مستقرة طبيعيًا	272,154	29.1	
مستقرة بفعل الإنسان «المدرجات»	661,504	70.9	
المساحة الإجمالية	45,550,245		100.00

- الانجراف والتعرية: تُفقد الطبقات السطحية للتربة بسبب السيول، مما يؤدي إلى تدهور الأراضي.
- التملح: يؤدي تملح التربة إلى انخفاض إنتاجية الأراضي، خاصة في المناطق الشرقية وأودية تهامة.
- الاستغلال غير المستدام: الاستخدام المكثف وغير السليم للأراضي يؤدي إلى تدهورها على المدى الطويل.

3-2-3. التدخلات البشرية والتغيرات البيئية

- النظام البيئي الجاف: تقع الأراضي اليمنية ضمن النطاق الجاف وشبه الجاف، مما يجعلها حساسة للتغيرات المناخية والاستغلال المفرط.
- الاحتطاب: يشكل الاحتطاب الجائر ضغطاً على الغابات، حيث تعتمد الأسر الريفية بشكل كبير على حطب الأشجار للطهي، إذ تساهم الأشجار بنسبة تتراوح بين 20% و60% من الوقود المستهلك للطهي في اليمن، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 100% في بعض المناطق الريفية، بينما يتراوح معدل استهلاك الأسرة اليمنية بين 2 و5 أطنان سنوياً.
- الرعي الجائر: يؤدي الرعي المفرط إلى إزالة الغطاء النباتي، مما يزيد من تعرض التربة للتدهور.
- زراعة القات: يحقق التوسع في زراعة القات عائداً اقتصادياً قصير الأمد، لكنه يسبب تدهوراً كبيراً في التربة والمياه.
- الاستخدام العشوائي للمواد الكيميائية: يؤثر الاستخدام العشوائي للمواد الكيميائية سلباً على جودة التربة وإنتاجيتها في اليمن، نتيجة للاستيراد غير المنظم للمبيدات والأسمدة، وتصريف الزيوت العادمة والمخلفات الكيميائية، حيث تُقدَّر كمية الزيوت العادمة المصروفة سنوياً في التربة اليمنية بحوالي 35 ألف طن، والمخلفات الكيميائية بنحو 7 آلاف طن سنوياً، كما قُدرت المبيدات الحشرية التالفة التي تُدفن في الأراضي اليمنية سنوياً بنحو 1500 طن.

4-2-3. الوضع الاجتماعي والاقتصادي

يؤدي تدهور الأراضي الزراعية إلى هجرة سكان الريف إلى المدن، مما يزيد الضغط على الخدمات الحضرية ويؤدي إلى إهمال المزيد من الأراضي الزراعية. وفي الوقت نفسه، يواجه القطاع الزراعي تحديات كبيرة في الإنتاج والتسويق، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي للعاملين فيه.

3-3. تحديات الزراعة اليمنية

1-3-3. ندرة المياه

تعاني اليمن من ندرة شديدة في الموارد المائية، إضافةً إلى المشكلات المتعلقة بسوء استخدام المياه، والهدر، والتلوث، وملوحة مساحات من الأراضي. وتتفاقم مشكلة المياه في اليمن مع مرور الزمن بسبب النمو السكاني وما يصاحبه من تغير في أنماط العيش والغذاء، بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي على درجات الحرارة وعلى انتظام هطول الأمطار، حيث يُستهلك حوالي 70% من المياه الجوفية في الزراعة، مما يؤدي إلى استنزاف مستمر لهذه الموارد. ويرتبط ذلك بضعف كفاءة نظم الري التقليدية والاعتماد على الأمطار بشكل أساسي.

وبرغم أن مياه الأمطار النازلة على اليمن سنوياً تقدر كمتوسط بحوالي 67 مليار متر مكعب، إلا أن بعض التقارير تعتبر اليمن ضمن أفقر 10 دول في العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة، ويصنفوها تحت خط الفقر المائي، ويمكن تفسير التناقض بين المعدلات السنوية العالية

لمياه الأمطار وندرة المياه في اليمن من خلال النقاط التالية:

- 10% من إجمالي الأمطار الهاطلة هي بمعدل أقل من 100 ملليمتر/سنة، لذا فمعظم هذه الكمية تصبح عديمة الفائدة، إذ تُفقد بالتبخر بأنواعه المختلفة، وتقع معظم أراضي اليمن ضمن نطاق هذا المعدّل.
- 47% من الأمطار تكون بين «100-300» ملم/سنة، ويستفاد من هذه الكمية جزئيًا بصفة أساسية في تحسين المراعي وإنتاج بعض المحاصيل الزراعية باستخدام الري التكميلي، ويتسرب جزء منها إلى المياه الجوفية، بينما قليل منها يذهب إلى البحر.
- 43% تسقط بمعدل أعلى من 300 ملم/سنة، وتنزل على شكل عواصف كثيفة في وقت قصير، مما يؤدي إلى تكوين السيول وجزء كبير من هذه الكمية يذهب إلى البحر وإلى جوف الصحراء مع العلم بأن نسبة ما يقع في هذا المعدّل من إجمالي مساحة البلاد لا تزيد عن 15%.

2-3-3. تفتت الحيازات الزراعية

يواجه المزارعون تحديًا كبيرًا بسبب تفكك الحيازات الزراعية إلى مساحات صغيرة، مما يحد من إنتاجية الأراضي ويزيد من التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي غياب التنظيم في الملكية الزراعية إلى ضعف القدرة على الاستثمار في التقنيات الحديثة. ويُصنّف فقراء الريف في اليمن، وفقًا لمعيار حجم الحيازات الزراعية، استنادًا إلى نتائج حصر الحيازات الزراعية عام 1993، إلى أربع فئات «العمرى، 2010»، وهي:

1. فقراء الحائزين: يحوزون أقل من نصف هكتار، ويشكلون 58.4% من إجمالي الحائزين.
 2. صغار الحائزين: يحوزون بين «0.5-1» هكتار، ويشكلون 14.9% من إجمالي الحائزين.
 3. متوسطو الحائزين: يحوزون بين «1-5» هكتار، ويشكلون 19.2% من إجمالي الحائزين.
 4. أغنياء الحائزين: يحوزون أكثر من 5 هكتار، ويشكلون 7.5% من إجمالي الحائزين.
- وهذا يكشف عن مشكلة عميقة تتجلى في التفاوت الكبير في توزيع الحيازات الزراعية، وهو الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على معدلات الفقر. فمن بين إجمالي الحائزين، يشكل أولئك الذين لا تتجاوز حيازاتهم نصف هكتار نسبة 58.4%، غير أنهم لا يمتلكون سوى 7.6% تقريبًا من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. وعلى الجانب الآخر، نجد أن الحائزين الذين يمتلكون خمسة هكتارات فأكثر، رغم أنهم لا يشكّلون سوى 7.5% من إجمالي الحائزين، يسيطرون على نحو 62.1% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. أما أهم أسباب تفتت الحيازات الزراعية في اليمن، فيمكن تلخيصها كما يلي:

- ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- قوانين التوريث.
- الرغبة في توزيع الحيازات.
- قلة الموارد الأرضية التي يمكن إدخالها ضمن الاستثمار الزراعي.

ويلاحظ من خلال الجدول «11» أن نحو 60.5% من اليمنيين يعيشون في الريف، والفقر في اليمن يعتبر سمة مميزة للقطاع الريفي، وحيث أن الغالبية العظمى من سكان الريف «58.3%» يعملون في الزراعة، بالتالي تعد الزراعة اليمنية مصدراً مهماً لدخل الفقراء.

جدول «11»

إجمالي السكان والسكان الريفيون والزراعيين في اليمن في 2010 و2022⁽³⁴⁾

إجمالي السكان «ألف نسمة»		السكان الريفيون		السكان الزراعيون	
2010	2022	2010	2022	2010	2022
23,154	31,733	15,540	19,204	9,343	11,190

3-3-3. التدهور البيئي

تتعرض الأراضي الزراعية في اليمن للتدهور نتيجة عوامل مثل التصحر، الرعي الجائر، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية. تشير الدراسات إلى أن جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية أصبح غير صالح للإنتاج بسبب التغيرات المناخية والأنشطة البشرية غير المدروسة، ويوضح الجدول «12» المساحات الصالحة للزراعة والمراعي والغابات من المساحة الكلية خلال العامين 2010 و2021:

جدول «12»

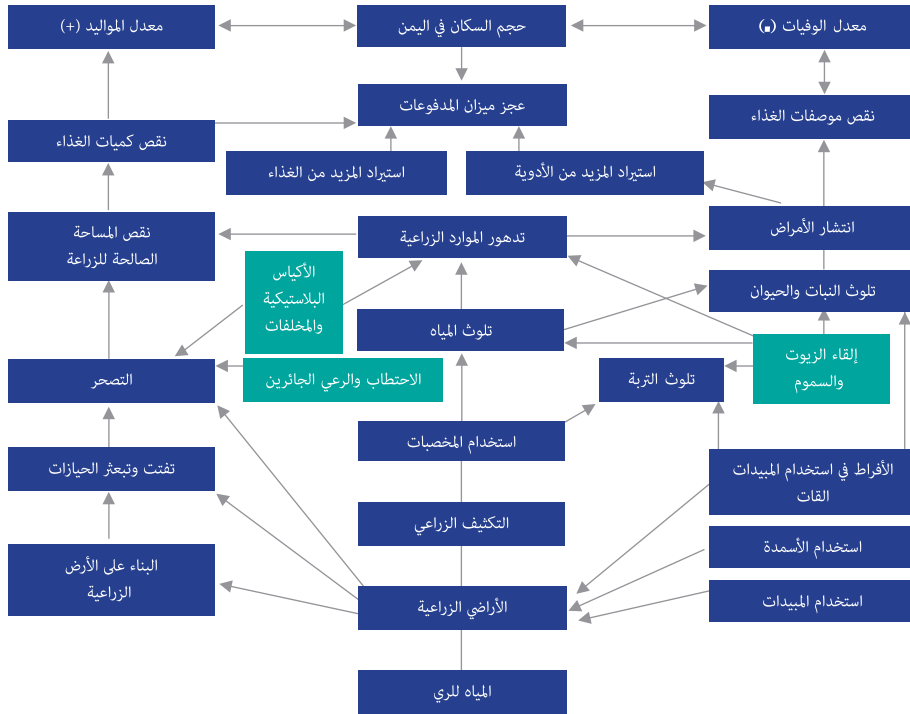
المساحات الصالحة للزراعة من المساحة الكلية خلال 2010 و2021 «المساحة: ألف هكتار»⁽³⁵⁾

المساحة الكلية		المساحة الصالحة		الغابات		المراعي	
2010	2021	2010	2021	2010	2021	2010	2021
55.500	52.800	1.610	1.452	1.600	549	7.000	22.000

ونظراً لأهمية الموارد واعتماد الإنسان اليمني عليها فهو يؤثر فيها ويتأثر بها أيضاً، فهناك تداخل بين الموارد الطبيعية «الأرض والمياه والبيئة» من جهة، والسكان ورأس المال من جهة أخرى، حيث يتأثر حجم السكان بمعدلات المواليد ومعدلات الوفيات، وتتأثر معدلات المواليد بمدى توفر الغذاء، في حين تتأثر معدلات الوفيات بنوعية الغذاء المتاح للسكان، وكمية الغذاء تعتمد على مدى توافر الموارد الطبيعية والمساحات المتاحة للزراعة، بينما يؤثر التلوث على نوعية وسلامة الغذاء. والشكل «5» يبين مدى التداخل بين الأرض والسكان ورأس المال ومصادر التلوث.

شكل «5»

أهم المشاكل الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني



4-3-3. ضعف البنية التحتية

تُعاني الزراعة في اليمن من نقص كبير في البنية التحتية اللازمة لدعم الإنتاج الزراعي، بما في ذلك مراكز التخزين، النقل، ومرافق التسويق. يؤدي ذلك إلى هدر كميات كبيرة من المحاصيل بعد الحصاد وضعف قدرة المزارعين على تسويق منتجاتهم بكفاءة.

في التسويق الزراعي مثلاً، تعاني المنتجات الزراعية من تحديات كبيرة تحول دون وصولها إلى المستوى المطلوب، من ذلك تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص الخدمات التسويقية في مجال البحوث التسويقية ودراسات السوق، وتقص كفاءات التسويق المدربة، كما أن عدم وجود إرشاد تسويقي فعال يجعل قرارات الإنتاج غير مبنية على احتياجات الأسواق المحلية وأسواق التصدير، ويؤدي غياب المعرفة الكافية لدى المزارعين بأساليب ما بعد الحصاد، مثل الفرز والتعبئة والتخزين، إلى فائض غير مستغل أو نقص في بعض المنتجات، وهو ما يؤثر سلباً على دخل المزارعين وكفاءة القطاع الزراعي.

3-3-5. محدودية التنوع الزراعي.

تعتمد الزراعة اليمنية على محاصيل محدودة مثل القمح والبن، ما يجعل القطاع الزراعي غير قادر على تحقيق التنوع اللازم لتحسين الأمن الغذائي وزيادة العائدات الاقتصادية.

3-4. خلاصة

على ضوء ما تم مناقشته خلال هذا المبحث، يلخص الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في اليمن، يحاول تلخيص أسبابها وآثارها والحلول الممكنة:

جدول «13»

أبرز التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في اليمن، أسبابها وآثارها والحلول المتاحة

نوع التحدي	الأسباب	الأثر	الحلول المقترحة
ندرة المياه	الاستنزاف المستمر للموارد الجوفية والاعتماد على الأمطار	انخفاض كفاءة الري وتراجع الإنتاج الزراعي	تطبيق تقنيات ري حديثة وتحسين إدارة الموارد المائية
تفتت الحيازات الزراعية	الملكية غير المنظمة وصغر المساحات المزروعة	زيادة التكاليف وانخفاض الإنتاجية	تعزيز التعاونيات الزراعية وتوحيد الملكية الزراعية
التدهور البيئي	التصحر، الرعي الجائر، واستخدام المواد الكيميائية	فقدان الأراضي الزراعية وزيادة الاعتماد على الواردات	اعتماد تقنيات مستدامة لاستصلاح الأراضي ومكافحة التصحر
ضعف البنية التحتية	نقص مراكز التخزين والتسويق والنقل	هدر المحاصيل وانخفاض القدرة التنافسية	تطوير مرافق تخزين وتسويق حديثة وربط المناطق الريفية بالأسواق
محدودية التنوع الزراعي	الاعتماد على محاصيل رئيسية دون تطوير زراعات بديلة	ضعف القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية	تشجيع زراعة محاصيل تصديرية وإدخال زراعات عضوية

4. اليمن والنهضة الزراعية

4-1. السياسات المطلوبة لتحقيق نهضة زراعية يمنية

4-1-1. التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة

تواجه اليمن العديد من التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالنشاط الزراعي، بما في ذلك الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والتغير المناخي، وضعف الاستثمار، بالإضافة إلى التحديات الناتجة عن النزاعات والحروب. التنمية المستدامة أصبحت ضرورة ليس فقط على المستوى الوطني ولكن على المستوى الدولي أيضاً. يتطلب هذا التوجه توافقاً منظومياً يشمل:⁽³⁶⁾

- نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار، كما يظهر في تجارب دول مثل ألمانيا التي طورت سياسات زراعية شاملة عبر آليات المشاركة المجتمعية.
- نظام اقتصادي يحقق فائضاً ويعتمد على الذات، كما في تجربة الهند التي تعتمد على تعزيز الإنتاج المحلي الزراعي عبر سياسات مستدامة.
- نظام اجتماعي يتوافق مع خطط التنمية ويتبنى سياسات شاملة.
- نظام إنتاجي يلتزم بالبعد البيئي في مشروعاته، مثل اعتماد الطاقة الشمسية للري كما هو الحال في مصر، حيث نجحت مصر في تشغيل 60 ألف فدان باستخدام الطاقة الشمسية خلال السنوات الثلاث الماضية.
- نظام تكنولوجي يوفر حلولاً للمشكلات الزراعية، كما في تجارب الزراعة الذكية في هولندا، والتي رفعت الإنتاجية الزراعية بنسبة 20% باستخدام تقنيات استشعار متقدمة.
- نظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- نظام إداري مرن قادر على التصحيح الذاتي ويعتمد على الرقابة المستمرة.
- نظام تعليمي يدمج البعد البيئي في أنشطته، مع الاستفادة من شراكات عالمية كما هو الحال في جنوب إفريقيا، حيث ساعدت برامج التعليم الزراعي الموجه في تحسين إنتاجية المزارعين بنسبة 30%.

وفي الجدول التالي وصف للأبعاد الثمانية للتنمية مع ذكر الأمثلة الدولية المطبقة لكل نظام.

جدول «14»

الأبعاد الثمانية للتنمية المستدامة والأمثلة الدولية

البعد	الوصف	أمثلة دولية
النظام السياسي	ضمان مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار	ألمانيا: سياسات زراعية شاملة عبر مشاركة مجتمعية.
النظام الاقتصادي	تحقيق فائض والاعتماد على الذات	الهند: تعزيز الإنتاج المحلي.
النظام الاجتماعي	توافق خطط التنمية مع سياسات شاملة	هولندا: دعم المجتمعات الريفية.
النظام الإنتاجي	الالتزام بالبعد البيئي في المشروعات	مصر: ري بالطاقة الشمسية.
النظام التكنولوجي	تقديم حلول للتحديات الزراعية	هولندا: تقنيات استشعار متقدمة.
النظام الدولي	تعزيز التعاون وتبادل الخبرات	جنوب إفريقيا: شراكات عالمية في التعليم الزراعي.
النظام الإداري	المرونة والقدرة على التصحيح الذاتي	كندا: نظم رقابة زراعية فعّالة.
النظام التعليمي	دمج البعد البيئي في التعليم	جنوب إفريقيا: تحسين إنتاجية المزارعين.

2-1-4. التوجه للاقتصاد الأخضر

يمكن تجسيد أهم الإيجابيات والفوائد المكتسبة من التوجه للاقتصاد الأخضر فيما يلي⁽³⁷⁾:

- التوجه للاقتصاد الأخضر سيوفر وظائف منتجة ودخلًا كافيًا للعمال ويحترم حقوقهم.
- استحداث عمالة أعلى في الأنشطة الخضراء مقارنة بالتقليدية، حيث تشير التقارير إلى أن الأنشطة الخضراء في الصين أسهمت في خلق أكثر من 2 مليون فرصة عمل جديدة بين عامي 2015 و2020.
- تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث تستفيد المرأة بشكل خاص من التحسينات في الزراعة وإعادة الاستخدام.
- دعم الشركات الصغيرة لتحويل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية.

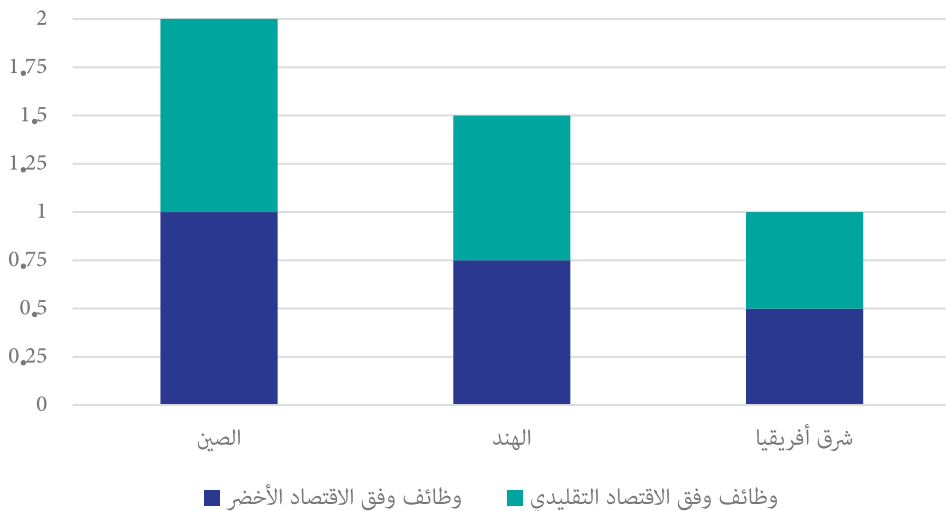
- اعتماد فكرة الاقتصاد الأخضر لمعالجة آثار عقود من التنمية غير المستدامة، كما يظهر في تجارب الصين وشرق إفريقيا، حيث ارتفعت الإنتاجية الزراعية بنسبة 18% بعد تبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر.

جدول «15»
أبرز الفوارق بين الاقتصاد الأخضر والتوجه التقليدي

البند	التوجه التقليدي	الاقتصاد الأخضر
استحداث الوظائف	محدود	مرتفع: الصين «2 مليون وظيفة إضافية».
المساواة بين الجنسين	تهميش المرأة	تعزيز مشاركة المرأة: إثيوبيا نموذجًا.
الأثر البيئي	مرتفع	تقليل الانبعاثات بنسبة 18%: شرق إفريقيا.
الابتكار	محدود	تحفيز الابتكار الزراعي: الهند والصين.

شكل «6»

أثر الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف في كل من «الصين - الهند - شرق إفريقيا»



3-1-4. تمكين أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الزراعة اليمنية هي صغر وتفتت الحيازات، ويعزى صغر الحيازات في اليمن إلى قانون التوارث، ولأن الموارد شحيحة، ولاسيما الأراضي، فإن استخدامها لتوليد دخل يساعد على توفير الاحتياجات الأساسية وتحقيق سبل عيش مستدامة يتطلب مستوى عاليًا من إنتاجية مجموع العوامل، مما يستوجب بدوره مستوى عاليًا من الاستثمار، أما أبرز النقاط المطلوبة لتحقيق هذا التمكين هي:

- تحسين الأنشطة غير الزراعية لتوفير دخل إضافي وتحسين مرونة المزارعين، حيث أظهرت دراسة أن الأنشطة غير الزراعية تمثل 30% من دخل الأسر الريفية في اليمن.
- سد الفجوة بين خدمات الإرشاد الزراعي والمزارعين، مستفيدين من التجربة الهندية التي نجحت في تقديم خدمات استشارية عبر منصات رقمية مثل منصة «e-Choupal».
- توفير خدمات استشارية موثوقة تشمل تدريب المزارعين على استخدام التقنيات الزراعية الحديثة.

جدول «16»

نسب الأنشطة غير الزراعية ودورها في دخل الأسر الريفية

النشاط	النسبة المئوية	المساهمة في دخل الأسرة «%»
الأنشطة غير الزراعية	30%	40%
الزراعة	70%	60%

- البدء في إجراءات حكومية عملية لتحسين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتي يمكن أن نقترح منها:
 - تصميم استراتيجيات وطنية شاملة: تطوير استراتيجيات وطنية متوسطة وطويلة المدى لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة، تشمل سياسات استثمارية تشاركية مع الجهات المعنية.
 - توفير الموارد والخدمات الأساسية: تحسين وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأراضي والمياه والخدمات الصحية والتعليمية والمالية، مع التركيز على تسهيل المعاملات النقدية والاستثمار في البنية التحتية.
 - تعزيز الروابط السوقية والإنتاجية: ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المحلية والإقليمية، وتشجيع الاستثمار في مصانع المواد الغذائية الصغيرة والتقنيات الزراعية لزيادة الإنتاجية.
 - بناء القدرات وتحسين الحوكمة: دعم البحث والإرشاد لتطوير نظم الإنتاج، مع تعزيز الحوكمة الرشيدة وتصميم حلول محلية لدعم التنمية الريفية.

جدول «17»

الاستراتيجيات الوطنية المطلوبة لتحسين أصحاب الحيازات الصغيرة وأمثلة دولية ناجحة

الاستراتيجية	الوصف	أمثلة دولية
تصميم استراتيجيات طويلة المدى	وضع سياسات وطنية تدعم المزارعين	البرازيل: زيادة إنتاجية الأراضي بنسبة 25٪.
تحسين الوصول إلى الأسواق	إنشاء شبكات تسويق محلية وإقليمية	الهند: منصة «e-Choupal» للربط بين المزارعين والأسواق.
زيادة الإنتاجية عبر البحث والإرشاد	تطوير تقنيات حديثة لتلبية احتياجات المزارعين	الصين: استخدام التكنولوجيا الحديثة في البحث الزراعي.

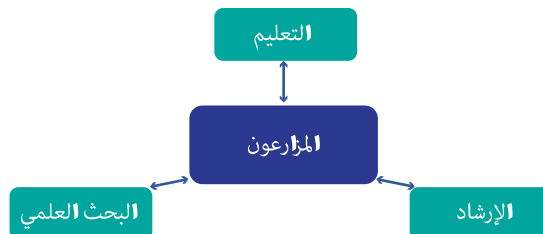
4-1-4. تعزيز التعليم الزراعي

للتعليم الزراعي مردود إيجابي ملموس على المستوى الكلي «Macro»، كما أن له تأثير لا يقل أهمية على المستوى الجزئي «Micro»، وهذا التأثير لا يتوقف عند مجرد الزيادة في أجر العامل أو نصيب الفرد من الدخل الزراعي، وإنما يتجاوزه ليشمل قدرته على التفاعل الإيجابي مع قضايا مجتمعه البيئية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

ويشكل التعليم الزراعي شبكة التفاعلات للمزارعين من خلال ما يُعرف بمثلث نظام المعرفة والمعلومات الزراعية للتنمية الريفية، حيث يُلبّي التعليم الزراعي احتياجات المزارعين من خدمات الإرشاد والبحث العلمي ويحدد العلاقات بين الناس والمؤسسات لتعزيز التعلم المتبادل وتوليد ومشاركة واستخدام التكنولوجيا والمعرفة والمعلومات المتعلقة بالزراعة لتحسين الزراعة وتحسين سبل العيش.

شكل «7»

أهمية التعليم في النهضة الزراعية



ويتضح من الشكل السابق أن الريفيين وبصفة خاصة المزارعين يشكلون قلب مثلث المعرفة، أما التعليم، والبحث، والإرشاد فهي خدمات حكومية أو خاصة تهدف إلى تلبية احتياجات المزارعين من المعرفة، والتي بواسطتها يتم تحسين إنتاجيتهم، ودخولهم، وزيادة رفاهيتهم، وكذلك تحسين إدارتهم للموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها، ووفقاً لهذا النموذج فإن الريفيين والمزارعين بصفة خاصة شركاء في نظم المعرفة والمعلومات الزراعية وليسوا مجرد متلقين للمعلومات.

- أهمية توحه اليمن لتعزيز التعليم الزراعي

من خلال الاطلاع على تجارب رائدة في بعض البلدان يتضح مدى أهمية ودور التعليم الزراعي في تحقيق أي نهضة زراعية، مما يوجب على اليمن ترسيخ وتعزيز قطاع التعليم الزراعي بكل جوانبه وعلى كل المستويات لخدمة التنمية المستدامة. حيث يعاني التعليم الزراعي في اليمن من عجز على مستوى التنظيم والفعالية، ورغم وجود عشر كليات جامعية تختص بالزراعة بشقيها النباتي والحيواني⁽³⁸⁾، وحيث إن معاهد وكليات الزراعة تهتم بعلم الحياة، ولا تقل أهمية عن العلوم الطبية البشرية، ينبغي على اليمن التوجه للتعليم الزراعي بشكل أكبر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الموجهات التالية:

- تعزيز الشراكات الدولية والمحلية: بناء شراكات بين الجامعات اليمنية ومراكز البحث الدولية لتطوير التعليم الزراعي والاستفادة من الخبرات العالمية، مع حث المنظمات الدولية والمحلية على تقديم الدعم اللازم.
- تطوير البنية التحتية والتعليمية: تجهيز كليات ومدارس التعليم الزراعي بالمختبرات والمزارع التجريبية وتوفير الأصول الرأسمالية اللازمة، وزيادة الإنفاق العام على التعليم الزراعي وتحسين كفاءته.
- تعزيز التشغيل الزراعي والاستثمار: وضع سياسات لتشغيل خريجي التعليم الزراعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، بما في ذلك منح الأراضي الزراعية للكفاءات الشابة، وتوفير فرص عمل مدعومة.
- جذب الشباب إلى التعليم الزراعي: تقديم حوافز لاستقطاب المتميزين من خريجي الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم الزراعي، من خلال توفير مشاريع استثمارية وفرص تشغيلية تساهم في جعل الزراعة محرراً اقتصادياً مستداماً.

4-1.5. زيادة الإنفاق الحكومي على الزراعة

انطلاقاً من الدور المهم الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات نمو الاقتصاد، فالاهتمام بالإنفاق الحكومي في قطاع الزراعة في واقع الأمر ما هو إلا اهتمام بالنمو الاقتصادي بصفة عامة، إلا أن الملاحظ أن نسبة الإنفاق على الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في اليمن ضعيفة، ولا تتسجم مع أهمية ودور النشاط الزراعي، فقد بلغت النسبة 1.63% كمتوسط خلال الفترة «1990-2015». وكانت تشكل 0.41% من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، في حين أن نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي

في قيمة الإنتاج الوطني الإجمالي يساوي 23.1٪ تقريباً كمتوسط خلال نفس الفترة⁽³⁹⁾، في حين أن حصة الزراعة في الإنفاق الحكومي في الصين والهند خلال الفترة «2020-2016» بلغت حوالي 9.6٪ و 7.6٪ على الترتيب⁽⁴⁰⁾، كما يشرح ذلك الجدول والشكل التاليين:

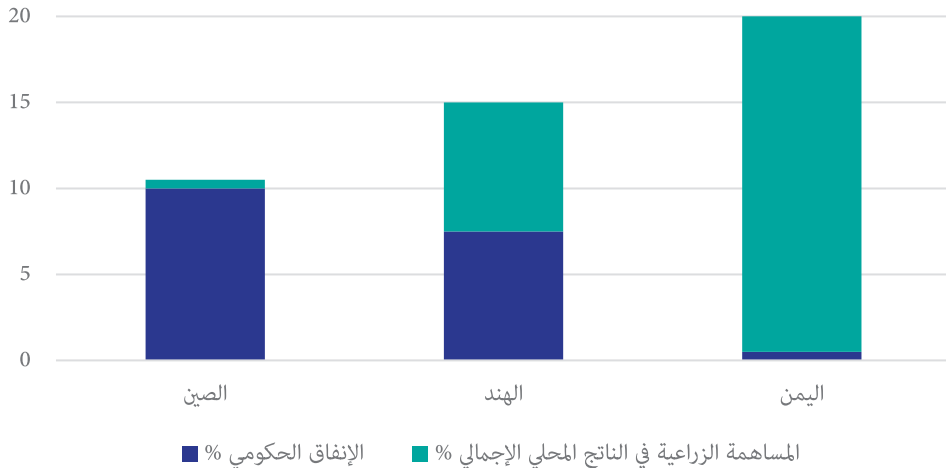
جدول «18»

نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لليمن- الهند - الصين

الدولة	نسبة الإنفاق على الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي «٪»	الفترة الزمنية
اليمن	0.41٪	«2015-1990»
الهند	7.6٪	«2020-2016»
الصين	9.6٪	«2020-2016»

شكل «8»

الإنفاق الحكومي على الزراعة مقارنة بمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لليمن- الهند - الصين



حيث إن القطاع الزراعي في اليمن يعاني من نقص في الاستثمارات المحلية والأجنبية، فهناك ضرورة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي الموجه لهذا القطاع مع التركيز على البحوث الزراعية والمدخلات الزراعية الحديثة، ولأن تحقيق أي نهضة زراعية يرتبط بدرجة وثيقة بحجم الإنفاق على الزراعة ومدى كفايته وكفاءته. فإن الدراسة تضع بعض المقترحات هنا للحكومة والجهات المعنية بالزراعة اليمنية وهي:

- رفع نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة إلى 10% على الأقل من إجمالي الإنفاق العام.
- تخصيص جزء كبير من الإنفاق للبحوث والبنية التحتية الزراعية.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة لرفع إنتاجية الحيازات الصغيرة.

4-1-6. تمكين المزارعة اليمنية

إن العلاقة بين التعليم والتنمية وسوق العمل الإنتاجي والخدمي علاقة متينة وضرورية فالتعليم بمختلف أنواعه ومهارته ومستوياته عصب التنمية، فبواسطته يتم تنمية الموارد البشرية واستثمارها، والاستثمار في العنصر البشري يؤدي إلى تحقيق الاستثمار الاجتماعي والاقتصادي. لذلك، بدأت الجهود تتجه نحو تعزيز قدرات المرأة لتمكينها اقتصاديًا في المجال الزراعي.⁽⁴¹⁾

الأمر الذي يتطلب أن تهدف سياسات اصلاح القطاع الزراعي إلى إصلاح وضع المرأة اليمنية، ليتم معاملتها كعامله نشطة ومنتجة ومنحها أدوارًا مناسبة في التنمية الزراعية، وأن تُمنح الفرصة في التعليم والتدريب والتأهيل مثلها مثل الرجل، وتمكينها لممارسة حقوقها وتطوير قدراتها في النشاط الاقتصادي الزراعي كمستفيدة ومشاركة في ظل قوانين العمل والتأمينات. ومن شأن زيادة مشاركة النساء في النشاط الزراعي وإدماجهن في سوق العمل أن يؤدي إلى زيادة نصيبهن في الدخل والثروة، ومن ثم امتلاكهن للأصول الإنتاجية الزراعية الغذائية.

كما أنه من المهم إعطاء الفرصة للنساء في امتلاك وإدارة المشاريع الزراعية الغذائية الصغيرة والمتناهية الصغر، ما سيكون له أثر إيجابي على المجتمع والأسرة، فبمجرد شعور المرأة أن لها دورًا اقتصاديًا مهمًا، سيرتفع الوعي لديها بأهمية الإنتاج الزراعي وسينعكس ذلك على تربية الأبناء وباقي أفراد الأسرة⁽⁴²⁾، ذلك بالإضافة إلى أن المرأة اليمنية ستؤدي دورا هاما في أنشطة الإنتاج والتصنيع والتسويق، ويمكن تلخيص الخطوات العملية لتعزيز دور المزارعة اليمنية في التالي:

- دعم امتلاك النساء وإدارتهن للمشاريع الزراعية، كما هو الحال في مشاريع النساء في إثيوبيا.
- تحسين دور المرأة في الأنشطة الزراعية والتسويقية.
- تقديم برامج تدريبية وتأهيلية متخصصة للمرأة لرفع مساهمتها في الزراعة والاقتصاد.

جدول «19»
التدريبات والمبادرات الموجهة للمرأة في الزراعة

الوصف	البرنامج / المبادرة
تدريب النساء على إنشاء مشاريع زراعية صغيرة.	تدريب الريادة الزراعية
منح قروض بفوائد منخفضة للمشاريع الزراعية النسائية.	دعم التمويل الموجه للنساء
ورش عمل حول أساليب الزراعة الحديثة، مثل الزراعة العضوية.	تعزيز المهارات الزراعية
إشراك النساء في صنع القرارات الزراعية على المستوى المحلي.	برنامج المشاركة المجتمعية

7-1-4. دعم المشاريع الزراعية الصغيرة

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وذلك بفضل مساهمتها الفعالة في مواجهة العديد من التحديات التنموية، وعلى رأسها امتصاص فائض العمالة، والتخفيف من حدة البطالة، ومعالجة مشكلة الفقر، وزيادة مستويات الدخل. كما تسهم هذه المشاريع بفعالية في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية.

وتظهر التجارب العملية للصناعات الصغيرة في بعض الدول المتقدمة إن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المشاريع، وذلك انطلاقًا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما دعا الكثير من الدول للقيام ببرامج متعددة لتنمية هذه المشاريع، وقد وصل الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في بعض الدول إلى الحد الذي تم فيه تشكيل وزارات خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما حصل في فرنسا والهند وسريلانكا وبنغلادش وماليزيا على سبيل المثال.⁽⁴³⁾

أما في اليمن، فيساهم قطاع المشاريع الصغيرة والأصغر بحوالي 70% من الناتج المحلي، ويشمل ما يقارب 50% من إجمالي العاملين في الجمهورية اليمنية. وتشير إحصاءات عام 2010 إلى أن المنشآت الصغيرة والأصغر تمثل ما نسبته 97.58% من إجمالي المنشآت الصناعية. وعلى الرغم من أن هذه النسبة كبيرة جدًا، فإن إسهامات هذه المنشآت في إجمالي إنتاجية القطاع الصناعي اليمني لم تتجاوز 9%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة المنشآت الكبيرة، التي بلغت 87.53%، رغم أنها لا تمثل سوى 0.51% من عدد منشآت القطاع الصناعي. ويستحوذ هذا القطاع على 88.8% من إجمالي رأس المال المستثمر في القطاع ككل.

ويستحوذ القطاع الخاص اليمني على حوالي 98% من المنشآت الصغيرة والأصغر، وهذا يعكس حيوية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وفي مكافحة الفقر، وبشكل عام فإن أغلب المنشآت الصغيرة

والأصغر في اليمن تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة والصيانة بدرجة أولى ويليهما المجال الصناعي.⁽⁴⁴⁾

ومن هذا المنطلق، يجب الاهتمام بهذا القطاع لتحقيق أهداف مالكي المشاريع الصغيرة والأصغر، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد اليمني بشكل عام. كما يتطلب التخفيف من المعوقات التي تواجه الصغيرة والمتوسطة في اليمن والتي من أهمها: المعوقات التمويلية، الاقتصادية، التسويقية الخارجية والداخلية، الفنية الإدارية، التنظيمية، وغيرها، والتأكيد على أولوية المشاريع الزراعية الغذائية الصغيرة والمتناهية الصغر، مع ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الملحة للمجتمع اليمني، وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية، وأيضاً من الضروري تحديث آليات مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر لتتمكن من الوصول السهل إلى القطاع الزراعي.

جدول «20»

تجارب دولية ناجحة في دعم المشاريع الصغيرة

الدولة	الإجراءات	النتائج
اليابان	دعم المشاريع الصغيرة عبر حوافز مالية وبرامج إرشاد.	مساهمة 80% في الناتج المحلي الإجمالي.
الهند	تقديم قروض متناهية الصغر وبرامج تعليمية للنساء الريفيات.	خفض معدل الفقر الريفي بنسبة 15%.
الصين	تطوير تقنيات حديثة للشركات الصغيرة ودعم التوسع في الأسواق الخارجية.	زيادة التوظيف بنسبة 25%.

8-1-4. تشجيع الزراعة الحضرية

تعرف الزراعة الحضرية بأنها ممارسة زراعة الغذاء وتجهيزه وتوزيعه في قرية أو بلدة أو مدينة أو ما حولها. وتشمل تربية الدجاج حيوانات الماشية والزراعة الحراجية والبستانية، وهي تساهم في إنتاج الخضار والفواكه الطازجة ومنتجات اللحوم ليتم توفيرها للمستهلكين في المناطق الحضرية.

والزراعة الحضرية وشبه الحضرية في اليمن تمثل نهج تاريخي وشكل مهم من أشكال إنتاج الطعام. والذي يكاد أن يختفي في اليمن بسبب التوسع العمراني السريع وسوء إدارة المساحات المفتوحة، بعد أن كانت اليمن سباقة إلى مماسة هذا النشاط، حيث جاءت المنظمات الدولية المعنية بالتنمية الزراعية لتحفي هذا النهج من جديد.⁽⁴⁵⁾

ويمكن تقديم المقترحات التالية كموجهات عامة للتوجه نحو الزراعة الحضرية في اليمن:

- دمج الزراعة الحضرية في التخطيط الحضري: إدراج الزراعة الحضرية وشبه الحضرية ضمن سياسات التخطيط الحضري من خلال التزام سياسي ومؤسسي، مع تخصيص الأراضي والمياه لدعم هذا النشاط.
- تعزيز الاستدامة البيئية وجودة الإنتاج: ضمان جودة المنتجات الزراعية مع حماية البيئة، وتشجيع ممارسات مثل إنتاج السماد العضوي من النفايات العضوية.
- بناء القدرات وزيادة الوعي: دعم بناء القدرات وتنفيذ برامج توعية بأهمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية على المستويات الفردية والمؤسسية والتجارية.
- تشجيع التقنيات المستدامة والحوكمة: تطوير تقنيات ملائمة لتعزيز جدوى الزراعة الحضرية، وتشجيع الحوكمة الرشيدة من خلال مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك شروط تراخيص البناء تتضمن أنظمة حصاد مياه الأمطار.

جدول «21»

تأثير الزراعة الحضرية على الأمن الغذائي «دراسة حالة»

الدولة	المبادرة	الأثر
جنوب إفريقيا	زراعة الأسطح لزيادة الإنتاج الغذائي في المناطق الحضرية.	توفير دخل إضافي 10,000 ريال/عائلة.
الهند	إنشاء حدائق مجتمعية في المناطق الحضرية.	تحسين التغذية بنسبة 25%.
اليمن	مشروع المقاشم لتعزيز الزراعة الحضرية.	تحسين الأمن الغذائي بنسبة 15%

9-1-4. تشجيع الزراعة الابتكارية

الزراعة عماد الاقتصاد الوطني في العديد من البلدان، ويمكن للابتكار أن يطلق إمكاناتها الكاملة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واعدة. وتؤثر العديد من العوامل في الابتكار داخل كل قطاع. فإلى جانب الزيادة المستمرة في طلب المستهلكين على المنتجات المستدامة وحاجة المنتجين إلى تقليص تكاليف الإنتاج، تدخل المزيد من القضايا العالمية في الحسبان. إذ يزداد تعداد السكان حول العالم. وبحلول عام 2050، يُتوقع أن يزداد مستوى الطلب العالمي على الأغذية بنسبة 60% عن عام 2006. أما اليوم فيتزايد التنافس على الموارد الطبيعية وبخاصة بسبب عواقب تغير المناخ، ناهيك عن وجود أكثر من 795 مليون نسمة جائع حول العالم رُبعمهم يعاني من الجوع المزمن في جنوب

الصحراء الكبرى وفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولهذا فقد بات من الأهمية بمكان إقامة أنظمة زراعية غذائية ابتكارية جامعة ومستدامة.

ويمكن للابتكار أن يساعدنا على تفادي الأزمات الغذائية في العالم وإن كان إطعام العالم تحدياً يتفاقم حجمًا مع الزمن. وينبغي لواضعي السياسات أن يواجهوا النمو البطيء في الإنتاجية الزراعية والمآزق في أنظمة الابتكار الزراعي ولا سيما في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وتشهد التكنولوجيا الزراعية موجة ابتكارية متسارعة مستوحاة من تقدم علوم البيولوجيا، الزراعة، الرقمنة، والذكاء الاصطناعي، ويساهم التفاعل بين هذه المجالات في إحداث تحول جذري في سلاسل القيمة الغذائية العالمية، مما يعزز الإنتاجية والجودة والاستدامة، فالتطورات في علم الوراثة، النانو تكنولوجيا، والبيوتكنولوجيا أثبتت قدرتها على تحسين إنتاج المحاصيل ورفع كفاءة الأراضي الزراعية، فعلى سبيل المثال، أدى اعتماد القطن المعدل وراثيًا في الهند إلى زيادة إنتاجيته بأكثر من الضعف بين عامي 2000 و2015، مع تحقيق مكاسب اقتصادية تقدر بـ18.3 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، لا يزال تطبيق هذه التقنيات مثيّرًا للجدل بسبب المخاوف المرتبطة بآثارها الصحية والبيئية طويلة المدى. ولعل قدرتنا على تعزيز أداء أنظمة إنتاج الأغذية الزراعية واستدامتها في العالم يرتهن بتحسين فهمنا للروابط بين مدخلات الابتكار ومخرجاته وقنوات انتشاره في القطاع. إذ سيتيح ذلك الاستفادة من كامل إمكانات الابتكار الزراعي وعكس نزعة الإنتاجية الزراعية إلى الانخفاض وتأمين إمدادات غذائية مستدامة حول العالم، ويمكن تلخيص الموجهات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف في:

- دعم الابتكار في الزراعة لزيادة الإنتاجية وتحقيق الاستدامة.
- التركيز على التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في إدارة المزارع.
- تعزيز التعاون بين المزارعين والجامعات لنقل التكنولوجيا الحديثة.
- الاستثمار في البحث والتطوير لتقديم حلول ابتكارية للتحديات الزراعية.

ورغم إمكانيات هذه الموجة الابتكارية، لا يزال تبنيها بطيئاً في الدول المتقدمة ومنعدماً تقريباً في العديد من البلدان النامية، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث لم يتمكن العديد من المزارعين من الاستفادة من موجات الابتكار الزراعية وتقنياتها، والتي يصبح نشرها عالمياً ضرورة ملحة لتقليل الفجوة الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي العالمي.

- توطيد الصلة بين الجامعة والصناعة الزراعية

يشهد قطاع الزراعة تحولاً كبيراً بفضل الابتكار الذي يحدث على مستوى المزرعة، حيث يمكن توسيع نطاقه وتعزيزه من خلال الدعم المناسب، فتعزيز الروابط بين مؤسسات البحث العامة، رواد الأعمال، والمزارعين المحليين يعد عاملاً رئيسياً في نشر الابتكارات الزراعية الأكثر فاعلية على نطاق واسع، كما أن الشراكات بين الجامعات والصناعة تسرع من نقل التكنولوجيا الزراعية من المختبرات إلى الحقول،

مما يقلل من الزمن اللازم لاعتماد التقنيات الجديدة، ولضمان نجاح هذا التحول، يجب وضع قواعد واضحة لنقل التكنولوجيا، بما في ذلك تسويق مخرجات الملكية الفكرية، إلى جانب توفير بيانات دقيقة لإرشاد صناع القرار في تطوير سياسات تدعم الابتكار الزراعي، ومع تطور أنظمة إنتاج الأغذية الزراعية وتكاملها بشكل غير مسبوق لا تزال العديد من البلدان النامية، بما في ذلك اليمن، تواجه تحديات في اللحاق بركب هذه الثورة التقنية، حيث يتطلب سد الفجوات في القدرات الزراعية جمع بيانات أكثر تفصيلاً عن الفرص غير المستغلة، ما يسمح بتحليل أنظمة الابتكار الزراعي وتقييم مدى فعاليتها. في هذا السياق، أحرز اليمن تقدماً ملحوظاً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2022، حيث قفز ثلاثة مراكز ليحتل المرتبة 128 مقارنة بالمرتبة 131 في عام 2021.

ووفقاً للتقرير الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» وعدد من المنظمات الدولية، تمكن اليمن من تحسين أدائه في تصنيف الابتكار، ليصبح أحد أربعة اقتصادات انتقلت من فئة الأداء الأدنى إلى مستوى الأداء المطابق للتوقعات، وعلى المستوى الإقليمي، احتل اليمن المرتبة العاشرة بين الاقتصادات منخفضة الدخل، والمرتبة 16 في تصنيف الابتكار حسب المناطق. ويُحسب مؤشر الابتكار العالمي بناءً على مدخلات ومخرجات الابتكار، حيث تقيس المدخلات العوامل التي تمكن الأنشطة الابتكارية مثل المؤسسات، ورأس المال البشري، والبحث، والبنية التحتية، وتطور السوق وبيئة الأعمال، أما المخرجات فتشمل الإنتاج المعرفي والتكنولوجي والإبداع.

ووفقاً للتقرير، شهد اليمن تحسناً كبيراً في عدة مؤشرات، حيث ارتقى إلى المرتبة 87 في تطور السوق، بعد أن كان في المرتبة 125 في عام 2021، متجاوزاً أوكرانيا والأرجنتين، كما قفز إلى المرتبة 95 في مخرجات الإبداع متقدماً 19 مركزاً مقارنةً بالعام الماضي، ومتجاوزاً بذلك البحرين والجزائر وإثيوبيا، كما تقدم ثلاثة مراكز في مؤشر رأس المال البشري والبحث ليصل إلى المرتبة 124، وتحسن ترتيبه في مؤشر المخرجات المعرفية والتكنولوجية من المركز 126 إلى 124.

ورغم التحديات التي يواجهها اليمن بسبب النزاع المستمر منذ قرابة ثماني سنوات، فقد أحرز تقدماً لافتاً في مؤشر البنية التحتية، حيث انتقل من المرتبة 129 إلى 120، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات ملحوظة، إذ بقي في مرتبة متدنية من حيث أداء المؤسسات محافظاً على ترتيبه عند المركز 132، بينما تراجع في مؤشر تطور بيئة الأعمال من المرتبة 102 إلى 127.

4-10. تبني نظام الزراعة التعاقدية

تعدّ الزراعة التعاقدية نهجاً استراتيجياً يعزز من كفاءة الإنتاج الزراعي ويحقق فوائد متعددة لجميع الأطراف المعنية، بدءاً من المزارعين المحليين وصولاً إلى التجار والمصنعين والمصدرين. ومن أجل نجاح تطبيق هذا النموذج في اليمن، لا بد من وجود خارطة طريق واضحة وإطار شامل للعملية ككل، ويمكن إيجاز أهم خطوات تنفيذ هذا التوجه في التالي⁽⁴⁶⁾:

– إنشاء الإطار القانوني: تدخل الدولة كطرف ضامن في الزراعة التعاقدية يعد ضرورة لضمان

تحقيق أهدافها واستمراريتها. يجب أن تتمتع جميع الأطراف بالقدرة القانونية على إبرام العقود، مع ضمان الشفافية في الاتفاقات المبرمة بين المزارعين والمشتريين. يوصى بتوثيق العقود خطياً، مع تحديد واضح للجودة المطلوبة، آليات التسعير، وشروط الدفع والتسليم، ما يقلل من النزاعات ويضمن التنفيذ العادل للاتفاقات. كما ينبغي منح المزارعين الوقت الكافي لاستشارة خبراء قبل إبرام العقود، وتجنب الضغوط التي قد تؤثر على قراراتهم.

- إنشاء الإطار المؤسسي: الزراعة التعاقدية ليست مجرد اتفاقات فردية، بل هي نظام مؤسسي يتطلب وجود كيان تنظيمي يشرف على تطبيقها ويضمن انسجامها مع سياسات التنمية الزراعية. إنشاء هيئة متخصصة بالزراعة التعاقدية يمكن أن يساهم في إدارة هذه العمليات، وتعزيز دور المزارعين في سلاسل القيمة الزراعية.

- إنشاء مركز متخصص للزراعة التعاقدية: يعد إنشاء مركز مختص بالزراعة التعاقدية خطوة ضرورية لدعم المزارعين وتعزيز فهمهم للجوانب القانونية والإدارية لهذا النهج، ويمكن لهذا المركز أن يعمل على مراقبة الامتثال لبنود العقود، ومنع التسويق الموازي للمنتجات، وضمان استخدام المدخلات الزراعية المخصصة لكل محصول بالشكل الصحيح، كما أن دعم الحكومة لهذا النموذج يمنح المزارعين فرصاً أفضل لزيادة الدخل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع منح الشركات الراعية حوافز تشجيعية مثل الإعفاءات الضريبية أو التسهيلات الجمركية.

- تفعيل نظام سعري مرن وعادل: قبل تطبيق الزراعة التعاقدية بشكل مستدام، لا بد من وضع سياسات تسعير توازن بين استدامة الموارد الزراعية «الأرض والمياه» وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الإنتاجية الأخرى «رأس المال والعمالة». نظام التسعير يجب أن يكون مرناً وقائماً على دراسات دقيقة تحدد تكاليف الإنتاج وتضمن العدالة بين المزارعين والمشتريين، مع مراعاة تحقيق الاستدامة البيئية.

- تحقيق الإنصاف في بنود الجودة: يتوقع المشترون من المزارعين الالتزام بمعايير إنتاج محددة لضمان جودة المنتجات، وهو ما يتطلب استخدام المدخلات الزراعية الموصى بها، ومراعاة معايير النظافة والسلامة، وحماية المحاصيل خلال عمليات الحصاد والتخزين. يجب أن تُوثق هذه المتطلبات في عقود واضحة تجنباً لأي خلافات مستقبلية، مع توفير إرشاد مستمر للمزارعين حول أفضل الممارسات الزراعية التي تعزز من جودة الإنتاج.

- تعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية: لتحقيق نجاح الزراعة التعاقدية في اليمن، لا بد من توسيع نطاق الجمعيات التعاونية الزراعية، وتشجيع المزارعين على الانضمام إليها، حيث تعزز هذه الجمعيات من القدرة التفاوضية للمزارعين، وتمنحهم ميزة الحصول على مدخلات إنتاج بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على التفاوض مع المشتريين لضمان أسعار عادلة لمحاصيلهم.

- التوافق مع مبادئ التنمية المستدامة: يجب أن يكون توجه اليمن نحو الزراعة التعاقدية جزءاً من استراتيجية تنمية أوسع تعتمد على مبادئ التنمية المستدامة، يتطلب ذلك تأسيس نظام

زراعي تنافسي متنوع، قائم على الابتكار والمعرفة، ويحقق العدالة الاجتماعية والاندماج الاقتصادي، ينبغي أن تُترجم هذه الرؤية إلى سياسات وخطط وطنية، تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة واستغلال الموارد الزراعية بكفاءة، لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

11-1-4. تشجيع الزراعة العضوية

تعرف الزراعة العضوية «Organic Farming» بأنها نظام زراعي بيئي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية، يهدف إلى إنتاج غذاء نظيف بطرق آمنة، مع مراعاة التوازن الطبيعي، ودون الإخلال بالنظام البيئي، فمعظم زراعات التمور في مصر قد تكون عضوية لأنه نادرا ما تستخدم المبيدات، ويتم الاعتماد بدرجة كبيرة على الأسمدة العضوية مع استخدام وسائل مكافحة الحيوية التي انتشرت مؤخرا في مزارع النخيل. وعليه يوصى باستخدام الأسمدة المعدنية والمبيدات في أضيق الحدود للمحافظة على خلو التمور الناتجة من متبقيات المبيدات. أما الجلوبال جاب فهي ممارسات متتالية تعالج العمليات البستانية من الناحية: البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية والاستدامة وسلامة وجودة المنتج.

ويمكن تلخيص أبرز الموجهات لتحقيق هذا الهدف في اليمن بالآتي:

- تبني الزراعة العضوية كوسيلة لإنتاج غذاء آمن ومستدام.
- استخدام الأسمدة العضوية ووسائل مكافحة الحيوية.
- تحسين التوجه نحو الزراعة العضوية في اليمن لتحقيق الاستدامة البيئية.
- تقديم سياسات دعم وتشجيع لتطوير الزراعة العضوية.

جدول «22»

مقارنة بين أهم الفروقات بين الزراعة العضوية والزراعة التقليدية

المعيار	الزراعة العضوية	الزراعة التقليدية
الإنتاجية	أقل قليلاً من الزراعة التقليدية.	أعلى إنتاجية على المدى القصير.
التأثير البيئي	منخفضة التأثير وتساهم في تحسين التربة.	مرتفعة التأثير السلبي على البيئة.
جودة المنتج	خالية من المبيدات والكيماويات.	قد تحتوي على بقايا مبيدات وأسمدة.
الكلفة	أعلى في المدى القصير.	أقل كلفة على المدى القصير.
الاستدامة	مستدامة وتساهم في تحسين البيئة على المدى الطويل.	غير مستدامة وقد تؤدي إلى تدهور التربة.

2-4. خلاصة

في ضوء التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن، قدم هذا المحور رؤية شاملة تسلط الضوء على الفرص الممكنة لتحقيق نهضة زراعية مستدامة. استعرضنا الأبعاد المنظومية للتنمية المستدامة، الدروس المستفادة من الاقتصاد الأخضر، وتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة، إضافة إلى تعزيز التعليم الزراعي، وزيادة الإنفاق الحكومي، ودور المرأة والمشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية.

تؤكد هذه المقترحات على ضرورة بناء استراتيجيات متكاملة تجمع بين السياسات الوطنية والابتكار التكنولوجي والشراكات الدولية، مع التركيز على الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. إن التوجه نحو الزراعة الحضرية والعضوية، والاعتماد على الزراعة التعاقدية والرقمية، يوفران فرصًا كبيرة لتحقيق تحول نوعي في القطاع الزراعي.

وبذلك، يعد هذا المحور دعوة لتبني نهج استراتيجي شامل يضع الزراعة في صدارة أولويات التنمية الوطنية، مستلهمًا من التجارب العالمية الناجحة، وموجهًا نحو تحقيق الأمن الغذائي والازدهار الاقتصادي لليمن.

5. النتائج والتوصيات

1-5. النتائج

1-1-5. أبرز مشكلات القطاع الزراعي اليمني

1. تراجع الإنتاجية بسبب ضعف استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
2. تقلص الحيازات الزراعية بسبب قوانين التوارث والتوسع العمراني.
3. مشكلات الفقر والتهemis التي يعاني منها صغار المزارعين، مما يؤدي إلى ممارسات زراعية غير مستدامة.
4. انخفاض المساحات المزروعة بمقدار 500 ألف هكتار منذ عام 1970 نتيجة التصحر والفيضانات والتوسع العمراني.
5. انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بسبب:
6. الاعتماد المحدود على الأسمدة والبذور المحسنة.
7. هجرة الفلاحين الشباب إلى المدن وخارج البلاد.
8. تدهور البنية التحتية والخدمات الزراعية في المناطق الهامشية ذات الظروف المناخية القاسية.

2-1-5. فرص التنمية

1. إمكانات الزراعة التعاقدية لتعزيز اندماج المزارعين في سلاسل القيمة الغذائية.
2. تطوير الأراضي الهامشية عبر زراعة أصناف مثل الذرة الرفيعة والدخن، مع تحسين البنية التحتية والخدمات.

3. إمكانية استعادة الغطاء النباتي في اليمن كوسيلة لمكافحة التصحر والجفاف.
4. دور المشاريع الصغيرة والتمويل الأصغر في تحسين الإنتاجية الزراعية.
5. دروس من التجارب الدولية
6. تجربة إثيوبيا الناجحة في زراعة القمح، التي حققت الاكتفاء الذاتي الغذائي.
7. تجربة الهند لتقديم خدمات الإرشاد الزراعي الرقمي عبر منصات مثل «e-Choupal».
8. التجربة الصينية في رفع الإنتاجية عبر استراتيجيات الاقتصاد الأخضر.

2-5. التوصيات

1-2-5. تحديث السياسات الحكومية

يجب تحديث السياسات الحكومية لتحقيق الآتي:

- عودة الغطاء النباتي في اليمن لمواجهة التحديات البيئية وأخطار الاحتباس الحراري.
- زيادة الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي.
- تبني مبادئ العدل والحكم الرشيد مما يحقق التنمية المستدامة.
- تبني استراتيجيات وطنية تتناسب مع المجتمع واحتياجاته، بدلاً من استيراد خطط غير ملائمة.
- تعزيز إدارة الموارد المائية، اعتماد سياسات فعالة لتحسين استخدام المياه في الري.
- دعم الزراعة التعاقدية بتحديد السياسات والبرامج المتبعة لضمان التنفيذ السليم.
- تعزيز سلاسل القيمة الغذائية الزراعية لكل محصول بناءً على الظروف المناخية والزراعية.

2-2-5. تشجيع التكنولوجيا والابتكار

- تسخير التقنيات الزراعية الحديثة مثل الزراعة المائية والزراعة الذكية.
- استثمار التمويل الأصغر في البنية التحتية الزراعية والدخول في أسواق الزراعة الرقمية.
- تمكين المزارعين من الوصول إلى الابتكار والخدمات الاستشارية.

3-2-5. تشجيع الزراعة المستدامة

- تبني الزراعة العضوية وتطبيق ممارسات الزراعة الجيدة «GAP».
- إعادة تأهيل الأراضي الهامشية لزيادة الإنتاجية ومعالجة الفقر الريفي.
- توسيع استخدام أصناف مقاومة للملوحة والجفاف.

4-2-5. تمكين المزارعين

- تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من خلال برامج تدريبية ودعم تقني.
- تحسين التعاون بين الجهات المحلية والدولية لتعزيز قدرات المزارعين.
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم حلول تمويلية مناسبة لصغار المزارعين.
- تحسين إدارة الخدمات الإرشادية لضمان وصول المزارعين للمعلومات التقنية المناسبة.

جدول «23»

ملخص لأهم النتائج والتوصيات للقطاع الزراعي اليمني

المحور	التفاصيل
المشكلات	تراجع الإنتاجية، تقلص الحيازات، هجرة الشباب، ضعف التكنولوجيا الزراعية، نقص المياه، التصحر
الفرص	الزراعة التعاقدية، استعادة الغطاء النباتي، تطوير الأراضي الهامشية، المشاريع الصغيرة.
الدروس	إثيوبيا «القمح»، الهند «الإرشاد الرقمي»، الصين «الاقتصاد الأخضر».
التوصيات	الزراعة العضوية، تعزيز التمويل الأصغر، تمكين المزارعين، تحسين الإرشاد الزراعي.
التكنولوجيا	استخدام الزراعة الذكية، الزراعة المائية، التكنولوجيا الرقمية.

6. خاتمة

تشكل الزراعة في اليمن حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تعد العامل الأكثر تأثيراً في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه البلاد. وبالرغم من العقبات التي تعترض هذا القطاع، سواءً من حيث تراجع الإنتاجية، شح الموارد المائية، أو التغيرات المناخية المتسارعة، إلا أن هناك فرصاً واعدة يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطوير الأنظمة الزراعية وتطبيق ممارسات مستدامة يمكن أن تسهم بشكل كبير في إعادة هيكلة القطاع ليصبح أكثر قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضافر الجهود بين مختلف الأطراف المعنية، بدءاً من الحكومة التي يقع على عاتقها وضع سياسات داعمة، مروراً بالقطاع الخاص الذي يمتلك القدرة على توفير التمويل والتكنولوجيا، وصولاً إلى المنظمات الدولية التي يمكن أن تقدم الخبرات والموارد اللازمة لدعم المشاريع الزراعية. إن التحول من أساليب الزراعة التقليدية إلى نهج أكثر استدامة، قائم على الابتكار واستخدام الموارد بكفاءة، لا يمثل فقط استجابة ضرورية للتحديات الراهنة، بل هو أيضاً التزام نحو الأجيال القادمة، لضمان مستقبل أكثر ازدهاراً وأماناً للقطاع الزراعي في اليمن.

7. المراجع والمصادر

- (1) David Miller (2024), World Beef Trade, [Iowa Farm Bureau](#).
- (2) Avi News, Available at [Link](#).
- (3) The Brazilian Food Processing Industry. Available at [agroberichtenbuitenland.nl](#).
- (4) José Bento Pedro & Eduardo de Felício, Production Systems – An example from Brazil. Available at [usp](#)
- (5) القضاء على الجوع: التجربة البرازيلية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على [FAO](#)
- (6) خوسيه دي كاسترو، طبيب برازيلي وخبير تغذية وجغرافي وناشط ضد الجوع، حاصل على جائزة السلام الدولية.
- (7) مجموعة البنك الدولي، برنامج Bolsa Familia: تغيير حياة الملايين في البرازيل، متاح على [مجموعة البنك الدولي](#).
- (8) الذكاء الاصطناعي وثورة زراعية في البرازيل، متاح على [الشرق](#).
- (9) موقع منظمة الطحان (2024)، الصين: الاقتصاد الزراعي الأكبر في العالم، متاح على [Miller Arabic](#).
- (10) ناهد هبار وآخرون (2019)، تجارب عالمية في المجال الزراعي، الملتقى الدولي السابع، اقتصاديات الإنتاج الزراعي في الجزائر والدول العربية، (30-31 أكتوبر 2019).
- (11) التقنيات الذكية وشبكة الجيل الخامس ومستقبل التحديث الزراعي في الصين، متاح على [CGTN](#).
- (12) Food and Agriculture Organization of the United Nations (2023), Tracking progress on food and agriculture-related SDG indicators, Rome. Available at [FAO](#)
- (13) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، متاح على [IFAD](#).
- (14) موقع الوادي للدراسات الآسيوية، متاح على [China Asia RC](#).
- (15) المعاهد الوطنية للصحة (NIH)، متاح على [NIH](#).
- (16) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004)، تمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الزراعي الابتكارية، متاح على: [UN Documents](#).
- (17) المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، متاح على [WIPO](#).
- (18) مجلس الحبوب العالمي (IGC)، متاح على [Miller Arabic](#).
- (19) المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، بعض التجارب الدولية في مجال التنمية الزراعية - الهند، متاح على [Almerja](#).
- (20) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على [FAO Egypt](#).
- (21) جمهورية مصر العربية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز البحوث الزراعية، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي (2020)، زراعة وإنتاج نخيل البلح.
- (22) Evaluation of Wheat Yield Performance Among Smallholder Farmers: Evidences from

- Large Scale Demonstration Approach in West Shewa Zone, Oromia Region, Ethiopia, Available at [Academia](#).
- (23) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2024)، متاح على [FAO](#).
- (24) Wuletaw Tadesse (2022), Wheat Production and Breeding in Ethiopia: Retrospect and Prospects, Available at: [Hapres](#).
- (25) موقع العالم، متاح على [Press Ethiopia](#).
- (26) صالح، خالد قاسم قائد (2022)، أثر الإنفاق الحكومي والصادرات الزراعية على القطاع الزراعي اليمني - دراسة تطبيقية للفترة من (1990-2015)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (29)، ص (16-36).
- (27) وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء والتجارة الخارجية، كتاب الإحصاء الزراعي السنوي، اليمن، سنوات مختلفة.
- (28) المرجع نفسه.
- (29) المرجع نفسه.
- (30) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، (2023)
- (31) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، متاح على [FAO Statistics](#).
- (32) صالح، خالد قاسم قائد (2024)، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مجموعة محاضرات لطلاب كلية الزراعة بجامعة صنعاء.
- (33) مشروع تدهور الأراضي في الجمهورية اليمنية (2012)، إدارة دراسات الأراضي واستعمالات المياه (أكساد) ومركز بحوث الموارد الطبيعية المتجددة - الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.
- (34) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
- (35) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية
- (36) صالح، خالد قاسم قائد ، (التنمية الزراعية المستدامة في اليمن - الواقع والتحديات)، مجلة كلية زراعة الفيوم، جامعة الفيوم، مجلد رقم 1-34 (B) ، ص: (282-298)، مارس (2020).
- (37) صالح، خالد قاسم قائد (2024)، (أهمية توجه اليمن إلى الاقتصاد الأخضر مع التركيز على النشاط الزراعي)، بحث منشور في مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد (2)، العدد (2)، ص (259-285).
- (38) صالح، خالد قاسم قائد (2024)، التعليم الزراعي الجامعي في اليمن.. الفرص والتحديات (المشكلات ومقترحات الحلول)، بحث منشور في مجلة العلوم الزراعية والتنمية المستدامة، المجلد (1)، العدد (3)، ص (271-282).
- (39) صالح، خالد قاسم قائد (2022)، (أثر الإنفاق الحكومي والصادرات الزراعية على القطاع الزراعي اليمني - دراسة تطبيقية للفترة من (1990-2015)، مرجع سابق
- (40) Government expenditures in agriculture 2001-2020 - [Global and regional trends](#).
- (41) صالح، خالد قاسم قائد (2024)، (التعليم الزراعي الجامعي في اليمن.. الفرص والتحديات) (المشكلات ومقترحات الحلول)، مرجع سابق

- (42) أبو الليل، وجدان نسيم (2008)، التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- (43) الصوص، سمير زاهر (2010)، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة - نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، متاح على [FinDev Gateway](#).
- (44) ماهر عثمان وعبد الباسط محمد (2021)، المنشآت الصغيرة والأصغر - المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب، متاح على [Rowad](#).
- (45) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون (2023)، موجز عن التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري، متاح على [DOI](#).
- (46) صالح، خالد قاسم قائد (2024)، (الأهمية التشريعية للزراعة التعاقدية باليمن محاكاة لبعض التجارب الناجحة في بلدان زراعية مشابهة)، بحث منشور، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (30)، ص (85-104).

النظام التعليمي في اليمن

بين متطلبات الجودة وإكراهات الأزمة

THE EDUCATIONAL SYSTEM IN YEMEN

Between Quality Requirements and
Crisis Constraints

د. عادل مجاهد الشرجبي
أستاذ علم الاجتماع - جامعة صنعاء

Dr. Adel Mujahid Al-Shargabi

Professor of Sociology
Sana'a University

ملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل وتقييم النظام التعليمي في اليمن في ظل الحرب المستمرة مع التركيز على تأثير النزاعات المسلحة والأزمات السياسية على جودة التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ويستعرض البحث طبيعة النظام التعليمي، التحديات التي تواجهه، وتأثير الحرب على البنية التحتية، الكادر التدريسي، والمناهج الدراسية.

وقد خلص البحث إلى أن اليمن بحاجة إلى إصلاح تعليمي شامل ضمن رؤية وطنية متكاملة تركز على تحديث المناهج، تحسين البنية التحتية، تطوير الكادر التعليمي، وتعزيز استقلالية الجامعات. كما يقترح حلولاً عملية، مثل الاستثمار في التعليم الفني والمهني، وإصلاح السياسات التعليمية لضمان تعليم مستدام يلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل.

كلمات مفتاحية: التعليم، اليمن، جودة التعليم، تأثير النزاعات، الإصلاح التعليمي، البنية التحتية للتعليم.

Abstract

This study examines the impact of war and political instability on Yemen's education system, analyzing how conflicts have disrupted primary, secondary, and higher education. It explores structural challenges, including the deterioration of infrastructure, shortages in teaching staff, and outdated curricula.

The findings highlight the urgent need for comprehensive educational reform within a national framework. Priorities include modernizing curricula, improving infrastructure, enhancing teacher training, and ensuring university autonomy. The study proposes practical solutions, such as investing in technical and vocational education and reforming policies to align education with societal and labor market needs.

Keywords: Education, Yemen, education quality, impact of conflicts, educational reform, educational infrastructure.

مقدمة

شهدت الجمهورية اليمنية خلال العقود الثلاثة الماضية سلسلة من الأزمات السياسية والحروب، ابتداءً بالصراع حول دستور دولة الوحدة، مروراً بالخلاف بين الحزبين اللذين حققا الوحدة، وهما المؤتمر الشعبي العام، الذي كان يرأسه رئيس الجمهورية اليمنية الأسبق، علي عبد الله صالح، والحزب الاشتراكي اليمني، برئاسة أمينه العام، نائب رئيس الجمهورية الأسبق، علي سالم البيض، حول طبيعة النظام السياسي، وهو ما تطور إلى نزاع مسلح في صيف عام 1994. ثم تلت ذلك حروب صعدة الست بين الحكومة والحركة الحوثية خلال الفترة «2004-2010»، أعقبها الصراع السياسي والعسكري بين قوى ثورة فبراير 2011 وقوى النظام السابق، وأخيراً الحرب التي اندلعت عام 2015 ولا تزال مستعرة حتى اليوم.

أدت الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة التي شهدتها اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية إلى ارتفاع نفقات الدفاع والأمن، وتراجع الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة، إضافة إلى قطاعات الخدمات الأخرى والبرامج التنموية المختلفة، واحتلت اليمن مراتب متدنية على مقياس التنمية البشرية المستدامة، ففي تقرير التنمية البشرية لعام «2023-2024» الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت اليمن المرتبة 186 بين 193 دولة، ولم تأت بعدها سوى سبع دول هي: بوروندي، مالي، تشاد، النيجر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب السودان والصومال، واحتلت الجامعات اليمنية الحكومية مراتب متدنية في قوائم تصنيف الجامعات على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من أن اليمن وضعت أهدافاً طموحة لتحسين أوضاع التعليم، سواء في الخطط والاستراتيجيات التنموية القطرية أو في الخطط والاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالتعليم، إلا أن الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة وما ترتب عليها من تبيد للموارد المالية، وتدمير للبنى التحتية للتعليم العام والتعليم العالي، وفقدان للكوادر الأكاديمية والتعليمية، حال دون تحقيق تلك الطموحات والأهداف.

1. قضايا نظرية ومنهجية

1-1. حول مفهوم نظام التعليم

يستخدم المشتغلون بدراسات التعليم والتعلم مفهوم «النظام التعليمي» «Education System»، وهو مفهوم ترجع أصوله إلى علم البيولوجي، واستخدمه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية وفي مقدمها علم الاجتماع، للإشارة إلى مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراصة التي تعمل وفقاً لمجموعة من القواعد لتشكل كلاً موحداً، لإنجاز وظيفة أو وظائف محددة، وقد استعاره المشتغلون بدراسات وأبحاث التعليم بنفس الدلالات، وبالتالي فإن «مفهوم النظام التعليمي يشير إلى كل العناصر والمكونات التي تساهم في التعليم، مثل: التمويل، المباني والمرافق والبنية التحتية، الإدارة التعليمية، هيئات التدريس، المناهج «Curricula»، طرق وأساليب التدريس «Pedagogy»، السياسات، واللوائح المنظمة «Regulations». هذه المكونات والعناصر تعمل بشكل مترابط ومنظم استراتيجياً لتحقيق

الأهداف التعليمية الكلية، وبالتالي فإن استخدام مفهوم نظام التعليم يهدف إلى تفكيك الطبيعة المعقدة ومتعددة الأوجه للتعليم»⁽¹⁾.

لاعتبارات تتعلق بقواعد النشر والوقت المتاحان لإنجاز هذه الدراسة، سيستثني الباحث من دراسته التعليم ما قبل المدرسي، والتعليم الخاص بمختلف مراحله من رياض الأطفال حتى الجامعات، بالإضافة إلى التعليم الفني والمهني، وسوف تقتصر الدراسة على التعليم الأساسي والثانوي العام والتعليم الجامعي، مع التركيز على التعليم الجامعي.

2-1. أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي، هو تحليل وتقييم النظام التعليمي في اليمن في ظل الحرب القائمة، وسوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية: معرفة طبيعة النظام التعليمي في اليمن، تقييم مدى جودة التعليم الأساسي والثانوي الحكومي، تقييم مدى جودة التعليم الجامعي الحكومي، تحديد العوامل والأسباب التي أثرت على مستوى جودة التعليم سلبًا وإيجابًا، وضع تصورات وتوصيات لإصلاح النظام التعليمي في اليمن وتحسين مستوى جودته.

وستسعى الدراسة إلى تحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي الآثار التي خلفتها الحرب على النظام التعليمي في اليمن؟ كيف انعكست آثار الحرب على جودة التعليم؟ ما طبيعة الإجراءات التي اتخذها المعنيون بالنظام التعليمي للاستجابة لأزمة الحرب؟

3-1. منهجية الدراسة

سوف يستخدم الباحث منهج وصفي كفي أو نوعي «Qualitative Descriptive Approach» بشكل أساسي، وبشكل محدود جدًا الوصف الكمي «Quantitative Descriptive Approach»، لاسيما في ظل عدم وجود بيانات إحصائية موحدة عن قطاع التعليم في اليمن منذ عام 2014، صحيح أن الجهاز المركزي للإحصاء في صنعاء يصدر كتاب الإحصاء السنوي بشكل شبه منتظم، لكن بيانات غير دقيقة، لذلك سوف يتجنب الباحث إيراد بيانات كمية قدر الإمكان، وسيتوسع في المعطيات الكيفية في الدراسات المنشورة في الشمال والجنوب.

إلى جانب المنهج الوصفي، سيستخدم الباحث المنهج النقدي، ومنهج التقييم الاجتماعي «Sociological Assessment»، لتقييم جودة النظام التعليمي، ولتفسير جوانب القوة وجوانب القصور في النظام التعليمي اليمني، وسيستخدم الباحث مقاربة مقارنة «Comparative Approach» على مستويين، على مستوى رأسي، من خلال مقارنة واقع النظام التعليمي اليمني القائم بما كان عليه في فترات سابقة، وعلى مستوى أفقي، من خلال مقارنة النظام التعليمي اليمني القائم بأنظمة تعليمية في مجتمعات أخرى.

سيجمع الباحث البيانات والمعطيات الكمية والكيفية من خلال مراجعة الأدبيات «Literature Review»، من خلال مراجعة الكتب، الأبحاث المنشورة في المجالات، قواعد البيانات، كتب الإحصاء،

ومن خلال تحليل التشريعات والنصوص القانونية والاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية للجامعات.

4-1. إطار نظري

سيستفيد الباحث من الأفكار التي طورها فيلسوف التعليم باولو فيريري «Paulo Freire» في كتابه «تعليم المقهورين»، لاسيما من مفهوم «التعليم البنكي» باعتباره نموذجًا للتعليم السيء، والتعليم التشاركي باعتباره نموذجًا للتعليم الجيد، ولأن وزارة التعليم العالي اليمنية والجامعات اليمنية الحكومية لم تطور معايير جودة خاصة بها، سيعتمد الباحث في تقييم جودة التعليم الجامعي على المعايير التي تضمنتها وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، التي طورها مجلس الاعتماد وضمان الجودة، ومعايير جودة التعليم الجامعي التي طورتها جامعة الكويت عام 2015.

2. واقع التعليم العام

يتكون نظام التعليم العام من تعليم ما قبل المدرسة، وهو في غالبيته متوفر في مؤسسات التعليم غير الحكومية، أما التعليم الحكومي فيبدأ بالتعليم الأساسي للأطفال من سن 6 سنوات إلى 14 سنة، من الصف الأول أساسي إلى الصف التاسع أساسي، وبعد اجتياز الطالب للصف التاسع، يمكن له أن يلتحق بمدارس التعليم الثانوي العام لمدة ثلاث سنوات، يجتاز خلالها الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر، أو يلتحق بمدارس الفني الثانوي لمدة ثلاث سنوات أيضًا، يجتاز خلالها الصفوف العاشر والحادي عشر والثاني عشر، أو يلتحق بمدارس التدريب المهني لمدة عامين يجتاز خلالها الصفيين العاشر والحادي عشر.

جدول «1»

بنية نظام التعليم المدرسي في اليمن⁽²⁾

المستوى التعليمي	العمر	الصف أو السنة
تعليم الطفولة المبكرة «متوفر فقط في المدارس الخاصة والأهلية»	3-5	ما قبل المدرسة
التعليم الأساسي	6-14	الصفوف 1-9
التعليم الثانوي العام	15-17	الصفوف 10-12
التدريب المهني الثانوي	15-16	الصفوف 10-11
التدريب الفني الثانوي	15-17	الصفوف 10-12
التعليم والتدريب ما بعد الثانوي	18+	المدارس الفنية والمهنية

1-2. سياسات واستراتيجيات التعليم العام

يعتبر القانون العام للتربية والتعليم في اليمن لسنة 1992 أن التعليم حق إنساني مشروع تكفله الدولة، وتيسره لجميع أبناء الشعب، وينظر للتعليم باعتباره استثماراً بشرياً تنموياً بعيد المدى، وعلى الدولة إنشاء مدارس في الجمهورية كافية ومستوفية للشروط التربوية لكل المراحل الدراسية، وتعتبر المدرسة وفقاً للقانون كافية باستيعابها لكل الطلاب، على أن تجهز بالمكتبات وكل المستلزمات العلمية، وتعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم، ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم.⁽³⁾

وضعت الجمهورية اليمنية عدداً من الاستراتيجيات والخطط الوطنية المتعلقة بالتعليم العام، تتمثل أهمها في: استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار 1998، استراتيجية تعليم الفتاة 1998، الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي «2002-2015»، مبادرة المسار السريع 2002، استراتيجية التعليم الثانوي والخطط الانتقالية للتعليم «2018-2020».

حددت الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025 التوجهات والأهداف التالية في مجال التعليم:⁽⁴⁾

- خفض معدل الأمية إلى أقل من 10% بحلول عام 2025.
- تحقيق التعليم للجميع، وتعميم وضمان تعليم الفتاة وخاصة في الريف، وتقليل الفارق بين البنين والبنات من خلال تطبيق مبدأ إلزامية التعليم الأساسي، والتوعية بأهمية تعليم الفتاة، ورفع الطاقة الاستيعابية لمدارس البنات والحد من الفاقد.
- إدخال تحول جذري في أنظمة التعليم من حيث الهيكل والمنهج لتصبح قادرة على مواكبة التطورات العلمية والتقنية واحتياجات التنمية.

من أهم سمات الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم العام أنها تضع أهدافاً كمية، تتعلق بالتوسع في معدلات الالتحاق للذكور والإناث، وتهمل تماماً الجوانب المتعلقة بتحسين جودة التعليم، وتحدد أهدافاً طموحة لا تتناسب مع قدرات اليمن الاقتصادية ومواردها المالية، فعلى سبيل المثال حددت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي هدفاً طموحاً تمثل في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 95% بحلول عام 2015⁽⁵⁾، ولم يتحقق هذا الهدف، حيث يبدو أن الفرق التي أعدت الخطط الاستراتيجية كانت تعول على التمويل الأجنبي، كما أن استراتيجيات وخطط التعليم في اليمن لم تراعى أو تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الكوادر البشرية المعنية بتنفيذها.

هناك تناقض وعدم انسجام بين النصوص التشريعية والاستراتيجيات، فعلى الرغم من أن المادة «54» من دستور الجمهورية اليمنية تنص على أن «التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة...»، وهو نص ينسجم مع نص دستوري سابق كان ينص على مجانية التعليم، إلا أن المادة «32» من الدستور المعدل عام 1994 تشير إلى تخلي الدولة عن التزامها بتوفير التعليم المجاني، حيث تنص على أن «التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه، يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها».

إطار رقم «1» غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

- ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030 فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.
- كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
- كفالة حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030.
- كفالة أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030.
- كفالة أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش المستدامة.
- بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
- التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي.
- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

وهو ما يبين أن الحكومات اليمنية تضع استراتيجيات وخطط متوائمة مع السياسات والاستراتيجيات التي تخرج بها المؤتمرات الدولية، والاتفاقات والمعاهدات الدولية، لإرضاء المانحين والمجتمع الدولي، أو لجوانب شكلية، ولا تنفذ أي إجراءات لتحقيقها فعلاً، ما يضيف أعباء مالية على نظام التعليم دون أن تساهم في تحسين مخرجات التعليم.

تنتهي بعد أشهر الفترة المفترضة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية اليمن 2025، دون أن تحقق أي هدف من أهدافها الثلاثة في مجال التعليم، بل على العكس من ذلك تراجعت مؤشرات التعليم وزاد التعليم سوءاً، وتزايدت مؤشرات غياب العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في مجال التعليم.

إطار رقم «2» النصوص التشريعية في الدستور اليمني والقانون رقم «45» لسنة 1992 بشأن القانون العام للتربية والتعليم المتعلقة بمجانية التعليم وإلزامية التعليم الأساسي، ومسئولية الدولة عن توفير متطلبات التعليم

– أولاً الدستور:

- المادة «9»: تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم.
- المادة «32» التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولة في توفيرها.
- المادة «54»: التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات.

– ثانياً: القانون رقم «45» لسنة 1992 بشأن القانون العام للتربية والتعليم:

- المادة «8» من القانون على ما يلي: «التعليم مجاني في كل مراحله تكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً وفق خطة يقرها مجلس الوزراء».
- مادة «9»: تعمل الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التعليم ومراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام بعض الأسر للاستفادة من حق أبنائهم في التعليم.
- مادة «18»: التعليم الأساسي تعليم عام موحد لجميع التلاميذ في الجمهورية ومدته «9» سنوات، وهو إلزامي، ويقبل فيه التلاميذ من سن السادسة، ويتم فيه اكتشاف الاتجاهات وال ميول لدى التلاميذ وتطوير قدراتهم الذاتية «...».
- المادة «45»: توفر وزارة التربية والتعليم التجهيزات والكتب الدراسية والمكتبات والمعدات والمواد المخبرية والوسائل التعليمية المعنية وغيرها من مستلزمات التعليم حسب حاجة المناهج دون تمييز بين مدرسة وأخرى أو بين المحافظات.

كانت الحكومات اليمنية المتعاقبة في الشمال والجنوب بعد ثورة 26 سبتمبر 1962 وبعد استقلال الجنوب في 30 نوفمبر 1967 تنظر إلى التعليم باعتباره أحد أهم أجهزة الدولة الإيديولوجية، لذلك

كانت تضطلع هي بمهمة تمويل التعليم بكل مراحله، ابتداءً بالتعليم قبل المدرسي، وانتهاءً ببرامج الدكتوراه في الداخل والخارج، ولم تسمح للقطاع الخاص بتأسيس وإدارة مؤسسات تعليمية، سوى في حالات محدودة جدًا في مدينتي صنعاء وتعز.

تنص المادة «54» من دستور الجمهورية اليمنية على أن «التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة وفقًا للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني، كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء وتحميه من الانحراف وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات».

يرجع سبب فشل الحكومات في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات إلى عدد من الأسباب، منها عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذها، سوء تخصيص الموارد المالية، ضعف الحكومة وهشاشتها وافتقارها للقدرة والإرادة اللزمتين لتنفيذ ما تتضمنه السياسات والاستراتيجيات، ويبدو ذلك واضحًا في عدم تنفيذ مبدأ إلزامية التعليم الأساسي، الذي تنص عليه المادة «54» من الدستور، رغم أنه لا يتطلب أموالًا لتنفيذه، بقدر ما يتطلب إرادة للدولة لتطبيقه على مستوى الواقع.

إطار رقم «3» مقاصد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

- ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030 فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.
- كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
- كفالة حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام 2030.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030.
- الغاية «6»: كفالة أن يُلْم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام 2030.
- كفالة اكتساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش

المستدامة.

- بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.
- التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي.
- تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

المصدر: موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت:

<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/>

تتمثل خلاصة استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم 2030 فيما يلي: «استثمر مبكرًا، استثمر بذكاء، واستثمر من أجل الجميع»، وذلك يعني: أولاً، ما يجعل من التعلم طيلة العمر شيئاً ممكناً هو المهارات الأساسية التي يكتسبها المرء مبكرًا في مرحلة الطفولة، ومن هنا فإن النظرة التقليدية التي ترى أن التعليم يبدأ بالمدرسة الابتدائية، إنما تتصدى للتحدي في وقت متأخر. ثانيًا، فإن استرداد ما أنفق على التعليم من مال يتطلب الاستثمار بذكاء، أي الاستثمار فيما أثبت إسهامه فعليًا في التعلم، ولذا، فلا بد من أن تكون الجودة هي لب الاستثمار في التعليم، مع اعتبار زيادة مستوى التعلم مقياساً أساسياً للجودة. ثالثًا، فإن التعليم للجميع يعني أن يكتسب جميع الطلاب، ليس فقط المميزين أو الموهوبين منهم، ما يحتاجون إليه من معرفة ومهارات، وهذا الهدف يتطلب تقليل الحواجز التي تحول دون حصول الفتيات، أو المعوقين أو الأقليات اللغوية والعرقية على القدر نفسه من التعليم الذي تحصل عليه الجماعات السكانية الأخرى.⁽⁶⁾

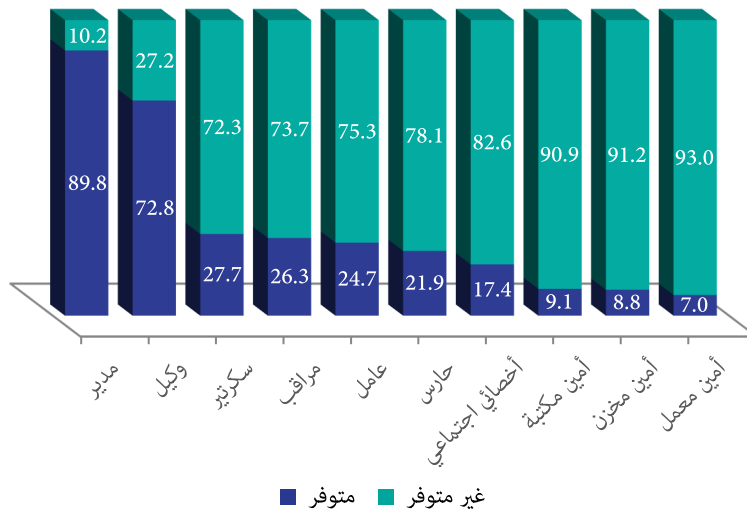
2-2. البنية التحتية للتعليم العام

بلغ عدد مدارس التعليم العام الأساسي والثانوي عام 2004 نحو 10,984 مدرسة، وبلغ عدد المعلمين 167,860 معلمًا ومعلمة⁽⁷⁾، مع ذلك فإن معظم المدارس تفتقر للمعامل والمكتبات والمكونات الأخرى المتعلقة بالعملية التعليمية، يستنتج ذلك من عدم وجود أمناء مكتبات وأمناء معامل وأمناء مخازن وحراس في معظم المدارس.

البيانات الواردة في الشكل التالي «شكل 1» قديمة، حيث تعود إلى ما قبل عقدين تقريبًا، ولكن نتوقع أن الوضع لم يتغير كثيرًا، لاسيما أن معظم المدارس التي بُنيت في الريف لا تضم سوى فصول دراسية، دون معامل أو مكتبات أو مخازن.

شكل «1»

التوزيع النسبي لمدارس التعليم العام حسب توفر أو عدم توفر القوى العاملة حسب الوظائف الإدارية والفنية عام 2004 «بدون المعلمين»⁽⁸⁾



منذ اندلاع الحرب في عام 2015، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم، خرجت كثير من المدارس الحكومية عن الخدمة، سواء بسبب تدميرها بالغارات الجوية والتراشق المدفعي، أو بسبب استخدامها كثكنات عسكرية ومتارس، ومع ذلك، يبدو أنه تم صيانة بعض المدارس خلال السنوات الأخيرة، فخلال العام الدراسي «2021-2022» كان عدد المدارس الأساسية في اليمن 1,803 مدرسة، وخلال العام «2022-2023» بلغ عدد مدارس التعليم الأساسي 2,042⁽⁹⁾، ما يعني أنه تم صيانة أو بناء 239 مدرسة.

جدول «2»

المدارس التي تضررت خلال السنوات الأربع الأولى من النزاع المسلح⁽¹⁰⁾

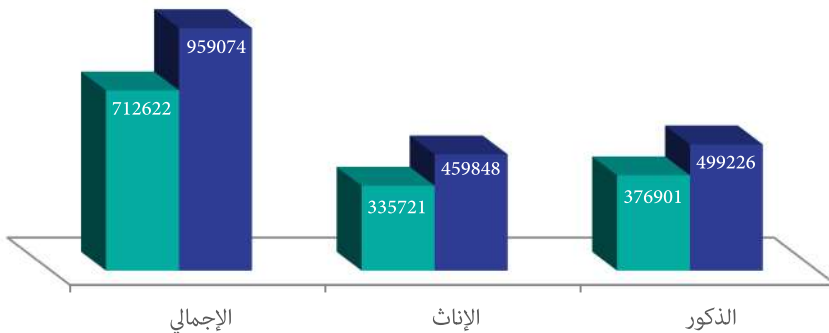
العدد	نوع الضرر
402	المدارس المدمرة كلياً
666	مدارس تم إغلاقها لوقوعها في مناطق الاشتباكات
1,465	المدارس المتضررة جزئياً
993	مدارس استخدمت لإيواء النازحين
3,526	الإجمالي

3-2. الطلاب

تراجع متوسط عدد الطلاب في الفصل لمرحلة التعليم الأساسي من 38.1 طالب عام «2021-2022» إلى 32.5 طالب، وهذا يرجع إلى تراجع أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي، حيث تراجع عدد الطلاب من 959,074 طالب إلى 712,622 طالب، أي أنه تراجع بنسبة 26٪، وقد تراجع عدد الطالبات الإناث بمعدل أكبر من معدل تراجع عدد الطلاب الذكور، حيث تراجع عدد الطالبات من 459,848 إلى 335,721 طالبة، فيما تراجع عدد الطلاب من 499,226 طالب إلى 376,901 طالب.

شكل «2»

تراجع أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي الحكومي
خلال العام «2022-2023» مقارنة بالعام «2021-2022»⁽¹¹⁾



لم يقتصر تراجع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم على التعليم الأساسي، بل شمل الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، حيث تراجع عدد الطلاب في مدارس التعليم الثانوي الحكومية من 172,028 طالبًا وطالبة عام «2021-2022» إلى 134,053 طالبًا وطالبة عام «2022-2023»، وتراجع أعداد الطلاب الذكور الملتحقين بمدارس التعليم الثانوي الحكومية من 93,083 طالبًا عام «2021-2022» إلى 77,259 طالبًا عام «2022-2023»، وتراجع أعداد الطالبات في مدارس التعليم الثانوي الحكومي من 78,945 طالبة عام «2021-2022» إلى 56,794 طالبة عام «2022-2023».

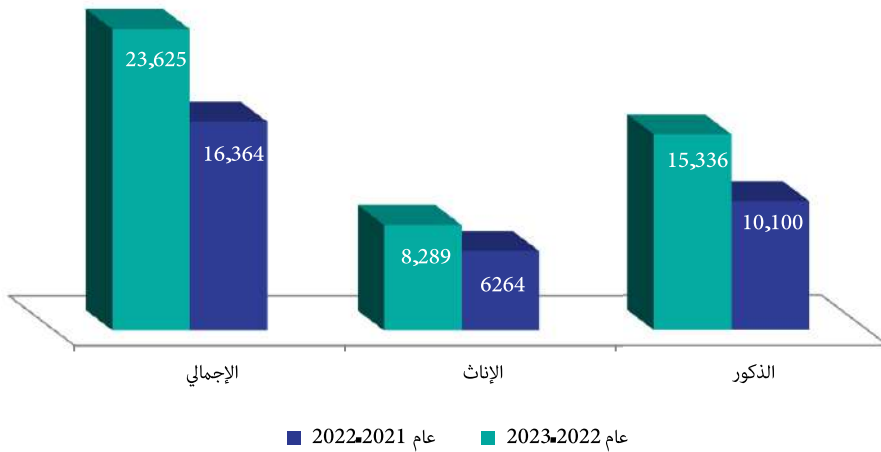
تراجعت نسبة الطالبات إلى إجمالي الطلاب في مدارس التعليم الأساسي الحكومية من 47.9٪ عام «2021-2022» إلى 47.1٪ عام «2022-2023»، وفي مدارس التعليم الثانوي الحكومية، تراجعت نسبة الطالبات إلى إجمالي الطلاب من 45.9٪ عام «2021-2022» إلى 42.4٪ عام «2022-2023»⁽¹²⁾.

4-2. المعلمون

توقفت الحكومة عن صرف مرتبات العاملين بقطاع التعليم في المحافظات الشمالية منذ سبتمبر 2016، وقد بلغت نسبة العاملين في التربية والتعليم الذين لا يستلمون مرتباتهم حوالي 64%⁽¹³⁾، الأمر الذي ترتب عليه تراجع عدد المعلمين المستمرون في أداء وظائفهم التعليمية في المدارس، إلا أن المؤشرات المتوفرة تشير إلى ارتفاع عدد المعلمين في مدارس التعليم العام الأساسي والثانوي عام «2023-2022» عما كانت عليه في العام السابق عليه، حيث ارتفع عدد المعلمات من 6,264 معلمة إلى 8,289 معلمة، وارتفع عدد المعلمين الذكور من 10,100 معلم إلى 15,336 معلمًا، وارتفع العدد الإجمالي للمعلمات والمعلمين من 16,364 معلمًا ومعلمة إلى 23,625 معلمًا ومعلمة.

شكل «3»

تطور أعداد المدرسين في التعليم الأساسي الحكومي
عام «2023-2022» مقارنة بعام «2022-2021»



ربما يرجع هذا الارتفاع إلى تأسيس صندوق دعم المعلم والتعليم الذي أسسته حكومة صنعاء للتخفيف من آثار توقف صرف مرتبات المعلمين في المحافظات الشمالية، وفرضت له موارد مالية من مصادر كثيرة.

إطار رقم «4» إيرادات صندوق دعم المعلم والتعليم

– مادة «19» تتكون موارد الصندوق من المصادر التالية:

- المخصصات السنوية التي تعتمدها الحكومة في الميزانية العامة للدولة.

- المساعدات والتبرعات والهبات المقدمة للصندوق بما لا يتعارض مع أحكام التشريعات النافذة.
- 2% تضاف إلى ضريبة مبيعات القات.
- 1% من قيمة الرسوم الجمركية تضاف إلى الرسوم الجمركية للسلع والبضائع في المنافذ الرسمية.
- 1% تضاف إلى قيمة تذاكر السفر البرية والجوية والبحرية الخارجية.
- 5 ريال تضاف إلى قيمة كل كيس إسمنت محلي وزنه خمسين كيلو «معباً أو سائب»، و10 ريال تضاف إلى قيمة كل كيس إسمنت مستورد وزنه خمسين كيلو، معباً أو سائب.
- 5 ريال تضاف إلى قيمة كل عروسة سجاثر محلية و10 ريال تضاف لقيمة كل عروسة سجاثر مستوردة.
- 1% تضاف إلى قيمة كل فاتورة اتصال هاتفي «الثابت والنقال» وخدمات الإنترنت.
- ريال واحد يضاف إلى قيمة كل كرتون مياه معدنية وجميع العصائر والمرطبات والمشروبات الغازية المحلية المستوردة.
- مائتا ريال عند منح أو تجديد رخص الإقامة وتأشيرة الدخول والخروج وتصاريح العمل للأفراد غير اليمنيين.
- الجزاءات الشهرية على موظفي وزارة التربية والتعليم.
- ريال واحد يضاف عن كل لتر من البترول والديزل.
- 50% من قيمة الرسوم المدرسية السنوية.
- ما تخصصه الدولة من مبالغ في الميزانية العامة للدولة لأغراض ترميم وصيانة المباني والتجهيزات المدرسية.

5-2. الكتاب المدرسي

على مستوى الكتاب المدرسي، بلغ العجز في توفر الكتاب المدرسي حوالي 88.2%⁽¹⁴⁾، وخلال فترة الحرب تراجع التمويل الأجنبي للمشروعات التعليمية، الأمر الذي أدى إلى تعثر المشروعات التعليمية التي تم تخطيطها وتأسيسها اعتماداً على التمويل الأجنبي.

6-2. طرق التدريس

لازالت طرق التدريس في المدارس الحكومية تتبع أسلوب التلقين، وهذه الطريقة في التدريس كما وصفها إدوارد سعيد هي جهاز لتنويم العقل النقدي⁽¹⁵⁾، وعلى العكس من ذلك فإن التعليم الديمقراطي، الذي يشجع الطلاب على التفكير بأنفسهم يشجع الطلاب على تغيير توجهاتهم وممارساتهم وأساليب تفكيرهم بما يتوافق مع متطلبات تنمية ذواتهم وتنمية المجتمع عموماً⁽¹⁶⁾، وإذا فشل المعلم في أن يدفع الطلاب إلى التعلم الذاتي والبحث عن المعرفة بأنفسهم، واستمر في ممارسة التعليم التلقيني، دون أن يسمح للطلاب بالنقاش، فإنه بذلك يخضعهم لنوع من العبودية الفكرية.⁽¹⁷⁾

أطلق فيلسوف التربية البرازيلي باولو فرييري Paulo Freire - «1921-1997» على هذا النوع من التعليم مصطلح «التعليم البنكي»، حيث يتعامل المدرس مع عقل الطالب باعتباره بنكاً يودع فيه المعلومات طوال العام ثم يسحبها آخر العام عبر شيك هو ورقة الامتحان⁽¹⁸⁾، وقد عززت وزارة التربية والتعليم في صنعاء هذا الأسلوب التدريسي «Pedagogy»، باعتمادها نظام الامتحانات القائم على أسئلة الاختيارات المتعددة، الذي فرضته دون دراسات وأبحاث كافية، ودون التشاور مع المعلمين.

طرق التدريس القائمة على التلقين والحفظ لا تحقق أهداف المتعلمين في تنمية شخصياتهم وفي تحقيق حراك اجتماعي «Social Mobility» وتحسين أوضاعهم الاجتماعية الاقتصادية، لاسيما الطلاب المهمشين اجتماعيًا واقتصاديًا والذين ينتمون لأسر فقيرة، فهذا النوع من التعليم لا يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر والتهميش، وعلى المستوى الوطني أو الاجتماعي، فإن هذا النوع من التعليم «لا يؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع في التقدم والازدهار والتنمية، فالنظام الذي يهدف فيه المدرس أو الأستاذ إلى تخريج طلاب هم نسخ مكررة منه، ولا يشجع الطلاب على الإبداع والتفوق عليه، يؤدي إلى الجمود الاجتماعي في أحسن الأحوال، بل قد يؤدي إلى النكوص والتخلف، فالنسخ التي تنتج تأتي مشوهة وأقل جودة من الأصل»⁽¹⁹⁾.

2-7. نظام الامتحانات والتقييم

ترتب على اعتماد نظام الامتحانات المؤتمتة إلى تراجع نسب الإعادة، ورغم عدم توفر بيانات حول نسب الإعادة بعد اعتماد نظام الامتحانات المؤتمتة، إلا أن أعضاء هيئة التدريس يقولون إن هذا النظام أدى إلى ارتفاع نسب الطلاب الناجحين، وتراجع نسب الإعادة، وبشكل عام فقد ساهم هذا النظام في تراجع ما يقدمه التعليم من مهارات، فضلاً عن أنه يساهم في تزايد أعداد خريجي التعليم الثانوي بما يفوق قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعابهم.

2-8. تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة

تنص المادة رقم «118» من القانون رقم «45» لسنة 2002 بشأن حقوق الطفل على أن «تنشئ وزارة التربية والتعليم فصولاً ملحقة بمدارس التعليم النظامي لتعليم الأطفال المعاقين بما يلائم قدراتهم واستعداداتهم وتحدد شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها وفقاً لقانون رعاية وتأهيل المعاقين، ويجوز لها الترخيص بإنشاء تلك الفصول تحت إشرافها وبالشروط والمواصفات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التربية والتعليم»، وتنص المادة «119» من القانون ذاته على أن «تمنح الجهات المشار إليها في المادتين «117-118» من هذا القانون شهادة لكل طفل معاق تم تأهيله فيها، وتبين بالشهادة المهنة التي تم تأهيله لمزاولة بالإضافة إلى البيانات الأخرى التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التربية والتعليم». هذه النصوص القانونية لم يتم تطبيقها على أرض الواقع، فضلاً عن عدم مراعاة احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة عند تصميم البنية التحتية ومباني المؤسسات التعليمية والأكاديمية.

9-2. أهم المشكلات التي تعوق جودة التعليم العام

- ضعف إمكانيات الإدارة التعليمية في مجال إدارة الأزمات: فقد تراجع التعليم خلال فترة الحرب التي اندلعت في مارس 2015 ولا زالت مستمرة، بسبب افتقار قطاع التعليم للبنية التحتية والمهارات اللازمة لإدارة الأزمات في قطاع التعليم، فخلال عام 2015 توقفت مدارس مدينة تعز عن العمل، وتوقفت المكاتب والإدارة التعليمية عن العمل، ولم يدرس الطلبة منذ بداية الحرب حتى نهاية العام الدراسي «2014-2015»، ولم تعقد الاختبارات في ذلك العام، وتم ترفيع الطلبة في الصفوف من الأول حتى الصف الحادي عشر، بناء على نتائجهم في الفصل السابق⁽²⁰⁾، وعلى الرغم من تحسن الأوضاع في كثير من محافظات ومديريات الجمهورية إلا أن قطاع التعليم لازال يعاني من كثير من الآثار السلبية للحرب.
- تركيز السلطة بيد مدراء المدارس، وعدم إشراك المعلمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعليم، وممارسة المدراء الإدارة بالأوامر والتوجيهات عوض الإدارة بالأهداف والقواعد القانونية، وهم غالباً ما يصدرون توجيهات وأوامر شفوية غير مكتوبة، ولا يحترمون حريات المعلمين واستقلاليتهم⁽²¹⁾، فضلاً عن ضعف نظام المساءلة في قطاع التعليم الأساسي والثانوي⁽²²⁾، وتدني مستوى إدماج كثير من المهارات العقلية⁽²³⁾.

10-2. إصلاح التعليم العام

خلال العقد الأخير «منذ مطلع عام 2015 حتى نهاية 2024» لم تعد هناك رؤية استراتيجية لا للتنمية الإنسانية عموماً، ولا لقطاع التعليم بشكل خاص، بسبب الحرب وما ترتب عليها من انهيار للدولة، وتشكل عدد من سلطات الأمر الواقع في مختلف مناطق اليمن، ولم تعد هناك مؤسسات مركزية تقوم بإعداد خطة تنمية استراتيجية للبلد، وبشكل عام يمكن وصف جهود إصلاح النظام التعليمي، قبل انهيار الدولة وبعد انهيارها بأنها اتسمت بالانتقائية وعدم التكامل وعدم الاستدامة، وبالتقدم خطوة للأمام والتراجع خطوات للخلف، وتبني إجراءات إصلاحية شكلية وعدم اتخاذ إجراءات حذرية.

نهج النظم من أجل نتائج تعليم أفضل «Systems Approach for Better Education Results» الذي يشار إليه اختصاراً بـ «SABER»، هو واحدة من المبادرات التي طورتها مجموعة البنك الدولي في إطار استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم 2020⁽²⁴⁾، لمساعدة الدول في مختلف مناطق العالم على تقوية أنظمتها التعليمية بشكل ممنهج، ويوفر بيانات حول المؤسسات التعليمية، ويحلل ويقيم نوعيتها، ويوفر معلومات لصانعي القرار، المدراء، الأكاديميون والمتخصصين في مجال التعليم، لاستخدامها من أجل تسريع حوار حول السياسات بشأن تقوية السياسات التعليمية، وتطبيق سياسات لتحسين مخرجات التعليم على الأرض⁽²⁵⁾.

على الرغم من الاستراتيجيات الكثيرة، لازالت اليمن بحاجة ماسة إلى رؤية منسقة للتعليم، رؤية وطنية تبين احتياجات التعليم والمهارات المطلوبة لتنمية للاقتصاد والمجتمع، وكذلك الخيارات التي ينبغي لها توفير هذه المهارات، وهناك جهود لتطوير هذه الاستراتيجية، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء

منها في منتصف عام 2015 بدعم من البنك الدولي وبإشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي.⁽²⁶⁾

ينبغي أن تتم عملية إصلاح التعليم في إطار خطة شاملة للتنمية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل، فكل القطاعات متشابكة ومتكاملة، وقد أدركت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أهمية الإصلاح الشامل لتحقيق أهداف إصلاح قطاع التعليم، حينما أكدت على ضرورة «الابتعاد عن أي مقارنة انعزالية تجاه التعليم، فأى استراتيجية تهدف إلى تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة «...» يجب أن تستند على آلية تنسيق ما بين القطاعات، ترتبط بالتنسيق الأوسع بشأن أهداف التنمية المستدامة»⁽²⁷⁾.

لا يمكن أن يتم إصلاح نظام التعليم العام في اليمن دون توفر التمويل اللازم لقطاع التعليم، فالتمويل يكاد يكون غائبًا تمامًا في المحافظات التي تسيطر عليها حكومة صنعاء، وهو تمويل ضعيف جدًا في المحافظات التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا.

3. التعليم العالي

1-3. البنية التحتية للتعليم العالي

يرجع بداية التعليم الجامعي الحكومي في اليمن إلى عام 1970، عندما تأسست جامعة صنعاء في عاصمة ما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية، وجامعة عدن في عاصمة ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وظلتا هما الجامعتان الوحيدتان في اليمن حتى توحيد شرطي اليمن عام 1990، وبعد الوحدة تم استخدام ورقة التعليم الجامعي كورقة سياسية، فراح الرئيس علي عبدالله صالح يصدر قرارات بإنشاء كليات في كثير من المديريات وجامعات في مختلف محافظات الجمهورية دون أن تتوفر لها البنية التحتية اللازمة، فعلى مستوى الجامعات أصدر عام 1993 قرارين بإنشاء جامعة حضرموت في مدينة المكلا، وجامعة تعز، وفي عام 1996 أصدر ثلاثة قرارات جمهورية بإنشاء جامعات الجديدة، إب، وذمار، وفي عام 2005 أصدر قرارًا جمهوريًا بإنشاء جامعة عمران، وفي عام 2008 أصدر القرار الجمهوري رقم «119» بإنشاء خمس جامعات، هي جامعات: البيضاء، حجة، لحج، أبين، والضالع⁽²⁸⁾، وقد تم إنشاء الجامعتين الأوليين من هذه الجامعات الخمس عام 2008 فعلاً، أما الجامعات الثلاث الأخرى فتم تشكيلها خلال الحرب، حيث أسست السلطة المعترف بها دوليًا التي يرأسها الرئيس عبد ربه منصور هادي جامعة أبين عام 2018، بالإضافة إلى أربع جامعات أخرى هي: جامعة إقليم سبأ في مدينة مأرب «نوفمبر 2016»، جامعة سيئون في حضرموت «2017»، جامعة شبوة «مارس 2021»، وجامعة المهرة «أكتوبر 2022»، وأنشأت حكومة الإنقاذ الوطني «جماعة أنصار الله» جامعة الضالع في مدينة دمت عام 2022، بالإضافة إلى ثلاث جامعات أخرى هي جامعة 21 سبتمبر في العاصمة صنعاء 2016، جامعة جبله للعلوم الطبية والصحية في مدينة جبله بمحافظة إب 2019، وجامعة المحويت «أغسطس 2022». وبالتالي فقد بلغ عدد الجامعات الحكومية في اليمن 18

جامعة.⁽²⁹⁾

2-3. تمويل التعليم العالي

من الناحية النظرية، «تتركز مصادر تمويل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في أربعة مصادر تمويلية، هي: التمويل الحكومي، التمويل الذاتي، التمويل من المنح الخارجية، والتمويل من القروض الخارجية»⁽³⁰⁾، لكن الواقع يشير إلى أن الحكومة المعترف بها دوليًا وحكومة صنعاء لم تعودا تضعان ميزانيات سنوية منذ نهاية عام 2014، ولم نعد نعرف التخصيصات التي تخصصها للتعليم بمختلف مراحلها، بل وصل الأمر حد عدم صرف مرتبات هيئات التدريس بالجامعات في المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء، وعدم صرف مرتبات المعلمين في المدارس الواقعة في تلك المحافظات.

يشكل التمويل الحكومي المصدر شبه الوحيد لتمويل قطاع التعليم العالي الحكومي في اليمن، بنسبة حوالي 95٪، وعلى الرغم من الزيادات السنوية الطفيفة في مخصصات التعليم العالي في فترة ما قبل الحرب، إلا أن تلك الزيادات لا تتناسب مع التوسع الكمي في عدد الجامعات وفي أعداد الطلاب، ولم يكن يفي بمتطلبات تحديث التعليم العالي، وضمان جودته، فقد بلغت آخر ميزانية رسمية للجمهورية اليمنية 2014 حوالي 13 مليار وأربعمئة مليون دولار، حصة التعليم العالي منها «2.5٪»⁽³¹⁾، ومنذ اندلاع الحرب عام 2015، بات المصدر شبه الوحيد لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات الواقعة في المحافظات الخاضعة لحكومة صنعاء محصورًا في التمويل الذاتي من رسوم تسجيل الطلاب في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بأنظمتها الثلاث «العام، الموازي، والنفقة الخاصة»، ورسوم الأنشطة، والغرامات، ورسوم استخراج الوثائق، ورسوم امتحانات القبول، وإيجارات المرافق ورسوم الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع، فعلى سبيل المثال، بلغت إجمالي نفقات جامعة صنعاء خلال العام 2022 مبلغ 4,469,810,213 ريال، وبلغت إيراداتها حوالي 4,354,000,632 ريال، من إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة، مبيعات عرضية للمنشآت غير السوقية، رسوم امتحان طلاب مستجدين، رسوم الأنشطة الطلابية، رسوم التدريب والتأهيل، رسوم الخدمات والغرامات، رسوم تسجيل لمرة واحدة، رسوم النظام الموازي المسائي، رسوم النفقة الخاصة، رسوم التعليم عن بعد، رسوم دراسات عليا، رسوم البحث العلمي، رسوم وثائق التخرج، رسوم إقامة دورات، رسوم تخطيط واستشارات، رسوم مختبرات وفحص جودة، إيجار البوفيهات وأكشاك التصوير والقاعات، موارد غير تعليمية، مبيعات الدواجن والثروة الحيوانية، إيرادات المطبوعات وإيرادات أخرى⁽³²⁾.

3-3. المقررات

أول توصيف للمقررات في جامعة صنعاء تم عام «1983-1984»، فقد اطلع الباحث على مخطط توصيفي «Syllabus» وحيد لمقررات علم الاجتماع بجامعة صنعاء خلال العام الجامعي «1983-1984»، بما في ذلك توصيف مقررات مناهج البحث وتصميم البحوث، وقاعة البحث، وهو توصيف قديم، حيث لم تكن في تلك الفترة قد انتشرت المناهج الكيفية، وكان المنهج لازال يحاكي منهج العلوم الطبيعية، فتضمنت مفردات مقرر مناهج البحث الاجتماعي في هذا المخطط التوصيفي «ملاح

وأسس التفكير العلمي والمسلمات التي يقوم عليها، أهم المناهج والتصميم المنهجي، إجراءات البحث، أدوات جمع المعلومات، أساليب عرض المعلومات وتحليلها «في الدراسات الميدانية خاصة»، وأفاق المنهج العلمي في المجال الاجتماعي وحدوده».⁽³³⁾

أما مقرر تصميم البحوث الاجتماعية في هذا المخطط فقد جاء كالتالي: «يرمي المقرر إلى تزويد الطالب بالخبرات والمهارات اللازمة لممارسة البحث الاجتماعي، ويتحقق ذلك بمشاركة الطلبة في اختيار مشكلة البحث، والاستقرار على المنهج الملائم لدراساتها، ووضع التصميم المنهجي للدراسة، وإعداد أدوات جمع المعلومات، وجمع المعلومات وعرضها وتحليلها، وإعداد تقارير فرعية، ومناقشة التقرير النهائي للبحث وتجربة الدراسة بأكملها».⁽³⁴⁾

وفي عام 2020 شرعت جامعة صنعاء في توصيف المقررات لكل الكليات، لكن وعلى الرغم من ذلك فعلى مستوى الممارسة، لا يتم الالتزام بمخططات التوصيف، ففي مقرر قاعة البحث لا يتم تدريس محاضرات في المقرر إطلاقاً، بل يحدد لكل عدد من الطلاب والطالبات أستاذ مشرف أو موجه، وبعضهم لا يفيد الطلاب بأي إفادة، وهناك ازدواجية وتكرار في بعض المفردات بين مقرري مناهج البحث وتصميم البحوث.

هناك غياب أو تغييب كامل للتكامل والتنسيق الأفقي والعمودي بين المقررات، فعلى سبيل المثال، لا يوجد تكامل بين مقرر مناهج البحث والمقررات الأخرى بقسم علم الاجتماع، فلم يتم وضع توصيف مفردات يضمن التكامل الأفقي بين مقرر مناهج البحث ومقرر النظرية الاجتماعية، أو يضمن التكامل والتنسيق الرأسي بين مقرر مناهج البحث ومقررات تصميم البحوث، قاعة بحث، والإحصاء، هناك تكرار وتداخل بين مقرري مناهج البحث وتصميم البحوث، ومقرر الإحصاء قديم ولا يلبي الحاجة لإعداد باحثين سوسيولوجيين، ويدرسه أساتذة غير متخصصون، أما مقرر قاعة البحث فلا يوجد لها أي كتاب مرجعي، ولا يتم تنفيذ محاضرات في القاعة.

4-3. أعضاء هيئات التدريس

تمتلك كل الجامعات اليمنية هيئات تدريس متفرغة، حصلت على شهادات ومؤهلات تخصصية عليا من جامعات معروفة، وتنوع خبرات وتخصصات أعضاء هيئة التدريس في كل برنامج أكاديمي، إلا أن الجامعات اليمنية لم تضع جدولاً بالجامعات التي تعتمد شهادتها، لذلك شهدت السنوات الأخيرة قبول أشخاص في عضوية هيئات التدريس بالجامعات اليمنية وفقاً لمعايير غير أكاديمية وغير بحثية، وتم قبول أعضاء هيئات تدريس في غير تخصصاتهم، ومن الحاصلين على شهادات ومؤهلات تخصصية من جامعات ضعيفة المستوى الأكاديمي، لاسيما في ظل عدم تطوير وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد وضمان الجودة قائمة بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية المحلية والعربية والأجنبية المعتمدة شهاداتها، لذلك تقبل الجامعات اليمنية الحاصلين على شهادات ماجستير ودكتوراه من مركز الدراسات العربية بالقاهرة، التابع لجامعة الدول العربية، رغم أن الجامعات المصرية وجّل الجامعات في الدول العربية الأخرى لا تعتمد شهاداته، ولا تعين الحاصلين عليها في عضوية هيئاتها التدريسية.

ولمواجهة النقص في أعداد أعضاء هيئات التدريس بالجامعات اليمنية بسبب هجرة كثير منهم، شهدت الجامعات اليمنية الحكومية ظاهرة جديدة في تعيين أعضاء هيئات التدريس الجدد، حيث أسقط معيار التنافس، ولم يعد يعلن عن وظائف أعضاء هيئات التدريس، وتم تعيين أعضاء هيئة تدريس من الحاصلين على درجات علمية من جامعات ضعيفة المستوى، ومن مؤسسات غير أكاديمية، بل وتم تعيينهم في تخصصات غير تخصصاتهم، وتم تعيين رؤساء أقسام لا تتوفر فيهم الشروط المحددة في قانون الجامعات اليمنية، ولم يقيم مجلس الجامعة بمهامه المحددة في المادة «15/11» من قانون الجامعات اليمنية، والتي تتمثل في «إعادة أو تعديل أو إلغاء القرارات الصادرة من مجالس الكليات أو المعاهد أو المراكز التابعة للجامعة إذا كانت مخالفة للقوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية التي تعمل بها الجامعة».

واليوم، فإن الأستاذ الجامعي يلهث وراء تحسين مستواه المعيشي، فمرتب الأستاذ الجامعي في أعلى مراتب السلم الأكاديمي لا يصل إلى 1400 دولار شهريًا، منها حوالي 130 دولار بدل سكن، فيما السكن يكلف في المتوسط 300 دولار، كذا فإن الأساتذة المقربون من النظام يجمعون بين التدريس والوظائف الأكاديمية، أما الأطباء فيهتمون بالعمل في عياداتهم الخاصة والمستشفيات أكثر من اهتمامهم بالتدريس والعمل الأكاديمي.

في حالات كثيرة لم تعد التعيينات في عضوية هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في الجامعات الحكومية ملتزمة بالشروط القانونية، وكذلك الأمر في اختيار القيادات الأكاديمية، فبعض رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ونواب عمداء الكليات لا تتوفر فيهم الشروط المحددة بقانون الجامعات اليمنية لشغل هذه المناصب الأكاديمية، ففي حالات كثيرة تم تعيين أساتذة مساعدين في مناصب رؤساء أقسام أكاديمية، رغم وجود أساتذة وأساتذة مشاركين في تلك الأقسام، بل أن بعضهم تم تعيينهم بأوامر من قبل رؤساء الجامعات وعمداء كليات قبل استكمال إجراءات تعيينهم في الأقسام التي عينوا فيها.

إطار رقم «5»: بعض أسباب تدني مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز، والتي يمكن تعميمها على كل الجامعات اليمنية.

- شغل الوظائف الأكاديمية من قبل أشخاص لا تتوافر فيهم السمات التي ينبغي أن تتوافر في الأستاذ الجامعي.
- تعيين أعضاء هيئة تدريس يحملون مؤهلات من جهات غير معترف بها محليًا وعربيًا، أو من جهات لا علاقة لها بالعمل الأكاديمي.
- قيام عدد غير قليل من أساتذة الجامعة بتدريس مقررات بعيدة عن تخصصاتهم.
- تعيين رؤساء أقسام لا تتوفر فيهم الشروط القانونية المحددة في قانون الجامعات اليمنية لشغل المنصب.
- تعيين رؤساء أقسام من تخصصات مختلفة عن تخصص الأقسام التي عينوا فيها.

- عدم متابعة عضو هيئة التدريس للمستجدات في مجال تخصصه.
- ضعف مستوى تأهيل عضو هيئة التدريس في مجال مناهج البحث.
- عدم تطوير الجامعة لمعايير تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- عدم توفير الجامعة التقنيات التعليمية اللازمة لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس.
- اعتماد طرق تدريس تقليدية تعتمد على المحاضرة فقط.
- إهدار وقت وجهود أعضاء هيئة التدريس بالمعاملات الإدارية بسبب الطابع التقليدي للإدارة الجامعية وتطويل الإجراءات.
- عدم تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل الأكاديمي، وشغلهم وظائف حكومية وغير حكومية أخرى إلى جانب الوظائف الأكاديمية، وشغل بعضهم وظائف إدارية كثيرة في الجامعة، وعضوية لجان كثيرة داخل الجامعة وخارجها.
- افتقار الجامعات لأنظمة كفؤة للرقابة والتقييم.
- افتقار قاعات التدريس للمواصفات الملائمة والمتمشية مع تطور البنى التحتية للجامعات.
- تدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس وجمودها، وعدم مراعاتها للتضخم وارتفاع الأسعار.
- افتقار كل الجامعات الحكومية لخدمات الإنترنت.

المصدر: نجاح عبد الرحيم محمد وأحمد علوان المذحجي، تقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تعز، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد «11»، ص 62.

توقف صرف مرتبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الواقعة في مناطق سيطرة حكومة صنعاء، وتدني المرتبات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا، وضعف الحوافز والتسهيلات والتجهيزات، أدى إلى عدم قدرة الجامعات اليمنية على استقطاب أعضاء هيئة تدريس أكفاء جدد، بل أدى إلى عدم قدرتها على الحفاظ على كادرها التدريسي، فقد هاجر كثير منهم إلى دول الخليج وأوروبا وأمريكا، وهو ما أجبر الجامعات على استقطاب كوادر ضعيفة، وخريجي مؤسسات أكاديمية ضعيفة، وتعيين بعضهم في أقسام علمية ليسوا متخصصين في العلوم التي تدرسها.

لا توفر الجامعات اليمنية دعمًا ماليًا ولا تسهيلات لتشجيع أعضاء هيئاتها التدريسية في برامج ودورات وورش وفعاليات التطوير المهني الشامل، بل أن كل الجامعات اليمنية الحكومية أوقفت تمويل إجازات التفرغ العلمي لأعضاء هيئاتها التدريسية، ما ترتب عليه انعزال كوادر الجامعات اليمنية، وعدم احتكاكهم بزملائهم في المؤسسات الأكاديمية الإقليمية والدولية، وافتقار الكوادر الأكاديمية للموارد اللازمة لتجديد معارفهم، وإعادة بناء رؤوس أموالهم المعرفية.

لم تطور الجامعات اليمنية معايير واضحة ومقننة لتقييم كفاءة هيئاتها التدريسية والبحثية، وهناك أعضاء هيئة تدريس لم يترقوا خلال سنوات عملهم في الجامعة التي تمتد لعقود، وفي بعض البرامج تسند عملية تدريس بعض مقرراتها لمعيدين، لاسيما في المؤسسات الأكاديمية في المدن الثانوية والمناطق الريفية.

3-5. الإدارة الجامعية

يتم تعيين رؤساء الجامعات الحكومية ونوابهم بقرارات من رئيس الجمهورية، بناء على ترشيح من المجلس الأعلى للجامعات، ويتم تعيين عمداء الكليات بقرارات من رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس الأعلى للجامعات وموافقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي⁽³⁵⁾، ويتم تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المراكز البحثية من قبل رؤساء الجامعات، ويلاحظ غياب الشفافية في عمليات التعيين، وضعف مستوى الالتزام بالمعايير والشروط القانونية للتعين⁽³⁶⁾، الأمر الذي يؤثر سلبًا على استقلال الجامعات اليمنية الحكومية، حيث يحرص رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام على إرضاء السلطة أكثر من حرصهم على تطوير العمل الأكاديمي، وقد اخترقت الحكومة القانون في تعيين رؤساء الجامعات، فمعظمهم كان لا يتوفر فيهم الشروط التي يفرضها القانون، بمعنى أن الحكومة تهتم بإرضاء رؤساء الجامعات وعمداء الكليات أكثر من اهتمامها بتطوير العمل الأكاديمي، ففي الوقت الذي لا توجد سيارات في الكليات والمراكز تُصرف الحكومة لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات سيارات للاستخدام الشخصي، وفي الوقت الذي لا توجد مخصصات لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الفعاليات الأكاديمية في الخارج يسافر رؤساء الجامعات كثير من السفريات للمشاركة في لقاءات غير هامة، ولا توجد مخصصات لتنظيم لقاءات أكاديمية في الكليات والأقسام، فقسم علم الاجتماع بجامعة صنعاء الذي تأسس عام 1970 لم ينظم سوى مؤتمر علمي واحد، أما المساكن المخصصة لأعضاء هيئة التدريس فمعظمها استولى عليها إداريون وغير مستحقين، مستحقات أعضاء هيئة التدريس عن المهام الأكاديمية لا تصرف إلا بعد عدة سنوات، منحة طالب الدكتوراه حوالي 450 دولار، وهو مبلغ ثابت منذ الثمانينات، في الوقت الذي يحصل الموظفون في السفارات على مبالغ كبيرة.

تأثر قرارات تعيين القيادات الأكاديمية في الجامعات الحكومية بالولاءات السياسية، يولد بنية إدارية وأكاديمية باتريمونية «عائلية»، فواء رئيس القسم الأكاديمي يكون لعميد الكلية الذي رشحه للمنصب، وواء عميد الكلية يكون لرئيس الجامعة الذي رشحه للمنصب، وواء رئيس الجامعة يكون لرئيس الجمهورية الذي عينه، وبالتالي يديرون وظائفهم بما يحقق أهداف ورغبات النظام السياسي، لا بما يحقق أهداف ووظائف الجامعة، ولا يخضعون للمساءلة والمحاسبة للأطراف التي حددتها القوانين، وبالتالي فإن مستوى التزام الجامعات الحكومية اليمنية بالمساءلة الإدارية ومبادئ المحاسبة والتقويم الذاتي المستمر ضعيف جدًا، ونادرًا ما تصدر الجامعات اليمنية تقارير تقييم ذاتي، وفي الحالات القليلة التي تصدر فيها مثل هذه التقارير فإنها لا تلتزم بمبدأ الشفافية.

تنص المادة «62» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته على «حظر ممارسة أي نشاط حزبي داخل الجامعة أو أي مرفق تابع لها، كما تحظر الدعاية لصالح أو ضد أي حزب أو تنظيم سياسي داخل الجامعة أو أي مرفق تابع لها»، وعلى الرغم من ذلك تشهد المرافق التابعة للجامعات أنشطة لصالح الأحزاب والجماعات الحاكمة.

هناك مؤشرات كثيرة تشير إلى أن إدارة كل الجامعات والكليات والأقسام الأكاديمية في الجامعات الحكومية باتت تدار بالأوامر والتوجيهات، عوض إداراتها بما يخدم أهدافها، وبما يتواءم مع القانون، ويبدو ذلك واضحاً في كثير من المخالفات التي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

1. لم تعد مجالس الجامعات في معظم الجامعات اليمنية الحكومية تضم ممثلين عن أعضاء هيئات التدريس، ولا ممثلين للمجتمع وذوي الخبرة، ولا ممثلين عن نقابات أعضاء هيئات التدريس، حسب الإجراءات المنصوص عليها في المادتين «10 و21» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته.
2. تم تعيين عمداء بالمخالفة للشروط المحددة في المادة «23» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته.
3. تم تعيين نواب عمداء بالمخالفة لشروط المادة «23 مكرر» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته.
4. تم تعيين رؤساء أقسام بالمخالفة لأحكام المادة «30» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته.
5. تعيين أعضاء هيئة تدريس بالمخالفة لأحكام المواد «29، 37، 38» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته.

6-3. الإطار المؤسسي

يستند التعليم العالي في الجمهورية اليمنية على قانون التعليم رقم «45» لسنة 1992، قانون الجامعات اليمنية رقم «18» لسنة 1995 وتعديلاته، قانون الجامعات الأهلية رقم «13» لسنة 2004، قانون كليات المجتمع رقم «5» لسنة 1996، قانون البعثات رقم «19» لسنة 2003، اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم «137» لسنة 2004، إلى جانب عدد آخر من القوانين واللوائح والتعليم الصادر ذات العلاقة بالتعليم العالي والبحث العلمي.⁽³⁷⁾

أعدت الجامعات اليمنية خططاً استراتيجية، تتضمن رؤى ورسائل وأهدافاً وقيماً واضحة، وشاملة نسبياً، تتوافق مع طبيعتها كمؤسسات أكاديمية، لكن هذه الاستراتيجيات والخطط لا تتناسب مع الموارد المالية المتاحة للجامعات، حيث لم تعد السلطة المركزية في صنعاء ترصد ميزانيات للجامعات، والميزانيات التي ترصدها السلطة في عدن محدودة جداً، ولا تتناسب مع طبيعة المؤسسات الأكاديمية، فهي ميزانيات نمطية تتكون من أبواب وفصول وبنود، لا تختلف ميزانية الجامعة عن ميزانية مكتب الإعلام أو مصلحة شؤون القبائل.

على الرغم من أن التشريعات الخاصة بالجامعات اليمنية تمنحها استقلالية تامة، إلا أن الواقع غير ذلك، حيث أن وزارة المالية تقوم بتحديد سقف ميزانية كل جامعة، وتوزيعها على بنود محددة، وبشكل عام فإن الميزانية الحكومية التي تعمل الجامعات وفقاً لها، لا تتناسب مع طبيعة أنشطة الجامعات ووظائفها، ولكل جامعة مسؤول مالي معين من قبل وزارة المالية، ولكل كلية مسؤول مالي يتبع

المسؤول المالي في الجامعة، ويتم صرف المبالغ المالية عن طريقهم ووفقاً للبنود المحددة سلفاً، دون تجاوزها إلا بموافقة وزارة المالية، وفي حال عدم صرف الجامعات الميزانيات المحددة لها مع نهاية السنة المالية، لا يسمح لها بالاحتفاظ بالمبالغ المتبقية للسنة القادمة، وتعيدها إلى وزارة المالية.⁽³⁸⁾

جرت العادة قبل عام 2014 على أن تعتمد وزارة المالية كل عام موازنات سنوية للجامعات بناء على موازنات السنة السابقة، وإذا رغبت الجامعة في الحصول على ميزانية أكبر عليها أن تدخل في مفاوضات شاقة وصعبة مع وزارة المالية لاعتماد مبالغ إضافية أكثر من المبالغ التي اعتمدها العام السابق، ولا يؤخذ بالاعتبار عند تحديد الموازنة المتعلقة بنوعية الأداء والكثافة الطلابية، والتخصصات النوعية والتنافس الأكاديمي والإنجاز، وتطوير البرامج الأكاديمية، واستحداث برامج جديدة.⁽³⁹⁾

أثر إشراف وزارة المالية على الشئون المالية للجامعات على الاستقلالية الإدارية والمالية للجامعات، وعلى ممارسة صلاحياتها بشكل فاعل، سواء في إعادة توزيع الموارد المالية وفقاً لاحتياجاتها الفعلية، أو في اتخاذ القرارات الأكاديمية الملائمة، أو الربط بين الإنفاق والبرامج الأكاديمية.⁽⁴⁰⁾

على الرغم من أن استحداث كليات أو أقسام أكاديمية أو برامج جديدة يتطلب موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أن بعض الجامعات استحدثت برامج كثيرة دون موافقة التعليم العالي، ما يشكل اختراقاً للتشريعات.

مؤشرات التقييم والأداء التي تضمنتها الخطط الاستراتيجية ضعيفة ومحدودة، لا تغطي مختلف الجوانب المرتبطة بأنشطة ووظائف الجامعة.

هناك مؤشرات تدل على أن تغيير اللوائح يتم بما يتوافق مع رغبات رؤساء الجامعات وبما يتوافق مع توجهات ورغبات الحكومة، لا بما يخدم أهداف الجامعات، وفي حالات كثيرة يتم اختراق القوانين واللوائح والشروط القانونية المحددة لشغل مناصب رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام، ويتم تعيينهم وفقاً للولاء السياسي، وليس وفقاً لمعايير التنافس والكفاءة، لذلك فإنهم يتجاوزون كثيرون من القوانين واللوائح بما يحقق أهداف الجهات التي عينتهم، وبشكل عام تتم عمليات صناعة القرار في مجالس الجامعات ومجالس الكليات دون إشراك لأعضاء هيئة التدريس، ودون مشاورتهم، ويتم فرض قرارات على مجالس الأقسام العلمية دون موافقتها.

تتوفر كل الجامعات اليمنية على مكاتب أو وحدات للجودة، لكنها لم تطور معاييرًا للجودة الشاملة، بل تعمل وفقاً لاجتهادات ومبادرات شخصية، بعضها تتعارض مع متطلبات الجودة الشاملة، وتشكل تدخلاً في مهام ليست من مهامها، وتتسم كثير من الإجراءات التي تنفذ في مجالات كثيرة بعدم العدالة، فتفرض على البعض شروطاً ومتطلبات لا تفرض على غيرهم، فقد فرضت جامعة صنعاء على بعض أعضاء هيئة التدريس المتقدمين للترقية التوقيع على تعهد بعدم التدريس في جامعة أخرى، ولم يفرض توقيع مثل هذا التعهد على آخرين، وفرض على بعض المتقدمين لوظيفة معيد نشر أبحاث

في مجالات محكمة، رغم أن قانون الجامعات اليمنية لم يتضمن هذا الشرط ضمن الشروط المطلوبة لتعيين المعيدين.

لا تمتلك الجامعات اليمنية أنظمة واضحة لتحديد المتميزين من الأكاديميين والباحثين والإداريين، ولا أنظمة واضحة لمكافأة المتميزين، وتتم أحياناً مكافأة بعضهم بناء على رغبات وقرارات شخصية من رؤساء الجامعات، ولا تتوفر الجامعات اليمنية على أنظمة مساءلة تضمن أداء قياداتها ومسؤوليها وموظفيها لمسئولياتهم بفاعلية وفي الوقت المحدد، فاستخراج شهادة تخرج أو إنجاز معاملة ترقية لعضو هيئة تدريس قد يتطلب شهوياً كثيرة، وإجراءات صرف «بدل الساعات التدريسية» لأعضاء هيئة التدريس تتطلب أحياناً أسبوعين أو ثلاثة.

جدول «3»

أبرز نقاط المقارنة بين التعليم العام والعالي

المحور	التعليم العام	التعليم العالي
البنية التحتية	تضرر المدارس ونقص المرافق.	غياب مختبرات ومكتبات حديثة.
الكوادر	نقص في عدد المعلمين وانقطاع الرواتب.	هجرة الكفاءات وضعف تدريب أعضاء هيئة التدريس.
الجودة	أساليب تدريس تقليدية ومناهج غير محدثة.	مناهج قديمة وضعف معايير الجودة.
التمويل	اعتماد كبير على المنظمات الدولية.	تمويل حكومي محدود واعتماد على الرسوم الدراسية.
الحلول المقترحة	إعادة تأهيل المدارس، وتحفيز تعليم الفتيات.	تحديث المناهج، والاستثمار في البنية التحتية والبحث العلمي.

7-3. فن التدريس

على الرغم من أهمية كل مكونات التعليم العالي، إلا أن فن التدريس ومحتويات المقررات الدراسية «Curricula» تكتسب أهمية خاصة للطلاب، سواء أثناء سنوات الدراسة أو بعد تخرجهم وانخراطهم في سوق العمل، وقد طورت بعض الدول مؤخراً ما عرف بأسلوب «Andragogy» الذي يعرف بأنه فن وعلم مساعدة الكبار على التعلم⁽⁴¹⁾، والمقصود بمصطلح الكبار هنا ليس فقط المنخرطين في برامج محو الأمية، بل أيضاً طلاب التعليم العالي، ويقوم هذا الأسلوب على استقلالية المتعلم، النقاش،

الحياة العملية، التجربة والتطبيق، وهو نظام تعليمي هجين «Hybrid» يجمع بين التعليم والبحث وخدمة المجتمع⁽⁴²⁾، فضلاً عن كونه تعلماً قائماً على العمل «Work-Based Learning»، حيث يتم جزء كبير من التعلم في بيئة العمل الحقيقية⁽⁴³⁾، وبالنظر إلى واقع فن التعليم والتعلم في الجامعات اليمنية، يتضح أنه أسلوب تقليدي يتم داخل قاعات المحاضرات، ويعتمد على أسلوب المحاضرة بشكل رئيس، ولا تتوفر برامج لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في مجال فن التدريس، باستثناء الدورات التي تعقدتها جامعة عدن لأعضاء هيئة التدريس الجدد، والتي جعلت حضور تلك الدورات واجتياز اختبارات الأداء التدريسي شرطاً ضرورياً للتثبيت فيها.⁽⁴⁴⁾

على الرغم من مرور ما يقرب من ربع قرن على تدشين أنشطة تتعلق بجودة التعليم الجامعي في اليمن، فإن وزارة التعليم العالي لم تطور أدلة بيداغوجية لتدريس مقررات البرامج الجامعية في مرحلة البكالوريوس، ولا في مرحلتى الماجستير والدكتوراه، ولم تطور الجامعات ولا الكليات ولا الأقسام العلمية أدلة بيداغوجية، ولا حتى أعضاء هيئات التدريس، فلم تتضمن الكتب المرجعية «Text Books» أو الملائم التي أعدها أعضاء هيئات التدريس أدلة أو حتى موجهات بيداغوجية لتدريس المقررات، والوثائق الوحيدة التي تضمنت موجهات بيداغوجية هي وثائق توصيف المقررات التي نفذتها الجامعات اليمنية الحكومية ابتداءً من عام 2020، حيث تضمنت الإشارة إلى أساليب تدريس أخرى إلى جانب المحاضرات، مثل مجموعات العمل، العروض، وإعداد أوراق العمل، إلا أن جل أعضاء هيئات التدريس يقتصرون في تدريسهم على المحاضرات، عدا بعض الاجتهادات لبعض أعضاء هيئات التدريس.

كما تفتقر الجامعات اليمنية إلى البنية التحتية اللازمة لاستخدام الأساليب والطرق البيداغوجية التشاركية والتطبيقية، واللازمة لاستخدام تكنولوجيا التعليم في التدريس⁽⁴⁵⁾، فهي تفتقر لأجهزة وأدوات تكنولوجيا التعليم، ففي كلية الآداب والعلوم الإنسانية التي أُدرّس فيها على سبيل المثال، لا يوجد سوى جهاز «بروجكتور» واحد قديم في مكتبة الكلية، وإذا أراد الطلاب استخدامه عليهم دفع مبلغ مالي للقائم عليه، ولا توجد ستائر لتعتيم القاعات عند استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم، ولا توجد شبكة إنترنت، ولذلك يمكن القول إن معظم المؤسسات الجامعية الحكومية في اليمن تفتقر إلى وسائل التكنولوجيا المتعلقة بالتعليم، ونسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية لا يجيدون استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم، ولا تقدم الجامعات أي برامج لتدريبهم عليها.

طريقة التدريس التي تقتصر على المحاضرة، هي طريقة تنمي مهارة الحفظ فقط، ولا تنمي المهارات العقلية الأخرى⁽⁴⁶⁾، فضلاً عن ذلك، فإن هذا الأسلوب البيداغوجي لا يساعد الطالب على الابتكار والإبداع، ولا يشجع على التعلم الفعال «Active Learning»، فالطالب مجرد متلقٍ، ولا دور له في قاعة المحاضرات سوى الاستماع، حيث تقوم العملية التعليمية على المحاضرة المجردة أو النظرية، بهدف نقل معارف الأستاذ ومؤلف الكتاب المرجعي، لكنها لا تقوم على تنمية مهارة استخدام مناهج البحث وتصميم الأبحاث.

أما التعليم الجيد، فهو الذي يمكن الطالب من اكتساب المعرفة والفهم، بالإضافة إلى المهارات الذهنية والعامة والمنقولة، فمن خلال أسلوب التدريس «Pedagogy» يكتسب الطالب مهارات عامة أو مهارات منقولة مثل القدرة على العمل في فريق والاتصال الفعال، ومن خلال الدراسة والمواد التدريسية يكتسب الطالب المهارات الذهنية، مثل الاستنتاج، القدرة على حل المشكلات، والمناقشات الفعالة، بينما كل الخطط الاستراتيجية التي أعدتها الجامعات اليمنية لا تتضمن شرحاً واضحاً عن فلسفة التعليم وطرق التعليم «Pedagogy» التي تعتمدها الجامعة وتلتزم بها، حيث لازالت عمليات التعليم تتم في القاعات الدراسية «Classrooms»، ولم تتجاوزها إلى استخدام مفهوم أو مصطلح مكان التعلم «Learning Space» باعتبار أن التعلم يتم داخل القاعات الدراسية وخارجها، ولا زالت الأساليب التعليمية تفتقر لأساليب التعليم النشط «Active Learning».

كما تتسم نظم الامتحانات وطرق التقييم في الجامعات الحكومية اليمنية بالأحادية وعدم التنوع، وتدني مستوى كفاءتها في التمييز بين مستويات الطلبة علمياً، فهي لا تقيس سوى مهارة الحفظ، ولا تستخدم الجامعات الحكومية اليمنية أي أساليب لقياس تقييم الطلاب لأساليب التدريس والامتحانات، ومدى رضاهم عنها.

والخلاصة هي القول، أن التعليم الجامعي في اليمن، تعليم تلقيني يقتصر على إكساب الطالب معلومات ومعارف، ولا يتجاوز ذلك إلى عملية تعليمية تؤدي لإكساب الطالب إلى جانب المعلومات والمعارف، فهماً، موافقاً، قيماً، مهارات، كفاءات، وسلوكاً، من خلال التجربة والممارسة والدراسة والتعليم.⁽⁴⁷⁾

3-8. تكنولوجيا التعليم

تعاني الجامعات اليمنية الحكومية من محدودية توفر تقنيات المعلومات واستخداماتها في مجال الإدارة وفي مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي⁽⁴⁸⁾، وقد عملت وزارة التعليم العالي على صياغة سياسة وطنية لتقنية المعلومات في مجال التعليم العالي، وخطة وطنية رئيسية لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم العالي في اليمن، وخطة تنفيذية بالتعاون مع مستشارين من جامعة دلفت للعلوم والتكنولوجيا في هولندا، بهدف تأسيس بنية تحتية تقود إلى استخدام وتطوير تقنية المعلومات والاتصالات في الجامعات والكليات اليمنية، وتم تأسيس مركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي، ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه البنية التحتية للمعلومات في الجامعات اليمنية، من بينها ضعف الخدمات الإلكترونية وعدم توفر مصادر رقمية تدعم العملية التعليمية، فمثلاً، هناك كليات حتى اليوم لا توجد بها مكتبات، وحتى الكليات التي توجد بها مكتبات فإن حالتها مزرية، ما جعل الطالب وعضو هيئة التدريس يعزفان عن دخولها.

3-9. شئون الطلبة وحقوقهم

توجد ثلاثة أنظمة للقبول في الجامعات اليمنية الحكومية، هي: النظام العادي، الموازي، النفقة

الخاصة، ما يخل بالعدالة الاجتماعية ويكرس سياسات تمييز لصالح الطلاب المنتمين لعائلات غنية، حيث يتم قبول طلاب في النظام الموازي بمعدلات أدنى من معدلات قبول الطلبة في النظام العادي، ويتم قبول الطلبة في نظام النفقة الخاصة بمعدلات أدنى من معدلات قبول الطلبة في النظام العادي والنظام الموازي، ودون اختبارات قبول، مقابل دفع رسوم دراسية تفوق قدرات الغالبية العظمى من الأسر اليمنية، وما يدعو للاستغراب أن جامعة صنعاء اعتبرت أن تنوع أنظمة القبول هذه واحدة من ميزاتها.

جدول «4»

رسوم نظامي الموازي والنفقة الخاصة في بعض كليات جامعة صنعاء للعام «2022-2023»

الكلية	النظام الموازي	النفقة الخاصة
كلية الشريعة	35,000 ريال	400 دولار
كلية التربية	45,000 ريال	400 دولار
	35,000 ريال	300 دولار
كلية الآداب	45,000 ريال	400 دولار
	35,000 ريال	300 دولار
كلية العلوم	100,000 ريال	-
	60,000 ريال	-
كلية التجارة	35,000 ريال	500 دولار
كلية الطب والعلوم الصحية	6,000 دولار	6,000 دولار
	1,250 دولار	1,750 دولار
	1,250 دولار	1,750 دولار
كلية الهندسة	1,250 دولار	1,500 دولار
كلية الزراعة	50,000 ريال	-
كلية الصيدلة	1,250 دولار	1,750 دولار
كلية الإعلام	35,000 ريال	300 دولار
كلية الحاسوب	1,250 دولار	1,750 دولار
كلية البترول والمعادن	1,500 دولار	1,750 دولار

لا تمتلك الجامعات اليمنية لوائح تحدد حقوق ومسؤوليات الطلاب وقواعد السلوك المقبولة داخل الحرم الجامعي، ويتم فرض قواعد سلوك من قبل مسؤولي الجامعة والمنتدى الطلابي بشكل تعسفي، ويتم التحقيق مع الطلبة وإيقاع عقوبات تصل حد الفصل دون الاستناد على أطار قانوني واضح، ولا توجد آليات لشكاوى الطلاب والاعتراض على العقوبات التي توقع عليهم.

وتتم عمليات وإجراءات معادلة المقررات الدراسية وفقاً لاجتهادات في الأقسام الأكاديمية، حيث لا تتوافر في الجامعات اليمنية الحكومية سياسات ومعايير واضحة لمعادلة المقررات الدراسية، أو لمعادلة الشهادات، أو التحويل الداخلي والخارجي، فمثلاً تم قبول طلاب في برامج الماجستير والدكتوراه في تخصصات مختلفة تماماً عن تخصصاتهم في مرحلة البكالوريوس.

على الرغم من أن الجامعات اليمنية الحكومية تحصل رسوم أنشطة طلابية من طلابها كل عام، إلا أنها لا تمتلك سياسات واضحة ومكتوبة حول دعم الأنشطة الطلابية، وعلى مستوى الواقع لا تقدم دعماً مالياً منتظماً للأنشطة الطلابية الثقافية والترفيهية والرياضية، ولا تتوفر سياسات وأدلة وقواعد واضحة ومكتوبة لدعم ومكافأة الطلاب المتميزين، ولا تتوفر خدمات إسعاف وخدمات رعاية صحية أولية للطلاب.

إطار رقم «6» المعايير المتعلقة بالطلبة في وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي

- تطبق المؤسسة سياسات، ونظم للقبول والتسجيل وفقاً لمعايير واضحة، وعادلة، معتمدة، ومعلنة.
- تمتلك المؤسسة إدارة/وحدة للقبول والتسجيل مركزية يتوفر فيها موارد مادية وبشرية مؤهلة وكافية بحسب متطلبات العمل، تتسق معها إدارات/وحدات للقبول والتسجيل على مستوى الكليات بحسب حجم المؤسسة.
- تمكن المؤسسة الأقسام العلمية المختصة من اتخاذ قرارات معادلة المقررات المنقولة «المقاسة» من مؤسسات تعليم عال أخرى وفقاً لنظام مناسب معتمد ومعلن.
- تستخدم المؤسسة النظم المؤتمنة في عمليتي القبول والتسجيل وحفظ السجلات في قاعدة بيانات تدار وتُحدَّث دورياً، ومؤمنة تاميناً جيداً، ولها نسخ احتياطية، وفق مسؤوليات وصلاحيات محددة للوصول إلى بيانات الطلبة.
- نفذ المؤسسة آليات وإجراءات فاعلة لتحديث السجلات، وللتحقق من استيفاء كل طالب لمتطلبات التخرج، وتسليم نتائج الطلبة، وإعلانها في مدة زمنية مناسبة.
- تمتلك المؤسسة لائحة معتمدة ومعلنة لحقوق وواجبات الطلبة، ويتم تعريفهم بها، وتلتزم بتفعيلها؛ وتبين إجراءات تقديم الشكاوى والتأديب والتظلم، وتستطلع آراء الطلبة حول مدى فاعليتها بشكل دوري.
- تنفذ المؤسسة عقوبات التأديب بشكل فوري ومعلن، وتقبل تظلمات الطلبة وتبت فيها من

- قبل لجان مستقلة عن لجان التأديب.
- تتيح المؤسسة مشاركة الطلبة في المجالس واللجان الطلابية عند مناقشة قضايا الطلبة.
 - تمتلك المؤسسة لوائح وأنظمة تراعي حقوق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - تطبق المؤسسة نظام فعال للتوجيه والإرشاد الطلابي، من خلال كوادر مؤهلة وكافية، وتلتزم بتنفيذها.
 - تقدم المؤسسة برامج إرشادية فعالة للطلبة الجدد بما يضمن فهمهم للبرامج والخدمات الطلابية التي تقدمها وحقوقهم وواجباتهم.
 - تمتلك المؤسسة كوادر كافية لتنفيذ برامج فعالة للإرشاد الأكاديمي والمهني للطلبة بما يضمن تعرف ورعاية وتحفيز الطلبة الموهوبين، والمبدعين، والمتفوقين، والمتعثرين.
 - نفذ المؤسسة برامج فعالة للإرشاد النفسي والاجتماعي للطلبة وضمان سريتها ومرونتها وسهولتها، من خلال كادر متخصص.
 - تقيم المؤسسة مدى رضا الطلبة عن خدمات التوجيه والإرشاد الطلابي بشكل دوري، وتتخذ إجراءات التحسين المستمر وفقاً لنتائج التقييم.
 - قدم المؤسسة برامج وخدمات طلابية تتسق مع رسالتها وأهدافها وخصائص مخرجيها، ومع احتياجات الطلبة، وتوفر لها المصادر المناسبة. وتقيمها وتطورها بشكل دوري.
 - تشرك المؤسسة الطلبة في تخطيط ومراجعة البرامج والخدمات الطلابية بصورة مناسبة.
 - تقدم المؤسسة الدعم التنظيمي والمالي والمادي المناسب للجمعيات الطلابية.
 - تمتلك المؤسسة وحدة/إدارة تُعنى بشؤون المتخرجين، تقوم بجمع بياناتهم وإحصاءاتهم في قاعدة بيانات، وتتابعهم بشكل دوري وفق سياسة واضحة.
 - تستطلع المؤسسة آراء وتجارب المتخرجين عن مدى ملائمة مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية التي اكتسبوها في تلبية متطلبات سوق العمل واحتياجات جهات التوظيف.
 - تقيم المؤسسة نسبة توظيف المتخرجين خلال مدة زمنية محددة من التخرج، وتتخذ إجراءات التحسين المستمر وفقاً لنتائج التقييم.

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مجلس الاعتماد وضمان الجودة،

وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، على الرابط التالي:

<https://caqa.gov.ye/alasdarat/topic/120>

10-3. جودة التعليم الجامعي

بدأت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 2001 التفكير في تأسيس نظام للجودة والاعتماد الأكاديمي، وفي 2002 نظمت ورشة حول الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي، ووقعت الوزارة في العام نفسه اتفاق خدمة استشارية مع المجلس البريطاني للجودة في التعليم العالي «NARIC»، بمشاركة خدمة التبادل الأكاديمي الألماني «DAAD»، لتنفيذ أنشطة تتعلق

بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وفي 2006 نظمت ورشتين تدريبيتين للمسؤولين في الوزارة ورؤساء الجامعات ومسؤولين آخرين، نوقش فيهما تأسيس مجلس اعتماد أكاديمي وتطبيق عمليات ضمان جودة داخلي في مؤسسات التعليم العالي. هذه الأنشطة جاءت في إطار مشروع لأربع سنوات «2003-2006» «اليمن: التعلم والتجديد في التعليم العالي» الممول من البنك الدولي، بهدف تقديم المساعدة لجامعتي صنعاء وعدن لتدشين عملية تقييم ذاتي، وتطوير معايير متوافق عليها في مجال ضمان الجودة في التعليم العالي، بحيث تطبقها باقي الجامعات الحكومية، وليمثل ذلك أساساً تعتمد عليه عدد من الجامعات الخاصة في إنجاز تقييم داخلي، وبالرغم من ذلك، لم تطور وزارة التعليم العالي نظاماً لضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن.⁽⁴⁹⁾

انعقد مؤتمر جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في العاصمة صنعاء في مارس 1997، وبعد أحد عشر عاماً انعقد المؤتمر الثاني للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية عام 2008، والذي أشار إلى أن هناك تدن كبير في مستوى التعليم الجامعي، وهناك حاجة ملحة لوضع معايير اعتماد أكاديمية لضمان جودته⁽⁵⁰⁾، وفي مارس 2009 أقر مجلس الوزراء تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، والذي تتمثل مهامه في تحسين نوعية التعليم العالي، ونشر الوعي بثقافة الجودة، وتوفير معلومات واضحة ودقيقة للطلاب وأرباب العمل، والارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال مراقبة الجودة وتقييم أداء مؤسساته، لرفع قدراته التنافسية، وتأكيد الشفافية والمساءلة لجميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها، وتبادل الخبرات مع الهيئات الأكاديمية عربياً ودولياً⁽⁵¹⁾، وفي أكتوبر 2009 عقد المؤتمر الوطني الثالث للتعلم العالي في اليمن، وفي عام 2012 أشارت دراسة حول جودة التعليم العالي في اليمن إلى أن «واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية يشير إلى أن ثقافة الوعي والالتزام بالجودة والتحسين...» لم تُزرع لحد الآن في كل الجامعات اليمنية⁽⁵²⁾.

بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم «74» لعام 2009 بشأن إنشاء مجلس الاعتماد وضمان الجودة، تم تأسيس مجلس الاعتماد وضمان الجودة عام 2009، وبعد حوالي 13 عاماً «يناير 2022» اكتمل إعداد وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي «الاعتماد العام» لمؤسسات التعليم العالي، وتضمنت تسعة معايير رئيسية، وكل معيار شمل مجموعة من المعايير الفرعية، وقد بلغ عدد المعايير الفرعية ثلاثون معياراً، وتحت كل معيار عدد من مؤشرات الأداء⁽⁵³⁾، لكن المجلس لم يطور حتى الآن، للأسف، معايير لجودة التعليم العالي في الجامعات الحكومية والخاصة، وترك الأمر للاجتهادات.

تبدو المعايير التسعة الرئيسية التي تضمنتها وثيقة معايير الاعتماد المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، ومعظم المعايير الفرعية، قريبة جداً حد التطابق مع بعض معايير تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، التي طورها الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي المؤسسي بدولة الكويت⁽⁵⁴⁾، لكنه أهمل المعايير المتعلقة بالهيئة التعليمية، استراتيجيات وطرائق التعلم، وتقييم التحصيل العلمي للطلاب، الأخلاقيات الملزمة، وأنظمة التكنولوجيا.

الأنظمة الداخلية لإدارة الجودة في الجامعات اليمنية ضعيفة، فلم تطور معايير جودة لا للتدريس ولا للبحث، ولم تضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس مدى التقدم باتجاه تحقيق أهداف الجامعة، لذلك فإن كل الجامعات اليمنية لا تقدم تقارير تقييم سنوية داخلية، باستثناء جامعة صنعاء التي أصدرت هذا العام أول تقرير منذ تأسيسها عام 1970، أعده عدد من الموظفين ولم يشرك أعضاء هيئة التدريس والطلاب في إعداده، لذلك جاءت بعض محتوياته دعائية وشكلية، فضلاً عن ذلك فإن كل المؤسسات الأكاديمية الحكومية اليمنية لا تصدر تقارير تقييم خارجية.

كما أن الإدارة المعنية بإدارة الجودة في الجامعات اليمنية، تعمل دون إشراك الطلاب في تقييم البرامج الدراسية، ودون إشراك أعضاء هيئة التدريس، ودون إشراك جهات التوظيف للخريجين لمعرفة مدى كفاءة الخريجين الذين وظفتهم.

لم تعمل إدارات الجودة في الجامعات اليمنية على تصميم جداول المحاضرات والأنشطة البحثية وعمل المكتبات والمعامل ومختلف مرافق الجامعات بما يتواءم مع طبيعتها الأكاديمية والبحثية، بل نظمتها وفقاً لنمط الدوام في المؤسسات والأجهزة الحكومية الإدارية، حيث يبدأ الدوام الساعة الثامنة صباحاً، وينتهي عند الساعة الثانية ظهراً.

لم تطور الجامعات اليمنية الحكومية مؤشرات أداء لقياس جودة التعليم العالي، ولذلك، وصف البنك الدولي عام 2010 التعليم العالي في اليمن بأنه متدنٍ في الجودة، كما حدد أهم العوامل التي تؤثر سلباً على مستوى جودة التعليم الجامعي في اليمن، وهي: «غياب أنظمة ضمان الجودة على المستوى المركزي وعلى المستويات المؤسسية، تدني جودة بيئة التدريس والتعليم بما في ذلك تقادم المناهج الدراسية ونقص موارد المكتبات والمعامل ونقص البنية الأساسية الإلكترونية التي تحد من قدرة الطلاب على الوصول إلى الموارد العالمية، ضعف مؤهلات أعضاء هيئات التدريس، تدني مستوى الكفاءة الداخلية، محدودية الاستقلالية المالية للجامعات الحكومية بسبب تحكم الوزارة في الإنفاق، ضعف قدرات التخطيط والمتابعة والتقييم»⁽⁵⁵⁾، وخلال السنوات التالية لعام 2010 تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في اليمن، ومنذ عام 2015 نشبت حرب أهلية وتدخل عسكري خارجي في اليمن، وهو الأمر الذي ساهم في تردي أوضاع التعليم الجامعي في اليمن، وبات التعليم الجامعي أكثر سوءاً.

4. الاستجابة للآزمات

منذ بداية الحرب، عانى قطاع التعليم من عدد من الاختلالات، تمثلت في تدمير العديد من المباني المدرسية، واحتلال مسلحين تابعين لأطراف الحرب لبعض المباني، وانقطاع مرتبات المعلمين وأساتذة الجامعات في المحافظات الخاضعة لسيطرة حكومة صنعاء، وتراجع القدرة الشرائية للعملة اليمنية، مما أثر سلباً على مستويات معيشة العاملين في قطاع التعليم وأسرههم، وعدم قدرة كثير من العاملين في قطاع التعليم والطلاب على الوصول إلى مؤسساتهم التعليمية، بالإضافة إلى هجرة

العديد من أساتذة الجامعات إلى الخارج.

أعادت جامعة صنعاء تنظيم إدارة مساكن أعضاء هيئة التدريس، فقامت بإخلاء الشقق التي كانت مشغولة بشكل مخالف للائحة الإسكان، وكذلك الشقق التي يمتلك شاغلوها عقارات سكنية خارج الجامعة، وأسكنت بدلاً منهم الأساتذة الذين عجزوا عن دفع إيجارات الشقق المستأجرة خارجها.

استطاعت إجراءات مواجهة الأزمة تحقيق الصمود «Resilience» وضمان استمرارية عمل نظام التعليم، ومع ذلك، فقد اتسمت هذه الإجراءات بجوانب قصور عديدة، بل إن بعضها أدى إلى نتائج عكسية تمامًا، سواء على مستوى جودة التعليم أو من حيث إضعاف مبادئ الحوكمة الرشيدة. ومن هذه الجوانب، على سبيل المثال: غياب العدالة، حيث يوجد تفاوت كبير في أجور الساعات لأعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات. فقد حصل أساتذة كليات الطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والهندسة، والتجارة، والشريعة على أعلى الأجور، بينما حصل أساتذة كليتي التربية، والآداب والعلوم الإنسانية على أدنى الأجور، على الرغم من أن أساتذة الكليات الطبية يمتلكون عيادات خاصة، وصيديات، ومختبرات تحاليل طبية، كما أن أساتذة كليتي الهندسة والتجارة يمتلكون مكاتب استشارية، وأساتذة كلية الشريعة يمتلكون مكاتب محاماة، في حين أن أساتذة كليتي التربية، والآداب والعلوم الإنسانية لا يمتلكون أي مصدر دخل سوى رواتبهم من الجامعات.

صدرت معظم الإجراءات من خلال توجيهات وقرارات فورية، دون إشراك المعلمين وأساتذة الجامعات في مناقشتها وتصميمها، رغم أنهم المعنيون الحقيقيون بها. فضلًا عن ذلك، فإن بعض القرارات تصدر دون دراسة كافية، فقد صدر قانون دعم المعلم والتعليم عام 2019 دون تخطيط أو دراسة متأنية، مما حال دون تحقيق وظيفته الأساسية المتمثلة في دعم المعلمين وصرف مبالغ نقدية تحت مسمى بدل انتقال. حيث صرح وزير التربية والتعليم، خلال جلسة برلمانية في 28 يوليو 2024، قائلاً: منذ تأسيس الصندوق، لم تكف موارده لتغطية بدل الانتقال الشهري، الذي كان مقرراً بمبلغ ثلاثين ألف ريال شهرياً لعدد مائتي ألف معلم ومعلمة.⁽⁵⁶⁾

تعود عدم قدرة النظام التعليمي على الاستجابة للأزمات إلى المركزية الشديدة، سواء في التعليم العام أو التعليم العالي، حيث لا تمتلك مجالس الجامعات ومجالس الكليات ومديرو المراكز التعليمية في المديرية ومديرو المدارس سلطة كافية تمكّنهم من اتخاذ قرارات فعالة في مواجهة الأزمات، فضلًا عن ضعف قدرات بعض المسؤولين في مواقع صناعة القرار.

5. النتائج

- بيّنت نتائج الدراسة توافر مستوى مقبول من الحريات الأكاديمية في المجالات التالية:

- حرية اختيار الأساليب التدريسية.
- الحريات والأمن الشخصي.
- احترام الحق في عدم التعرض لأي عقوبات إدارية أو أكاديمية دون تحقيق عادل.

- حرية وصول أعضاء هيئات التدريس والطلاب إلى المعلومات عبر مختلف القنوات والوسائل.
- بيّنت الدراسة تراجع بعض الحقوق والحريات الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في كل الجامعات اليمنية الحكومية في المجالات التالية:
 - توقف الحكومة المعترف بها دوليًا عن صرف مرتبات الغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس في جامعات المحافظات الشمالية الخاضعة لسلطة حكومة صنعاء.
 - تدخل جهات حكومية في بعض المحافظات وفرضها قيودًا على تنفيذ الأبحاث الميدانية.
 - تجميد نشاط نقابات أعضاء هيئات التدريس.
 - تغييب مبدأ تكافؤ الفرص في التعيين في المناصب الأكاديمية واللجان.
 - مصادرة حق أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات والأقسام الأكاديمية في اختيار أساليب التقييم والامتحانات، وفرض نظام الامتحان القائم على الأسئلة متعددة الاختيارات.
 - حق عضو هيئة التدريس في متابعة تطورات المعرفة المتصلة بتخصصاتهم، عبر المشاركة في المؤتمرات والندوات.
- بيّنت الدراسة تراجع مستوى الحريات الأكاديمية لطلاب الجامعات الحكومية في المجالات التالية:
 - تدني مستوى تكافؤ فرص الطلاب في الالتحاق بالتخصصات التي يريدونها في الجامعات، من خلال اعتماد ثلاثة أنظمة «العام، الموازي والنفقة الخاصة».
 - تجميد نشاط المنظمات الطلابية المستقلة، واستبدالها بمنظمات موالية للسلطات.
 - فرض قيود إدارية على تنفيذ الأبحاث وعلى التدريب الميداني للطلاب.
 - تراجع مستوى ضمان حق الطلاب في المشاركة والتمثيل في الهيئات الأكاديمية للجامعات.
- أساليب التدريس في النظام التعليمي اليمني، ابتداءً من التعليم الأساسي وانتهاءً بالتعليم الجامعي تقوم على التلقين.
- عدم توفير الموارد المالية وموارد البنية التحتية اللازمة لممارسة المراكز البحثية بالجامعات لوظائفها البحثية، ما ترتب عليه تحول معظمها إلى مراكز تدريسية.
- لا تتمتع الجامعات الحكومية بدرجة عالية من الاستقلالية، حيث يتم تعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية من قبل السلطة التنفيذية، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وتقوم وزارة المالية بتعيين كل المدراء الماليين للجامعات، وتخضع ميزانياتها للصيغة النمطية لميزانية الوزارات والمؤسسات الحكومية، المقسمة إلى أبواب وبنود، دون مراعاة الطبيعة الأكاديمية والبحثية للجامعات.
- تقوم السياسة العامة المتعلقة بالتعليم العالي على مستوى الممارسة على التوسع الكمي دون الاهتمام بتحسين جودة التعليم والبحث.
- تتسم بنية نظام التعليم العام والجامعي بالمركزية الشديدة.

- تُدار الجامعات بالأوامر والتوجيهات سواء الصادرة من رؤسائها أو من وزارة التعليم العالي والحكومة، أكثر مما تدار بالأهداف.
- تتبنى الإدارات الأكاديمية في الجامعات الحكومية اليمنية إجراءات شكلية لتحسين مستوى جودة التعليم العالي، وفي ذات الوقت تمارس أعمالاً وإجراءات من شأنها تعزيز سوء التعليم الأكاديمي.
- معظم مؤسسات التعليم العام والجامعي لا تضع خطط عمل سنوية.
- يتم تعيين عمداء كليات ورؤساء أقسام ورؤساء مراكز بحثية مخالفة للشروط المحددة في قانون الجامعات اليمنية.
- هناك قصور في توفير الكتاب المدرسي في بداية كل عام في المدارس العامة.
- بعض المدارس لا تتوفر بها مكتبات ولا معامل.
- تعاني بعض المدارس من نقص في الموظفين الإداريين.

6. التوصيات

- ضمان الحريات الأكاديمية.
- اعتماد نظام التعليم خارج المبنى المدرسي وفي المناطق المفتوحة في حال الطوارئ الشبيهة بحاجّة كورونا.
- توفير الموارد المالية وموارد البنية التحتية للمراكز البحثية في الجامعات، بما يؤهلها لأداء وظائفها البحثية.
- عقد دورات تنمية مهنية لأعضاء هيئات التدريس الجدد، تتركز حول الأساليب «البيداغوجية» الحديثة.
- ضمان استقلال الجامعات، من خلال ما يلي:
 - منح مجالس الجامعات سلطة تعيين المدراء الماليين للجامعات.
 - منح الجامعات حق وضع ميزانياتها السنوية بما يتواءم مع طبيعتها الأكاديمية والبحثية.
 - ضمان حق الجامعات في الحصول على موارد مالية من مصادر غير حكومية.
- دمج المهارات الرقمية في التعليم الجامعي في كل الجامعات اليمنية، يبدأ أولاً بمقرر متطلبات جامعة في السنة الأولى في كل التخصصات يتعلق باستخدام الكمبيوتر والبرامج الرئيسية، وعدد من المقررات في كل تخصص خلال السنوات التالية، تتناسب مع متطلبات سوق العمل في المجالات المتصلة بالتخصص.
- عقد دورات تدريبية في مجال التعليم عن بعد لكل معلمي مدارس التعليم العام وأساتذة الجامعات، بما يمكنهم من التدريس عن بعد في حالات الطوارئ.
- توفير كل المتطلبات المالية والمؤسسية ومتطلبات البنية التحتية اللازمة للتحويل من التعليم التقليدي إلى التعليم التشاركي والذي يطور مهارات حل المشكلات، والتفكير النقدي.

- تعزيز احترام الحريات الأكاديمية في الجامعات، وتمكين أعضاء هيئات التدريس والطلاب من تشكيل نقاباتهم واتحاداتهم وانتخاب هيئاتها الإدارية، وتفعيل دورها في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وفي مراقبة وتقييم أداء الإدارات الجامعية.
- إلزام جميع مديري المدارس الحكومية ابتداءً من العام الدراسي القادم، بتشكيل مجالس الآباء والأمهات وفقاً لأحكام القرار الوزاري رقم «262» بشأن اعتماد العمل بلائحة مجالس الآباء والأمهات، وتوفير شروط تسهيل إداءها لمهامها في المساءلة المجتمعية لمؤسسات التعليم العام.
- إلزام كل مجالس الجامعات الحكومية ابتداءً من مطلع العام الجامعي القادم بتنفيذ نص المادة «1/10و» من القرار الجمهوري بالقانون رقم «17» لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية، والمادة «6/أ/9» من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية، اللتان تنصان على أن يختار مجلس كل جامعة حكومية في أول اجتماع له من كل عام ثلاثة من الشخصيات العامة من ذوي الرأي والخبرة ويصدر بهم قرار من رئيس الجامعة كأعضاء في مجلس الجامعة.
- تشارك مكاتب التربية والتعليم والشركاء الدوليين والمجتمع المدني ومجالس الآباء والأمهات لتوفير منظومات طاقة شمسية للمدارس في المناطق الريفية التي لا توجد بها كهرباء عمومية.
- مراعاة وإدماج إدارة الطوارئ في كل خطط واستراتيجيات قطاع التعليم بشكل دائم، وتعميم بروتوكول المدارس الأمنة.
- تصنيف كل كتب مقررات التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية ضمن الموارد التعليمية المفتوحة أو المصادر التعليمية المفتوحة المملوكة ملكية عامة، والتي يمكن لجميع الأشخاص والهيئات استخدامها وإعادة توزيعها بشكل مجاني ودون قيود.

7. خاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن النظام التعليمي في اليمن يواجه أزمات هيكلية ومعقدة، تتطلب حلولاً جذرية ومستدامة للنهوض بالقطاعات العام والعالى. على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعوق مسيرة التعليم، مثل ضعف البنية التحتية ونقص التمويل وهجرة الكفاءات، إلا أن هناك فرصاً حقيقية يمكن استثمارها من خلال تبني استراتيجيات متكاملة تركز على تطوير المناهج، تحسين جودة التعليم، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية.

إن التعليم، بما يمثله من أهمية محورية في بناء المجتمعات، يجب أن يكون في صدارة الأولويات الوطنية، حيث يعد الاستثمار فيه مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، فإن الالتزام بتطبيق الحلول المقترحة، إلى جانب الاستفادة من التجارب الدولية، سيكون بمثابة حجر الزاوية لبناء مستقبل أكثر إشراقاً للأجيال القادمة في اليمن.

8. المراجع والمصادر

- (1) Xiong Ziyin, Global Comparison of Education Systems, in L. Niancai et al. (eds.), Education in China and the World, Shanghai Jiao Tong University Press 2024, p. 331
- (2) World Bank, Republic of Yemen: School Autonomy and Accountability, SABER Country Report, Available at: worldbank.org
- (3) نقلاً عن، وزارة التربية والتعليم، التطور التعليمي في الجمهورية اليمنية: التقرير الوطني المقدم للدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية والتعليم، المنعقدة في جنيف، في الفترة (25-28) نوفمبر 2008، ص 2، unesco.org
- (4) المرجع السابق، ص 3
- (5) انظر، مكتب وزير التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 30
- (6) مجموعة البنك الدولي، التعلم للجميع: الاستثمار في معارف ومهارات الكوادر البشرية من أجل تعزيز التنمية، استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020: ملخص واف، أبريل/ نيسان 2011، worldbank.org
- (7) انظر، المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التعليم في الجمهورية اليمنية، أبريل 2005
- (8) تركيب الشكل اعتماداً على البيانات الواردة في، المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن التعليم في الجمهورية اليمنية، أبريل 2005
- (9) انظر، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2021-2023)، صنعاء، فبراير 2024، ص 309، cso-ye.org
- (10) تم تركيب الجدول بناء على المعلومات الواردة في، الجمهورية اليمنية، مكتب وزير التربية والتعليم، صنعاء، د. ت، ص 27
- (11) تم تركيب الشكل باستخدام بيانات من، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2021-2023)، صنعاء، فبراير 2024، ص 309
- (12) انظر، الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (2021-2023)، صنعاء، فبراير 2024، ص 309، نسخة إلكترونية
- (13) انظر، مكتب وزير التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 27
- (14) انظر، مكتب وزير التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 27
- (15) انظر، إدوارد سعيد، خيانة المثقفين، ص 208
- (16) انظر، المرجع السابق، ص 205
- (17) انظر، المرجع السابق، ص 207
- (18) انظر، باولو فرايري، تعليم المقهورين، ترجمة يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، د. ت، ص 51
- (19) عادل مجاهد الشرجبي، اليمن: أوضاع التعليم العام في زمن الحرب، موقع مركز اليمن والخليج للدراسات على شبكة الإنترنت، ygcs.center

- (20) انظر، رشاد سعيد قائد حسن مجلي، الاحتياجات التدريبية لمديري مدارس التعليم العام ومكاتب التربية والتعليم بمحافظة تعز أثناء الأزمات، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (11)، ص 120
- (21) انظر، محمد سعيد الحاج، آراء معلمي ومديري مدارس التعليم الأساسي بمحافظة تعز حول أساليب الإدارة المدرسية المتبعة بمدارسهم: دراسة ميدانية، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (11)، ص 133
- (22) انظر، عمار أحمد أمين محمد الشميري، المساءلة التربوية في سياق التوجهات الإدارية الحديثة، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (38)، ديسمبر 2023، ص 286
- (23) انظر، مهيب هادي علي خليل، دراسة تحليلية تقويمية لمحتوى وأسئلة كتب الجغرافية المقررة على تلاميذ المرحلة الإعدادية في اليمن، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (13)، سبتمبر 2020، ص. (331-333).
- (24) البنك الدولي، استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020: ملخص واف، أبريل نيسان 2011، worldbank.org
- (25) See, Wikipedia, Systems Approach for Better Education Results, at wikipedia.org
- (26) See, World Bank, Republic of Yemen: School Autonomy and Accountability, SABER Country Report, p. 3, Available at: worldbank.org
- (27) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة -التعليم حتى عام 2030 في التخطيط والسياسات القطاعية الشاملة: دليل تقني موجه لمكاتب اليونسكو الميدانية، د. ت، ص 12. متوفر على gcedclearinghouse.org
- (28) تم إنشاء جامعتي حجة والبيضاء فقط، وتم إنشاء جامعات أبين، لحج، والضالع أثناء الحرب (أبين 2018، لحج 2021، والضالع 2022).
- (29) عادل مجاهد الشرجبي، اليمن: أوضاع التعليم العام في زمن الحرب، مرجع سابق.
- (30) إبراهيم محمد صالح، مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (41)، الجزء الثالث، 2017، ص 28
- (31) انظر، إبراهيم محمد صالح، مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (41)، الجزء الثالث، 2017.
- (32) جامعة صنعاء، التقرير السنوي للعام الجامعي 1445 هجرية، ص. (461-464) متاح على [الرابط](#)
- (33) جامعة صنعاء، كلية الآداب، مشروع دليل الكلية للعام الجامعي (1983-1984)، ملزمة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص 43.
- (34) المرجع السابق، ص 46.
- (35) انظر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 19
- (36) انظر، المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (37) الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (2006-2010)، صنعاء، 2006، ص 15
- (38) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 18
- (39) انظر، المرجع السابق، ص 30

- (40) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (41) Andreia Carvalho et al, Pedagogical Innovation in Higher Education and Active Learning Methodologies: A Case Study, Education + Training, Emerald Publishing Limited.
- (42) Honorine Nocon and Monica E. Nilsson, Gentle Partnerships: Learning from the Fifth Dimension, in Gordon Wells and Anne Edwards (eds.), Pedagogy in Higher Education: A Cultural Historical Approach, Cambridge University Press, p 232
- (43) David Perrin, Connie Hancock, and Ruth Miller, Internal Knowledge Transfer: Professional Development Programmes and Embedding Real World Learning for Full-Time Undergraduates, in Dawn A. Morley and Md Golam Jamil (eds.), Applied Pedagogies for Higher Education Real World Learning and Innovation across the Curriculum, Palgrave Macmillan, 2021, p 22
- (44) عبد الله قاسم وصالح يوسف، الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة عدن من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، مجلة بحوث جامعة تعز، العدد (12)، ص 294، انظر أيضاً، ردمان محمد سعيد غالب وتوفيق علي عالم، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (1)، 2008، ص 164
- (45) انظر، نايف علي صالح الأبرط، تصور مقترح لتطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية في ضوء تكنولوجيا التعليم، مجلة جامعة البيضاء للبحوث، العدد (1)، أغسطس 2019
- (46) انظر، حمود محمد شرف الدين، منهجية الرسائل الجامعية في علم الاجتماع: تحليل مضمون لبعض رسائل الماجستير المجازة في الجامعات اليمنية، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، المجلد (32)، العدد (1)، يناير- يوليو 2009، ص 82.
- (47) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد اليونسكو للإحصاء، التصنيف الدولي الموحد للتعليم إيسكد 2011، 2012، ص 7 : متاح على uis.unesco.org
- (48) انظر، وزارة التعليم العالي، الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 33
- (49) See, Mahyoub Ali Anam, Abdullah Othman AlHammadi and Abdulwahab Awadh Kwirean, The Status of Quality Assurance and Accreditation Systems within Higher Education Institutions in the Republic of Yemen, Quality in Higher Education, Vol. 15, No. 1, April 2009, pp. 51, 55. Available at: tandfonline.com
- (50) أسوان عبد الله حمزة، تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، المجلة العربية لضمان الجودة، العدد (10)، المجلد الخامس، 2012، ص 52
- (51) انظر، المرجع السابق، ص. 52-53
- (52) المرجع السابق، ص 51
- (53) انظر، موقع مجلس الاعتماد الأكاديمي، متاح على caqa.gov.ye
- (54) الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي و ضمان جودة التعليم: متاح على nbaq.edu.kw

(55) البنك الدولي، وثيقة التقييم المسبق لمشروع تقديم منحة مقترحة مقدارها 8.5 مليون وحدة حقوق سحب

خاصة (ما يعادل 13 مليون دولار أمريكي) إلى الجمهورية اليمنية لأجل مشروع تحسين جودة التعليم

العالي، 26 مارس 2010، متوفرة على الرابط worldbank.org

(56) انظر، موقع البرلمان اليمني، على الرابط yemenparliament.gov.ye

القضاء في اليمن

التجارب العالمية وما يستفاد منها

THE JUDICIARY IN YEMEN

International Experiences and
Lessons Learned

القاضي الدكتور يحيى أحمد الخزان

نائب عميد المعهد العالي للقضاء

أستاذ الفقه المقارن المساعد

جامعة صنعاء

Judge Dr. Yahya Ahmed Al-Khazan

Deputy Dean, Higher Institute of Judiciary

Assistant Professor, Comparative Jurisprudence

Sana'a University

ملخص

يتناول البحث التعريف بالقضاء والتنمية والعلاقة بينهما، وتأثير كل منهما على الآخر، كذلك يبرز دور القضاء في دعم التنمية من خلال الآليات التي يتخذها والتي تساهم في التنمية واستمرارها، ويمثل ذلك مطلبًا للإصلاح القضائي.

كما تناول البحث التجارب العالمية للقضاء، من حيث البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية باعتبارهما ركيزتا النظام القضائي، حيث تم تناول تجارب عينة من الدول مراعيًا تنوع الأنظمة.

كذلك تم تناول القضاء اليمني بتشخيص الواقع وإشكالاته تم تناول الإشكالات والتحديات والحلول المناسبة لها. حيث تم استعراض الوضع الحالي من خلال الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية والتي تمثل آليات العمل القضائي. وذلك لكي تتضح معالم التجربة اليمنية بمقارنتها بالتجارب الأخرى، ومن ثم كيفية مواجهة المعوقات والتحديات بالحلول المناسبة.

كلمات مفتاحية: القضاء، العدالة، الإصلاحات القضائية، التشريعات، اليمن.

Abstract

The research explores the relationship between the judiciary and development, highlighting their mutual influence and the judiciary's role in sustaining development through effective mechanisms, making judicial reform essential.

It examines global judicial systems, focusing on organizational structure and culture as core pillars, analyzing diverse country experiences.

The study also assesses the Yemeni judiciary, diagnosing its current state, challenges, and potential solutions. By comparing its structure and culture with other judicial models, it identifies obstacles and proposes strategies for overcoming them.

Keywords: Judiciary, Justice, Judicial Reforms, Legislation, Yemen.

1. الإطار العام

1-1. مقدمة

شهد القضاء في العصر الحديث تطورات كبيرة نتيجة للتحولات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، مما جعل تطوير القضاء ضرورة ملحة لضمان العدالة والتنمية المستدامة. يواجه القضاء اليمني تحديات كبيرة ترتبط بضرورة تحديث آلياته ومواكبة التجارب العالمية الناجحة، مع التركيز على إدخال التكنولوجيا لتحسين فعالية القضاء وتقليل الفجوات الإجرائية. كما يتناول هذا البحث استعراضاً شاملاً لدور القضاء في دعم التنمية، مع التركيز على التجارب العالمية الناجحة في تطوير الأنظمة القضائية، وكيفية الاستفادة منها لتحسين النظام القضائي في اليمن. ويقسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. العلاقة بين القضاء والتنمية.
2. استعراض التجارب العالمية في إصلاح القضاء.
3. تشخيص واقع القضاء اليمني واستعراض التحديات التي يواجهها.

2-1. الإشكالية

تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في الإجابة على السؤال التالي: «إلى أي مدى يمكن للقضاء اليمني الاستفادة من التجارب القضائية العالمية لتحسين أدائه وتحقيق العدالة والتنمية المستدامة؟». ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

1. ما دور القضاء في تحقيق التنمية المستدامة؟
2. ما أبرز التحديات التي يواجهها القضاء اليمني؟
3. كيف يمكن للتجارب العالمية الناجحة أن تقدم حلولاً عملية لهذه التحديات؟

3-1. فرضية البحث

يفترض البحث أن القضاء اليمني يمتلك القدرة على الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة، شريطة وجود إرادة سياسية وموارد كافية لتطبيق الإصلاحات المطلوبة.

4-1. منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي مع استخدام المقارنة كأداة رئيسية لفهم الاختلافات والتشابهات بين النظام القضائي اليمني والتجارب الدولية التي تم اختيارها بناءً على معايير تشمل:

1. تنوع الأنظمة القانونية «مثل الأنظمة المدنية والأنظمة المشتركة».
 2. مدى تحقيق هذه الأنظمة لتطورات ملموسة في القضاء والتنمية.
 3. ملاءمة هذه التجارب لتطبيقها في السياق اليمني.
- كما تم تحليل البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك الدراسات الأكاديمية، التقارير الدولية، والقوانين المحلية، مع التركيز على استنباط الحلول العملية.

2. القضاء والتنمية، المفاهيم والعلاقة

2-1. مفهوم القضاء

القضاء هو الجهة التي تتولى الفصل في المنازعات وتطبيق القانون، مما يضمن حماية الحقوق وتحقيق العدالة. في العصر الحديث، أصبح القضاء أداة حيوية لدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال توفير بيئة قانونية موثوقة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2-2. مفهوم التنمية

التنمية هي عملية منظمة تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع من خلال تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. تشمل التنمية تقليل الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز سيادة القانون، كما أنها تتطلب بنية قانونية تدعم الاستثمارات وتحفز الابتكار.

2-3. العلاقة بين القضاء والتنمية

القضاء ليس مجرد وسيلة لحل النزاعات، بل هو دعامة أساسية لتحقيق العدالة وترسيخ الشفافية في المجتمع. تتجلى علاقته بالتنمية في تأثيره المباشر على استقرار البيئة القانونية، مما يساهم في خلق مناخ مشجع للاستثمار والتنمية المستدامة. وإذا كان لكل من القضاء والتنمية تأثير مباشر على الآخر فإنه يمكن تلخيصها كالتالي:

1. دعم الاستقرار الاقتصادي:

القضاء المستقل والفعال يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية، حيث يعزز الاستقرار القانوني ويضمن تطبيق القوانين بعدالة وشفافية، مما يخلق بيئة مشجعة للاستثمار ويحفز النمو الاقتصادي والابتكار، فجذب المستثمرين مثلاً يستلزم الحفاظ على استقلالية القضاء وتوفير ضمانات الاستقلال، وتحسين البنية التحتية للمحاكم والاستقرار القانوني، كذلك التسريع في حل المنازعات التجارية، والتي تتطلب إصلاح الإجراءات القضائية وتحديث القوانين، وتبسيط إجراءات التقاضي.

وفي المقابل، يساهم النمو الاقتصادي في دعم النظام القضائي من خلال توفير الموارد اللازمة لتطوير بنيته التحتية، وتعزيز كفاءة القضاة والعاملين عبر برامج التدريب والتأهيل المستمر، مما يؤدي إلى نظام قضائي أكثر كفاءة واستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

2. تحقيق العدالة الاجتماعية:

من أهم آليات العدالة الاجتماعية القضاء العادل الذي يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال حماية حقوق الأفراد وضمان المساواة وحماية حقوق الإنسان والذي يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والحد من الفقر وذلك بتوزيع الموارد بشكل عادل وتسهيل وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة، وفي النهاية يمكن القول بأن القضاء العادل يضمن توزيع الموارد بشكل منصف، مما يقلل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، ويدعم التنمية الشاملة.

3. الشفافية ومكافحة الفساد:

يؤدي القضاء دورًا حاسمًا في مكافحة الفساد وضمان الشفافية، من خلال محاكمة المتورطين وعقابهم، وهذا يؤدي إلى تعزيز النزاهة الإدارية ودعم بيئة الأعمال.

4. الاستقرار السياسي:

إذا كان دور القضاء يتمثل في حل النزاعات بشكل عادل وفعال، فالقضاء المستقل يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال التمسك بالدستور والفصل بين السلطات وضمان حقوق الإنسان، وينعكس على بيئة التنمية. والتنمية السياسية تقوي المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتساهم في فعالية واستقلال القضاء.

2-4. دور القضاء في الأزمات

القضاء يلعب دورًا محوريًا في إدارة الأزمات القانونية والاجتماعية، حيث يساهم في:

1. ضمان حقوق الأفراد وحمايتهم خلال الأزمات السياسية أو الاقتصادية.
2. التعامل مع الجرائم المستجدة مثل الجرائم الإلكترونية والتغيرات المناخية والتصدي للجرائم الاقتصادية مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي⁽¹⁾، بما يضمن تكييف النظام القضائي مع التحديات الجديدة.
3. الحفاظ على استقرار المجتمع من خلال تعزيز سيادة القانون وتقديم حلول قانونية فعالة.

2-5. استخدام التكنولوجيا في القضاء

يُعد استخدام التكنولوجيا أحد أهم الأدوات لتحسين فعالية القضاء وتسريع الإجراءات، كما يُشير تقرير مكتب الأمم المتحدة إلى أن التكنولوجيا الرقمية تعزز الشفافية وتقلل التكاليف⁽²⁾، ويشمل ذلك:

1. أتمتة العمليات القضائية لتقليل التأخير وتقليل التكاليف.
2. تقديم الخدمات القضائية عبر الإنترنت بما يعزز الوصول إلى العدالة لجميع الفئات.
3. استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل القضايا وتحسين دقة الأحكام وتسريع الفصل فيها.
4. تطبيق المحاكم الرقمية لتسهيل الإجراءات وضمان الشفافية.

2-6. الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية

القضاء يساهم في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من خلال:

1. تقليص الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر توزيع الموارد بشكل عادل.
2. دعم القوانين التي تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفساد، مما يساهم في تحسين مناخ الأعمال.
3. تشجيع التنمية المستدامة عبر تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام القضائي.
4. تسهيل الوصول إلى العدالة للفئات المحرومة بما يعزز الاستقرار الاجتماعي.

7-2. أمثلة دولية لعلاقة تكاملية بين القضاء والتنمية

1. سنغافورة: أسهم نظامها القضائي الفعّال في خلق بيئة استثمارية جذبت رؤوس الأموال الأجنبية.
2. جنوب أفريقيا: القضاء المتخصص في قضايا حقوق الإنسان لعب دوراً في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت.
3. الهند: إنشاء محاكم متخصصة للتعامل مع النزاعات التجارية والتنمية بشكل أسرع وأكثر كفاءة، مما يعزز الثقة في بيئة الأعمال.
4. ألمانيا: القضاء الإداري ساعد في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية بما يدعم التنمية الشاملة.

8-2. خلاصة

العلاقة بين القضاء والتنمية تعد أحد أسس بناء مجتمع مستقر ومزدهر. ولتحقيق ذلك، يجب العمل على إصلاح النظام القضائي بما يضمن نزاهته وفعاليته، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا وتحسين البنية التحتية القضائية لدعم الأهداف التنموية، وتعزيز القوانين التي تسهم في استقرار النظام القانوني وجذب الاستثمارات. كما ينبغي تعزيز دور القضاء في الأزمات وتوسيع نطاق الإصلاحات الاجتماعية لتحقيق العدالة والتنمية الشاملة.

3. التجارب العالمية في تطوير القضاء

شهد القضاء في العصر الحديث تحولات وتطورات وتغيرات اجتماعية وتكنولوجية وسياسية حتمت على القضاء التفاعل معها بما يؤدي إلى تحقيق العدالة بسرعة وشفافية وفعالية.

1-3. مكونات النظام القضائي

تركّز التجارب العالمية في القضاء على عنصرين أساسيين، هما: البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية، وهما مكونان مهمان في النظام القضائي، حيث تتداخل العناصر المكونة لهما وتتفاعل مع بعضها البعض، رغم اختلافهما من حيث المفهوم والوظيفة. فإذا كان البناء التنظيمي يضع الأسس التي يسير عليها القضاء، والمتمثلة في الهيكل الرسمي الذي ينظم توزيع السلطات والمسؤوليات داخل النظام القضائي، فإن الثقافة التنظيمية تؤثر على الفعالية من خلال تعزيز النزاهة، والاستقلالية، والحيادية، والالتزام الأخلاقي في العمل، وترسيخ مبدأ التعاون.

كما أن نجاح البناء التنظيمي يتطلب وجود ثقافة تنظيمية تدعم تطبيق القوانين بنزاهة، إذ إن الهيكل وحده لا يضمن تحقيق العدالة ما لم يتم الالتزام بالمبادئ. وباختصار، يمكن القول إن البناء التنظيمي يشكّل الإطار القانوني والإداري الذي ينظم عملية التقاضي، بينما تشكّل الثقافة التنظيمية الأساس القيمي والأخلاقي الذي يؤثر على كيفية تطبيق هذا الإطار، وبالتالي، فإن تحقيق العدالة يتطلب التوازن بين الاثنين.

1-1-3. البناء التنظيمي

يطلق البناء التنظيمي على الهيكل الرسمي الذي يشكل النظام القضائي ويحدد كيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات داخل النظام القضائي، ويهتم بالترتيب الإداري والتنظيمي للسلطة القضائية، إذ إنه الإطار الذي يحدد كيفية تنظيم أعمال المحاكم والهيئات القضائية وتوزيع المهام والصلاحيات، ويمكن تقسيم البناء التنظيمي إلى 1- هيكل تنظيمي تدرج تحته النيابة العامة والمحاكم ومجلس القضاء الأعلى، كما يتطلب وجود محاكم متخصصة وهيئات رقابية مستقلة تضمن سير العدالة بشكل سلس ومنظم، ثم 2- هيكل إداري وهو الإطار التنظيمي الذي يوزع المهام بين أقسام الهيكل المختلفة، وأخيراً 3- الكادر الوظيفي الذي يقوم بالمهام المنوطة بهذا البناء كاملاً، سواء التخصصية أو الإدارية، وفيما يلي سنتناول أمثلة دولية مختلفة لشكل البناء التنظيمي، مع استعراض أبرز مميزاته وتحدياته:

- ألمانيا: يتميز بتخصص القضاء الإداري الذي يُعنى بالقضايا المتعلقة بالقرارات الحكومية والإدارية. هذا التخصص لا يعزز الكفاءة فقط، بل يضمن أيضاً تحقيق العدالة في النزاعات التي تتعلق بالمصالح العامة.
- سنغافورة: يعتمد على الرقمنة في المحاكم لتسريع الإجراءات القضائية. تستخدم سنغافورة نظام المحاكم الإلكترونية الذي يسمح بتقديم الوثائق إلكترونياً، مما يقلل من الوقت والتكاليف المرتبطة بالتقاضي التقليدي.
- بريطانيا: يعتمد على نظام المحلفين في القضايا الجنائية مما يعزز الشفافية والعدالة، كما يشمل محاكم متخصصة في قضايا معينة مثل الجرائم الإلكترونية وحقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى أنه يتيح إمكانية المراجعة القضائية لضمان تطبيق القوانين بعدالة.
- الولايات المتحدة: تنقسم المحاكم في النظام القضائي الأمريكي إلى فيدرالية ومحلية، مع محكمة عليا للفصل في النزاعات الكبيرة، كما أن هذا النظام يعتمد بشكل كبير على إدارة القضايا إلكترونياً.

جدول «1»

مميزات وتحديات ومخرجات البناء التنظيمي في أنظمة قضائية دولية مختلفة

الدولة	مميزات البناء التنظيمي	التحديات	المخرجات المتوقعة
ألمانيا	قضاء إداري متخصص يعزز الكفاءة والعدالة في النزاعات الحكومية والإدارية	ضرورة التوسع في المحاكم الرقمية	تسريع البت في القضايا وتقليل العبء على القضاء العادي
سنغافورة	محاكم إلكترونية متكاملة تُسهّل التقاضي وتُقلّل التكاليف	الحفاظ على التوازن بين الرقمنة والخصوصية	تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في النظام القضائي

الدولة	مميزات البناء التنظيمي	التحديات	المخرجات المتوقعة
بريطانيا	نظام المحلفين، محاكم متخصصة	تحسين آليات المراجعة القضائية	تحقيق نزاهة أكبر في القضايا الجنائية
الولايات المتحدة	محاكم متعددة المستويات وإدارة إلكترونية للقضايا	تحديات في ضمان الوصول المتساوي للعدالة	تقليل التأخير وزيادة كفاءة القضاء

2-1-3. الثقافة التنظيمية

الثقافة التنظيمية تُبرز القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم النظام القضائي. النزاهة والشفافية والاستقلالية من أبرز هذه القيم، وهي الأساس لتحقيق العدالة المستدامة.

- جنوب أفريقيا: تركز على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. النظام القضائي هناك يلعب دوراً كبيراً في محاربة التمييز وتعزيز المساواة، كما أن القضاة يتمتعون باستقلالية كبيرة تمكنهم من التصدي للضغوط السياسية.
- سنغافورة: تجمع بين النزاهة والابتكار، حيث يتم تدريب القضاة بانتظام على التقنيات الجديدة لتعزيز الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تنظيم جلسات استماع مفتوحة لتعزيز الشفافية.
- فرنسا: يعتمد على تقليل عدد الاستئنافات لضمان سرعة الفصل في القضايا، كما أنه يُوظف الذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا المعقدة وبياناتها.⁽³⁾

جدول «2»

الثقافة التنظيمية وأثرها على الأداء القضائي في دول مختلفة

الدولة	الميزات الثقافية البارزة	أثرها على الأداء القضائي
جنوب أفريقيا	التركيز على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية	تحسين التوازن الاجتماعي وتقليل التمييز القضائي
سنغافورة	النزاهة والابتكار من خلال تدريب القضاة بانتظام على التقنيات الجديدة	زيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل التأخير في البت بالقضايا
فرنسا	تقليل عدد الاستئنافات، استخدام الذكاء الاصطناعي	تسريع التقاضي وتحسين دقة الأحكام

3-1-3. العلاقة بين البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية

البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية يشكلان قاعدة متكاملة لأي نظام قضائي ناجح. الهيكل الإداري القوي يدعم القيم الأساسية للنظام القضائي مثل النزاهة والشفافية، بينما تضمن الثقافة التنظيمية التزام القضاة والموظفين بهذه القيم، كما توضح هذه الأمثلة:

- ألمانيا: النظام القضائي يُظهر توازنًا بين هيكل قوي وثقافة قضائية تركّز على استقلال القضاء. هذا التوازن يُعزّز ثقة المواطنين ويزيد فعالية النظام.
- كندا: يُدمج نظامها القضائي بين استقلالية القضاء وثقافة تنظيمية تُشجع على المحاسبة، مما يجعل القضاء أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع. علاوة على ذلك، تعزز كندا برامج التدريب المستمر للقضاة لضمان مواكبة التطورات القانونية.

جدول «3»

العلاقة بين البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية للنظام القضائي في ألمانيا وكندا

الدولة	أهم مظاهر العلاقة بين التنظيم والثقافة	الأثر على النظام القضائي
ألمانيا	توازن بين هيكل قوي وثقافة استقلالية تضمن العدالة الفعالة	تحسين جودة الأحكام وزيادة ثقة الجمهور في القضاء
كندا	دمج الاستقلالية مع تدريب مستمر للقضاة	تعزيز الكفاءة وتقليل الأخطاء القضائية

2-3. التطورات الحديثة في الأنظمة القضائية

مع تطور الأنظمة القضائية العالمية، ظهر عدد من العوامل التي تؤثر على كفاءة القضاء وتحقيق العدالة بطرق جديدة. من أبرز هذه العوامل العدالة البديلة، التكنولوجيا القضائية، والتعاون الدولي. فبينما يُعنى البناء التنظيمي والثقافة التنظيمية بوضع الأسس والضوابط الداخلية، تساهم هذه العوامل الحديثة في تعزيز سرعة الإجراءات، تحسين الشفافية، وتقليل الضغط على المحاكم التقليدية، ولذلك فإن دراسة هذه الجوانب تعتبر ضرورية لفهم كيفية تطوير الأنظمة القضائية في الدول المختلفة والاستفادة منها في تحسين النظام القضائي، وهو ما سنتناوله كالتالي:

1-2-3. العدالة البديلة

العدالة البديلة أصبحت عنصرًا حيويًا في الأنظمة القضائية الحديثة. أدوات مثل التحكيم والوساطة توفر بدائل سريعة وفعالة لحل النزاعات، مما يساعد في تقليل الأعباء على المحاكم التقليدية.

- الهند: تُعدّ من الدول الرائدة في استخدام محاكم التحكيم التجاري. هذه المحاكم تُعالج القضايا الاقتصادية وملكية الفكرية بطريقة أسرع وأقل تكلفة من المحاكم التقليدية. يساهم هذا النهج في تعزيز بيئة الأعمال.
- سنغافورة: طورت نظامًا شاملًا للوساطة التجارية، مما جعلها مركزًا إقليميًا لحل النزاعات، ونظام الوساطة يُستخدم بشكل خاص في القضايا الدولية حيث يكون للأطراف خلفيات قانونية مختلفة.

- أثر العدالة البديلة

تخفيف الضغط على المحاكم التقليدية، توفير الوقت والمال للأطراف، وتعزيز الثقة في النظام القضائي. كما أن هذه الأدوات تعزز من قدرة النظام القضائي على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

جدول «4»

نماذج العدالة البديلة للنظام القضائي، أثرها وتحدياتها في دول مختلفة

الدولة	نماذج العدالة البديلة	الأثر	التحديات
الهند	محاكم التحكيم التجاري لحل النزاعات الاقتصادية	تخفيف الضغط على المحاكم التقليدية	ضعف الوعي القانوني لدى الأطراف المستفيدة
سنغافورة	نظام شامل للوساطة التجارية خاصة في النزاعات الدولية	تعزيز الثقة في النظام القضائي	صعوبة تنسيق الوساطة بين الأطراف الدولية

2-2-3. التكنولوجيا القضائية

التكنولوجيا تُعتبر من أهم العوامل التي ساعدت في تحديث الأنظمة القضائية. اعتماد الأنظمة القضائية على التكنولوجيا ليس فقط لتسريع العمليات، بل أيضًا لتعزيز الشفافية والمساءلة.

- ألمانيا وسنغافورة: تُعدّان من الدول الرائدة في استخدام المحاكم الرقمية. يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القضائية وتقديم توصيات للقضاة، مما يقلل من الأخطاء البشرية.
- الولايات المتحدة: تُطبّق نظم تكنولوجيا المعلومات لإدارة القضايا القضائية بفعالية، مما يُساهم في تقليل التأخير وزيادة الكفاءة. كما تُستخدم تقنيات الفيديو لإجراء الجلسات عن بُعد، مما يوفر الوقت والموارد.

- أثر التكنولوجيا

تحسين الشفافية، تسريع الإجراءات، وزيادة سهولة الوصول إلى العدالة، خاصة للفئات المحرومة. التكنولوجيا أيضاً تُسهم في تعزيز التواصل بين الأطراف وإدارة الملفات القضائية بشكل أفضل.

جدول «5»

استخدام التكنولوجيا في النظام القضائي، أثرها وتحدياتها في دول مختلفة

الدولة	أهم الابتكارات التكنولوجية	الأثر	التحديات
ألمانيا وسنغافورة	المحاكم الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات القضائية	تقليل الأخطاء البشرية وزيادة الكفاءة	ضرورة تدريب القضاة على التقنيات الجديدة
الولايات المتحدة	نظم إدارة القضايا واستخدام الفيديو للجلسات عن بُعد	توفير الوقت وتقليل التكاليف	الحفاظ على خصوصية البيانات القضائية

3-2-3. التعاون الدولي

التعاون الدولي يُعد عنصرًا هامًا لتطوير الأنظمة القضائية. يتمثل ذلك في تبادل الخبرات وتنسيق الجهود بين الأنظمة القضائية المختلفة لضمان تطبيق معايير موحدة وتحقيق العدالة بشكل شامل.

- الاتحاد الأوروبي: يمثل نموذجًا للتعاون القضائي من خلال تنسيق القوانين وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. هذا التعاون يعزز من الكفاءة ويضمن معايير موحدة للعدالة. كما أن هناك برامج تدريب مشتركة للقضاة.

- أثر التعاون الدولي

تحسين الكفاءة القضائية، وتطوير الأنظمة القانونية بشكل مستدام، وتسهيل تسليم المجرمين بين الدول بطرق قانونية واضحة. ويُعزز من قدرة الأنظمة القضائية على التعامل مع القضايا العابرة للحدود.

جدول «6»

التعاون الدولي في النظام القضائي، أثره وتحدياته

الدولة	نماذج التعاون الدولي	الأثر	التحديات
الاتحاد الأوروبي	تنسيق القوانين وبرامج تدريب القضاة المشتركة	تحسين الكفاءة وضمان العدالة الموحدة	تفاوت الأنظمة القانونية بين الدول
الأمم المتحدة	تبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات الدولية	تعزيز العدالة العابرة للحدود	صعوبة تحقيق توافق شامل بين الدول

3-3. التحليل المقارن بين التجارب المختلفة

- أوجه التشابه: الأنظمة الناجحة تعتمد على استقلال القضاء، تعزيز النزاهة، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. كما أنها تُركز على تحقيق العدالة بشكل سريع وفعال.
- أوجه الاختلاف: بينما تركز بعض الدول على العدالة البديلة لتخفيف الأعباء عن المحاكم، تركز دول أخرى على تطوير البنية التحتية القضائية لتلبية احتياجاتها. الاختلافات تشمل أيضاً مستوى الاعتماد على التكنولوجيا واستقلالية الهيئات القضائية.

جدول «7»

ملخص الميزات الثقافية البارزة وأثرها على الأداء القضائي للدول المختلفة

الأسلوب	الميزات الثقافية البارزة	أثرها على الأداء القضائي
العدالة البديلة	جميع الأنظمة الناجحة تعتمد على أدوات مثل التحكيم والوساطة لتخفيف العبء على المحاكم	بعض الدول تجعلها اختيارية، بينما دول أخرى مثل سنغافورة تدمجها في النظام الرسمي للقضاء
التكنولوجيا القضائية	استخدام المحاكم الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة	مستوى اعتماد التكنولوجيا يختلف حسب الموارد والبنية التحتية
استقلال القضاء	شرط أساسي لتحقيق النزاهة والشفافية	استقلال القضاء يتفاوت حسب القوانين المحلية والضغوط السياسية
التعاون الدولي	جميع الأنظمة الناجحة تعتمد على أدوات مثل التحكيم والوساطة لتخفيف العبء على المحاكم	بعض الدول تجعلها اختيارية، بينما دول أخرى مثل سنغافورة تدمجها في النظام الرسمي للقضاء

4-3. إسقاط التجارب الناجحة على السياق اليمني

1-4-3. التجريبتين ومبررات اختيارهما

في إطار تحويل البحث إلى واقع ملموس متصل بالسياق اليمني والمشاكل التي تواجه النظام القضائي، يمكن إسقاط تجربتين دوليتين ناجحتين في تطوير النظام القضائي وهي سنغافورة ورواندا، وقد تم اختيار الدولتين لعدة عوامل مشتركة مع التجربة اليمنية، أهمها:

- تشابه السياق السياسي والقانوني: تم اختيار رواندا كنموذج لدولة تعافت من نزاع داخلي وأعدت بناء نظامها القضائي، وسنغافورة مثالاً لدولة استطاعت تجاوز قيود الموارد من خلال تبني التكنولوجيا.
- نجاح التطبيق العملي: ركزت التجارب على الدول التي أظهرت نتائج إيجابية وملموسة في تحسين كفاءة القضاء وزيادة ثقة المواطنين.
- إمكانية التكيف: تمت مراعاة أن تكون النماذج المختارة قابلة للتعديل بما يتناسب مع الواقع اليمني المتغير.
- التحليل المكتبي: يمكن استكشاف ومراجعة الأدبيات المتاحة لتفاصيل نجاح هذه الدولتين والاستفادة منهما بعمق، بما في ذلك تقارير الأمم المتحدة والمقالات الأكاديمية حول التجارب القضائية الدولية.

- التجربة السنغافورية

تعتبر سنغافورة واحدة من أبرز الدول التي تبنت التكنولوجيا في القطاع القضائي بشكل شامل، حيث أطلقت نظام المحاكم الإلكترونية الذي يغطي جميع جوانب العملية القضائية بدءاً من رفع القضايا إلكترونياً وحتى إصدار الأحكام.

- المزايا الممكنة تحقيقها: تقليل التكاليف الزمنية والإدارية بما يعزز من سرعة البت في القضايا، كما يمكن زيادة الشفافية والحد من الفساد من خلال توفير آليات رقمية لمراقبة الأداء القضائي.
- كيفية التطبيق في اليمن: يمكن اعتماد نظام إلكتروني مبدئي في المحاكم التجارية والعامة الكبرى كخطوة أولى، والاستفادة من المساعدات التقنية التي تقدمها المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير البنية التحتية الرقمية اللازمة.

- التجربة الرواندية

- المزايا: عقب انتهاء النزاع الداخلي في رواندا، ركزت الدولة على توحيد النظام القضائي وإعادة بناء ثقة المواطنين فيه.
- خطوات النجاح: تدريب القضاة بشكل مكثف على المبادئ القانونية الحديثة وآليات حل النزاعات، وتفعيل برامج الشراكة مع المؤسسات الدولية لتوفير الدعم الفني والمال

- كيفية التطبيق في اليمن: تنفيذ برامج تدريب محلية بالشراكة مع الجامعات ومراكز البحث، تخصيص موارد لدعم الهيئات القضائية التي تعاني من نقص الكوادر المؤهلة.

2-4-3. الآليات الممكنة لتطبيق التجربتين في اليمن

1. رقمنة النظام القضائي:

- إطلاق مشروع تجريبي يركز على أتمتة العمليات الإدارية والقانونية في المحاكم.
- تطوير منصة إلكترونية شاملة لإدارة القضايا وربطها بالسجل المدني والجهات الأمنية.

2. تعزيز الشفافية والاستقلالية:

- إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة التعيينات القضائية وتقييم الأداء.
- إصدار تقارير دورية عن أداء القضاء متاحة للجمهور.

3. تعزيز المنهجية.

يشرح الجدول التالي أبرز مزايا النظام القضائي في سنغافورة ورواندا، إمكانية تطبيق ذلك في اليمن، والتحديات التي تقابل ذلك.

جدول «8»

إمكانية تطبيق بعض عوامل نجاح تجارب دولية ناجحة في الواقع اليمني

التجربة/البند	التفاصيل	إمكانات التطبيق في اليمن	التحديات
التجربة السنغافورية	نظام المحاكم الإلكترونية لتسريع الإجراءات القضائية.	تطبيق نظام إلكتروني مبدئي في المحاكم التجارية والعامة الكبرى. الاستفادة من المساعدات التقنية الدولية.	ضعف البنية التحتية الرقمية. الحاجة لاستثمارات كبيرة.
التجربة الرواندية	توحيد النظام القضائي بعد النزاعات. تعزيز الثقة من خلال برامج تدريب وتوعية.	تنفيذ برامج تدريب محلية بالشراكة مع الجامعات. تخصيص موارد لدعم الهيئات القضائية.	نقص الكوادر المؤهلة. الحاجة إلى موارد مالية.

5-3. خلاصة

توضح التجارب العالمية أن الجمع بين التنظيم الفعال، العدالة البديلة، واستخدام التكنولوجيا يؤدي إلى تحسين الأنظمة القضائية وتعزيز الثقة العامة بها. تسلط هذه التجارب الضوء على أهمية المواءمة بين البناء التنظيمي والثقافة القضائية لضمان تحقيق العدالة. يمكن لليمن الاستفادة من هذه التجارب من خلال تطوير نظام قضائي يتماشى مع احتياجاته وموارده، مع التركيز على العدالة البديلة وتبني التكنولوجيا لتحقيق الكفاءة والشفافية.

4. القضاء في اليمن

القضاء في اليمن هو السلطة المسؤولة عن تطبيق القوانين، وحماية الحقوق، وتحقيق العدالة. وهو ركيزة أساسية لضمان سيادة القانون والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. ويتميز النظام القضائي في اليمن بتعدد الهيئات القضائية التي تشمل مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الابتدائية، المحاكم الاستئنافية، والمحكمة العليا، والمحاكم المتخصصة، ومع ذلك يعاني النظام من تحديات تنظيمية وإدارية تؤثر بشكل كبير على فعاليته.

وتوضح ملامح القضاء في اليمن من خلال تناول النظام القضائي، وهو الإطار القانوني والتنظيمي الذي يُنظم السلطة القضائية، ويحدد هيكل المحاكم واختصاصاتها، وكذلك الهيئات والأجهزة القضائية⁽⁴⁾، وسيتناول هذا المحور الموضوع في قسمين:

الأول: الوضع الحالي للقضاء.

الثاني: التحديات وسبل مواجهتها.

1-4. الوضع الحالي للقضاء في اليمن

يتضمن هذا القسم الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية.

1-1-4. الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للقضاء يتمثل في الهيئات والأجهزة التي تتكوّن منها السلطة القضائية، والتي تُشرف على تطبيق القانون والفصل في المنازعات وتحقيق العدالة وفقاً للقوانين المعمول بها، وتتكون من الآتي:

1. مجلس القضاء الأعلى:

هو الجهاز المسؤول عن إدارة شؤون السلطة القضائية، ورسم السياسة العامة للقضاء، والإشراف على تنفيذها، والعمل على تحسين وتطوير الأداء القضائي، والحفاظ على الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين، والترقية، والنقل، والتأديب، والعزل. كما يتولى دراسة مشروع موازنة السلطة القضائية وتقديمها رقمًا واحدًا لمجلس النواب، ويتألف من رئيس وثمانية أعضاء.⁽⁵⁾

2. المحاكم:

نص قانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1991 على المحاكم ودرجاتها وتشكيلاتها واختصاصاتها، وتتكون من:

- المحكمة العليا: هي أعلى هيئة قضائية في الجمهورية اليمنية، تؤلف من رئيس ونائب أو أكثر وعدد كاف من القضاة وتمارس عديد المهام وتتكون من عدد من الدوائر المتخصصة.
- محاكم الاستئناف: نص قانون السلطة القضائية في المادة «37» على إنشاء محكمة استئنافية

في كل محافظة، وتتألف من رئيس ونائب أو أكثر وعدد من رؤساء الشعب الاستئنافية وقضاها، وتختص بالفصل في القضايا التي صدر فيها حكم من المحكمة الابتدائية أو أية قضايا أخرى يتم إسنادها لولاية محكمة الاستئناف.

- المحاكم الابتدائية: تتألف المحاكم الابتدائية من قاضٍ فرد ويشمل اختصاصها النظر في جميع الدعاوى.

- المحاكم المتخصصة: نص قانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1991م في الفقرة «ب» من المادة «8» على إنشاء محاكم متخصصة ابتدائية في المحافظات.⁽⁶⁾ وتم تعديل الفقرة بالقانون رقم «1» لسنة 1446هـ والتي نصت على: «لمجلس القضاء الأعلى وبناء على اقتراح وزير العدل ورئيس هيئة التفتيش القضائي إنشاء محاكم قضائية ابتدائية واستئنافية في الأمانة والمحافظات متخصصة في المنازعات والدعاوى والقضايا الجنائية والتجارية والاقتصادية وغيرها متى دعت الحاجة إلى ذلك».⁽⁷⁾ فالنص المعدل قد تلافى القصور في القانون السابق، حيث توسع في إنشاء المحاكم المتخصصة من حيث العدد والنوعية ودرجة التقاضي والتخصص، ولعل اللافت هنا إنشاء محاكم استئنافية متخصصة، وكان الأولى استبدال مصطلح «محاكم» استئنافية ب «شُعب» استئنافية متخصصة كيلا يحصل التعارض مع المادة «37».

- محاكم الأحداث: نص قانون السلطة القضائية في المادة «49» على إنشاء محاكم ابتدائية تختص بالنظر في قضايا الأحداث، ينظمها وعدد تشكيلاتها واختصاصاتها والإجراءات التي تتبع لديها قانون خاص بالأحداث.

- النيابة العامة: هيئة قضائية تتولى التحقيق والإحالة في الجرائم وتحريك الدعوى الجزائية وممارسة إجراءاتها ومتابعة تنفيذ الأحكام والقرارات الجزائية وإجراء التحقيق في الجرائم وجمع الأدلة وإبداء الرأي في الطعن على الأحكام والقرارات الجزائية وغيرها، والإشراف والتفتيش على مراكز التوقيف والسجون والمؤسسات الإصلاحية.⁽⁸⁾

- هيئة التفتيش القضائي: هيئة مختصة بمراقبة أداء القضاة وضمان التزامهم بالقوانين والمبادئ القضائية والتحقيق في شكاوى المواطنين، وعمليات التقييم على القضاة تتم بصورة دورية ومفاجئة لمتابعة الأداء وضمان الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية، وتتكون الهيئة من رئيس ونائب وعدد من الدوائر، وتتبع مجلس القضاء الأعلى. وقد تضمن التعديل الأخير رقم «1» لسنة 1446هـ تعزيز دور التفتيش القضائي وإصلاح مساره، حيث حُصصت هيئة التفتيش القضائي بقضاة الحكم، وإنشاء جهاز التفتيش على أعضاء النيابة العامة، كما نص القانون في المواد «93، 94، 95، 96، 97» على تفعيل دور التفتيش القضائي وإزالة القيود والأسباب التي كانت تحول دون ذلك، ومراقبة الأداء والتفتيش على كافة النواحي المهنية والتنظيمية والمسلكية والإجرائية، وكيفية اختيار رئيس التفتيش ورئيس جهاز التفتيش على أعضاء النيابة، وبيان اختصاصاتهما، وخول لمجلس القضاء إصدار لائحتي التفتيش القضائي وجهاز التفتيش على النيابة العامة ومراقبة سير العمل في المحاكم والنيابات وتقدير مستوى الرضا العام بعملهما.⁽⁹⁾

3. وزارة العدل وحقوق الإنسان:

هي الجهاز الإداري التنفيذي التي تعنى بالشؤون الإدارية والمالية والتقنية، وتوفير الموارد اللازمة للمحاكم والعمل على تحسين وتطوير وتحديث البنية التحتية، بما يضمن سير العملية القضائية بالتنسيق وإشراف مجلس القضاء.

وفي إعادة هيكلة حكومة البناء والتغيير أضيفت وزارة حقوق الإنسان إلى وزارة العدل وأصبح مسماهما وزارة العدل وحقوق الإنسان، وبالتالي تولي المهام والاختصاصات المناطة بوزارة حقوق الإنسان.⁽¹⁰⁾

ووزارة العدل تعتبر همزة الوصل بين السلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية، ومؤخرًا صدر القرار الجمهوري رقم «29» لسنة 1446هـ بتحديد أهداف ومهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، في ثمان مواد تضمنت التسمية والأهداف والمهام والاختصاصات العامة للوزارة، والبناء التنظيمي.

والتقسيمات التنظيمية نصت عليها المادة «4» والتي أوجدت وحدات إدارية وألحقت بتبعيتها بالوزير، منها ما تبعته لمجلس القضاء الأعلى ومنها ما كان يتبع وزارات أو جهات أخرى، وقد شرحت هذه المادة أن البناء التنظيمي للوزارة يتكوّن من التقسيمات التنظيمية الرئيسية الآتية:

– الوزير: ويتبعه مباشرة الوحدات الإدارية الآتية:

- المعهد العالي للقضاء.
- مصلحة التأهيل والإصلاح «مصلحة السجون».
- الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.
- مصلحة السجل العقاري والتوثيق.

كما يتبع الوزير أيضًا القطاعات الآتية:

- قطاع شؤون المحاكم.
- قطاع شؤون المصالحة والتحكيم.
- قطاع الشؤون المالية الإدارية.

ونصت المادة «6» على: «مع عدم الإخلال بأحكام هذا القرار يتشكل البناء التنظيمي للوزارة بلائحة تنظيمية تصدر بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء».⁽¹¹⁾

وإذا كان القرار في المادة «7» قد نص على إلغاء جميع اللوائح والقرارات النفاذة أو أي من نصوصها أو أحكامها التي تتعارض مع أحكام هذا القرار، فإن المعضلة ستظهر في تعارض بعض النصوص في القوانين المنظمة للوحدات الإدارية وبالذات المعهد العالي للقضاء والذي نص قانونه رقم «34» لسنة 2008 على كونه مؤسسة علمية قضائية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة «ويتبع

ماليًا وإداريًا» وزير العدل، ويخضع في تنفيذ السياسة العامة لإشراف مجلس القضاء الأعلى، وتكون للمعهد موازنة خاصة تدرج ضمن موازنة السلطة القضائية، وتبعية المعهد لوزير العدل في نص المادة باعتباره رئيس مجلس المعهد، وكذلك فإن هناك نصوص في قانون المعهد تتصادم مع القرار الجمهوري وبالذات المادة «14» التي حددت مهام واختصاصات عميد المعهد، وهذا يستلزم التوفيق بينهما.

4. المعهد العالي للقضاء:

المعهد مؤسسة علمية قضائية، تهتم بتكوين وتأهيل الملتحقين بالمعهد تأهيلاً قضائياً علمياً وعملياً تخصصياً، كما يتولى التأهيل المستمر للعاملين في السلطة القضائية، بما يؤدي إلى تطوير وتحديث القدرات والمهارات وتنميتها وتصويب الأخطاء وإضافة المعلومات عن المستجدات.

ويتكون المعهد من مجلس المعهد والمجلس العلمي وعميد المعهد ونائبه وقسم الدراسات التخصصية العليا وقسم التأهيل المستمر وإدارة البحوث والشؤون المالية والإدارية، ويشرف مجلس المعهد على تسير المعهد ووضع السياسة العامة، ويرأس المجلس وزير العدل وينوبه النائب العام، ويتألف من رئيس هيئة التفتيش القضائي وعميد المعهد وعضوين من أعضاء المحكمة العليا وعضو من النيابة العامة وعميد كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء وأحد أعضاء هيئة التدريس بالمعهد، وإذا كان المعهد يهدف إلى إعداد وتأهيل وتدريب الملتحقين بالمعهد تأهيلاً قضائياً والتأهيل المستمر لأعضاء السلطة القضائية أثناء الخدمة، فإنه يهدف إلى تأهيل وتدريب أعوان القضاء وكذلك الإسهام في نشر الثقافة وتعميق الفهم الشرعي والقانوني وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية.⁽¹²⁾

- أبرز ملامح الهيكل التنظيمي للقضاء اليمني

- يتمتع مجلس القضاء الأعلى بدور إداري هام، لكنه يواجه تحديات تتعلق بضعف الاستقلالية والتداخل مع السلطات التنفيذية.
- المحاكم اليمنية تعاني من نقص في الموارد البشرية المدربة وضعف البنية التحتية القضائية، ما يؤدي إلى تراكم القضايا وتأخر الفصل فيها.
- وفقاً لتقرير مجلس القضاء الأعلى «2022»، أكثر من 70% من المحاكم تعمل في مبانٍ مستأجرة وغير مجهزة.

4-1-2. الثقافة التنظيمية «آليات العمل»

الثقافة التنظيمية للنظام القضائي هي: مجموعة من المبادئ والقيم والتقاليد التي تحكم عمل السلطة القضائية، وتوجه سلوك العاملين فيها، وتؤثر على كيفية التفاعل مع المجتمع.

فالثقافة التنظيمية تشكل قاعدة أساسية لضمان نزاهة وفعالية النظام القضائي وتحقيق العدالة وتطوير الأداء، حيث تتولى الحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، بما يلبي تطلعات المجتمع الحديث، فهي تبني الثقة وتحدد جودة الخدمات المقدمة.

وهذه القيم والسلوكيات والتقاليد القضائية، قد تضمنتها مدونة قواعد السلوك القضائي، التي يجب على القضاة الالتزام بها وتطبيقها في حياتهم الخاصة والعامة وممارستها في أعمالهم، والتي يترتب على مخالفتها المحاسبة.⁽¹³⁾ وأهم مبادئ الثقافة التنظيمية هي:

1. استقلال القضاء: من المبادئ الهامة التي تشكل جزءاً من ثقافة النظام القضائي. ويقصد بالاستقلال: القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل مستقل، وعدم الانصياع للتأثيرات والتدخلات من السلطات أو الأفراد. ويشمل الاستقلال المؤسسي «استقلال السلطة»، والاستقلال الشخصي «استقلال القضاة»، كما يشمل الاستقلال المالي والإداري. وقد نصّ على ذلك الدستور في المادة «149»، وكذلك قانون السلطة القضائية.

2. النزاهة والشفافية: النزاهة مبدأ هام للنظام القضائي، وتعني: الالتزام بالأخلاق والقيم المهنية التي تفرض على القضاة والهيئات القضائية وتمثل عدم التحيز والتأثر من قبل القضاة والعاملين في الجهاز القضائي، والشفافية تعني: أن تتم إجراءات المحاكمة بصورة علنية وتمكين الجمهور من متابعتها، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالإجراءات القضائية والأحكام وسهولة الوصول إليها، دون إعاقة أو عراقيل. فالنزاهة والشفافية من أهم المبادئ التي تعزز الثقة في النظام القضائي وضمان العدالة والفعالية، وقد تضمنتها مدونة قواعد السلوك القضائي بنصوص تفصيلية.

3. العدالة والمساواة: العدالة والمساواة من المبادئ الجوهرية التي يرتكز عليها النظام القضائي، وهي من الأسس التي تبنى عليها القرارات القضائية، حيث تضمن عدم التحيز وتساوي الجميع في الحقوق والإجراءات. فالعدالة هي: تطبيق القانون وتحقيق الإنصاف والتعامل مع الجميع بموضوعية وحياد، فهي تمكن المتقاضين من ضمان حماية حقوقهم والوصول إلى الحق في التقاضي والحقوق الأخرى. والمساواة تعني: معاملة الجميع بالتساوي أمام القانون والخضوع له وعدم التحيز، حيث تعزز سيادة القانون وكسب الثقة في القضاء، وهي من الواجبات المناطة بالقضاة.

4. الكفاءة والمهنية: الكفاءة هي القدرة على أداء المهام بفعالية وسرعة، وتعني: القدرة على التحليل وإدارة القضايا بفعالية، وتقضي التمتع بالمعرفة القانونية والفهم العميق للقوانين والأنظمة والإجراءات القانونية. أما المهنية فتعني: الالتزام بأعلى معايير السلوك المهني والأخلاقي، أي الالتزام وتطبيق أخلاقيات المهنة والقواعد الإجرائية. ويتم التحقق من وجودهما من خلال التفتيش القضائي، وهذا يستلزم استمرار التطوير المهني من خلال تدريب القضاة بشكل دوري على أحدث التطورات القانونية وأفضل الممارسات القضائية وتضمين ذلك في برامج التأهيل المستمر، ويتولى ذلك المعهد العالي للقضاء.

5. المساءلة والمراجعة: المساءلة تعني: أن القضاة والعاملين في القضاء مسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم، فمسؤوليتهم تستلزم الالتزام بالقوانين والإجراءات القانونية المعمول بها، ويترتب على المخالفة محاسبتهم، ويتولى مجلس المحاسبة ذلك من حيث الفصل في القضايا المعروضة. كما يتم مساءلة القضاة عند الإخلال بمعايير النزاهة والأخلاق وإصدار قرارات متحيزة أو غير عادلة.

والمراجعة: عملية فحص القرارات والإجراءات القضائية ومطابقتها مع القانون والمبادئ القانونية، وذلك بفحص قرارات المحاكم الأدنى من المحاكم الأعلى والتأكد من سلامة الإجراءات القانونية أثناء المحاكمة أو التحقيقات القضائية، وتصحيح الأخطاء التي تحدث أثناء العملية القضائية⁽¹⁴⁾، ومساءلة القضاة تتم من خلال المحاسبة، أما المراجعة فتتم من خلال الطعن في الأحكام بطرق الطعن العادية أو عند مخاصمة القضاة بطرق الطعن غير العادية.

2-4. تحديات النظام القضائي اليمني وسبل مواجهتها

قراءة وتشخيص واقع القضاء في اليمن، يُظهر مدى ما يعانيه من مشاكل ومعوقات، والتي تحولت إلى تحديات، تعددت وتزايدت، واستلزم ذلك إيجاد الحلول والمعالجات لمواجهتها والتغلب عليها. وقد بُذلت جهود متتالية لمواجهة ذلك والرفع من قدرات النظام القضائي وتطويره، تمثلت في: خطة الإصلاح القضائي 1997م، وإستراتيجية تطوير وتحديث القضاء 2005، وكذلك الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة الحالية.⁽¹⁵⁾

جدول «9»

أدوار الهيئات القضائية اليمنية والتحديات التي تواجهها

الهيئة القضائية	الدور الأساسي	التحديات الحالية
مجلس القضاء الأعلى	إدارة الشؤون القضائية وضمان استقلال القضاء	تداخل السلطات التنفيذية وضعف الرقابة
المحاكم الابتدائية	الفصل في المنازعات المدنية والجنائية	نقص الموارد البشرية والبنية التحتية
المحاكم الاستئنافية	مراجعة أحكام المحاكم الابتدائية وضمان سلامة الإجراءات	تراكم القضايا وتأخر البت فيها
المحكمة العليا	تفسير القانون وضمان التزام المحاكم الأدنى بالقانون	ضعف البنية المؤسسية والبيروقراطية

إلا أن تلك الجهود وإن كانت اهتمت بتشخيص الواقع وإبداء الحلول والمعالجات بحسب محددات الظروف الزمنية، ولكنها ظلت في حكم التنظير لتعذر تطبيقها وذلك يعود إلى أسباب ومعوقات مادية وسياسية وتنظيمية مثلت تحديات للنظام القضائي، ويمكن تناول أبرز التحديات وسبل مواجهتها كالتالي:

4-2-1. البناء التشريعي

المنظومة التشريعية في اليمن ثرية تكاد تكون من أفضل المنظومات ومن ذلك التشريعات المتعلقة بالقضاء إلا أن هذه التشريعات بحاجة إلى مراجعة مستمرة بغرض التطوير والتحديث، بتلمس أوجه القصور والملاءمة مع الواقع ومواجهة المستجدات والمتغيرات.

وقد تبنت الرؤية الوطنية والمنظومة العدلية عملية الإصلاح التشريعي، حيث تم تعديل بعض القوانين واللوائح وأعدت مشاريع والبعض الآخر في طور التعديل، ومن ذلك «قانون المرافعات والتنفيذ المدني، قانون الإجراءات الجزائية، قانون الجرائم والعقوبات، قانون العمل، قانون النيابة العامة، قانون الإجراءات الجزائية العسكرية، قانون التوثيق» هذه القوانين أعدت بشأنها مشاريع تعديل. وقوانين عدلت وصدرت وهي: «قانون السلطة القضائية، قانون تنظيم علاقة المؤجر بالمستأجر، قانون البنوك» كما أعدت مشاريع قوانين: «قانون جرائم المعلومات والجرائم الإلكترونية، قانون تنظيم الخبرة أمام القضاء..» كما تم إعداد مشروع اللائحة التنفيذية والتنظيمية للمعهد العالي للقضاء ولوائح أخرى.

هذه الجهود تولتها المنظومة العدلية بالشاركة مع قيادة السلطة القضائية تحت مظلة الرؤية الوطنية. حيث شكلت لجان للتعديلات القانونية وعقد لقاء تشاوري موسع لقيادات السلطة القضائية لإبداء المقترحات بشأن التعديلات القانونية.

وإذا كانت هذه الجهود قد حققت إعداد مشاريع للتعديلات⁽¹⁶⁾، إلا أن الموضوع بحاجة إلى المزيد وذلك من خلال إجراء مسح واسع للقوانين لتلافي التعارض والتضارب والتكرار، كذلك إزالة الغموض في بعض النصوص والتي أدت إلى تعدد الفهم في تطبيقها مما أدى إلى صدور أحكام قضائية متضاربة. وإذا كان يتم تلافي بعض الأخطاء والغموض في النصوص بإصدار تعاميم قانونية من المحكمة العليا وهيئة التفيتش القضائي، إلا أن ذلك لا يغني عن تلافي القصور بنصوص قانونية، كما يجب التوصية بإصلاح وتعديل القوانين الخاصة بالتحكيم التجاري والتنمية والاستثمار، بما يزيل المعوقات وتسهيل حل النزاعات التجارية. أيضًا ضرورة سن قوانين لمواكبة التطور التكنولوجي والتجارة الإلكترونية.

4-2-2. التدريب والتأهيل التوعوية القانونية

تتبنى الأنظمة القضائية تطوير وتحديث الهيئات والأجهزة القضائية والعاملين فيها، وذلك عن طريق التدريب والتأهيل المستمر، وبصاحب ذلك التوعية القانونية.

ومن مهام مجلس القضاء الأعلى رسم السياسة العامة للسلطة القضائية ومن ضمنها إيلاء العناية بالتأهيل والتدريب. وذلك أن مستجدات الحياة وتغيرات الزمان وتطوره تستلزم الاهتمام بالتدريب والتأهيل المستمر وتطوير برامج وآلياته، ومعالجة أوجه القصور والاختلاف في البرامج، وذلك بإدخال برامج تدريبية متطورة متخصصة ومستمرة للقضاة لمواكبة التطورات القانونية والمستجدات والتقنيات الحديثة.

ونظرًا لما يمثله التدريب والتأهيل من أهمية في بناء القدرات وتطوير الخبرات للكادر القضائي والإداري، فإن الحاجة إليه تتزايد في ظل نقص الكوادر المتخصصة في العديد من المجالات.

ويتولى المعهد العالي للقضاء مهمة التأهيل والتدريب وهي من ضمن الاختصاصات الموكلة له، حيث يتم إعداد برامج التدريب والتأهيل المستمر التي تعرض على المجلس العلمي بالمعهد ويوافق عليها مجلس المعهد بعد إعدادها من هيئات وأجهزة السلطة القضائية، ويجب أن يتم تطوير هذه الخطط ومواكبتها للمستجدات من خلال إدخال برامج تدريبية تقنية ومتخصصة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وبما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات والتسريع في اتخاذ القرارات وتقليل مدد التقاضي بما يؤدي إلى تطوير الأداء وتقريب العدالة.

وإذا كانت المنظومة العدلية قد تبنت معالجة للتدريب والتأهيل لأعضاء السلطة القضائية، إلا أنها أسندت مهمة تنفيذها إلى وزارة العدل، وهذا يعتبر تغييرًا لدور المعهد العالي للقضاء وافتتحت على اختصاصاته، كذلك إن إضفاء الصفة والطابع العلمي لتلقي التدريب لا يتحقق إلا بتنفيذها من المعهد، كما أن البرامج التدريبية المنتظمة والمستمرة لا يمكن أن يؤديها إلا المعهد باعتباره المؤسسة العلمية القضائية والمختصة بذلك، والذي يؤدي إلى الحفاظ على الجودة والكفاءة القادرة على التعامل مع تعقيدات القضايا الحديثة.

كما أن التوعية القانونية تمثل أهمية في عملية التقاضي وإعادة الثقة في القضاء، وتستلزم إعداد برامج توعوية تساهم في نشر الوعي والثقافة القانونية والتعريف بدور القضاء والحقوق والواجبات، وكيفية الوصول إلى العدالة.

ويتم نشر الوعي القانوني والقضائي من خلال الصحيفة القضائية والمجلة القضائية من الإدارة الإعلامية بوزارة العدل.

إلا أن الموضوع بحاجة إلى توسيع الجهود وذلك يتطلب تفعيل دور الإعلام القضائي، وكذلك إقامة تواصل وشراكة مع الإعلام الرسمي بتنظيم حملات توعوية في كل الوسائل، والتنسيق مع الجامعات المتخصصة في التعليم القانوني، أيضًا تنظيم حملات توعوية للتعريف بالحقوق القانونية والتشجيع على اللجوء للقضاء.

وهناك تجربة سابقة حيث نظمت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الإعلام عام 2004م حلقة نقاشية بعنوان القضاء والإعلام عُقدت بالمعهد العالي للقضاء.⁽¹⁷⁾

4-3. البنية التحتية

البنية التحتية هي مجموعة من الهياكل الأساسية والتنظيمية، التي تمكن النظام القضائي من القيام بعمله بشكل فعال، بحيث يكون قادرًا على تقديم خدماته بكفاءة وعدالة، وتشمل البنية المادية والبشرية والتقنية، فالبنية التحتية تعاني من ضعف وقلة في الموارد البشرية وعجز في الجوانب المالية والتجهيزات والمعدات ونقص أو انعدام في التقنيات الحديثة.

والقضاء يعاني من نقص أو عدم كفاية الموارد المالية والإدارية وضعف البنية التحتية، حيث إن أغلب مباني المحاكم والنيابات مستأجرة، كما أن كثير من البنية التحتية تعرضت لتدمير ممنهج من قبل العدوان، وهذا يؤثر على القدرة على تقديم خدمات فعالة وإلى تعقيدات في الإجراءات والتأخير في إنجاز القضايا.

ومواجهة ذلك يستلزم إعادة استكمال البنية التحتية، كذلك التحول إلى النظام الرقمي الإلكتروني وأتمتة العمل القضائي وتطبيق الإدارة الإلكترونية في المحاكم، وهذا يؤدي إلى تسريع الإجراءات والتقليل من الفساد الإداري.

4-2-4. تخفيف العبء والضغط على القضاء

ومواجهة هذا التحدي الكبير يتطلب مجموعة من الإصلاحات الإجرائية والمؤسسية لتحسين كفاءة النظام القضائي وتسريع إجراءات التقاضي، ويستلزم دعم وتفعيل وسائل وآليات لتقليل العبء والضغط على القضاء، ويمكن اقتراح بعض النقاط التي ستساعد في تحقيق ذلك أهمها:

- زيادة عدد القضاة

إن تزايد النزاعات وقلة عدد القضاة والكادر البشري من الموظفين وضعف البنية التحتية أدى إلى تزايد عدد القضايا وتراكمها، وهذا يحتم إيجاد الحلول المناسبة والفاعلة.

والحل يكون بزيادة عدد القضاة المؤهلين، وهذه المعضلة يتولى حلها أو الإسهام في حلها المعهد العالي للقضاء من خلال زيادة عدد المقبولين للالتحاق بالمعهد، وذلك كون مخرجات المعهد الحالية لا تكفي لسد الاحتياج. كذلك يمكن مواجهة ذلك بتكثيف التدريب والتأهيل المستمر للقضاة والموظفين للرفع من كفاءتهم وتدريبهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

ولأهمية وضرورة سد النقص في الكادر القضائي، فقد تضمن تعديل قانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1446هـ المساهمة في الحل، حيث نصت المادة «57» مكرر على: «يجوز لرئيس الجمهورية - للاعتبارات التي تدعو إليها المصلحة العامة - أن يُعين بقرار يصدر منه أعضاء في وظائف ودرجات السلطة القضائية - من خارج أعضاء السلطة القضائية - خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا القانون، يختارون من بين أساتذة كلية الشريعة والقانون بالجامعات اليمنية أو من علماء الشريعة الإسلامية الحاصلين على إجازات علمية في الفقه المشهود لهم بالنزاهة والكفاءة والإصلاح بين الناس، محمودي السيرة والسلوك» وهي مادة انتقالية أضيفت إلى القانون رقم «1» لسنة 1991م.⁽¹⁸⁾

وتضمنت المذكرة الإيضاحية أن مبرر ذلك اعتبارات دعت إليها المصلحة العامة، وحددت مدة سريان النص بثلاث سنوات، وذلك لتمكين السلطة القضائية من تغطية احتياجاتها من الكوادر البشرية والاستفادة من العناصر ذات الكفاءة والخبرة.

وإذا كان النص قد اشترط المعرفة العلمية، إلا أنه يجب استيفاء الخبرة والمعرفة العملية، وذلك بتلقي

دورات في القوانين والإجراءات وبما يتناسب والتوجهات الحديثة للقضاء، وأن تخصص الدورات في كيفية التعامل مع القوانين وتطبيقها، هذا بالنسبة للعلماء. أما أساتذة كلية الشريعة والقانون فهم بحاجة إلى دورات تخصصية في الإجراءات والتعامل مع القضايا.

- القضاء المتخصص

نظرًا لتزايد عدد القضايا وتنوعها والتعقيدات التي تصاحب بعضها، والعبء الذي تتحمله المحاكم، فإن ذلك يقتضي التخفيف على المحاكم العادية، وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للنظام القضائي وذلك بإنشاء محاكم متخصصة أو التوسع في التخصص النوعي بما يحقق مواجهة التعامل مع أنواع من القضايا، ويؤدي إلى تنظيم العمل والتقليل من التعقيدات والإسراع في الإنجاز.

وإذا كان قانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1991م قد أجاز إنشاء محاكم ابتدائية متخصصة في المحافظات حيث نصت الفقرة «ب» من المادة «8» على: «يجوز بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على اقتراح وزير العدل إنشاء محاكم قضائية ابتدائية متخصصة في المحافظات متى دعت الحاجة إلى ذلك وفقًا للقوانين النافذة».

ونتيجة لمتطلبات الواقع والتطورات الجارية فقد توسع تعديل القانون رقم «1» لسنة 1446هـ حيث نصت الفقرة «ب» من المادة «8» على: «لمجلس القضاء الأعلى بناء على اقتراح وزير العدل ورئيس هيئة التفتيش القضائي إنشاء محاكم قضائية ابتدائية واستئنافية في الأمانة والمحافظات متخصصة في المنازعات والدعاوى والقضايا الجنائية والتجارية والاقتصادية وغيرها متى دعت الحاجة إلى ذلك»⁽¹⁹⁾، وهذا يعني أن النص قد راعى التطورات الاجتماعية والاقتصادية وواكب التطورات التكنولوجية.

وفي هذا السياق يتبنى المعهد العالي للقضاء تدريس مواد في الجوانب التجارية والاقتصادية والمالية حيث تتضمن تدريس جرائم الفساد والتهرب الضريبي ومكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الإلكترونية والاتجار بالبشر وغيرها.

- تبسيط إجراءات التقاضي

من المعوقات التي يعاني منها القضاء التطويل في إجراءات التقاضي وتعقيدات الوصول إلى العدالة، وهذا يستلزم المعالجة وإيجاد الحلول التي تؤدي إلى التسريع في حل النزاعات وتبسيط إجراءات التقاضي من خلال تطوير وتحديث القوانين والإجراءات القضائية.

ومن ضمن مواجهة هذا التحدي ما نصت عليه نصوص القانون رقم «1» لسنة 1446هـ المعدل للقانون رقم «1» لسنة 1991م، حيث نصت الفقرة «ج» من المادة «8» على: «لمجلس القضاء الأعلى تعيين قضاة تحضير دعوى وقضاة صلح في المحاكم الابتدائية في القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وغيرها من الدعاوى وفقًا لمعايير وضوابط يحددها قرار المجلس»⁽²⁰⁾.

وسبب تعيين قضاة لتحضير الدعوى ما ورد في المذكرة التوضيحية، فقد نصت على أن «من الملح

جداً تعيين قضاة في المحاكم الابتدائية للاطلاع على الدعوى وتحضيرها ودراستها قبل جدولتها على قاضي الموضوع والحكم، لمواجهة الواقع العملي الذي أظهر التطويل في إجراءات التقاضي والدفع الشككية التي تطيل الإجراءات، قبل الخوض في نظر الدعوى موضوعياً. وكان يجب أن تستوفى بيانات الدعوى وشروطها وأدلتها من قبل قلم الكتاب أو قاضي تحضير الدعوى، وألا تُحدد جلسات لدى قاضي الحكم إلا بعد استيفاء كل ذلك، مما يسهل عليه سرعة البت فيها والحد من تطويل إجراءات التقاضي⁽²¹⁾، وهذا يؤدي إلى تسريع الإجراءات القضائية والبت في الدعوى، مما يحقق العدالة بشكل أفضل.

وتضمنت المعالجة إنشاء وظيفة قاضي صلح، من خلال إجراءات تهدف إلى تحقيق الصلح بين الأطراف، وذلك لتخفيف العبء على القضاء وتمكينه من التفرغ للقضايا الجسيمة والهامة، وتجنباً للإفصاح عن قناعة قاضي الحكم عند ندب الخصوم للصلح، وهو ما خوله القانون اليمني. وقد كان من الضروري، وفقاً لمتطلبات الواقع القضائي، إنشاء وظيفة قاضي صلح في المحاكم الابتدائية يكون متفرغاً لهذه المهمة، نظراً لأن الشعب اليمني، في كثير من الأحيان، يعزف عن التقاضي ويميل إلى الصلح، مما يشجع على التسوية المبكرة للقضايا والاستغناء عن اللجوء إلى المحكمة، كما يساهم في التقليل من إطالة أمد التقاضي، ويعتبر بديلاً مناسباً له.

وفي هذا الإطار أقر مجلس القضاء الأعلى مشروع قرار بتعديل اختصاص المحاكم التجارية الواردة في القرار الجمهوري رقم «19» لسنة 2003م في المادة «122» بإنشاء محاكم تجارية واختصاصاتها، والمتعلقة بمنازعات الإيجار وإخراجها من نطاق اختصاص المحاكم التجارية وإعادة الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية العادية صاحبة الولاية العامة. وذلك للحد من تراكم وكثرة القضايا المنظورة أمام المحاكم التجارية، والذي تسبب في تعثر الفصل في المنازعات التجارية ذات الأهمية ولكي يتفرغ القضاء التجاري للقضايا التجارية. بما يعزز من تشجيع النشاط التجاري ودعم الاقتصاد الوطني.⁽²²⁾

وهذا التعديل جاء استجابة لمتطلبات الواقع، واستناداً لنص المادة «502» مكرر من قانون المرافعات والتنفيذ المدني والتي أضيفت في تعديل القانون رقم «1» لسنة 2021م الذي عدل بعض نصوص القانون رقم «40» لسنة 2002م حيث نصت على أن: «يتولى مجلس القضاء الأعلى العمل على الحد من التطويل وتراكم القضايا من خلال اللوائح التنظيمية والقرارات المتعلقة بسير الأداء في المحاكم والنيابات وصولاً لتحقيق العدالة بأيسر السبل وأسرعها ويجب تزمين القضايا وكتابة محصلاتها قبل حجزها للحكم لتخضع لرقابة هيئة التفتيش القضائي».

4-2-5. إعادة الثقة في النظام القضائي

نظراً لما يعانيه القضاء من مشاكل وتحديات، فقد انعكس ذلك على اهتزاز الثقة فيه، مما يستلزم إعادة بنائها. ويتطلب ذلك تبني إصلاحاتٍ تركز على تعزيز الاستقلالية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، وتحسين البنية التحتية، وتطوير مستوى التعاملات والممارسات والإجراءات، بما يحقق العدالة ويعزز سيادة القانون.

وعملية الإصلاحات وارتباطها بإعادة الثقة، تتطلب جهوداً مكثفة ومتكاملة على كل المستويات القانونية والمؤسسية، بما يواجه التحديات والتغلب عليها، ويمكن تناول بعض مواطن الإصلاح المطلوبة في هذا الجانب بالتالي:

- تعزيز استقلالية القضاء

من أهم عوامل الاستقرار القضائي واستمرارية القضاء في تأدية مهامه، استقلال القضاء عن السلطتين التنفيذية والتشريعية والأفراد، وذلك بضمان عدم التدخل في شؤون السلطة القضائية وتنظيم مبدأ التعاون بين السلطات، كذلك تفعيل ضمانات الاستقلال والحماية والأهم حماية القضاة من الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وإذا كان ضمان الاستقلال مقرر صلب الدستور، إلا أن ذلك بحاجة إلى تفعيل في الواقع من خلال إصدار قانون أو إضافة نصوص تتضمن حماية القضاة وتجريم وعقاب التدخل في شؤونهم وضمان الحرية في اتخاذ قراراتهم، بما يؤدي إلى الرفع من مستوى القضاء ويعيد الثقة إليه.

- مكافحة الفساد

من التحديات التي تؤدي إلى تآكل الثقة في القضاء وتؤثر على نزاهته وقدرته على تحقيق العدالة الفساد القضائي، ومن أهم وسائل مكافحة الفساد والحد منه، الاعتراف بوجود الفساد وتشخيص مكانه وأسبابه وإيجاد الحلول المناسبة والفعالة لمواجهته، والمكافحة والحد من الانتشار تقتضي مراقبة الأداء القضائي وتفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش للتحقق من قضايا الفساد. وتفعيل هذه الأجهزة يستلزم مدها بآليات ووسائل القوة وإجراء المحاسبة والمحاكمات وفرض العقوبات الرادعة، وكذلك نشر الأخلاقيات المهنية من خلال التوعية بالسلوكيات وقيم النزاهة والشفافية في العمل القضائي.

وتتولى هيئة التفتيش القضائي الدور الهام في مكافحة الفساد والحد من انتشاره، من خلال المهام والاختصاصات الموكلة لها، وتم تعزيز هذا الدور وتقويته في تعديل نصوص قانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1446هـ في المواد «92، 93، 94، 95، 96، 97» وذلك بتعزيز التفتيش الدوري والمفاجئ وتقييم الأداء المهني والتنظيمي والسلوكي والإجرائي...، وتلقي الشكاوى ضد القضاة وأعضاء النيابة... ومراقبة سير العمل في المحاكم والنيابات وتقدير مستوى الرضا العام بعملها، وتقديم المقترحات لمجلس القضاء الأعلى.

كما تضمنت عملية الإصلاحات السابقة فصل هيئة التفتيش القضائي وجهاز التفتيش على أعضاء النيابة العامة، وإزالة القيود والأسباب التي حدت من دور التفتيش في مراقبة الأداء، والتمكين من التفتيش على كافة النواحي المهنية والتنظيمية والسلوكية والإجرائية، وخوّل القانون مجلس القضاء الأعلى إصدار لائحتي التفتيش القضائي والتفتيش على أعضاء النيابة العام، كما تضمن التعديل تعزيز التأديب والمحاسبة على القضاة وأعضاء النيابة العامة، وشدد على الإخلال بالواجبات الوظيفية وإجراءات المحاكمة والعقوبات.

ولمواجهة تجاوزات وانحرافات بعض القضاة الذي أفرزها الواقع العملي، وبالذات في قضايا التحكيم والقسمة، فيما يقومون به من إجراء التحكيم في الاستيلاء والتفريط لما يعهد إليهم من أمانات أو عدول أو بمناسبة إجراءات تكليفهم بالحراسة القضائية والأمانات المتعلقة بالعهد والمضبوطات الخاصة والحقوق كأموال الشفعة أو غيرها.

واستلزم ذلك إضافة فقرة إلى قوائم العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة أو أعضاء النيابة العامة، حيث نصت الفقرة «9» من المادة «115» على: «أي عقوبة أشد يقرها مجلس القضاء الأعلى وفقاً لطبيعة الجريمة المرتكبة».

وأعقب العقوبات: وفي جميع الحالات المذكورة سابقاً يجب على المجلس الفصل في دعوى الحقوق الخاصة بما في ذلك إلزام القاضي أو عضو النيابة برد الأموال والحقوق كأموال الشفعة وغيرها⁽²³⁾، وهذه ضمانة هامة تنبه إليها واضع النص وحتمها الواقع العملي.

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد فقد تضمن القرار الجمهوري رقم «29» لسنة 1446هـ بتحديد الأهداف والمهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، نصواً تساهم في مواجهة الفساد ومكافحته، فقد نصت الفقرة رقم «10» من المادة الثالثة التي حددت المهام والاختصاصات العامة للوزارة: «-10 الإشراف والتفتيش الدوري والمفاجئ على جميع الأعمال المالية والإدارية في المحاكم للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح والقرارات النافذة».

كما نصت الفقرة «24» على: «استقبال الشكاوى والبلاغات المتعلقة بعمل الوزارة والتعاطي الجاد والإيجابي معها والتحقيق فيها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ومساءلة من يثبت تقصيره عند ثبوت صحة الشكاوى والبلاغات وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات النافذة».⁽²⁴⁾

- تنفيذ الأحكام

من أهم التحديات التي ساهمت في فقدان الثقة في القضاء، عدم أو بطء تنفيذ الأحكام القضائية وإشكالاتها. حيث أن ثمة الأحكام تنفيذه. أما أسباب ومعوقات عدم التنفيذ فهي كثيرة، حيث تعود المعضلة إلى الفهم الخاطئ والتفسير غير السليم للتنفيذ والنصوص المنظمة للتنفيذ والتي تخلق إشكالات عديدة في التنفيذ وإجراءاته. ومنها التعقيدات في الإجراءات واختلاف آلياتها.

ومن عوامل الإعاقة التلاعب في تطبيق إجراءات التنفيذ وتفشي الفساد وتدخلات أصحاب النفوذ وكذلك النزاعات المتعلقة بتفسير الأحكام القضائية. ومواجهة ذلك يستلزم ضرورة تقديم الحلول، ولعل أهمها: مراجعة قوانين وإجراءات التنفيذ بما يؤدي إلى تحديث وتبسيط إجراءات التنفيذ، كذلك تعزيز التعاون بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية «الأجهزة المختصة» بالتنسيق في تنفيذ الأحكام، أيضاً الاهتمام بالشرطة القضائية ودعمها ومدها بالإمكانات وتطوير قدراتها على سرعة تنفيذ الأحكام، كذلك إنشاء هيئة أو جهاز رقابي يتولى متابعة تنفيذ الأحكام القضائية.

كذلك فإنه من المهم إقامة دورات تخصصية لمسؤولي التنفيذ ضمن برامج التأهيل المستمر بالمعهد

العالى للقضاء لتسهم بشكل كبير فى مواجهة ومعالجة الأخطاء وتذليل صعوبات وإشكالات التنفيذ.

3-4. خلاصة

فى نهاية هذا المحور يمكن تلخيص أهم التوصيات المطلوبة لإصلاح النظام القضائى أكثر كالتالى:

1. ضرورة استقلال القضاء.
2. ضرورة التدريب والتأهيل.
3. وجوب إصلاح البنية التحتية.
4. ضرورة تعزيز النزاهة.
5. ضرورة استخدام التكنولوجيا.

ولفهم كل ذلك بشكل أكثر وضوحاً فقد تم تلخيص ذلك فى الجداول التالية، والتي تشرح أبرز المشاكل التي تواجه النظام القضائى وسبل مواجهتها والتجارب الدولية الناجحة للقيام بذلك:

جدول «10»

أبرز التحديات التي تواجه النظام القضائى اليمني

نوع التحدي	الوصف	الأثر على النظام القضائى	أمثلة من الواقع اليمني
تشريعية	غياب التشريعات التي تواكب التطورات الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية والتحكيم التجاري	بطء استجابة القضاء للقضايا الحديثة	نقص القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية
بنوية	نقص البنية التحتية المناسبة للمحاكم	ضعف الكفاءة التشغيلية وزيادة الضغط على المحاكم	محاكم غير مهيأة لاستيعاب التكنولوجيا
إدارية	غياب آليات فعالة للرقابة والمحاسبة	انتشار الفساد والتأثير السلبي على ثقة الجمهور	نقص أنظمة تقييم أداء القضاة
تكنولوجية	ضعف استخدام التكنولوجيا فى العمليات القضائية	تأخر الفصل فى القضايا وزيادة التكاليف	غياب الأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا

جدول «11»

ملخص أبرز المعالجات المطلوبة للنظام القضائي اليمني والأمثلة الدولية

الحل المقترح	الوصف	التطبيق العملي	أمثلة دولية للاستفادة
تحديث التشريعات	صياغة قوانين تواكب التطورات الحديثة كال تعامل مع الجرائم الإلكترونية	تشكيل لجنة تشريعية تضم خبراء قانونيين وقضاة لمراجعة القوانين الحالية	قوانين الجرائم الإلكترونية في سنغافورة
تحسين البنية التحتية	بناء محاكم جديدة وتجهيزها بالبنية التكنولوجية المناسبة	تخصيص ميزانية حكومية لدعم مشاريع تطوير البنية التحتية القضائية	تجربة ألمانيا في بناء محاكم متخصصة
تعزيز الرقابة والمحاسبة	إنشاء هيئة مستقلة للرقابة القضائية تعمل على مراقبة الأداء ومحاسبة القضاة	تدريب الكوادر المختصة على آليات الرقابة والمساءلة	هيئة الرقابة القضائية في جنوب أفريقيا
تطبيق التكنولوجيا	إدخال أنظمة إدارة القضايا والمحاكم الرقمية لتسريع الإجراءات	التعاون مع شركات تقنية لتطوير أنظمة إلكترونية ملائمة للقضاء اليمني	تجربة المحاكم الرقمية في الولايات المتحدة

5. خاتمة

لقد تناول هذا البحث العلاقة الوثيقة بين القضاء والتنمية، مسلطاً الضوء على دور القضاء في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير بيئة قانونية عادلة وفعالة. كما تم استعراض التجارب العالمية الناجحة التي اعتمدت على تحسين البناء التنظيمي والثقافة القضائية كأدوات رئيسية لإصلاح الأنظمة العدلية. وتكشف هذه التجارب أن القضاء ليس مجرد أداة للفصل في النزاعات، بل هو ركيزة أساسية لدعم التنمية المستدامة، حيث يساهم القضاء الفعال في جذب الاستثمارات، تعزيز سيادة القانون، والحد من الفساد، مما يؤدي إلى تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية أكثر استقراراً.

أما بالنسبة للنظام القضائي في اليمن، فقد تم تشخيص واقعه من خلال تحليل الهيكل التنظيمي والثقافة التنظيمية التي توطر عمله. وقد برزت العديد من التحديات التي تؤثر على كفاءته، بدءاً من ضعف البنية التحتية، مروراً بتعقيدات الإجراءات القضائية، وصولاً إلى نقص الكفاءات المتخصصة التي يمكنها مواكبة التطورات القانونية والإدارية الحديثة. ورغم الجهود المبذولة في الإصلاحات القضائية، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لمزيد من التطوير، سواء من حيث تحديث التشريعات، أو تعزيز استقلالية القضاء، أو إدخال التكنولوجيا لرفع كفاءة الأداء، واستناداً إلى التجارب الدولية الناجحة، يمكن لليمن

أن يتبنى مقاربة شاملة للإصلاح القضائي، تبدأ برقمنة العمليات القضائية لتسريع البت في القضايا وتعزيز الشفافية، مروراً بتطوير برامج تدريب وتأهيل القضاة بما يواكب أحدث المستجدات القانونية، وصولاً إلى إعادة هيكلة النظام الإداري والقضائي لضمان فاعليته. كما أن التعاون مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص يمكن أن يكون له دور محوري في توفير الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ هذه الإصلاحات.

في نهاية المطاف، فإن إصلاح القضاء في اليمن ليس مجرد مسألة تقنية أو إدارية، بل هو مسار استراتيجي لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة. فوجود نظام قضائي كفء ومستقل لا ينعكس فقط على تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات، بل يسهم أيضاً في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. لذا، فإن تبني نهج متكامل يجمع بين الإصلاح القانوني، الاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز النزاهة والشفافية، هو السبيل الأمثل لتحقيق قضاء حديث وعادل قادر على مواكبة تطلعات المجتمع اليمني نحو مستقبل أكثر استقراراً وعدالة.

6. المراجع

- (1) ناشد، نشأة، آليات القضاء في تنمية الاستثمار، مجلة القانون العقاري والبيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، العدد 61، يناير 2017.
- (2) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، الأمم المتحدة، فيينا، 2019.
- (3) المرجع نفسه.
- (4) التقرير الوطني حول وضع القضاء في الجمهورية اليمنية.
- (5) التقارير الوطنية والإقليمية حول وضع القضاء في بعض الدول العربية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، سبتمبر 2004، ص 186.
- (6) القضاء في الفقه والقانون اليمني، د. يحيى أحمد الخزان، مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، 2016، 106.
- (7) الجريدة الرسمية، العدد الثاني الصادر بتاريخ 15 رجب 1411 هـ الموافق 30 يناير 1991.
- (8) قانون رقم «1» لسنة 1446 هـ بتعديل بعض مواد القانون رقم «1» لسنة 1991 بشأن السلطة القضائية وتعديلاته، مكتب رئاسة الوزراء، المكتب القانوني للدولة.
- (9) قانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1991، الجريدة الرسمية، العدد الثاني الصادر بتاريخ 15 رجب 1411 هـ الموافق 30 يناير 1991.
- (10) قانون رقم «1» لسنة 1446 هـ مرجع سابق.
- (11) قرار رئيس المجلس السياسي الأعلى رقم «12» لسنة 1446 هـ بتشكيل حكومة التغيير والبناء.
- (12) قرار جمهوري رقم «29» لسنة 1446 هـ بشأن تحديد الأهداف والمهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، مكتب رئاسة الوزارة، المكتب القانوني للدولة.
- (13) قانون رقم «34» لسنة 2008 بشأن المعهد العالي للقضاء.
- (14) قرار رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم «126» لسنة 2010 بشأن مدونة السلوك القضائي.
- (15) مبادئ القضاء الصالح، القضاء في الدول العربية، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت 2007، ص 22.
- (16) التقرير الإقليمي المقارن لوضع القضاء في بعض الدول العربية، التقارير ... في الدول العربية، مرجع سابق، ص 35.
- (17) المعالم الرئيسة لخطة الإصلاح القضائي، التقارير ... في الدول العربية، مرجع سابق، ص 116.
- (18) إستراتيجية تطوير وتحديث القضاء 2005م، الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.
- (19) المنظومة العدلية بين تراكمات الماضي واستشراف المستقبل خلال الفترة 2020-2023 محسن محمد الدولة، الطبعة الأولى 1446 هـ - 2024، بدون ناشر.
- (20) القضاء والإعلام، أوراق العمل والمداخلات المقدمة لحلقة النقاش المنعقدة بالمعهد العالي للقضاء خلال الفترة 8-9 شعبان 1425 هـ الموافق 22-23 سبتمبر 2004، المطبعة القضائية، صنعاء.
- (21) قانون رقم «1» لسنة 1446 هـ مرجع سابق.
- (22) المرجع نفسه.

- (20) المرجع نفسه.
- (21) المذكرة التوضيحية لقانون السلطة القضائية رقم «1» لسنة 1446هـ.
- (22) جلسة مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 5 ربيع الآخر 1446هـ الموافق 8 أكتوبر 2024، الإعلام القضائي اليمني، سبأ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- (23) قانون رقم «1» لسنة 1446هـ مرجع سابق.
- (24) قرار جمهوري رقم «29» لسنة 1446هـ بشأن تحديد الأهداف والمهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة العدل وحقوق الإنسان، مرجع سابق.

الوظائف في اليمن

بين القطاع العام والقطاع الخاص

JOBS IN YEMEN

between Public and Private Sectors

د. عباس علي الشطبي

أستاذ إدارة الأعمال المساعد - جامعة عمران

Dr. Abbas Ali Al-Shatbi

Assistant Professor of Business Administration

Amran University

ملخص

تتناول هذه الدراسة واقع الوظائف وسوق العمل في اليمن، مسلطة الضوء على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على القوى العاملة ومنظومة الأجور والمرتبات. تشير الدراسة إلى أن اليمن تواجه أزمة بطالة حادة نتيجة عدم التوازن بين النمو السكاني السريع والموارد الاقتصادية المحدودة. كما تبرز الفجوة في تنظيم سوق العمل وضعف سياسات التوظيف التي تفاقمت بفعل النزاعات المستمرة. بالإضافة إلى ذلك، تتناول الدراسة تأثير تراجع الإيرادات الحكومية وعجز الدولة عن تغطية رواتب موظفي القطاع العام. ومن خلال استعراض تجارب دولية ناجحة مثل سنغافورة وماليزيا، تقدم الدراسة رؤى حول كيفية تحويل هذه التحديات إلى فرص، من خلال إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية. تُختتم الدراسة بوضع رؤية مستقبلية تهدف إلى تقليل معدلات البطالة وتحسين نظم الأجور، مع اقتراح إصلاحات هيكلية تعزز من دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

كلمات مفتاحية: سوق العمل، التوظيف، البطالة، التنمية الاقتصادية، القطاع الخاص، الإصلاحات الهيكلية، القطاع العام، اليمن.

ABSTRACT

This study explores jobs and the labor market in Yemen, highlighting economic and social challenges affecting the workforce and wage system. Yemen's severe unemployment crisis stems from rapid population growth and limited resources, exacerbated by conflicts and weak employment policies. Additionally, it addresses the impact of declining government revenues and unpaid public wages further strain the labor market. By examining successful models like Singapore and Malaysia, the study offers insights into turning challenges into opportunities. It concludes with a vision for reducing unemployment, improving wages, and implementing reforms to boost private sector contributions to sustainable development.

Keywords: labor market, employment, unemployment, economic development, private sector, structural reforms, public sector, Yemen.

1. الإطار العام للدراسة

1-1. مقدمة

العمل يُعدُّ من الأنشطة الإنسانية الأساسية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنمية الأفراد والمجتمعات. فهو ليس فقط الوسيلة الأساسية لكسب العيش، بل أيضاً الأداة التي تُسهم في بناء الاقتصاد وتعزيز العلاقات الاجتماعية. ولهذا السبب، اهتمت المجتمعات الحديثة بإنشاء منظومات متكاملة لتنظيم سوق العمل وضمان حقوق العاملين.

في الدول المتحضرة، أصبح العمل نشاطاً مُنظماً يخضع لقوانين وسياسات مدروسة تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات الأفراد وسوق العمل. يتم إخضاع العاملين لاختبارات مهنية تضمن كفاءتهم وإسهامهم الإيجابي في الاقتصاد.

على مستوى الفرد، يحقق العمل العديد من الفوائد التي تمتد إلى المجتمع بأسره، أهمها:

1. تطوير المعرفة والخبرة: كلما زادت خبرة الفرد في مجال عمله، زادت معرفته وكفاءته، مما ينعكس إيجاباً على مستوى دخله وحياته الشخصية.
2. النمو الشخصي: يعزز العمل المسار الوظيفي ويمنح الأفراد الشعور بالإنجاز.
3. التكامل الاجتماعي: يساعد في بناء علاقات إنسانية إيجابية ويقلل من الشعور بالعزلة.
4. تحسين الصحة النفسية والجسدية: من خلال الحد من الشعور بالضغط النفسية الناتجة عن البطالة.
5. الإسهام في تقليل البطالة: مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. في اليمن، تتولى وزارة الخدمة المدنية بالتعاون مع وزارة العمل والهيئة العامة للتأمينات مسؤولية تنظيم العمل، مع التركيز على تحسين نظام الأجور والحوافز بما يتماشى مع احتياجات السوق المحلية ومتطلبات العيش الكريم.

2-1. مشكلة البحث

تواجه بلدنا تحديات سكانية كبيرة ناجمة عن انعدام التوازن بين عدد السكان من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، وبين الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة الأمر الذي يؤدي إلى العديد من الاختلالات والإخفاقات التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾، وتمثل القوى العاملة نبض الاقتصاد الحيوي، كما تمثل وقوداً وطاقةً للمجتمع لتحقيق التنمية المنشودة. وفي اليمن، من المتوقع أن يصل حجم القوى العاملة في عام 2035 إلى حوالي 13 مليون عامل، مقارنة بـ 4.2 مليون عامل عام 2004. وبذلك، سيتضاعف حجم القوى العاملة ثلاث مرات تقريباً بحلول نهاية فترة الإسقاط، مقارنةً بالوضع الحالي. والمعيار الفعلي في هذا الجانب هو القدرة على تهيئة وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة، إضافةً إلى القدرة على التأهيل والاستيعاب والاستفادة من هذه الأعداد الكبيرة، التي يمكن أن تكون وسيلةً مثلى لتحقيق التنمية، وتغيير الواقع المعيشي، والوصول بالمجتمع إلى مستوى

جيد، وتوفير متطلباته، وتحقيق طموحاته، وبدون ذلك، ستصبح هذه الأعداد عبئاً على المجتمع، حيث تزداد نسبة الجريمة مع وضع كهذا، وتتسع رقعة الإرهاب والفساد الاجتماعي والسياسي، وتسوء الأحوال المعيشية⁽²⁾، ويمكن اختصار أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على سوق العمل في اليمن في:

1. خلل التوازن السكاني: ينعكس في التفاوت بين عدد السكان المتزايد والموارد المحدودة، مما يؤدي إلى ضغوط هائلة على سوق العمل.
 2. تراجع الإيرادات الحكومية: خاصة بعد عام 2016، حيث عجزت الدولة عن تغطية رواتب موظفي القطاع العام، مما أدى إلى تراكم الديون وتفاقم الأزمات المالية.
 3. البطالة: مع تضاعف القوى العاملة المتوقعة بحلول عام 2035، تبرز الحاجة الماسة لإيجاد حلول عملية ومبتكرة.
- وبالنظر إلى التجارب الدولية، مثل سنغافورة وماليزيا، التي نجحت في تحويل التحديات إلى فرص من خلال تعزيز دور القطاع الخاص، يبدو من الضروري دراسة هذه التجارب واستلهاً أفضل الممارسات.

3-1. أسئلة البحث

1. ما هو واقع الأجور والمرتبات في اليمن؟ وكيف تأثرت بالأوضاع الحالية؟
2. ما هي الإصلاحات والمبادرات التي تم تنفيذها لتحسين منظومة الأجور؟
3. ما الدروس المستفادة من تجارب الدول الرائدة «سنغافورة وماليزيا» في هذا المجال؟
4. ما هي الرؤية المستقبلية لإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية والحد من البطالة؟

4-1. أهداف البحث

1. تحليل منظومة الأجور والمرتبات في اليمن، لفهم أبعاد المشكلة وآثارها على الاقتصاد.
2. استعراض التجارب الدولية الرائدة في إشراك القطاع الخاص لاستخلاص الدروس ذات الصلة.
3. تطوير رؤية مستقبلية: تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في إصلاح نظام الأجور وتحقيق التنمية المستدامة.

5-1. منهجية البحث

1. يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على:
2. وصف وتحليل واقع منظومة الأجور والمرتبات في اليمن.
3. دراسة تجارب الدول الرائدة وتحليل مدى إمكانية تطبيقها في السياق اليمني.
4. استخدام مصادر موثوقة، مثل التقارير الحكومية والدراسات الأكاديمية.

6-1. حدود البحث

يغطي البحث الفترة الزمنية الممتدة من 1962 إلى 2014، ويدرس تطور منظومة الأجور والمرتبات في اليمن خلالها، كما يستعرض تجارب دول مثل سنغافورة وماليزيا لتقديم مقترحات قابلة للتطبيق

في السياق اليمني، وقد تم اختيار هذه الدول للتعرف على بدايات انطلاقها نحو التنمية الإدارية والاقتصادية، والعوامل التي أسهمت في ذلك، خصوصاً أنها كانت دولاً فقيرة الموارد وتعاني من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية سيئة للغاية، لكنها أصبحت اليوم في مصاف الدول المتقدمة.

7-1. خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى:

1. المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.
2. المبحث الثاني: واقع الأجور والقطاع الخاص في اليمن «1962-2022».
3. المبحث الثالث: التجارب العالمية الرائدة في إصلاح نظام الأجور.
4. المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لإشراك القطاع الخاص والعام وإصلاح منظومة الأجور.

8-1. الدراسات السابقة

1. استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «2024-2026»⁽³⁾

هدفت إلى دعم جهود التنمية في مجال إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، وأبرزت أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص، كما أكدت أهمية دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

2. دراسة فليم «2018»⁽⁴⁾

تناولت دور القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن، وأوصت بتعزيز بيئة العمل من خلال تحسين الوصول إلى التمويل، ودعم ريادة الأعمال، وإعادة بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما شددت على أهمية الاستفادة من القطاع الخاص كمحرك رئيسي لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

3. دراسة الإسكوا «2022»⁽⁵⁾

قَيِّمَت سياسات الوظائف والأجور في اليمن، وخلصت إلى أن التوافق مع مبادئ العدالة الاجتماعية لا يتجاوز 9.1% موضحاً أن هذا التراجع مرتبط بانتهاء الاقتصاد والصراع المستمر. كما أكدت أهمية مواءمة الحد الأدنى للأجور مع تكاليف المعيشة، واعتماد إصلاحات شاملة لتحسين العدالة الاجتماعية.

4. دراسة قطرية للإسكوا: تحديات التنمية في اليمن⁽⁶⁾

ركّزت على تحليل العوامل المعيقة للتنمية في اليمن والتحديات الهيكلية التي تواجه البلاد، مثل ضعف البنية التحتية، وارتفاع مستويات الفقر، وضعف الموارد البشرية. كما تضمنت الدراسة توصيات لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية عبر تعزيز كفاءة الإدارة وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مشددةً على أهمية دور المانحين الدوليين في تقديم الدعم المالي والفني لتعزيز التنمية المستدامة.

2. مفاهيم ومصطلحات البحث

1-2. الأجور والتنمية

1-1-2. مفهوم الأجور والمرتبات

تُعَدُّ الأجور من الأدوات الفعالة المؤثرة على أداء الفرد، وهذا ما جعل البعض يُسمِّي الاقتصاد المعاصر «اقتصاد الأجور»، نظرًا لأهميته الكبيرة كعنصر تنموي يساهم في تكوين طبقة عاملة فعالة ومنتجة، وكعامل استقرار اجتماعي يحفز الطاقات البشرية على تطوير المنتج وتحسينه وترقيته.

وبشكل عام، تشير الأجور أو المرتبات إلى التعويض المالي الذي يتلقاه العامل مقابل العمل الذي يؤديه، سواء كان بشكل يومي، أسبوعي، أو شهري. أمّا قانون الأجور والمرتبات اليمني رقم «43» لسنة 2005، فقد عرّف الراتب بأنه: الراتب الأساسي الشهري الذي يستحقه الموظف بمقتضى الهيكل العام المحدد في هذا القانون، مقابل قيامه بمهام الوظيفة التي يشغلها، ولا يشمل البدلات المرتبطة بالبعد الجغرافي أو بطبيعة الوظيفة⁽⁷⁾، كما حدد قانون العمل اليمني رقم «5»⁽⁸⁾ لسنة 95 والمعدل بالقانون رقم «25» لسنة 97 في مادته رقم «2» مفهوم الأجور وقام بتقسيمه إلى قسمين:

- الأجر الأساسي: هو ما يحصل عليه العامل لقاء ساعات العمل المحددة، سواء كان مقابلًا نقديًا أو عينيًا يمكن تقويمه بالعملة، لا يدخل في ذلك المستحقات الأخرى غير الأجر الأساسي أيًا كان نوعها.
- الأجر الكامل: هو ما يدفعه صاحب العمل للعامل لقاء عمله، سواء كان مقابلًا نقديًا أو عينيًا يمكن تقويمه بالعملة، مضافًا إليه سائر الاستحقاقات الأخرى، أيًا كان نوعها.

وبالنسبة للإسكوا⁽⁹⁾ فقد عرّفت الأجور والمرتبات على أنها: تشمل قيمة أي مساهمات اجتماعية وضرائب دخل وما إلى ذلك، مستحقة للدفع من قبل الموظف حتى وإن تم فعليًا اقتطاعها من قبل صاحب العمل لتيسير سير عمل الشؤون الإدارية أو لغير ذلك من الأسباب، وتم دفعها بشكل مباشر لبرامج أو الأنظمة الضمان الاجتماعي أو للسلطات الضريبية وما إلى ذلك نيابة عن المستخدم.

كما قدمت الاتفاقية رقم «١٠٠»⁽¹⁰⁾ من الدليل التعريفي للمساواة في الأجور، تعريفًا للأجر بحيث يشمل الأجر أو المرتب العادي، الأساسي أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى التي يدفعها صاحب العمل للعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقدًا أو عينيًا، مقابل استخدامه له، ويشمل ذلك:

أ- الأتعاب المدفوعة للأجير، نقدًا أو عينيًا، مقابل العمل الذي يؤديه إضافة لأجر الوقت الذي لم يعمل فيه.

ب- المكاسب الصافية من العمل للحساب الخاص.

ج- المكاسب الإجمالية من الوظيفة والعمل للحساب الخاص.

2-1-2. علاقة الوظائف والأجور بالتنمية

المرتبات والأجور عنصر أساسي في الاقتصاد والمجتمع، فهي حق جوهري للموظفين والعاملين وتعويض مباشر لجهودهم، وقد أكد الإسلام على ضرورة دفعها في وقتها، كما قال الرسول ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه». وتمثل الأجور أهمية مزدوجة، فهي تؤثر في العلاقات الاجتماعية بين أصحاب العمل والعمال، كما تعد عاملاً حاسماً في التنمية الاقتصادية، إذ ينعكس مستوى الأجور على رضا العاملين وإنتاجيتهم، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع. وترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية من خلال توزيع الدخل القومي، حيث يجب أن تؤدي زيادة الدخل إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، مما يجعل السياسة الأجرية أداة حيوية لتحقيق هذا التوازن، عبر ربط الأجور بمعدلات التضخم، لضمان قدرة العاملين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أن ارتفاع تكاليف المعيشة يقلل من الأجر الحقيقي، مما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة والإنتاجية والولاء المؤسسي، ولذلك تلجأ الدول والمؤسسات إلى وضع سياسات أجرية مرنة تواكب التضخم، للحفاظ على الأداء الإنتاجي، وضمان استقرار الإيرادات، وتعزيز القدرة التنافسية.

2-2. الشراكة مع القطاع الخاص

1-2-2. مفهوم القطاع الخاص

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة القطاع الخاص في استراتيجيته العالمية «2023-2025» بأنه «النشاط التنظيمي الأساسي للنشاط الاقتصادي في اقتصاد السوق»⁽¹¹⁾، حيث تُعتبر الملكية الخاصة والمنافسة من العوامل الأساسية التي تدفع عجلة الإنتاج، أما أشكاله فهي تشمل:

- المؤسسات التجارية الهادفة للربح.
- مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة، والتي تعمل بآليات القطاع الخاص.
- جمعيات وائتلافات الأعمال.
- الشركات التابعة للقطاع الخاص المحلي والدولي.

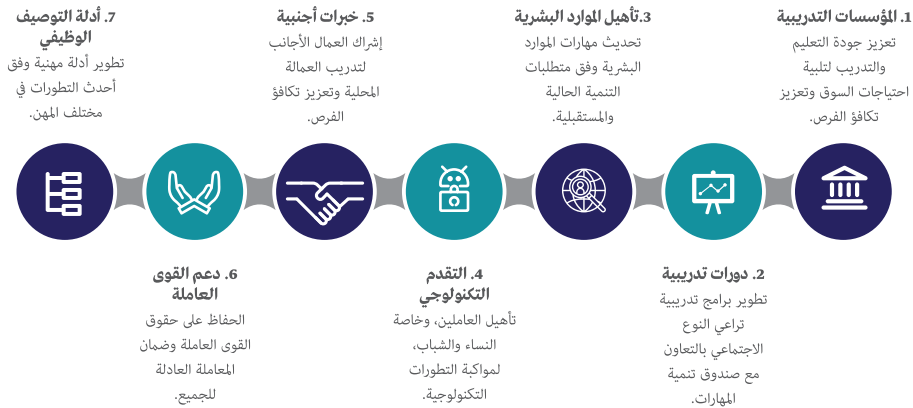
وتؤكد العديد من الدراسات أن القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، انطلاقاً مما يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام، وذلك كما يلي:⁽¹²⁾

1. ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام، الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح ويطغى عليه الهدف الاجتماعي ذات الخلفية السياسية.
2. الكفاءة في إدارة الموارد، نظراً لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
3. قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.

4. كفاءة الإدارة في النشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقاً من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
5. التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع، والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي، ليضمن القدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

شكل «1»

الموارد البشرية اللازمة للتنمية



2-2-2. الشراكة مع القطاع الخاص.

يُعد مصطلح الشراكة مع القطاع الخاص من المفاهيم الحديثة في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم تحظَ بتعريف شامل وقاطع كغيرها من المفاهيم، ورغم ذلك، فقد أصبح في الوقت الراهن من المصطلحات الأكثر شيوعاً في معظم مناحي الحياة نتيجة للدور الذي تقوم به هذه الشراكة بين القطاعات والمؤسسات المختلفة لتحقيق الأهداف، وقد تم تداول مفهوم الشراكة بين الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لأول مرة على نطاق واسع خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1994، ويمكن تعريفها بشكل دقيق بأنها «تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية مع شريك أو أكثر من تكوينات أخرى حكومية أو غير حكومية وتكوينات أخرى كالمنظمات المحلية أو الخارجية أو القطاع الخاص، مركزة على أساس من الثقة والاحترام المتبادل بين طرفين أو الأطراف من أجل تحقيق الأهداف»⁽¹³⁾، والشراكة تعدّ أحد المحاور الأساسية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق التوازن الاقتصادي، لا سيما في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية مزمنة، وتشمل هذه الشراكة:

1. إعادة توزيع الأدوار: تقوم الحكومة بإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية مع القطاع الخاص، حيث تركز على وضع السياسات والتنظيم، بينما يتولى القطاع الخاص تنفيذ المشاريع والإدارة التشغيلية.
2. برامج الخصخصة وإعادة الهيكلة: أظهرت التجارب الدولية أن خصخصة بعض القطاعات أو إدخال القطاع الخاص كشريك يمكن أن يخفف العبء المالي عن الحكومة، مع تحسين الكفاءة والجودة.
3. تحفيز الاستثمار: توفير بيئة قانونية وتشريعية تضمن حقوق المستثمرين وتسهل الدخول في شراكات طويلة الأمد.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة: يتم ذلك من خلال بناء آليات رقابة ومتابعة تضمن تحقيق الأهداف المتفق عليها دون انحراف أو استغلال.

كما يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا فاعلاً في تحسين منظومة الأجور العامة من خلال:

1. تعزيز بيئة العمل: عبر تقديم حوافز مرتبطة بالإنتاجية لزيادة تحفيز العاملين.
2. زيادة فرص التدريب والتأهيل: لرفع كفاءة العاملين وتزويدهم بالمهارات المطلوبة.
3. تطبيق أنظمة أجور مرنة: ترتبط بأداء الموظفين وتناسب مع تكاليف المعيشة.
4. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال: توفير دعم مادي وفني للمشاريع الناشئة.

3-2. خلاصة

استعرض هذا الباب الإطار العام للدراسة، أهدافها ومنهجيتها والدراسات السابقة التي ناقشت موضوع سوق العمل اليمني، كما شرح تعريف مصطلح الأجور، وكذا علاقته بالتنمية، كما تطرق إلى تعريف القطاع الخاص والشراكة معه ودور هذا القطاع في تحسين منظومة الأجور، مما يمهد لفهم أعمق للتحولات والتحديات المرتبطة بأسواق العمل والتي سنناقشها في المباحث اللاحقة.

3. واقع الأجور والقطاع الخاص في اليمن

3-1. خلفية

شهدت اليمن توسعاً ملحوظاً في قطاعي الأعمال العام والخاص، إلا أن القطاع العام تحمل عبء توفير الوظائف لليمنيين بغض النظر عن الحاجة الفعلية، مدفوعاً برغبة المواطنين في الاستقرار الوظيفي وضمان استمرارية الأجور بعد التقاعد أو الوفاة. وقد أسهمت العشوائية في التوظيف، الناجمة عن الوساطات والمحسوبيات والسعي لبسط النفوذ داخل مؤسسات الدولة، خصوصاً العسكرية، في تضخم هيكل الأجور بشكل كبير. وفي الوقت ذاته، لم يُطبق قانون التقاعد بفاعلية، حيث يتجنب الموظفون الإحالة للتقاعد خشية فقدان الامتيازات المالية التي كانوا يحصلون عليها أثناء الخدمة.

يتناول هذا المبحث أبرز القوانين والقرارات والتشريعات اليمنية المتعلقة بالوظائف والأجور منذ عام 1963 وحتى صدور القانون رقم «43» لسنة 2005، والذي لا يزال ساري المفعول حتى اليوم. كما سيتم استعراض الخطوات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة لإصلاح منظومة الأجور والمرتبات، إضافةً إلى تحليل المسوحات الخاصة بالقوى العاملة خلال الفترة من 1990 حتى «2013-2014».

2-3. البنية القانونية

يمكن استعراض أهم قوانين وتشريعات الخدمة المدنية في اليمن بخصوص الأجور كالتالي:

1-2-3. القانون رقم «2» لسنة 1963⁽¹⁴⁾

- يعتبر أول قانون ينظم شئون الخدمة المدنية في البلاد.
- تضمن ثلاثة جداول مرتبات لموظفي القطاع العام، تشمل الوظائف الإدارية والعمال والوظائف العليا.
- لم يتضمن القانون امتيازات إضافية بجانب الراتب سوى العلاوة الدورية كل سنتين، ولم يشمل شروط شغل الوظائف أو تدريب الموظفين.

2-2-3. القانون رقم «5» لسنة 1971⁽¹⁵⁾

- أضاف شروطاً لشغل الوظائف مثل الشهادة العلمية، لكنه افتقر للدقة ولم يتطرق لتنمية القيادات الإدارية وأسس اختيارها.

3-2-3. القانون رقم «49» لسنة 1977⁽¹⁶⁾

- صدر هذا القانون بعد استقرار النظام السياسي في اليمن وانتهاء الحرب، ليمهد الطريق نحو التخطيط الشامل بدءاً بالبرنامج الإنمائي الثلاثي. آنذاك، بلغ إجمالي القوى العاملة في الجهاز الإداري للدولة 18,910 موظفًا، بينهم 193 في مناصب قيادية، لكن 90 منهم كانوا بلا مؤهل، و29 يحملون شهادات ثانوية أو إعدادية، بينما شكل غير الحاصلين على أي مؤهل النسبة الأكبر بـ 11,227 موظفًا. تعكس هذه الأرقام النقص الحاد في الكوادر المؤهلة عند انطلاق أولى تجارب خطط التنمية، رغم الجهود المبذولة عبر إنشاء المعهد الوطني للعلوم الإدارية عام 1963 لتدريب وتأهيل موظفي الخدمة العامة. وقد أحدث هذا القانون تغييرات جوهرية في الوظيفة العامة، أبرزها استحداث حوافز لحملة المؤهلات الجامعية والفنية، والسماح بمنح علاوة تشجيعية للموظفين الذين يجتازون دورات تدريبية لا تقل عن ستة أشهر، مما يعكس إدراك السلطات لأهمية التدريب في رفع كفاءة الموظفين.

4-2-3. القانون رقم «1» لسنة 1988⁽¹⁷⁾

- شهدت هذه المرحلة تطوراً نوعياً وكمياً كبيراً في مختلف المستويات التعليمية، حيث بلغ عدد الطلاب في عام 1987 أي في بداية الخطة الخمسية الثالثة 1,197,022 طالبًا، منهم 52,225 في المدارس الثانوية والفنية، بينما بلغ إجمالي خريجي الجامعات الذين تم توظيفهم في سنة إصدار القانون 2,207 خريج. أما القوى الوظيفية في أجهزة الخدمة المدنية، فقد تجاوزت 60,000 موظف وموظفة، مما يعكس حالة من التضخم الوظيفي مقارنة بالإمكانات المتاحة آنذاك.

تميزت عملية التعيين والاختيار في هذا القانون بعدة ملاحظات، أبرزها أن شغل منصب وكيل وزارة أو وكيل مساعد لم يكن مشروطاً بأي مؤهل علمي، بل يتم الاختيار من بين الوظائف الإدارية القيادية الأدنى. أما باقي الوظائف القيادية، فقد اشترط القانون أن يكون المرشح قد شغل منصباً قيادياً أدنى لمدة ثلاث مراتب في معظم الحالات، مع اجتياز برنامج تدريبي، وهو ما أدى إلى تقليل الاهتمام بالمؤهل العلمي مقارنة بالسابق، إذ أصبح التركيز على الخبرة والاختبار عند وجود أكثر من مرشح. ومع ذلك، بقي المؤهل الجامعي شرطاً أساسياً للوظائف التخصصية.

أما التطور الوظيفي، فقد أصبح في الغالب أفقياً عبر العلاوات السنوية والتشجيعية، بينما بات التطور الرأسي نحو المناصب الأعلى أمراً نادراً، مما أثر على حوافز الترقية والتدرج الوظيفي.

3-2-5. القانون رقم «19» لسنة 1991⁽¹⁸⁾

- يُعد هذا القانون، الصادر عقب وحدة اليمن عام 1990، الإطار التشريعي الأساسي الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم، وقد صدر بشأنه القرار رقم 122 لسنة 1991 المتعلق باللائحة التنفيذية، ولم يتعد هذا القانون كثيراً عن المبادئ الأساسية التي شكلت ملامح القانون السابق رقم 1 لسنة 1988، الذي كان معمولاً به في الشرط الشمالي قبل الوحدة، خاصة فيما يتعلق بنظام الوظائف، تقسيماتها، والحركة الوظيفية، إضافة إلى شروط شغل الوظائف والتطور المهني للموظف، وكان أبرز ما استجد في هذا القانون هو:

- تعديلات على آلية التعيين في الإدارة العليا: حيث أصبح التعيين في مجموعة الإدارة العليا مشروطاً بالاختيار من بين شاغلي وظائف الفئة الأولى مباشرة، مع اشتراط خبرة عملية قد تصل إلى أكثر من 15 سنة، تُحدد وفقاً للمؤهل العلمي.
- تشديد شروط شغل وظائف الإدارة العليا: في التشريع السابق، كانت وظائف وكيل وزارة ووكيل مساعد تُشغل بالاختيار فقط من قبل السلطات المختصة، أما في القانون الجديد فقد تم التشديد على الشروط بسبب التشعب الكبير في أجهزة الخدمة المدنية.
- ارتفاع حاد في عدد الموظفين: بلغ عدد موظفي الخدمة المدنية عام 1990 نحو 267,423 موظفاً، وارتفع عام 1992 إلى 354,037 موظفاً، أي بزيادة قدرها 86,614 موظفاً خلال عام واحد فقط، وتعود هذه الزيادة إلى سياسة المحاباة والترضية بعد تحقيق الوحدة اليمنية، حيث سعى النافذون في الشطرين إلى توظيف أكبر عدد من الموالين لهم، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري بشكل غير منظم.

3-2-6. القانون رقم «43» لسنة 2005⁽¹⁹⁾

صدر هذا القانون بناءً على الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات التي اقترتها الحكومة في شهر فبراير 2005 لكافة موظفي وحدات الخدمة العامة للدولة بهدف تحقيق ما يلي:

- بناء هيكل موحد للأجور والمرتبات يعتمد على ربط الراتب بالوظيفة ونوع العمل المؤدى، مع

إعادة التوازن بين الراتب والبدلات.

- تمكين الدولة من استقطاب الكفاءات من خلال تحسين بيئة العمل وهيكल الأجور.
- إنشاء جهاز حكومي كفء وفعال قادر على تقديم خدمات نوعية عالية الجودة للمواطنين، وتعزيز المناخ الملائم للاستثمار.
- معالجة الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث التوزيع العادل للوظائف والمرتبات.
- تقليل التفاوت في سلم الرواتب بحيث لا يتجاوز الحد الأعلى ثمانية أضعاف الحد الأدنى.
- تحديث وتبسيط الهيكلة الحالية وإزالة السلبات مع ضمان سهولة الإدارة.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموازنة العامة للدولة المخصصة للأجور وما في حكمها.
- رفع الحد الأدنى للأجور ليواكب خط الفقر ويضمن مستوى معيشيًا مناسبًا للموظفين.

جدول «1»

القوانين والقرارات المنظمة للأجور والمرتبات في اليمن، ميزاتها وتأثيراتها

القانون	العام	الميزات الأساسية	التأثيرات
«2»	1963	تنظيم شؤون الخدمة المدنية؛ 3 جداول مرتبات	لم يتضمن شروط شغل الوظائف أو تدريب الموظفين؛ افتقر إلى الحوافز الإضافية.
«5»	1971	إضافة شروط مثل الشهادة العلمية	افتقر للدقة ولم يتطرق إلى تنمية القيادات الإدارية.
«49»	1977	استحداث حوافز للمؤهلات الجامعية؛ علاوات تشجيعية	أبرز ضعف المؤهلات العلمية في الجهاز الإداري؛ تطور طفيف في الحوافز التعليمية.
«1»	1988	التركيز على التطور الأفقي في الوظائف	تجاهل المؤهلات للوظائف العليا؛ اعتماد الخبرة أكثر من التعليم.
«19»	1991	شروط أكثر تشددًا لشغل وظائف الإدارة العليا	أدى إلى تضخم القوى العاملة بسبب التعيينات العشوائية.
«43»	2005	بناء هيكل موحد للأجور؛ تحسين توزيع الرواتب بين المناطق	محاولة تقليل الفجوة بين الحد الأدنى والأقصى للرواتب.

3-3. إحصائيات القوى العاملة في اليمن

1-3-3. مسح القوى العاملة 1999⁽²⁰⁾

- وهو أول مسح ميداني لوحدات جهاز الإدارة العامة في يوليو 1998، وصدر التقرير النهائي بنتائجه بين أبريل وديسمبر 1999، وكانت أبرز نتائجه كما يلي:

- إجمالي القوى العاملة: 419,410 موظف.
- نسبة الموظفين الثابتين: 96.5٪، والمتعاقدين: 3.5٪.
- نسبة الذكور: 84.2٪، والإناث: 15.8٪.
- نسبة العاملين في قطاع التعليم: 53.3٪.
- نسبة العاملين في الجهاز الإداري «بما فيها السلك القضائي»: 80.2٪.

2-3-3. مسح القوى العاملة 2013/2014

- جاء هذا المسح بعد تنفيذ مسح عام 1999، لكنه كان آخر مسح أُجري بسبب الأوضاع التي شهدتها اليمن لاحقاً، حيث أُجري في أعقاب الاضطرابات السياسية والاقتصادية الناجمة عن انتفاضة اليمن عام 2011، والتي أسفرت عن انخفاض حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما فاقم أزمة البطالة، إضافة إلى نقص المعلومات المحدثة حول خصائص البطالة، وهو ما قيد قدرة الحكومة على تطوير مشاريع فعالة لمعالجتها، وقد نُفذ هذا المسح بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لتحقيق فهم أعمق لواقع القوى العاملة، وكانت أبرز أهدافه هي:

- توفير بيانات حديثة عن العاملين، والعاطلين عن العمل، والبطالة الجزئية، موزعة حسب الخصائص الديمغرافية والاجتماعية، لدعم زيادة المشاركة في سوق العمل.
- جمع بيانات عن مؤهلات القوى العاملة ومشاركة الشباب في برامج التدريب المهني.
- قياس حجم المغتربين اليمنيين ودراسة خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية.
- توفير معلومات عن الأجور والدخل في مختلف المهن والقطاعات الاقتصادية.
- جمع بيانات لتقييم المشاريع الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومدى تأثيرها على سوق العمل.

أما أبرز نتائج المسح، فكانت كما يلي:

- بلغ عدد السكان في سن العمل «15 سنة فأكثر» 13.4 مليون نسمة، يشكل الرجال منهم نسبة 50.8٪، كما بلغت نسبة المشاركة في قوة العمل 36.3٪، وكانت 65.8٪ للرجال و60٪ للنساء.
- بلغ عدد العاملين 4.2 مليون شخص، منهم 7٪ فقط نساء، واستحوذ القطاع غير الرسمي على 73.7٪ من العمالة، كما بلغت نسبة السكان العاملين الذين سبق لهم أن انخرطوا في العمالة غير الرسمية أكثر من 81٪ بما في ذلك حوالي 8٪ عملوا في وظائف عمالة غير رسمية داخل مؤسسات ومشاريع القطاع الرسمي.

- لم يُكمل التعليم الثانوي أو التعليم العالي سوى أقل من ثلث القوى العاملة، في حين أن 83% يعانون من عدم تطابق المهارات مع وظائفهم، و3.4% لديهم تعليم يفوق متطلبات عملهم.
- نصف العاملين تقريبًا يعملون بأجر، بينما 42.2% يعملون لحسابهم الخاص أو ضمن أسرهم، وقد تركزت العمالة في قطاع الخدمات 55.6%، خاصة في التجارة 22.7% والإدارة العامة 12.7%، أما الزراعة فقد ساهمت بنسبة 29.2% من إجمالي العمالة مقارنة بنسبة 14.5% لقطاع الصناعة.
- بلغ معدل البطالة العام 13.5%، مرتفعًا بين النساء بنسبة 26.1%، مقارنة بالرجال 12.3%، ووصل معدل بطالة الشباب إلى 24.5%، وهو ضعف المعدل الوطني.
- بلغ عدد المنخرطين في أنشطة إنتاجية للاستخدام الشخصي 3.27 مليون شخص، معظمهم من النساء.
- بلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية 44 ساعة «للرجال 45 ساعة، للنساء 34 ساعة»، و6.8% من العاملين لديهم أكثر من وظيفة أو نشاط واحد خلال الأسبوع.
- بلغ متوسط الكسب الشهري في الوظيفة الرئيسية 52,500 ريال وينخفض هذا المبلغ بالنسبة للنساء إلى 40,400 ريال مقارنة بالرجال 53,300 ريال، بينما يتقاضى حوالي 23.8% من العاملين أقل من ثلثي متوسط الدخل الشهري 35,000 ريال.
- شارك 87,500 شخص في برامج تدريب خلال العام السابق، معظمهم رجال، ونفذت الحكومة جزءًا كبيرًا منها، كما بلغ عدد اليمنيين المقيمين في الخارج 103,000 شخص، معظمهم رجال وعاطلون سابقون من المناطق الريفية.

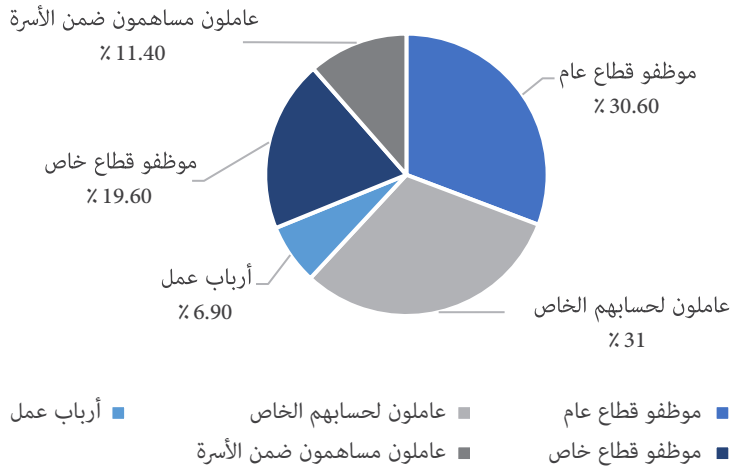
جدول «2»

أهم أرقام مسح القوى العاملة «2013-2014»

النسبة	البيان	العدد	البيان
36.3%	معدل مشاركة قوة العمل	13,378,000	سكان في سن العمل «15 سنة فأكثر»
31.4%	نسبة العمالة إلى السكان	4,850,000	قوة العمل
13.5%	معدل البطالة	4,197,000	العاملين

شكل «2»

تحليل توزيع العمالة وفق مسح القوى العاملة «2013-2014»



المصدر: مسح القوى العاملة اليمنية «2013-2014»

- تحليل نتائج مسح القوى العاملة «2013-2014»

يعطينا مسح القوى العاملة للعام «2013-2014» رؤية واضحة عن وضع سوق العمل في اليمن، ومن خلال النتائج التي استعرضناها سوياً يمكن الخلوص إلى ما يلي حول وضع سوق العمل في اليمن:

1. تركّز العمالة في قطاعات غير رسمية: يعكس نقص الفرص الرسمية وضعف سياسات سوق العمل.
 2. ارتفاع البطالة بين النساء والشباب: يعكس غياب برامج التدريب والتوظيف.
 3. تفاوت الدخل: أظهرت البيانات انعدام المساواة في الدخل الشهري، حيث يكسب 23.8% من العاملين أقل من ثلثي الدخل الشهري الوسيط، والمحتسب عند 35,000 ريال في الشهر.
- كما أنه وفي إطار هذا المسح، تم قياس حالة العمل للسكان العاملين في وظائفهم الرئيسية وكانت النتيجة هي أن نصف السكان العاملين يعملون كموظفين في القطاع العام بنسبة 30.6% وبنسبة 19.6% في القطاع الخاص، أما النصف الآخر فيعملون في وظائف تشغيل ذاتي موزعة كالتالي:

- 6.9% أرباب عمل.
- 31.0% عمال لحسابهم الخاص.
- 11.4% عمال مساهمين في الأسرة.

- واقع القطاع العام من مسح القوى العاملة «2013-2014»

من واقع التحليل السابق للقوى العاملة نجد أن نسبة 30.6% من القوى العاملة يعتمدون في معيشتهم على الرواتب الحكومية، ورغم أن القطاع العام يستوعب حوالي ثلث العمالة في البلد أو اقل بقليل لكن هذه الإحصائية ليست دقيقة نظرًا لانتشار ما يسمى الازدواج الوظيفي «حصول بعض العاملين في المؤسسات العامة على وظيفتين أو أكثر»، أو «العاملين الوهميين» وهم الموظفون الذين ليس لهم وجود فعلي، بل هي أسماء وهمية يقوم رؤساءهم غالبًا بتحصيل رواتبهم.

وقد شكلت رواتب القطاع العام قبل اندلاع النزاع أحد أكبر بنود الإنفاق العام في إطار الموازنة العامة للدولة، وبنسبة وصلت إلى 32% من الإنفاق الحكومي بين عامي 2001 و2014، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الرواتب في عام 2014 حوالي 1.14 تريليون ريال يمني أي حوالي 53 مليار دولار أمريكي وقد توزعت هذه النفقات على النحو التالي:

- القطاع الإداري المدني: 546.9 مليار ريال «48%»
- الخدمات العسكرية والأمنية: 430.2 مليار ريال «38%».
- القطاع الاقتصادي والصناديق والهيئات المستقلة: 162.4 مليار ريال، مع تمويل جزء كبير منها من عوائد مستقلة عن الموازنة العامة.

جدول «3»

نسب أجور القطاعات ونسبتها من إجمالي أجور القطاع العام

المبلغ «مليار ريال»	نسبة الرواتب من الإجمالي	القطاع
546.9	48%	القطاع الإداري المدني
430.2	38%	الخدمات العسكرية والأمنية
162.4	14%	القطاع الاقتصادي والصناديق

هذا مع العلم أن جزءًا كبيرًا من رواتب القطاع الاقتصادي يدفع من عوائد منفصلة عن الموازنة العامة للدولة، فمثلًا أنفقت الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات حوالي 648 مليار ريال يمني عام 2014 لدفع معاشات المتقاعدين المسجلين في كشوفاتها، ولم تخصم نفقات المعاشات من ميزانية الدولة، وإنما تم اقتطاعها من رواتب العاملين المدنيين.⁽²¹⁾

ويمكن من خلال السياسات والنتائج السابقة استخلاص التالي حول واقع الوظائف في القطاع العام:

- شهد القطاع توظيفًا مفرطًا في المجالات العسكرية والإدارية دون مراعاة للاحتياج الفعلي، مما زاد من الأعباء المالية.

- أدى الازدواج الوظيفي ووجود موظفين وهميين إلى تحميل الحكومة أعباء إضافية غير ضرورية.
- لم يتمكن القطاع من تحقيق توزيع كفاء للموارد البشرية، مما انعكس سلباً على الإنتاجية العامة وجودة الخدمات المقدمة.

4-3. القطاع الخاص اليمني.. التحديات والإسهامات

بالاستناد إلى الدراسات والتقارير الاقتصادية والتنموية، يتضح أن القطاع الخاص في اليمن يعمل في ظل بيئة اقتصادية واستثمارية صعبة وغير محفزة، مع مواجهته لتحديات كبيرة تعيق نموه وتطوره. وقد تفاقمت هذه التحديات بشكل كبير خلال سنوات الصراع والحرب، ما ألحق أضراراً بالغة بالقطاع الخاص سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أبرز هذه التحديات:

1-4-3. تحديات الاستقرار السياسي والأمني

- غياب حكومة مركزية فعّالة، وتعدد السلطات الحاكمة في اليمن، فغياب الاستقرار السياسي يمثل عقبة رئيسية لحوالي 40% من المنشآت الخاصة.
- انتشار العنف والفوضى وارتفاع معدلات الفساد والجريمة.
- الازدواج الضريبي والجمركي بين السلطات التنفيذية المنقسمة، مما يزيد من الأعباء على المنشآت الخاصة، وبالأدات ضريبة القيمة المضافة والتي يتم دفعها بنسبة 5% في ميناء عدن، ودفعها مرة أخرى في المنافذ الجمركية التابعة لحكومة صنعاء
- ارتفاع تكاليف التأمين والشحن إلى الموانئ اليمنية، حيث تراوحت زيادة رسوم التأمين بين 500 و1000 دولار أمريكي لكل حاوية.
- ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين نتيجة انقطاع الرواتب ومحدودية فرص العمل.

2-4-3. تحديات النقل

- الإغلاق المتعمد للطرق الرئيسية وتحويل الحركة نحو طرق فرعية ذات تكلفة عالية ومخاطر.
- زيادة التقطعات على الطرقات من قبل الميليشيات والعصابات الإجرامية.
- فرض جبايات غير قانونية من النقاط الأمنية على الطرق، حيث تشير بعض التقديرات إلى وجود ما بين 37 و40 نقطة تفتيش على الطريق من عدن إلى صنعاء، تفرض إتاوات ورسومًا تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 3 ملايين ريال.

3-4-3. تحديات السوق والمنافسة

- ارتفاع التكاليف الإنتاجية والتسويقية مقارنة بالسلع المستوردة.
- انتشار السلع المهربة وضعف المنافسة العادلة.
- فرض غرامات غير مبررة واحتجاز البضائع في المنافذ الجمركية، إلى جانب إلغاء الإعفاءات

الجمركية للمستثمرين المنصوص عليها في قانون الاستثمار، الأمر الذي يزيد من حجم التكاليف المالية للمواد الأولية والوسيلة والسلع النهائية، ووفقاً لمسح بيئة الأعمال في اليمن 2019 فقد أكدت 72% من إجمالي المنشآت الاقتصادية الخاصة العاملة في اليمن حدوث زيادات في نفقاتها التشغيلية جراء ظروف الصراع والحرب والعوامل المرتبطة بها خلال «2017-2019».

4-4-3. ضعف المؤسسات الحكومية والبنية التحتية

- الانقسام المؤسسي بين صنعاء وعدن.
- تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية، توقف الاستثمارات الحكومية والتي كانت أحد مصادر الطلب الكلي في الاقتصاد.
- شح مصادر الطاقة اللازمة للتشغيل وعدم توفر المناطق الصناعية الملائمة.

5-4-3. تحديات التمويل والسياسة النقدية

- التدهور المتواصل في قيمة العملة المحلية والتي وصلت إلى مستويات قياسية خلال سنوات الحرب، وبمعدل تراجع سنوي تراوح ما بين 7.3% و 50% خلال الأعوام 2015 إلى 2020، هذا إلى جانب تعدد أسعار الصرف بين المحافظات المختلفة.
- محدودية مؤسسات ومصادر التمويل المتاحة في الاقتصاد واعتماد أكثر من 60% من المنشآت الخاصة على مصادر التمويل الذاتية المحدودة وحوالي 14% منها على مقرضون أفراد، فيما بلغت نسبة المنشآت الخاصة التي حصلت على تمويل من القطاع المصرفي المحلي في اليمن لعام 2020، 4% فقط، مقارنة بحوالي 23% من المنشآت على المستوى العربي.
- ازدواجية المعايير بين السلطات النقدية في صنعاء وعدن.

6-4-3. أثر التحديات على القطاع الخاص

- تراجع كبير في الإنتاجية وفرص التوظيف.
- تسريح العمالة وتوقف العديد من المنشآت عن العمل.
- انخفاض العمالة بشكل كبير بعد أحداث 2011، مما يشير إلى تدهور مناخ الأعمال بشكل عام.

5-3. خلاصة

يعاني نظام الأجور والمرتبات في اليمن من تحديات كبيرة تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والإنتاجية. يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في معالجة هذه التحديات إذا تم دعمه بسياسات تعزز بيئة العمل وتوفر تمويلاً مستداماً. كما أن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يعد شرطاً أساسياً لتحسين واقع الأجور والوظائف في اليمن. يتطلب الأمر تكامل الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص لإحداث تغييرات ملموسة ومستدامة.

4. تجارب رائدة في مشاركة القطاع العام والخاص

من المفيد دراسة التجارب الرائدة في برامج إشراك القطاع الخاص في توفير الوظائف وتحمل فاتورة المرتبات والأجور والحد من البطالة، للاقتداء بها والسير على نهجها للخروج من الأزمة الحالية التي يمر بها الشعب اليمني، والمتمثلة في البطالة وانقطاع المرتبات والملقاة في الأغلب على كاهل القطاع العام، وقد تم التركيز على تجارب دولتي «سنغافورة وماليزيا»، كون هاتين الدولتين قد مرتا بنفس الظروف التي تمر بها اليمن الآن واستطاعتا الخروج من الأزمات التي أحاطت بهما وخاصة فيما يتعلق بالبطالة واستغلال القطاع الخاص لتوفير فرص العمل، كما سيقوم البحث بالتطرق في الأخير للتجربة المغربية كونها تجربة إقليمية ذات عوامل كثيرة متشابهة مع الواقع اليمني.

4-1. تجربة سنغافورة

سنغافورة، التي انفصلت عن ماليزيا عام 1965، كانت تعاني من الفقر، البطالة المرتفعة، والأمية التي شملت نصف سكانها. كان اقتصادها يعتمد على تجارة إعادة التصدير وإيجار القواعد العسكرية البريطانية في الجزيرة، إذ كانت دولة بموارد طبيعية محدودة ومساحة صغيرة تبلغ 682.7 كم² فقط، لكنها تمكنت من تحقيق تحول اقتصادي استثنائي لتصبح واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. واليوم، تحتل سنغافورة المركز الثالث عالميًا في الناتج القومي الإجمالي للفرد، الذي تجاوز 60 ألف دولار، مع معدل بطالة لا يتجاوز 2٪، تتميز باقتصاد حر متطور، وهي مركز رئيسي للاستثمارات الأجنبية والخدمات اللوجستية، بل يُطلق عليها «بلد المليارديرات» لكثرة الأثرياء فيها مقارنة بعدد سكانها، ويمكن استعراض أبرز مظاهر النهضة الاقتصادية في سنغافورة من خلال المؤشرات التالية:⁽²²⁾

- نتيجة نجاح العديد من برامج التنمية والخطط الاقتصادية، ارتفع إجمالي الدخل الوطني السنغافوري بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 717.6 مليون دولار أمريكي عام 1960 ليصل عام 2018 إلى 339.5 مليار دولار أمريكي.
- ارتفاع احتياطات سنغافورة من العملات الأجنبية من 826.63 مليون دولار أمريكي عام 1969 إلى 287.46 مليار دولار أمريكي عام 2018.
- نجحت سنغافورة بالرغم من قلة مواردها الطبيعية والمالية من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تظهر في تطور نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني حسب طريقة الأطلس وبالأسعار الجارية للدولار الأمريكي من 490 دولارًا أمريكيًا عام 1962 ليتجاوز 58,770 دولار أمريكي عام 2018 بعد قرابة نصف قرن فقط من العمل.
- كانت هناك مستويات منخفضة من التضخم، أي حوالي 2٪ سنويًا خلال العقود الستة الماضية تقريبًا، ما عدا في السبعينيات عندما ارتفع إلى 5.8٪ سنويًا ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أزمة النفط والاتجاهات التضخمية في الاقتصادات الغربية.
- تحقيق سنغافورة لمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 8٪ من عام 1961 إلى عام 2018 رغم تعرضها لعدة نكسات خلال مسيرتها التنموية.

- تغيرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي بسبب التغير الهيكلي للاقتصاد السنغافوري نحو الأنشطة الأكثر مردودية، حيث قدرت عام 1965 نسب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في التشغيل بـ 5% و 27% و 68% على الترتيب، مقابل 0.28% و 35.17% و 64.55% على الترتيب عام 1991، والتي ما فتأت أن تطورت إلى 0.46% للزراعة و 16.6% للصناعة و 82.94% للخدمات عام 2018. في حين، قدرت نسب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بـ 3.70% و 10.57% و 74.51% على الترتيب عام 1960، مقابل 0.25% و 25.45% و 62.81% على الترتيب عام 1991، والتي ما فتأت أن أصبحت عام 2018 بالشكل التالي: 0.02% للزراعة و 20.81% للصناعة و 69.37% للخدمات.
- تحتل سنغافورة حسب تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام 2018 المرتبة التاسعة من أصل 189 دولة، إذ بلغت علامتها 0.932 على دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بعام 1990 الذي بلغت فيه العلامة 0.718، وحسب نفس التقرير فقد بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة وأكثر 97% كمتوسط للفترة «2006-2016».

لم تكن هذه المؤشرات لتحقيق إلا نتيجة تنفيذ الحكومة السنغافورية العديد من البرامج الاقتصادية والتنمية، التي ركزت بشكل أساسي على تطوير العنصر البشري ومشاركة كافة القطاعات في العملية التنموية ومنها القطاع الخاص، والذي نوجز مساهمته في التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق منها بتوفير الوظائف ومشاركة القطاع العام بالتالي:

1-1-4. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تظهر التجارب العملية للصناعات الصغيرة في بعض الدول المتقدمة إن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المشاريع، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه الصناعات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مما دعا الكثير من الدول للقيام ببرامج متعددة لتنمية هذه المشاريع. وتؤكد تجارب العديد من الدول، مثل اليابان والصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية أن دعم وتشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. مما جعل الاهتمام بهذا النوع من المشاريع يصل إلى الحد الذي تم فيه تشكيل وزارات خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة كما حدث في فرنسا والهند وسريلانكا وماليزيا.

وتشكل المشاريع الصغيرة نسبة 95% من إجمالي المشاريع في العالم. وتختلف النسبة من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف المعيار الذي يتم على أساسه تصنيف هذه المنشآت، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع الصغير في البلدان الصناعية المتقدمة مقارنة بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث معياري حجم رأس المال والعمالة. ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي، نرى أن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز 20 مليون دولار مع أكثر من مائة عامل، في حين أن معظم المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال

في الواحدة منهما بين «20-50» ألف دولار وعمالة بين «1-20» عامل. وتصل نسبة المنشآت التي توظف أقل من 100 عامل إلى 98.2% في أمريكا، 99.5% في الاتحاد الأوروبي، 97% في اليابان، 95% في بريطانيا. أما في الولايات المتحدة تحديداً فقد استوعبت المنشآت الصغيرة حوالي 39.2% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص، وأسهمت بنحو 50% من الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الخاص. وبلغت مساهمة هذه المشاريع في إجمالي الصادرات نحو 60% في الصين 56% في تايوان 70% في هونغ كونغ و43% في كوريا⁽²³⁾.

وبالعودة إلى الشأن السنغافوري تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي السنغافوري، وتوظف أكثر من نصف القوى العاملة السنغافورية. رفعت أفضل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من إجمالي مبيعاتها بنسبة 30% لتبلغ 13.5 مليار دولار وتضاعفت أرباحها الصافية تقريباً لتصل إلى 630 مليون دولار خلال فترة خمسة أعوام⁽²⁴⁾، حققت من بين أفضل 500 مؤسسة احتلت المراتب الأولى من حيث المبيعات 53 شركة مبيعات بقيمة 50 مليون دولار أو أكثر، علاوة على 30 شركة 6% من هذه الشركات لديها متوسط مبيعات شهري يزيد عن 5 ملايين دولار شهرياً، وهذا ليس إنجازاً بسيطاً بمعظم المقاييس⁽²⁵⁾.

وتأتي أعلى زيادة من قطاعي التصنيع والبيع بالجملة، حيث زاد متوسط عدد الموظفين في هذين القطاعين بنسبة 33% و56% على التوالي مقارنة بعام 2006، ومن حيث التوظيف، توظف الشركات الصغيرة والمتوسطة المصنفة ضمن أفضل 500 شركة من حيث المبيعات حالياً ما مجموعه 24,294 موظفاً، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 41% مقارنة بتلك المصنفة في عام 2006. وفي قدرتها على توليد الأرباح تحتل الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات القابضة والتمويل والعقارات المراكز الثلاثة الأولى من حيث متوسط هامش الربح، وفي حين أن عدد الشركات في هذه القطاعات الثلاثة لا يشكل سوى نسبة صغيرة من أفضل 500 شركة، فإنها قادرة على توليد صافي ربح متوسط قدره 1.3 مليون دولار، وقد حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في سنغافورة أداءً جيداً إلى حد ما؛ على مر السنين، زادت الشركات الصغيرة والمتوسطة القيمة المضافة للشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تراكمية بلغت 7.4% على مدى السنوات الخمس الماضية من 2003 إلى 2007، وتمثل 46% من إجمالي القيمة المضافة في اقتصاد سنغافورة مع تطوير العديد من استراتيجياتها التنافسية على نطاق واسع استناداً إلى عوامل النجاح الرئيسية⁽²⁶⁾.

4-1-2. واقعية منظومة الأجور في النظام السنغافوري.

إنَّ الأمور الهامة والأساسية في الدولة تُؤخذ بمأخذ الجد، بمعنى أنَّ السلطات تتعامل معها بواقعية، وفي الوقت نفسه بصرامة. ومن الواقعية في سياسة هذه الدولة أنها تدفع رواتب عادلة وفقاً لسعر السوق. لماذا؟ يجب أحد قاداتهم: «حتى نتمكن من جذب أشخاص أكفاء للعمل.» فالرواتب عندما تتماشى مع سعر السوق، تساهم بشكل كبير في استقطاب الكوادر من ذوي الكفاءات والخبرات وتوظيفهم، ليشكّلوا إضافةً إلى المؤسسات، ويزداد إنتاجها وتعاظم أرباحها، مما يساهم في النمو

بصفة عامة. وذلك على عكس ما يحدث في العديد من الدول، حيث ترصد رواتب لا تتماشى مع سعر السوق، مما أدى إلى تفشي بؤر الفساد في مؤسساتها، وتعطل الإنتاج، وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي. ولهذا، لا بد لأي دولة، إن أرادت النجاح وضمان استمرارية النظام، أن تنتهج أسلوب النزاهة والصرامة في التعامل. كما يقول رئيس وزراء سنغافورة الأسبق لي كوان يو «1923-2015»، الذي اشتهر بصفته مؤسس الدولة وناقِلها من العالم الثالث إلى العالم الأول خلال أقل من جيل: «أعتقد أننا ركزنا بشكل كبير على الحفاظ على نزاهة نظامنا، فنحن نتعامل بصرامة مع الفساد، كما نركز بشكل كبير أيضًا على الكفاءات في تشغيل النظام، مما يجعل القيادة فاعلة وقادرة على الإبداع، والترقيات من نصيب الأفضل، أو الرجل المناسب في المكان المناسب.» فالإصلاح الإداري من أجل القضاء على البيروقراطية والفساد كان بالنسبة إلى القادة السنغافوريين أولوية الأولويات، إذ كانوا متيقنين من أن الفساد، إذا تمكن من مفاصل الدولة، أتى على الأخضر واليابس. ولذلك، فإن المخالفين للتشريعات والقوانين تطالهم العقوبات، مهما كانت صفاتهم أو رتبهم الوظيفية، وغالبًا ما تكون العقوبات قاسية جدًا.⁽²⁷⁾

4-1-3. القضاء على البطالة

كانت البطالة من بين أهم المشكلات الملحة التي واجهت سنغافورة في عهد «لي كوان يو»، الذي كانت لديه فناعة تامة بأن «الثروة في العقول وليس في آبار النفط». حيث انحصر الاقتصاد في سنغافورة أثناء الحقبة الاستعمارية في التجارة الوسيطة، التي لم تُتح سوى فرص ضئيلة للعمل، مما زاد من الضغوط الشعبية لخلق المزيد من فرص العمل الجديدة. لذا، شرع في تنفيذ برنامج شامل للتصنيع مع التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، الأمر الذي شكّل صعوبة في بادئ الأمر، نظرًا لافتقار البلاد إلى قاعدة صناعية، وكذلك قلة الخبرة وضعف الأسواق المحلية. ولمواجهة هذه الصعوبات، اضطرت سنغافورة إلى البحث عن فرص فيما وراء حدودها، لتتضي في تنفيذ خطتها التنموية، واستطاعت أن تقيم علاقات تجارية مع أوروبا وأمريكا. ثم أنشأ كوان يو ما عُرف باسم «مجلس التنمية الاقتصادية»، الذي تولّى عملية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، من خلال إجراء عمليات تطهير موسعة وإقصاء كل من ثبت فساده، حتى أصبحت سنغافورة تتمتع بالشفافية ووضوح الرؤية، مع قدر كبير من الاستقرار. كما ساهم موقعها المتميز وإطلالتها على مضيق ملقا، بين ماليزيا وسومطرة، ومينائها، الذي يُعدّ من أهم الموانئ التجارية في العالم، في جعلها منطقة مثالية للتصنيع والتصدير.

4-1-4. الشفافية في التوظيف

من ناحية أخرى، اعتمدت سنغافورة على بيروقراطية مهنية صغيرة الحجم، ذات درجة عالية من الكفاءة، وإرساء أسس وظيفية نزيهة، من بينها التعيين في مختلف الوظائف عبر مناورات عامة مفتوحة للجميع. كما يحصل موظفو القطاع العام على رواتب تنافسية مثل القطاع الخاص، إن لم تكن أعلى. فضلًا عن ذلك، فإن انخفاض نسبة الفساد الإداري والمالي جعل سنغافورة تصدر حاليًا مؤشر الشفافية الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.⁽²⁸⁾

4-1-5. دروس تجربة سنغافورة

1. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توظيف أكثر من نصف القوى العاملة السنغافورية، مما يدل على دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويظهر هذا الدعم من خلال قيام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية لهذه المشاريع بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية، وانضم إليه بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى. وهذا ما لا نجده متوافراً إلا بشكل محدود في اليمن، حيث توفر بعض حاضنات الأعمال اليمنية وبعض البنوك تمويلاً للمشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه التمويلات غالباً ما تكون محدودة، مما لا يسهم في نجاح هذه المشاريع واستدامتها.

2. العدالة والواقعية التي تتبناها الحكومة السنغافورية في مسألة الأجور مكنتها من جذب أشخاص أكفاء للعمل، وساهمت في استقطاب الكوادر من ذوي الكفاءات والخبرات، فشكّلوا بذلك إضافةً للمؤسسة، وبالتالي ازداد إنتاجها وتعاضمت أرباحها، مساهمةً بذلك في رفع معدل النمو بصفة عامة. أما إذا نظرنا إلى قيمة الأجور في اليمن، لوجدنا أنها لا تتماشى مع سعر السوق، مما سمح بتفشي بؤر الفساد في مؤسساتها، وأدى إلى تعطل الإنتاج وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي.

3. يُعد انتهاج أسلوب النزاهة والصرامة في التعامل، أو في ضمان سيرورة النظام، من خلال الحفاظ على نزاهة الأنظمة وتخفيف بؤر الفساد، والعمل على تحقيق الاكتفاء في تشغيل النظام، عاملاً أساسياً في جعل القيادة فاعلة وقادرة على الإبداع، بحيث تكون الترقّيات من نصيب الأفضل، أو الرجل المناسب في المكان المناسب. أما في الشأن اليمني، فإن مبدأ العدالة في التوظيف ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب قد يكون منعدماً، إذ تُعدّ المحسوبيات، وتعيين الأقارب، والإخلال بالمعايير في التوظيف، صفات مستمرة في القطاع العام. كما أنها موجودة - وإن بنسبة قليلة - في القطاع الخاص، مما أدى إلى ضعف الإنتاجية، وسوء الإدارة، وضياح أغلب المؤسسات.

4. تنفيذ برنامج شامل للتصنيع مع التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، والبحث عن فرص فيما وراء حدودها لتمضي في تنفيذ خططها التنموية، واستطاعت بذلك أن تقيم علاقات تجارية وطيدة مع أوروبا وأمريكا. وللأسف الشديد أن الحال في اليمن هو العكس تماماً فاهتمام الدولة بمجال التعليم العالي والتخصصات النظرية هو أكثر من اهتمامها بالتعليم الفني والتخصصات العملية، برغم أن الأخيرة هي التي ستعمل على التخفيف من البطالة والحد من الفقر من خلال المهارات العملية التي يكتسبها الطالب في الدراسة الفنية.

5. جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد، من خلال إجراء عمليات تطهير موسعة وإقصاء كل من ثبت فساده، حتى أصبحت سنغافورة تتمتع بالشفافية ووضوح الرؤية مع قدر كبير من الاستقرار. ويستلزم ذلك من اليمن تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي وتوفير الضمانات للمستثمرين الأجانب بالإضافة إلى توفير الحماية وضمان الحقوق.

6. حصول موظفو القطاع العام على رواتب تنافسية مثل القطاع الخاص إن لم يكن أعلى، فضلاً عن انخفاض نسبة الفساد الإداري والمالي إلى حد تصدرت سنغافورة حالياً مؤشر الشفافية الذي

تصدره منظمة الشفافية الدولية. وهذا عكس ما نجده في اليمن حيث يتميز موظفي القطاع الخاص بالحصول على رواتب ذات مستوى اعلى مما يحصل عليه الموظف بالقطاع العام. ختاماً، يمكن تلخيص أبرز السياسات المتبعة في النظام السنغافوري بالتالي:

1. تطوير التعليم والتدريب المهني:

- أنشأت الحكومة السنغافورية برامج تعليمية متقدمة تركز على المهارات التي يحتاجها السوق.
- دعمت الشراكات مع القطاع الخاص لإنشاء مراكز تدريب لتحسين كفاءة القوى العاملة.
- 2. تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- قدمت الحكومة دعماً مالياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر برامج قروض ميسرة.
- أسست منصات لربط هذه المشاريع بالشركات الكبرى لتوفير الدعم الفني واللوجستي.

3. إدارة الرواتب:

- تبنت الحكومة سياسة دفع رواتب تنافسية تتماشى مع معدلات السوق لجذب الكفاءات.
- وضعت نظاماً صارماً لمراقبة الأداء وضمان النزاهة.

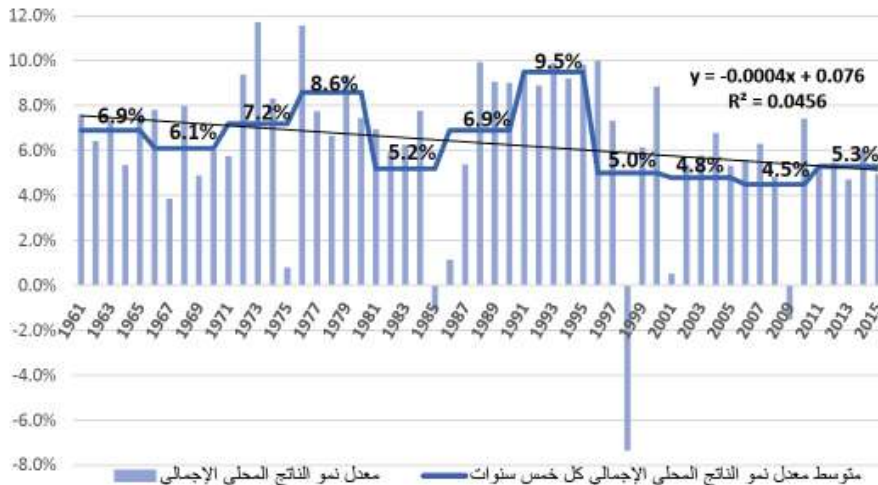
2-4. تجربة ماليزيا

وفقاً لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي اعتبرت ماليزيا واحدة من الدول التي اتخذت مجموعة من التدابير الفعالة لمحاربة الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث تهدف رؤية ماليزيا 2020 إلى القضاء على الفقر بكافة أشكاله⁽²⁹⁾. وطبقاً للتقرير الصادر عن وزارة التجارة والصناعة الدولية الماليزية «MITI» لعام 2014، فإن الاقتصاد الماليزي يُعتبر اقتصاداً متنوعاً ولديه قدرة كافية لمواجهة أي عقبات أو أزمات، وتواصل الدولة تحسين وتعزيز قدراتها التنافسية وتنفيذ الإصلاحات المالية لمواجهة أي صدمات خارجية مستقبلية. كما تمتلك ماليزيا رصيماً ضخماً من الاحتياطي النقدي الدولي لدى بنك نيجارا «البنك المركزي الماليزي» بلغ قدره 386 مليار رينجيت في عام 2015، أو ما يعادل مائة وعشرة مليار دولار أمريكي. أما تقرير البنك الدولي لعام 2008، فقد أطلق على ماليزيا اسم «المعجزة الاقتصادية»، إذ استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت قرابة 7% طوال 25 عاماً، ويمكن إيضاح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط ذلك المعدل كل خمس سنوات بيانياً خلال الفترة «1961-2015» كما في الشكل «3»⁽³⁰⁾.

كما أنه، وانطلاقاً من المبادئ الإسلامية التي يؤمن بها الشعب الماليزي، فإن مفهوم القدرة الدفاعية للوطن من منظور الإسلام الحضاري لا يقتصر على القوة الحربية فحسب، فعلى المستوى الإجرائي والعملية، اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة التوازن بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية، مع الاهتمام بهذه الأخيرة من خلال العناصر التي سنستعرضها تالياً:⁽³¹⁾

شكل «3»

تطور متوسط معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي في ماليزيا



المصدر: المنار، فيصل، وشاهين، عبدالحليم (2017) «تجارب تنمية رائدة-ماليزيا نموذجًا»: 12.

1-2-4. العدالة

في مجال التنمية المادية، عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى، كما عملت الحكومة على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، وبالتالي نمت مسؤولية الأفراد وشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية لتستمر بدورها في الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحويل إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب.

2-2-4. تعزيز دور الموارد البشرية في التنمية

استهدفت السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا، رسم الخطوط العريضة لاستثمار الموارد البشرية وذلك بداية الخطط التنموية الثلاثة «1970-1990»، مستندة على إطار اقتصادي سعت من خلاله إلى النمو الاقتصادي السريع معتمدة الاستراتيجيات الآتية:⁽³²⁾

- تنمية صناعية تسمح بخلق فرص عمل متوازنة مع القطاعات الاقتصادية التقليدية.
- زيادة الإنتاجية والدخل لتحسين مستوى المعيشة وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي بتشجيع الصناعات الصغرى والمتوسطة وتمويلها.
- تحديث القطاع الريفي وتعزيز القطاع الزراعي القائم على تعزيز الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاجية والمنافسة في هذا القطاع وتعميق الروابط بين القطاع الفلاحي والقطاعات الصناعية.
- توسيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف الإسراع في النمو الاقتصادي، لتحقيق رفاهية المجتمع حيث حقق القطاع الخاص نسبة 30% من الأرباح التجارية.
- تشجيع الملايو على الدخول السريع في إنجاز المشاريع الضخمة لتحسين مستويات الدخل ونوعية حياة سكان الريف.
- تشجيع التدريب والبحوث التي تتعلق بالتصنيع ومشاركة الملايو في التنمية الصناعية.
- الاعتماد على سياسة التنمية القومية «1990-2000»، التي استهدفت تطوير الموارد البشرية وتنميتها، إلى جانب زيادة فاعلية الاستثمار، وتحفيز الادخار نحو القطاعات الإنتاجية، حيث استهدفت تحقيق تنمية متوازنة تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة، بالإضافة إلى تصميم أبعاد جديدة تهدف إلى القضاء على الفقر.
- تعزيز العلم والتكنولوجيا الحديثة وزيادة مهارات البومبيترا «سكان ماليزيا الأصليين» في مجال إدارة وتنظيم المشاريع وترسيخ معالم تنمية مستدامة من خلال تكنولوجيا متطورة تستند إلى قاعدة صناعية كثيفة رأس المال.

3-2-4. السياسة الاقتصادية الجديدة⁽³³⁾

تميّزت السياسة الجديدة التي اتبعتها ماليزيا في مرحلتها الأولى «1970-1980» بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل والبنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الإنتاجية والخدمات، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات للفقراء وغيرهم من الفئات المحرومة، وذلك عن طريق منظمات المجتمع المدني. كما شهدت هذه المرحلة زيادة في عدد المدارس العامة والخاصة والمستشفيات، إلى جانب الاهتمام المتزايد بالمناطق الريفية، حيث كان أغلب سكانها من الملايو المحرومين. وقد تجلّى ذلك في جهود بناء وتحسين الطرق والجسور ومكاتب البريد، إضافة إلى توفير الكهرباء والمياه وخدمات الهاتف.

أما المرحلة الثانية «1980-1990»، فقد ركّزت على تشجيع استثمارات القطاع الخاص، واعتمدت على برامج إعادة الهيكلة والخصخصة لتقليل العبء المالي على القطاع العام. ومع تقدّم عمليات إعادة الهيكلة، أدركت الحكومة الحاجة إلى زيادة الضرائب والدين العام للحفاظ على مستوى الخدمات الأساسية في مختلف المناطق. ولكن الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة عام 1997 أثّرت بشكل كبير على الاقتصاد، مما انعكس على الوضع الاجتماعي العام للبلاد، وأدى إلى تبني سياسة التقشف والمواجهة الذاتية لهذه الأزمة. ومع ذلك، استطاعت ماليزيا تجاوز هذه الأزمة بفضل حنكة وخبرة

رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، إضافةً إلى تضامن الشعب الماليزي ووطنيتته، حيث قدّم مدّخراته لدعم الاقتصاد والبنوك المنهارة.

4-2-4. سياسة التنمية القومية رؤية «2020»

بدأت هذه السياسة سنة 1990 في عهد رئيس الوزراء الماليزي البارز مهاتير محمد، الذي سطر برنامجًا لتحقيقها امتدّ حتى عام 2020، وهدفت هذه السياسة إلى المحافظة على توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمع، والانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020، وارتكزت الرؤية المهاتيرية، أو رؤية 2020، على أربعة عناصر:⁽³⁴⁾

1. تنمية القومية الماليزية: عن طريق تقوية الشعور بالموطنة لدى جميع الأعراق في المجتمع الماليزي، من أجل دعم وحدة العيش المشترك.
2. تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية: يركز على تكثيف التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات عن طريق دعم المشاريع الخاصة، وجذب الاستثمار الخارجي والاتجاه شرقًا من أجل الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية نظرًا لتشابه القيم والثقافات، وخلق جيل جديد من الكفاءات الاقتصادية المتطورة القادرة على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بأخلاقيات قيمة العمل وأتباع السياسة المنهجية في التصنيع تأثرًا بالتجربة اليابانية، فاليابانيون كما قال مهاتير محمد ليست لديهم المعرفة فقط وإنما يتمتعون بتقاليد عمل راقية، فهم جادون في عملهم ومنضبطون ويتقنون ما يعملونه، كما أنهم أوفياء للشركة التي يعملون لحسابها.
3. الاهتمام بتفعيل القيم الإسلامية باعتبارها قوة دفع إضافية للتنمية: للوصول إلى تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.
4. التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة: فالخصخصة لا تعنى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي العام ولكنها تعنى القدرة على المراقبة والتوجيه والتخطيط الرشيد.

4-2-5. التحولات الاقتصادية⁽³⁵⁾

استمرت ماليزيا في عهد مهاتير محمد بالاعتماد على الخطة الاقتصادية المبرمجة لفترة «1970-1991»، غير أنه استخدم مهاراته القيادية في تصحيح المسار الاقتصادي من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات المهمة، خاصة أنه في فترة الثمانيات عرفت البلاد نوعًا من الركود الاقتصادي وانهار أسعار السلع الأساسية، وازدادت مشاكل الحكومة بسبب ذلك، مما كثف الجهود لتعزيز الاقتصاد من خلال عدم تشجيع الصناعات ذات الاستهلاك العالي، بالإضافة إلى دعم رأس المال والتوجه نحو الصناعات المحلية، بحيث اتخذ مهاتير محمد استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية وتوسيع الصناعة وتنويعها، إضافة إلى زيادة تفعيل القطاع الخاص وتكثيف الكفاءة وتعبئة الموارد المحلية، وإحياء القطاع الزراعي توازيًا مع القطاع الصناعي، ويمكن إيجاز أهم تلك التحولات الاقتصادية في:

أ. تفعيل قطاع الصناعات الثقيلة:

حيث تم إنشاء شركة ماليايزيا للصناعات الثقيلة سنة 1981 بموجب قانون الشركات العام 1965، وكانت هذه الشركة مملوكة للحكومة ومسئولة عن تصميم وإدارة ومراجعة الصناعات الثقيلة، وكان الهدف الأبرز لها هو تقوية وتحديث القطاع الصناعي وخلق روابط بين الصناعات المختلفة، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في قطاع الصناعات الثقيلة.

ب- اعتماد سياسة الخصخصة:

حيث اعتمدت الحكومة الماليزية مجموعة من السياسات التي هدفت من خلالها الي رفع معدلات التنمية الاقتصادية في ماليزيا عن طريق سياسة الخصخصة والتي بدأ تنفيذها عام 1983، ويقصد بالخصخصة في المفهوم الاقتصادي «الانتقال الكامل أو الجزئي للملكية العامة وما تقدمه للقطاع الخاص، أو تفويض مؤسسات القطاع الخاص لتولي إدارتها وتصريف شؤونها بطرق مختلفة، أبرزها البيع العام أو الكامل للأصول»، أما أسلوب الخصخصة فيتمثل في توكيل المؤسسات الخاصة للقيام بأداء الخدمات الحكومية للجمهور.

ولقد كانت ماليزيا من أوائل الدول النامية التي طرقت أبواب خصخصة شركات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص، وذلك بهدف تحقيق معدل نمو أكبر، فأساس الخصخصة التي اعتمدتها ماليزيا هو بيع الأصول والشركات الحكومية للمواطنين الماليزيين وليس للمستثمرين الأجانب، حيث تم إنشاء جهاز خزانة لإدارة أصول الدولة، وتحملت الحكومة في البداية خسائر القطاع العام واعتبرته الثمن الذي يتعين عليها دفعه لنقل الخبرة والمهارات إلى الملاوي، ولمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذه السياسة في المقابل أدت إلى ارتفاع معدل دخل الفرد وارتفاع مدخرات الحكومة، مما خفف الأعباء عليها، كما مهّدت لظهور جيل جديد من رجال الأعمال جاهز للمنافسة في السوق العالمية.

ج- تسهيلات الاستثمار:

تبنت حكومة مهاتير، في الثمانينيات والتسعينيات، سلسلة من الإعفاءات الضريبية والمزايا للمستثمرين الأجانب، خاصة في مجال الصناعات الموجهة للتصدير، وذلك بهدف جذب المستثمرين. وكانت هذه الحوافز تُراجع بصفة دورية وتُعدّل لمقابلة الاحتياجات المختلفة للمستثمر، مما أوجد حوافز تغطي العديد من الأنشطة اللازمة لدفع التنمية الصناعية وتحقيق النمو. وشملت تلك التسهيلات قانون تنسيق الاستثمار لعام 1985، وقانون تحفيز الاستثمار لعام 1986، وقانون دخل الضرائب لعام 1987، بالإضافة إلى سلسلة من القوانين الأخرى الداعمة لجذب المستثمرين الأجانب، والتي أُعلن عن أهمها في عام 1986، خلال ندوة المجموعة الأمريكية الدولية للاستثمار. وكان من بين أهم مبادئه:

1. حرية التملك الكامل للمشروعات، بشرط تصدير المستثمر 50% أو أكثر من الإنتاج.
2. حرية التملك للمشروعات دون قيود، بشرط تشغيل أكثر من 350 عاملاً ماليزياً بدوام كامل.

3. يتمتع المستثمر الأجنبي بحرية كاملة في مجال حركة الأموال والأرباح.

4. المرونة في تطبيق القواعد الخاصة بحجم العمالة الأجنبية في هذه المشروعات وتأثيرات إقامتها.

وفي عقد التسعينيات، قامت الحكومة بتخفيف القيود الخاصة بالاستثمار الموجه إلى السوق المحلي، كما ألغت ضريبة الـ 10% على أرباح المستثمرين الأجانب في الاستثمارات غير المباشرة. وقد صرح رئيس الوزراء مهاتير محمد، خلال حوار مع قيادات المشاريع التجارية في طوكيو عام 1997، بأن «ماليزيا كانت دائماً تشجع الاستثمار الأجنبي نظراً لمساعدته في تحقيق النمو السريع في الاقتصاد الماليزي، وستظل هذه السياسة تلعب دوراً رئيسياً في جهودنا لنصبح مجتمعاً صناعياً بشكل كامل بحلول عام 2020». وبالفعل، فقد كانت الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصنيع وحده في ازدياد مستمر، حيث إنه وبحلول أكتوبر 1997، وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد إلى 34.78 مليار دولار. وقد احتلت اليابان المرتبة الأولى في تلك الاستثمارات بما قيمته 7.39 مليار دولار، كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً من بين أهم المستثمرين بقرابة 5 مليارات دولار.

وختاماً، يمكن تلخيص أبرز السياسات المتبعة في التجربة الماليزية بالتالي:

1. خصخصة المؤسسات العامة:

- نقلت الحكومة مسؤولية العديد من المشاريع إلى القطاع الخاص، مع ضمان الاحتفاظ بإشرافها على المشاريع الاستراتيجية.

2. برامج الحد من البطالة:

- أنشأت برامج شراكة مع القطاع الخاص لتوظيف العاطلين عن العمل، كما قدمت حوافز ضريبية للشركات التي تساهم في توفير فرص عمل جديدة.

3. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي:

- حسنت بيئة الأعمال من خلال إزالة العقبات البيروقراطية وتقديم حوافز للمستثمرين.

3-4. تجربة المغرب

يعد المغرب نموذجاً إقليمياً في التنمية الاقتصادية من خلال إشراك القطاع الخاص في عملية الإصلاح وتحقيق التنمية المستدامة. خلال العقود الماضية، واجه المغرب تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، من بينها ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب وضعف التنمية في المناطق الريفية. بيد أن المغرب تمكن من تجاوز العديد من هذه التحديات عبر برامج إصلاحية تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نستعرض في التالي أهم ملامحها:

1-3-4. التنمية الزراعية

أطلق المغرب «المخطط الأخضر» عام 2008، كبرنامج طموح لتطوير القطاع الزراعي، وقد ركز المخطط على تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع الزراعة وتحديث التقنيات الزراعية. كما سعى المخطط إلى تحويل الزراعة من قطاع تقليدي منخفض الإنتاجية إلى قطاع حديث يلبي متطلبات السوق المحلية والدولية.

2-3-4. الطاقة المتجددة

أصبح المغرب رائدًا في قطاع الطاقة المتجددة بفضل مشاريع شراكة مع القطاع الخاص. كان لمشاريع مثل مجمع «نور» للطاقة الشمسية في منطقة «ورزازات» تأثير كبير في تعزيز استدامة الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وقد ساهمت هذه المشاريع في جذب استثمارات ضخمة من الداخل والخارج، ووفرت فرص عمل كبيرة.

3-3-4. التنمية الصناعية

عند المغرب إلى إنشاء مناطق صناعية متطورة كجزء من استراتيجيته لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ساهمت هذه المناطق في توفير بيئة أعمال مواتية، مدعومة بتسهيلات ضريبية ولوجستية. ركزت الحكومة على صناعة السيارات والطيران، مما جعل المغرب مركزًا إقليميًا للتصنيع.

4-3-4. التعليم والتدريب المهني

أدركت الحكومة المغربية أهمية التعليم المهني في سد الفجوة بين متطلبات السوق وقدرات القوى العاملة. لذلك، تم إنشاء مراكز تدريب مهني بالتعاون مع شركات خاصة لتطوير المهارات اللازمة. هذه الجهود ساعدت في تقليل معدلات البطالة وزيادة إنتاجية العمل.

5-3-4. تعزيز السياحة

لعب القطاع الخاص دورًا بارزًا في تطوير البنية التحتية السياحية بالمغرب، حيث ساهمت الشركات المحلية والأجنبية في إنشاء منتجعات وفنادق عالمية المستوى. كان لهذه الجهود أثر إيجابي في جذب ملايين السياح سنويًا، مما دعم الاقتصاد الوطني.

6-3-4. إدارة الأزمات

خلال جائحة كوفيد-19، تعاون القطاع الخاص مع الحكومة لتوفير المعدات الطبية وتنفيذ حملات تطعيم واسعة النطاق. ساعد هذا التعاون في تقليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمة.

وختامًا، يمكن تلخيص أبرز السياسات المتبعة في النموذج المغربي بالتالي:

1. الشراكة مع القطاع الخاص:

- إطلاق برنامج شامل تطوير القطاع الزراعي وإشراك القطاع الخاص في تمويل مشاريع زراعية كبرى وهو ما ساهم في تحسين الإنتاجية الزراعية وخلق فرص عمل في المناطق الريفية.
- 2. تشجيع الاستثمار الصناعي:
- أطلقت الحكومة مبادرات لتطوير المناطق الصناعية وتقديم حوافز للشركات المحلية والأجنبية.
- تم تأسيس مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات مثل الطاقة المتجددة.
- 3. تطوير التعليم والتدريب المهني:
- تم إنشاء مراكز تدريب مهني بالتعاون مع الشركات الكبرى لتوفير العمالة الماهرة.
- تم التركيز على تلبية احتياجات السوق من خلال مناهج تدريبية مخصصة.

جدول «4»

ملخص لأهم عناصر الشراكة مع القطاع الخاص في التجارب الدولية المختلفة

العنصر	سنغافورة	ماليزيا	المغرب
التركيز الأساسي	التعليم والتدريب المهني	الخصخصة والشراكة	الزراعة والصناعة
أبرز التحديات	نقص الموارد الطبيعية	الاعتماد على الاقتصاد الزراعي	الفقر والبطالة في الريف
السياسات الناجحة	دعم المشاريع الصغيرة	خصخصة المؤسسات	المخطط الأخضر
التطبيق المحلي	التدريب والشراكة	دعم الاستثمار	تطوير المناطق الريفية

4-4. إمكانية تطبيق التجارب في السياق اليمني

يشهد اليمن تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة تعيق عملية التنمية، من أبرزها تدهور البنية التحتية، والانقسام الجغرافي والسياسي، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف الموارد المالية. ومع ذلك، فإن التجارب الدولية والإقليمية الناجحة في إشراك القطاع الخاص مع القطاع العام توفر دروسًا قيمة يمكن تكييفها لتناسب الواقع اليمني.

يعد استغلال الفرص المتاحة في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة والطاقة المتجددة والتعليم المهني، مدخلًا رئيسيًا لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. لتحقيق ذلك، يتطلب الأمر وضع سياسات استراتيجية تستند إلى تجربة دول مثل سنغافورة وماليزيا والمغرب، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتحديات الفريدة التي تواجهها اليمن والتي يتمثل أهمها في:

1. عدم الاستقرار السياسي: يشكل غياب حكومة مركزية فعالة عائقًا كبيرًا لتنفيذ البرامج التنموية.
2. ضعف البنية التحتية: يتطلب تحقيق التنمية استثمارات ضخمة في تحسين شبكات الطرق والكهرباء، والمياه.
3. الانقسام الجغرافي: يؤدي الانقسام السياسي والجغرافي إلى تعقيد تنفيذ السياسات على المستوى الوطني.
4. غياب التمويل: يعاني اليمن من ضعف الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية وإشراك القطاع الخاص.
5. انعدام البيئة التشريعية المناسبة: القوانين الحالية لا تشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4-5. خلاصة

يمكن لليمن الاستفادة من هذه التجارب عبر مواءمتها مع سياقها الخاص، مع التركيز على تحسين الاستقرار السياسي وتطوير البنية التحتية كأولوية لتحقيق التنمية المستدامة، وبينما قدم المبحث الثالث نظرة شاملة للتجارب الدولية والإقليمية في إشراك القطاع الخاص لدعم القطاع العام، يتناول المبحث الرابع رؤية مستقبلية توضح كيف يمكن لليمن الاستفادة من تلك التجارب عبر تطوير شراكات استراتيجية وتحقيق تكامل بين القطاعين، وسيتم التركيز على وضع إطار عملي يضمن استدامة هذه الشراكة ويعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال استراتيجيات مدروسة وتوصيات قابلة للتطبيق.

5. النتائج والتوصيات

1-5. النتائج

من خلال ما سبق يتبين أن الغرض من هدف إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تسمح الشراكة في تنفيذ وإكمال المشاريع الحكومية واسعة النطاق، مثل الطرق والجسور والمستشفيات بتمويل خاص. وتعمل هذه الشراكات بشكل جيد عندما تتحد تكنولوجيا القطاع الخاص والابتكار مع حوافز القطاع العام لإكمال العمل في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية، كما تساعد على حل المشكلات الكبيرة التي تواجه الدول وهي إيجاد التمويل اللازم لتمويل المشاريع خاصة مع العجز الدائم والمستمر في موازنتها. وبالنظر إلى الشأن اليمني نجد أن هناك العديد من النتائج التي نستطيع من خلالها توضيح الرؤية المستقبلية لتشاركية القطاع الخاص مع القطاع العام، وهو ما سيتم مناقشته فيما يلي:

من خلال ما سبق وباستعراض واقع القطاع الخاص في اليمن للفترة من 1962 حتى 2014، يمكن استعراض اهم التحديات التي تقف في وجه الشراكة بين القطاع الخاص والعام بالآتي:

1. تحديات الاستقرار السياسي والأمني.
2. تحديات النقل.
3. تحديات السوق والمنافسة.
4. ضعف أداء المؤسسات الحكومية وتدهور البنية التحتية.
5. تحديات التمويل والسياسة النقدية.

2-5. التوصيات

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي

- التوصل إلى اتفاقات تدريجية للسلام، بدءاً بتمديد الهدنة لتعافي الاقتصاد.
- إعادة تشغيل القطاعات النفطية والغازية، بما في ذلك المصافي، لتخفيف الأزمات الطاقية.
- تعديل آليات تفتيش السفن ونقل الإجراءات إلى الموانئ اليمنية لتسريع تدفق السلع وخفض التكاليف.
- توحيد مؤسسات الدولة، خاصة البنك المركزي، لضمان استقرار السياسات المالية والنقدية.
- صرف رواتب الموظفين المتوقفة لتعزيز القوة الشرائية ودعم الاقتصاد الوطني.

2. تعزيز الاتصال والتواصل بين القطاعين

- نشر الوعي بين المسؤولين حول أهمية الدورة الاقتصادية ودور القطاع الخاص في الاستثمار.
- تنظيم ندوات وورش توعوية تشرح تأثير الضرائب والسياسات الجبائية على الاقتصاد الوطني.
- دعم القطاع الصناعي لإنتاج سلع بديلة محلياً وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- الاستمرار في المطالبة بتحسين الاقتصاد، بما في ذلك البنك المركزي والسياسات النقدية.

- تفعيل مبادرات القطاع الخاص لفتح والموانئ والمطارات، وتعزيز حوكمة منظومات الأعمال.

3. تطوير البنية التحتية

- إنشاء صناديق استثمارية لتمويل مشاريع البنية التحتية عبر الاكتتاب العام وإشراك المغتربين.
- تبني استراتيجية وطنية لإعادة الإعمار وتشجيع المانحين على المساهمة.
- عقد شراكات لإنشاء محطات توليد كهرباء عبر أنظمة «BOT» أو «BOOT»، مع التركيز على الطاقة المتجددة.

- استخدام الصكوك الإسلامية كآلية تمويل لمشاريع البنية التحتية.
- تحويل المشروعات المتعثرة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الحكومة بسهم إشرافي لضمان الرقابة.

- توفير تأمين ضد البطالة للعاملين في المؤسسات التي يتم خصصتها وإلزام القطاع الخاص بالتأمين الاجتماعي.

4. تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

- رفع القيود الإدارية والمالية التي تعيق الاستثمار، خصوصًا في الجمارك والضرائب.
- إصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان تنظيم التعاون الاقتصادي.
- تمكين القطاع الخاص من المشاركة في المفاوضات السياسية وإدماج رؤاه الاقتصادية في السياسات الوطنية.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة ثابتة ومنخفضة.
- التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وعقد شراكات دولية لتعزيز التنمية.

5. إعادة هيكلة القطاع الصناعي

- تحويل المنشآت الفردية إلى شركات مساهمة لتعزيز قدرتها على المنافسة والاستمرارية.
- تشجيع الصناعات ذات المدخلات المحلية لتنشيط الاقتصاد وتقليل البطالة.
- دعم البحث والتطوير عبر شراكات بين القطاع الخاص، المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات المانحة.

- تحسين جودة الإنتاج لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتعزيز الصادرات.
- تعزيز الإنتاجية وزيادة الدخل لتحسين مستوى المعيشة ودعم الصناعات الصغرى والمتوسطة.

3-5. التدخلات الطارئة

استنادًا إلى التوصيات والسياسات المقترحة لتحسين واقع الأجور، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في اليمن، والتي خلصت لها هذه الدراسة، يقترح البحث التدخلات الطارئة المطلوبة، بالإضافة إلى خطة مصغرة عملية لتنفيذ تلك التدخلات على المدى القصير، وهي خطة يمكن أن تكون حجر الأساس لعملية الإصلاح الشاملة، ويمكن تطويرها بمرور الوقت لتغطي كافة السياسات المطلوبة

في هذا المجال، وأهم التدخلات الطارئة في هذه الخطة المصغرة فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: إنشاء منصات وطنية للشراكة، بمشاركة الوزارات المعنية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، والتركيز على المشاريع ذات الأولوية مثل الطاقة والزراعة.

2. تطوير التدريب المهني والتعليم: استحداث مراكز تدريب متخصصة بالشراكة مع الشركات الكبرى لتأهيل الشباب، وتحديث المناهج التعليمية لتتوافق مع متطلبات السوق المحلي.

3. تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة: إنشاء صندوق تمويل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقدم قروضاً ميسرة، وتقديم الإعفاءات المطلوبة.

1-3-5. الخطة المصغرة لتنفيذ التوصيات

1. البدء بمشاريع تجريبية صغيرة في مناطق مستقرة نسبياً لتقييم النجاح قبل التوسع.

2. الاستفادة من الدعم الدولي في تمويل البرامج التدريبية ومشاريع البنية التحتية.

3. إنشاء مراكز أبحاث لمتابعة تنفيذ السياسات وتقييم أثرها على المدى الطويل.

جدول «5»

الخطوط الرئيسية للخطة الطارئة المقترحة لتحقيق الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في اليمن

المرحلة الزمنية	النشاطات الرئيسية	الجهات المسؤولة
الأولى «1-2 سنوات»	- وضع الإطار القانوني والسياسي للشراكة بين القطاعين. - إنشاء مراكز تدريب وتجريب برامج شراكة.	الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات الدولية
الثانية «3-5 سنوات»	- توسيع نطاق المشاريع الناجحة. - تطوير البنية التحتية الأساسية. - تعزيز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	الحكومة، البنوك، المستثمرون
الثالثة «5-7 سنوات»	- دمج التجارب الناجحة في سياسات التنمية الوطنية. - تقييم الأثر وتطوير السياسات المستقبلية.	الحكومة، مراكز البحوث، القطاع الخاص

6. خاتمة

تكشف هذه الدراسة بعمق عن التحديات الجوهرية التي تواجه سوق العمل في اليمن، موضحةً التباين الكبير بين القطاعين العام والخاص، وتأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على منظومة الأجور والوظائف. إن الأزمات المتراكمة لم تؤثر فقط على معدلات البطالة بل أسهمت أيضًا في تعميق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها القوى العاملة، مما يستدعي تدخلات إصلاحية جذرية لضمان استدامة الاقتصاد الوطني.

من خلال استعراض تجارب دولية ناجحة مثل سنغافورة وماليزيا، يتضح أن إشراك القطاع الخاص في عملية التوظيف، وتطوير سياسات الأجور، وتعزيز بيئة الأعمال، ليست مجرد حلول نظرية، بل استراتيجيات عملية أثبتت فعاليتها في ظروف مشابهة. هذه التجارب تقدم دروسًا مهمة يمكن الاستفادة منها لإعادة هيكلة سوق العمل في اليمن، من خلال تحفيز الاستثمارات، وتطوير بيئة العمل، وإصلاح السياسات العامة المرتبطة بالأجور والمرتبات.

توصي الدراسة بإعادة النظر في الأطر التشريعية والإدارية لسوق العمل، وتبني سياسات مرنة تدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني. إن نجاح أي إصلاح مستقبلي يعتمد على توافر بيئة سياسية واقتصادية مستقرة، وإرادة حقيقية لتنفيذ إصلاحات هيكلية تستند إلى استراتيجيات مدروسة.

ختامًا، لا يقتصر الحل على تحسين الأجور أو خلق فرص عمل جديدة فحسب، بل يمتد ليشمل بناء اقتصاد تنافسي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية. إن الرؤية الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة وعدالة اقتصادية يجب أن تكون مبنية على أسس متينة من الإصلاح المؤسسي، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز دور القوى العاملة في دفع عجلة التنمية. وبهذا، ومع تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص، يمكن لليمن أن يتحول من اقتصاد يعاني من الأزمات إلى اقتصاد مزدهر يحقق تطلعات أجياله القادمة.

7. قائمة المراجع

- (1) المجلس الأعلى للسكان (2007) (دليل إدماج الأهداف السكانية في خطط التنمية) رئاسة الوزراء، ص 3.
- (2) المجلس الأعلى للسكان (2010) (السكان والتنمية في اليمن وتحديات المستقبل) رئاسة الوزراء، ص 17.
- (3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024). (UNDP). إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في اليمن (2024-2026) (ص. 15). المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء. <https://undp.org/yemen>
- (4) فليم، أ. ن. (2018). بعيداً عن نهج سير الأعمال: كالمعتاد مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بالتنسيق مع شركاء المشروع (ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق-CARPO) متاح على carpo-bonn.org.
- (5) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) (2022): (التقرير الوطني حول مدى توافق سياسة الأجور مع مبادئ العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية). الأمم المتحدة، بيروت، لبنان unesco.org.
- (6) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) (2022): (تحديات التنمية في اليمن). الأمم المتحدة، بيروت، لبنان متاح على worldbank.org.
- (7) وزارة الخدمة المدنية. (2005). قانون نظام الوظائف والأجور والمرتبات. الجريدة الرسمية، العدد (...). ص.
- (8) قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة (1995)، وزارة الخدمة المدنية متاح على yemen-nic.info.
- (9) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأجور والرواتب، متاح على unesco.org.
- (10) مارتن أولز، شونا أولني، مانويلا تومي؛ (2013) (المساواة في الأجور- دليل تعريفي) مكتب العمل الدولي، إدارة معايير العمل الدولية، إدارة ظروف العمل والمساواة - جنيف: منظمة العمل الدولية ilo.org.
- (11) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024) (UNDP). (إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في اليمن 2024-2026). المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء. الصفحة 15. متاح عبر المركز.
- (12) بودخدخ، كريم، وبودخدخ، مسعود (2011) (رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي) ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: مشاركة القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، (20-21) نوفمبر، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التيسير - جامعة محمد بن الصديق يحي-جيجل، الجزائر. mpr.ub.uni-muenchen.de
- (13) المجلس الوطني للسكان (2020) (تعزيز الشراكة لتنفيذ الأهداف السكانية للتنمية المستدامة - حالة سكان اليمن 2020) ص 19.
- (14) وزارة الخدمة المدنية، قانون رقم (2) لسنة (1963).
- (15) وزارة الخدمة المدنية، قانون رقم (5) لسنة (1971).
- (16) وزارة الخدمة المدنية، قانون رقم (49) لسنة (1977).
- (17) وزارة الخدمة المدنية، قانون رقم (1) لسنة (1998).
- (18) وزارة الخدمة المدنية. (1991). قانون رقم (19) لسنة (1991). متاح عبر الرابط mocsi.gov.ye
- (19) وزارة الخدمة المدنية. (2005). قانون نظام الوظائف والأجور والمرتبات لسنة (2005). الجريدة الرسمية. متاح عبر الرابط mocsi.gov.ye

- (20) شمسان، نبيل (2004) (تجربة إصلاح وتحديث نظام الادارة العامة - الجمهورية اليمنية) الملتقى العربي الثاني لتحديث القطاعات العامة في الوطن العربي، المنامة-البحرين، (24-25 مايو (2004)، ص. 16.
- (21) البشير، منصور (2019) (الاجراءات الاقتصادية لبناء الثقة: رواتب موظفي الخدمة المدنية) ورقة سياسات، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ديب روت للاستشارات بالتنسيق مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع (CARPO) متاح على [مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية](#).
- (22) سعد الله، عبد الله، وشتوح، وليد (2022) (قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: أسرار النجاح) مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، م6، ع2، ص (341-359).
- The World Bank. (2019). World Development Indicators. [worldbank.org](#).
- (23) الصوص، سمير زاهر. (2010) بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. وزارة الاقتصاد القومي، السلطة الفلسطينية، ص. 3-4. [findevgateway.org](#).
- (24) Lim, H. H. (2007, 13 April). Opening Remarks by Mrs. Lim Hwee Hua, Minister of State for Finance and Transport at the 3rd SME Credit Bureau Conference, 13 April 2007. Minister for Finance, Singapore. [mof.gov.sg](#)
- (25) Hank, L. (2008). SMEs Development Policy Environment and Challenges in Singapore. في L. Hank, SME in Asia and Globalization إندونيسيا 276. مع إشارة إلى ص. 266-286؛ Eco-nomic Research Institute for ASEAN and East Asia. : [eria.org](#)
- (26) Ibid: p. 276.
- (27) حمزة، عبدالحفيظ، ودنبري، لطفي (2019) (التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية-رؤية تحليلية سوسيو- اقتصادية لأسرار النجاح) مجلة علوم الإنسان والمجتمع، م8، ع4: (67-83).
- (28) ماهر، شيرين (2017) (سنغافورة رحلة نجاح العقول) مجلة آفاق آسيوية، م1، ع1: 165.
- (29) U.N Development Program (UNDP). (2013). Human Development Report 2013. [hdr.undp.org](#)
- (30) المنار، فيصل، وشاهين، عبد الحليم (2017) (تجارب تنمية رائدة-ماليزيا نموذجًا)، سلسلة دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط، ع54
- (31) بن حته، الياس (د.ت) (مشروع الإسلام الحضاري والتجربة التنموية في ماليزيا: دراسة في دور القيم الإسلامية في التنمية)، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية -برلين المانيا: (28-29).
- (32) سالم، فتحية (د.ت) دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية والاستقرار السياسي: التجربة الماليزية نموذجًا، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية -برلين المانيا: 85.
- (33) صباح، كزيم، ومربعي بلقاسم (د.ت) (إدارة التنوع الإثني في ماليزيا ودوره في بناء الدولة)، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية -برلين المانيا: (54-53).
- (34) Malaysia beyond (2020) [ekonomi.gov.my](#)

- (35) كاملي، زهيرة (د.ت) التجربة الاقتصادية والتنمية المستدامة في ماليزيا، ص (106-108).
- بن الدور، محمد الأمين النوري (2000) (الحركة الإسلامية في ماليزيا، نشأتها، منهجها، تطورها)، ط1، دار البيارق، القاهرة، ص 100.

النظافة وإدارة النفايات الصلبة

حلول مستدامة لليمن مستوحاة من التجارب
العالمية

SANITATION AND SOLID WASTE MANAGEMENT

Sustainable and Economical
Solutions for Yemen Inspired by
Global Experiences

د. عبد الرحمن صلاح

أستاذ مساعد - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

فؤاد الشويع

طالب دكتوراه - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

Dr. Abdulrahman Salah

Assistant Professor - Faculty of Agriculture -
Sana'a University

Fuad Al-Shuwaia

PhD Candidate - Faculty of Agriculture -
Sana'a University

ملخص

تعد النظافة عنصراً أساسياً في تعزيز الصحة العامة، إلا أن إدارة النفايات تشكّل تحدياً عالمياً يختلف بين الدول المتقدمة والنامية. بينما تعتمد الدول المتقدمة على أنظمة الاقتصاد الدائري لإعادة تدوير النفايات وتقليل المخرجات البيئية.

تركز هذه الدراسة على تحليل واقع إدارة النفايات الصلبة في اليمن، مع التركيز على العاصمة صنعاء، من خلال مراجعة الأبحاث العلمية والتقارير الدولية. تستعرض الدراسة تجارب دولية في إدارة النفايات بهدف تحديد حلول مناسبة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والتكنولوجية في اليمن، وتكشف نتائجها عن تحديات أساسية، أبرزها نقص الوعي والاستثمارات، حيث تشكل النفايات العضوية أكثر من 60٪ من إجمالي المخلفات، ما يجعل تدويرها إلى أسمدة خياراً أكثر استدامة. كما توصي الدراسة بإجراء دراسات مسحية، تحسين البنية التحتية، وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق إدارة نفايات أكثر كفاءة واستدامة.

كلمات مفتاحية: النظافة، الصحة العامة، إدارة النفايات الصلبة، التدوير، الاستدامة، التحديات البيئية، الاقتصاد الخطي والاقتصاد الدائري في إدارة النفايات، اليمن، صنعاء.

Abstract

Cleanliness is a fundamental element in promoting public health; however, waste management remains a global challenge that varies between developed and developing countries. While developed nations rely on circular economy systems to recycle waste and reduce environmental outputs, developing countries face structural challenges that hinder sustainable waste management.

This study analyzes the current state of solid waste management in Yemen, with a focus on the capital, Sana'a, through a review of scientific research and international reports. It examines global waste management experiences to identify suitable solutions that align with Yemen's economic and technological conditions. The findings highlight key challenges, primarily the lack of awareness and investment, as organic waste constitutes more than 60% of total waste. This makes composting a more sustainable option compared to other disposal methods. The study recommends conducting comprehensive surveys, improving infrastructure, and enhancing private sector involvement to establish a more efficient and sustainable waste management system.

Keywords: cleanliness, public health, solid waste management, recycling, sustainability, environmental challenges, linear and circular economy in waste management, Yemen, Sana'a.

1. الإطار العام للدراسة

1-1. أهمية الدراسة

تُعد إدارة النفايات الصلبة أحد التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحًا في العصر الحديث، خاصة في الدول النامية مثل اليمن. تشكل هذه القضية أساسًا لتحسين الصحة العامة وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال تقليل التلوث، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-1. هدف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحليل شامل للوضع الحالي لإدارة النفايات الصلبة في اليمن، مع التركيز على مدينة صنعاء كنموذج رئيسي. كما يسعى إلى اقتراح توصيات عملية مستمدة من التجارب الدولية، يمكن تكييفها مع السياق المحلي لتحقيق إدارة أكثر كفاءة واستدامة للنفايات.

3-1. أسئلة الدراسة

1. ما التحديات الرئيسية التي تواجه إدارة النفايات الصلبة في اليمن؟
2. ما أفضل الممارسات العالمية في إدارة النفايات الصلبة التي يمكن تكييفها في اليمن؟
3. كيف يمكن تحسين البنية التحتية ورفع الوعي المجتمعي لدعم الإدارة المستدامة للنفايات في اليمن؟

4-1. منهجية الدراسة

1-4-1. منهج جمع البيانات

تم استخدام منهجية تعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع إدارة النفايات الصلبة في اليمن والدول المقارنة. شملت عملية جمع البيانات المصادر التالية:

1. الأدبيات العلمية المنشورة: البحث في قواعد بيانات أكاديمية مثل «Scopus» و«PubMed» للحصول على دراسات حول تقنيات إدارة النفايات والتحديات البيئية.
2. التقارير الدولية: مثل تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد مؤشرات الأداء المتعلقة بإدارة النفايات في الدول النامية.
3. المصادر المحلية: مراجعة التقارير الحكومية والتقارير غير المنشورة التي تناولت الوضع الحالي لإدارة النفايات في اليمن.

2-4-1. منهج تحليل البيانات

1. التحليل الوصفي: تم تحليل البيانات المتعلقة بكميات النفايات الصلبة وتكوينها، بالإضافة إلى التحديات الرئيسية، مثل نقص البنية التحتية والتمويل.

2. المقارنة الدولية: تم إجراء مقارنة بين اليمن ودول أخرى في مناطق مشابهة جغرافيًا واقتصاديًا لتحديد الفجوات وأفضل الممارسات.
3. النمذجة التنبؤية: تم استخدام معادلات تقديرية لحساب معدلات نمو النفايات الصلبة وكميات النفايات العضوية المتوقعة حتى عام 2030، بناءً على البيانات المتوفرة من التقارير السابقة.

1-4-3. خطوات التحقق من موثوقية البيانات

1. مقارنة البيانات من مصادر متعددة لضمان الدقة والتوافق.
2. استشارة خبراء محليين ودوليين في إدارة النفايات للتحقق من صلاحية التوصيات.
3. تطبيق منهجية «SWOT» «نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، والتهديدات» لتحليل السياق المحلي ومدى توافقه مع الحلول المقترحة.

1-4-4. حدود المنهجية

1. نقص البيانات الحديثة: اقتصر بعض التحليلات على بيانات قديمة بسبب غياب إحصائيات حديثة.
2. تأثيرات الصراع: أثرت الظروف السياسية والاقتصادية على دقة بعض التقارير المحلية.
3. القيود الزمنية: تطلبت بعض النماذج الافتراضية تقديرات تقريبية بسبب غياب المسوح الميدانية.

1-5. لماذا اليمن؟

تتسم اليمن بظروف اقتصادية وسياسية استثنائية تجعل إدارة النفايات تحديًا معقدًا. لذلك، فإن دراسة هذه المشكلة من منظور علمي يُعد خطوة أساسية نحو توفير حلول عملية قابلة للتطبيق.

2. النظافة والمجتمع

1-2. أهمية النظافة في حياة الإنسان والمجتمع

تلعب النظافة دورًا حيويًا في حياة الإنسان، ولها تأثيرات متعددة على الصحة والرفاهية، وتساعد النظافة الشخصية، مثل غسل اليدين بانتظام وتنظيف الأسنان والاستحمام، والنظافة العامة، مثل «جمع النفايات والتخلص منها بطرق سليمة» في الحفاظ على الصحة العامة وتقليل انتشار الأمراض التي تسببها البكتيريا والجراثيم المعدية التي تتكاثر في غياب النظافة⁽¹⁾⁽²⁾، كما أن البيئة النظيفة تعزز الشعور بالراحة النفسية وتقلل من التوتر والقلق⁽³⁾، وقد أثبتت الدراسات أن العيش في مكان نظيف ومنظم يمكن أن يزيد من التركيز والإنتاجية سواء في الدراسة أو العمل⁽⁴⁾. إضافة إلى ذلك، يمكن للنظافة الشخصية أن تؤثر على كيفية تفاعل الأشخاص مع بعضهم البعض، الشخص النظيف يكون أكثر قبولًا في المجتمع ويعزز من علاقاته الاجتماعية⁽⁵⁾. تؤدي النظافة أيضًا إلى تحسين الوضع الاقتصادي سواء للأفراد أو للمجتمعات عن طريق تحسين الحالة الصحية وتقليل تكاليف العلاج وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل، ونمو القطاع السياحي، وتقليل التكاليف البيئية⁽⁶⁾. لذلك فإن النظافة ليست مجرد عادة صحية، بل هي جزء أساسي من حياة الإنسان تؤثر على جوانب متعددة من حياته.

2-2. تعريف النظافة وأبعادها المختلفة

يُعتبر مفهوم النظافة مفهوماً متعدد الدلالات، يشمل الأبعاد المادية والبيئية والأخلاقية، وله آثار نفسية واجتماعية كبيرة⁽⁷⁾. يشير المفهوم الشائع للنظافة إلى تجنب الأوساخ والتخلص منها، وهو أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على الصحة، سواء الشخصية أو المجتمعية. إضافة إلى ذلك، يمكن الإشارة إلى الارتباط بين الحالة الفيزيائية للأشياء، كطاولة نظيفة، ومدى ارتباطها بالسلوكيات الأخلاقية للأفراد ومدى تقبلهم للعيش في بيئة غير نظيفة⁽⁸⁾. لذلك، تترابط أبعاد مفهوم النظافة -الطبية والمادية والأخلاقية والجمالية- مع بعضها البعض بشكل كبير ومتداخل.

لقد ارتبطت النظافة بالمعتقدات الدينية والسلوكية للمجتمعات عبر التاريخ [7]، ففي الدين الإسلامي، تُعتبر النظافة وتطهير الثوب والبدن ركناً أساسياً، إذ لا يمكن للمسلم أداء الصلوات والعبادات المختلفة إلا بعد تحقيقها. أما في الهندوسية، فتُعد النظافة جزءاً من الطقوس اليومية، حيث يقوم الهندوس بالاستحمام في الأنهار التي يعتبرونها مقدسة، مثل نهر الغانج⁽⁹⁾. كما تحتوي الديانة اليهودية على العديد من القوانين المتعلقة بالنظافة، مثل غسل اليدين والاغتسال في حوض الطهارة.

إدًا، فالنظافة ليست مجرد مسألة صحية، بل تُعد جزءاً من الممارسات الدينية التي تهدف إلى تحقيق الطهارة الروحية والجسدية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التطبيق العملي للنظافة العامة⁽¹⁰⁾. لذا، فإن الفهم الجيد للطبيعة المتعددة لمفهوم النظافة يُعدّ أمراً بالغ الأهمية في مختلف المجالات، بما في ذلك الطب، والهندسة المعمارية، والعلوم الاجتماعية. [7].

3-2. تطور مفهوم النظافة عبر الزمن

لقد تغير معنى النظافة والأساليب المستخدمة لتحقيقها بشكل كبير بمرور الوقت⁽¹¹⁾. استخدم المصريون القدماء القش والرماد في عمليات التنظيف، وبدأ البابليون في صناعة الصابون تقريباً في عام 2800 قبل الميلاد⁽¹²⁾، كما شيد الرومان الحمامات العامة لتعزيز النظافة الشخصية قبل آلاف السنين.

في العصور الوسطى، تراجعت ممارسات الاستحمام في الحمامات العامة في أوروبا بسبب اعتقادهم بأنها مصدر للتلوث وبؤر للذيلة، وبدأوا باستخدام العطور والنباتات العطرية للتخلص من روائح الجسد الكريهة [11]. في القرن التاسع عشر، أدت الثورة الصناعية إلى ابتكار أدوات جديدة لتحقيق النظافة، مثل المكناس الكهربائية والمطهرات الكيميائية، والتي تطورت بشكل كبير نتيجة للتقدم الهائل في مجالات العلوم والتكنولوجيا [7]، في الوقت الحالي، بات الإنسان ينظر إلى النظافة بشكل مختلف. تكشف الدراسات التاريخية أن مفاهيم النظافة قد تطورت من مجرد واجبات والتزامات اجتماعية في العصور القديمة إلى مشاريع نظافة قائمة بذاتها في العصر الحديث⁽¹³⁾. على سبيل المثال، ليس كل الميكروبات التي تعيش داخل جسم الإنسان أو على جلده ضارة، بل هناك أنواع منها يجب الحفاظ عليها لضمان صحة جيدة. أكبر مثال على ذلك هو استخدام بعض الميكروبات الممرضة

في تلقيح الإنسان لحمايته من الأوبئة التي قد تسببها نفس تلك الميكروبات⁽¹⁴⁾. أدى هذا التقدم غير المسبوق في تاريخ البشرية إلى الحد بشكل كبير من انتشار الأوبئة، مثل الطاعون الأسود الذي اجتاحت أوروبا في القرن الرابع عشر بسبب قلة النظافة، وأدى إلى وفاة ملايين الأشخاص. كما كان من أسباب انتشار وباء الكوليرا في القرن التاسع عشر في المدن الأوروبية الكبرى المياه غير النظيفة. كذلك، يرجع انتشار السل والإنفلونزا الإسبانية بصورة أساسية إلى ضعف مستوى النظافة، سواء الشخصية أو البيئية⁽¹⁵⁾. خلال جائحة «كوفيد-19» التي اجتاحت العالم في عام 2020، لعبت النظافة الشخصية، وعلى وجه الخصوص غسل اليدين، دورًا مهمًا في السيطرة على انتشار الفيروس، حيث كانت من أكثر الطرق فعالية في الحد من انتقاله⁽¹⁶⁾. ونتيجة لهذه التطورات في العلوم والتكنولوجيا والطب، والتي ساهمت في اكتشاف المضادات الحيوية، وتطوير اللقاحات، وتحسين الرعاية الصحية، وتعزيز ممارسات النظافة، وتوفير مياه الشرب النظيفة، وتطوير أنظمة الصرف الصحي، انخفضت معدلات الوفيات وارتفع متوسط العمر المتوقع للإنسان⁽¹⁷⁾. ونتيجة لذلك فقد تضاعف عدد سكان العالم من 2.5 مليار في عام 1959 إلى 8 مليار تقريبًا في عام 2022.⁽¹⁸⁾

4-2. التحديات الحالية في مجال النظافة

من الوهلة الأولى، قد يتبادر إلى الذهن أن العالم بكل ما حققه من إنجازات في مختلف المجالات ومنها النظافة والتي انعكست إيجابًا على الصحة العامة للأفراد والمجتمعات، من خلال الزيادة الكبيرة في عدد السكان على مستوى العالم، إلا أن هذا النمو غير المسبوق قد خلق تحديات بيئية وصحية واقتصادية واجتماعية جديدة.⁽¹⁹⁾ يؤدي النمو السكاني المتسارع وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، إلى تضاعف الضغوط على النظم البيئية، بما في ذلك الاحتباس الحراري، وخسارة التنوع البيولوجي، وانعدام الأمن الغذائي.⁽²⁰⁾ أحد التحديات التي تواجه البشرية اليوم تتعلق بتوليد النفايات الذي أصبح يفوق قدرة البيئة على استيعابه.⁽²¹⁾

تعد إدارة النفايات أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة. يمكن أن يؤدي التخلص غير السليم من النفايات إلى تلوث التربة والمياه والهواء، ويؤدي تراكم النفايات في المناطق الحضرية إلى بيئة غير نظيفة وتفاشي الأمراض المنقولة بالنواقل. يمكن تصنيف نظم الإدارة الحالية للنفايات إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول هو نظام الإدارة القائم على نهج الاقتصاد الخطي، وهو نظام تقليدي يتعامل مع الموارد وكأنها لانهائية، يبدأ بالاستخراج ثم الإنتاج ثم الاستهلاك وينتهي بالتخلص من النفايات دون النظر إلى إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام أو استرجاع الموارد، لذلك، أصبح ينظر إليه اليوم كنهج غير مستدام.⁽²²⁾ إضافة إلى ذلك، يؤدي الاقتصاد الخطي إلى استنفاد الموارد الطبيعية المحدودة وتراكم الملوثات وتدهور النظم البيئية والصحة العامة.⁽²³⁾ النوع الثاني نظام إدارة النفايات القائم على منهجية الاقتصاد الدائري الذي يعطي الأولوية للحد من توليد النفايات من المصدر وإعادة استخدام وتدوير واسترجاع الموارد من النفايات المتولدة، وإعادتها إلى سلاسل الإنتاج المختلفة بناء علاقة تبادل منفعة بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية [22].

لذلك يعد نظام إدارة النفايات القائم على مبادئ الاقتصاد الدائري نظام فعال في الحفاظ على سلامة البيئة ويوفر مصادر ثمينة للمواد الثانوية والطاقة اللازمة للنمو الاقتصادي. على الرغم من المزايا العديدة للإدارة الفعالة للنفايات، إلا أن هناك العديد من التحديات، مثل البنية التحتية الضعيفة ونقص التمويل والوعي العام المنخفض، لا تزال قائمة في العديد من الدول النامية. تتطلب مواجهة هذه التحديات تضافر الجهود بين الحكومات والقطاعات الصناعية والمجتمعات المحلية لتنفيذ استراتيجيات فعالة لإدارة النفايات كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

بعد توليد النفايات البلدية الصلبة، تبدأ عمليات الإدارة المختلفة بما في ذلك عملية الفرز والجمع والنقل وأخيرا المعالجة أو التخلص النهائية. الشركاء الرئيسيون في تنفيذ تلك المهام هم المواطنون وجامعي النفايات غير الرسميين، والسلطات المحلية أو الحكومات، والجهات أو المنظمات الخاصة. يتشارك المواطنون وجامعي النفايات والحكومات في عملية الفرز، وتتشارك الحكومة والمنظمات الخاصة وجامعي النفايات في عملية الجمع، وتتولى الحكومات غالبا عملية النقل وقد تشارك أيضا المنظمات الخاصة في المعالجة النهائية. يحدث الفشل في تنفيذ مرحلة واحدة أو أكثر من المراحل الأربع المذكورة في الغالب بسبب نقص الموارد المالية والبشرية والمعدات وقلة الوعي والإهمال وعدم وجود قوانين وتشريعات ضابطة. السيناريوهات المتوقعة نتيجة لذلك هي أما وجود أكوام من النفايات المختلطة، أو تراكم النفايات في الأحياء السكنية وعلى جوانب الطرقات، أو الدفن في مدافن النفايات المفتوحة، أو كل ما سبق. المخاطر المترتبة عن ذلك الخلل هي انبعاث الغبار والروائح الكريهة وتسرب العصارة وتلوث التربة والمياه الجوفية المحيطة وتولد غازات الاحتباس الحراري وانتشار الأمراض والأوبئة بين السكان.⁽²⁴⁾

3. المراحل الأساسية لإدارة النفايات البلدية الصلبة

3-1. توليد النفايات البلدية الصلبة

النفايات البلدية الصلبة هي خليط غير متجانس من المواد غير المرغوبة الناتجة عن الأنشطة اليومية للأفراد والمجتمعات في المناطق الحضرية والتجمعات السكانية.^{(25) (26)} ووفقا لبيانات البنك الدولي، يبلغ المتوسط العالمي لتوليد النفايات البلدية الصلبة للفرد الواحد 0.74 كجم/يوم، ففي عام 2016 بلغت كمية النفايات المتولدة حول العالم حوالي 2.01 مليار طن، ما يعني 5.5 مليون طن يوميا، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى 3.4 مليار طن في عام 2050 [26]، وتشمل النفايات البلدية الصلبة: نفايات المنازل والمحلات التجارية والمرافق والمؤسسات المختلفة، وحمأة الصرف الصحي الصلبة، ونفايات التقليل وتربية الماشية والدجاج، كما أن اللوائح الهندية تصنف مخلفات البناء والهدم، ونفايات الرعاية الصحية المعالجة ضمن النفايات البلدية الصلبة، تتكون النفايات البلدية الصلبة، على المستوى العالمي، من بقايا الطعام والمخلفات الخضراء «55-32 %»، المعادن «6-2 %»، الورق والكرتون «25-7 %»، البلاستيك «13-6.4 %»، الزجاج «5-3 %»، «4-1 %»، المطاط والجلود «4-0 %»، وبعض المواد الأخرى «11-27 %» [26].

تختلف النفايات المتولدة في الدول المتقدمة اختلافاً كبيراً عن تلك المتولدة في الدول النامية سواء من حيث الكمية أو النوعية، حيث تنتج الدول المتقدمة كميات أكبر من النفايات للفرد الواحد بمتوسط يتراوح بين «521.95»-«759.2» كجم للفرد سنوياً، مقارنة بـ «109.5»-«525.6» كجم في الدول النامية، أما من حيث النوعية، فكمية النفايات العضوية في الدول المتقدمة منخفض، وهي تنتج نسبة أعلى من المواد القابلة لإعادة التدوير، أما في الدول النامية فالعكس تماماً، أي أنها تنتج كميات أعلى من النفايات العضوية وبقايا الطعام 65٪ وكميات أقل من النفايات القابلة لإعادة التدوير⁽²⁷⁾، ويعكس هذا الاختلاف في نوعية النفايات التحديات الاقتصادية وتحديات البنية التحتية الكبيرة التي تواجهها الدول النامية في إدارة نفاياتها بفعالية، إذ تتطلب الأنواع المختلفة من النفايات طرق معالجة مختلفة، ولذلك، ينبغي لكل بلد ومنطقة أن يُقيّم الواقع ويكمل قاعدة بياناته الخاصة بتوليد النفايات الصلبة البلدية وتركيبها الفيزيائي، لوضع استراتيجية وطنية واقعية للإدارة السليمة للنفايات الصلبة.⁽²⁸⁾

يعد فهم أنماط توليد النفايات البلدية الصلبة وتركيبها أمراً ضرورياً لتطوير أنظمة إدارة النفايات المستدامة التي تقلل من الآثار البيئية وتعزز الصحة العامة، وتختلف أنماط توليد النفايات بشكل كبير بحسب الأوقات والمواقع المختلفة، إذ يمكن ملاحظة كميات نفايات أعلى عادة في عطلات نهاية الأسبوع والمناسبات العامة والأعياد، وخلال مواسم معينة مثل الصيف، كما تؤثر عوامل مثل التعليم والدخل والجنس على معدلات توليد النفايات وسلوكيات التخلص منها، حيث يرتبط التعليم العالي ومستويات الدخل المرتفعة بزيادة إعادة التدوير وتقليل توليد النفايات، ولتحقيق إدارة فعالة، يعد التنبؤ الدقيق بنوعية ومعدل توليد النفايات أمراً بالغ الأهمية، ولهذا تستخدم الدول المتقدمة طرق النمذجة الديناميكية للتنبؤ بالاتجاهات لأجل تصميم أنظمة إدارة نفايات فعّالة.

3-2. فرز النفايات

تعد عملية الفرز عنصراً أساسياً في الإدارة الفعالة للنفايات، ويتم فيها تصنيف النفايات إلى فئات مختلفة مثل البلاستيك والمعادن والورق والنفايات العضوية، مما يساهم في تحسين دقة العمليات اللاحقة مثل إعادة التدوير بنسبة قد تصل إلى 92٪⁽²⁹⁾، كما أن هذا التصنيف يساعد في تقليل التلوث البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية عبر إعادة استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير⁽³⁰⁾، وهناك عدد من الطرق قيد الممارسة لفرز وفصل النفايات مثل الفرز اليدوي وغربال الأسطوانة الدوارة والفرز الهوائي، في حين تعتمد بعض الأنظمة الحديثة على تقنيات متقدمة مثل إنترنت الأشياء والفرز الآلي، مما يعزز الدقة والكفاءة في فصل النفايات⁽³¹⁾، بالإضافة إلى المزايا البيئية، تُسهم عملية الفرز في تحقيق فوائد اقتصادية عن طريق تقليل حجم النفايات التي يتم إرسالها إلى المكبّ وخفض تكاليف التخلص منها، فضلاً عن توفير فرص لبيع المواد المُعاد تدويرها.

يؤثر فرز النفايات الصلبة البلدية بشكل كبير على تكلفة وكفاءة عمليات إدارة النفايات، يعزز الفصل من المصدر استعادة الموارد ويقلل من كميات النفايات الإجمالية [28]، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة الهواء وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون⁽³²⁾، وقد بدأت بعض الدول المتقدمة مثل اليابان في

إجراء عملية الفرز من المصدر قبل أكثر من 30 سنة، واليوم تمتلك تلك الدول بنية تحتية كافية لجمع النفايات المفصولة ومعالجتها كلاً على حدة⁽³³⁾، كما أن بعض تلك الدول التي تطبق هذا النظام مثل السويد وبلغاريا والصين وألمانيا وسنغافورا والولايات المتحدة تستخدم نظام الحاويات أو الأكياس الملونة لتشجيع السكان على وضع النفايات في الأماكن المخصصة لها [28]، ويتطلب فصل النفايات وجود مرافق مجهزة للتعامل مع مفصولات النفايات، لأن عدم وجودها سوف يؤدي إلى إعادة خلط النفايات من جديد عند عملية النقل وينتهي بها المطاف في مكبّ النفايات المختلط.

في الدول النامية، تعتبر عملية الفرز ضعيفة بسبب النمو السكاني الكبير والتحضر السريع وعدم كفاية البنية التحتية ونقص التمويل وانخفاض مستوى الوعي⁽³⁴⁾، ورغم ذلك، يتم ممارسة عملية الفرز كوسيلة من وسائل العيش لفئات معينة من السكان، وتتم عادة بصورة غير رسمية، مدفوعة بالعوائد المالية التي يمكن تحقيقها من بيع المواد القابلة لإعادة التدوير مثل البلاستيك والزجاج والحديد والألمنيوم والنحاس [34]، ويوفر الالتقاط النوعي للنفايات مصدر دخل للأشخاص الذين لا يمتلكون مهارات أو تعليم لتسويق أنفسهم، وليس لديهم مصدر دخل يمكنهم من البقاء على قيد الحياة، ولكن ذلك يرتبط بظروف معيشية مزرية ومخاطر صحية عالية.⁽³⁵⁾

وقد بدأ الاهتمام العالمي بدور جامعي النفايات بعد الزيادة الكبيرة في توليد النفايات البلاستيكية حول العالم، حيث تم إنشاء أول حركة لجامعي النفايات عام 2002 في البرازيل، وشارك جامعو النفايات في المؤتمر الدولي الأول لهم عام 2008 وأصبح يطلق عليهم مصطلح «جامعي النفايات Waste Picker» بدلا من مصطلح «الزبالين Scavenger»، وكمثال على دور جامعيّ النفايات غير الرسميين في عملية الفرز، قامت الجهات الرسمية في مدينة هونغ كونغ، باعتماد نقاط تجميع تعرف باسم «Green Community» يحصل فيها المواطنون على 10 عملات رقمية «\$Green»، يمكن استبدالها بالطعام أو السلع الاستهلاكية الأخرى مقابل كل كيلوجرام يسلمونه من المواد القابلة لإعادة التدوير إلى تلك النقاط، ورغم ذلك، فقد كان جامعي النفايات غير الرسميين أكثر كفاءة من القطاع الرسمي في فرز واسترداد الورق من النفايات البلدية الصلبة، وحققوا معدل استرداد بلغ 5.7 أضعاف الكميات المستردة من قبل القطاع الرسمي، ما مكنهم من تحقيق قيمة مضافة تبلغ حوالي 243.9 دولار/طن من الورق المسترد⁽³⁶⁾، وبحسب نفس المصدر، ترجع أسباب ضعف فعالية النظام الرسمي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل بما في ذلك بند أجور العاملين، كما أن انخفاض قيمة العملة الرقمية تدفع السكان إلى العزوف عن تسليم المواد القابلة لإعادة التدوير إلى تلك النقاط [36].

وبالرغم من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يوفرها جامعي النفايات، ومساهماتهم في تحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري، إلا أن دورهم في تحقيق الاستدامة لا يزال محورا للنقاش⁽³⁷⁾، حيث يؤدي النشاط غير الرسمي للفرز وإعادة التدوير والمتطلبات البيئية المتساهلة في الدول النامية إلى استقبال النفايات والمواد المستخدمة من الدول المتقدمة، طمعا في العمالة الرخيصة وتكاليف التخلص المنخفضة [37].

3-3. جمع ونقل النفايات

يعتبر جمع ونقل النفايات الصلبة من العناصر الأساسية في إدارة النفايات الصلبة البلدية، حيث يشمل جمع النفايات من مصادر متعددة مثل المنازل والمحلات التجارية والصناعية والأسواق والمؤسسات، ومن ثم نقلها إلى مواقع المعالجة أو التخلص، وتلعب هذه العملية دوراً حيوياً في الحفاظ على الصحة العامة وتحقيق الاستدامة البيئية والنظافة في المدن.⁽³⁸⁾

يتم جمع النفايات الصلبة بعدة طرق، مثل الجمع من باب لباب والجمع من مداخل الأحياء والأزقة والجمع من العقارات والممتلكات الخاصة والجمع من أماكن تكويم مخصصة والتجميع الهوائي، والتجميع الهوائي يتم تطبيقه في الدول المتقدمة، حيث يتم شفط النفايات من الحاويات عبر أنابيب تحت الأرض إلى نقاط تجميع مؤقتة أو إلى أماكن المعالجة أو التخلص النهائي⁽³⁹⁾، أما في الدول النامية، فمن الشائع رؤية أكوام النفايات على الأرصفة في الطرقات، وحتى في الجزر الخضراء في المدن الرئيسية، حتى مع وجود البراميل والحوايات المخصصة للنفايات، حيث يؤدي ضعف عملية التجميع والنقل إلى امتلائها وتكوم النفايات حولها ونبشها من قبل جامعي النفايات، والحيوانات الأليفة مثل الأغنام والقطط والكلاب الضالة.

الآليات والمركبات هي المعدات الأساسية لنقل النفايات والتي تتنوع بحسب المهمة المنوطة بها، من الصغيرة ذات الثلاث عجلات والتي تجمع النفايات من الطرقات الضيقة، إلى المركبات الثقيلة التي تنقلها إلى أماكن المعالجة أو التخلص النهائي⁽⁴⁰⁾، وتبلغ معدلات الجمع في الدول المتقدمة حوالي 100% من نسبة المخلفات في حين لا تتعدى 38% في الدول النامية والأقل نمواً [22]، وتمثل تكلفة الجمع والنقل الجزء الأكبر من التكلفة الكلية لعملية إدارة النفايات بسبب الاستخدام المكثف للأيدي العاملة والآليات⁽⁴¹⁾، حيث يتم إنفاق «50-75%» في البلدان المتقدمة من إجمالي نفقات إدارة النفايات على عملية الجمع والنقل، في حين تصل هذه النسبة إلى «70-90%» في الدول النامية مثل الهند [41]، ويمكن تقليل تلك التكلفة عن طريق زيادة كفاءة آليات النقل وتحسين المسار الذي يعمل على تقليل المسافة الإجمالية المقطوعة.⁽⁴²⁾

بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية وفعالية التكلفة، من الأهمية بمكان النظر في التداعيات البيئية والاجتماعية لجمع ونقل النفايات، مما يستلزم تطوير أنظمة صديقة للبيئة ومسؤولة اجتماعياً للنمو الحضري المستدام، وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي دمج التقنيات والممارسات المبتكرة إلى تحسين أنظمة نقل النفايات الصلبة، ويسهم في بيئة حضرية أنظف وأكثر صحة.

4-3. التخلص من النفايات البلدية الصلبة

التخلص من النفايات هي المرحلة الأخيرة في عملية إدارة النفايات. على الرغم من وجود العديد من الطرق للتخلص من النفايات، فإن الدفن في مكبات النفايات لا يزال الطريقة الأكثر شيوعاً على مستوى العالم، وبالأخص في الدول النامية والأقل نمواً، ويرجع ذلك إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة، وتكلفتها

المنخفضة، وسهولة تنفيذها مقارنةً بطرق التخلص الأخرى.⁽⁴³⁾

يمكن تصنيف مكبات النفايات إلى نوعين رئيسيين، الأول: المكب الهندسي أو الصحي، وهو المكب المصمم لتقليل الآثار البيئية لدفن النفايات إلى أدنى المستويات، ابتداءً بالاختيار الصحيح للموقع، وتجهيزه بوسائل الحماية اللازمة مثل الطبقات العازلة في الأسفل لمنع تسرب العصارة إلى المياه الجوفية والتربة المحيطة، ونظام جمع العصارة ومعالجتها، وجمع الغازات المتولدة، وضغط وتغطية النفايات الواردة إلى المكب نهاية كل يوم بطبقة ترابية لمنع الروائح الكريهة وعزل النفايات عن الظروف الجوية الخارجية، ووجود ضوابط تمنع استقبال أي نوع من أنواع النفايات الخطرة⁽⁴⁴⁾، والنوع الثاني من المكبات هو المكب المكشوف غير المراقب أو المكب العشوائي الذي يفتقر إلى وجود وسائل الحماية اللازمة، والذي يستقبل النفايات المختلطة وحتى الخطرة مثل نفايات العناية الصحية غير المعالجة والمبيدات والأسمدة الكيميائية التالفة والنفايات الصناعية وغيرها.⁽⁴⁵⁾

يؤدي التخلص من النفايات في مكبات النفايات وخصوصاً المكبات المكشوفة إلى ثلاث قضايا رئيسية هي: تلوث مصادر المياه والتربة المحيطة؛ المساهمة في الاحتباس الحراري؛ وانبعاث الروائح الكريهة والغبار المحمل بالملوثات⁽⁴⁶⁾، ويحدث التلوث لمصادر المياه وخصوصاً المياه الجوفية القريبة من موقع مكب النفايات بسبب تشكل العصارة نتيجة لتحلل المواد العضوية المدفونة ومياه الغسيل بمياه الأمطار، ثم تتغلغل هذه العصارة المحملة بالملوثات العضوية والمعدنية والعناصر الثقيلة والميكروبات في طبقات التربة حتى تصل إلى المياه الجوفية أو مصادر المياه الأخرى القريبة، وقد أظهرت عديد من الدراسات في دول مختلفة مستويات متفاوتة للتلوث في المياه الجوفية القريبة من مكبات النفايات ما جعلها في بعض المواقع غير صالحة للاستخدام الآدمي^{(47) (48) (49) (50) (51) (52)}.

إضافةً إلى ذلك، تُعدّ مكبات النفايات من أكبر العوامل المساهمة في زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري عن طريق توليد كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون والميثان وبعض الغازات العضوية الأخرى غير الميثان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، تُعدّ مكبات النفايات الصلبة البلدية ثالث أكبر مصدر بشري لانبعاثات غاز الميثان، وفقاً لتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ووفقاً للمصدر نفسه، تبلغ فعالية غاز الميثان في حبس الحرارة في الغلاف الجوي على مدى 100 عام أكثر بـ 28 مرة من فعالية غاز ثاني أكسيد الكربون⁽⁵³⁾، إضافةً إلى ذلك، تنبعث الروائح الكريهة والغبار المحمل بالملوثات من مكبات النفايات المكشوفة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، مثل أمراض الجهاز التنفسي والربو للعاملين في المكبات والمقيمين في المناطق القريبة منها، إضافةً إلى مشاكل اقتصادية تتمثل في تدهور قطاع السياحة وانخفاض أسعار العقارات المجاورة لمكبات النفايات.

4. إدارة النفايات الصلبة بناء على مبادئ الاقتصاد الدائري

تتمثل الرؤية الجوهرية للاقتصاد الدائري في الحد من توليد النفايات واستعادة الموارد منها وإبقائها في الخدمة لأطول فترة ممكنة [23]، ويساهم هذا النهج في تقليل الضغط على مصادر المواد الأولية التقليدية وإغلاق دائرة الإنتاج، ويمكن استعادة الموارد من تيار النفايات البلدية الصلبة في عدة أشكال، أهمها الطاقة والأسمدة والمعادن الثمينة، وهناك العديد من التقنيات المطبقة حالياً لإنتاج الطاقة من النفايات البلدية الصلبة بما في ذلك التقنيات الكيميائية الحرارية مثل التحلل الحراري والحرق والتقنيات البيولوجية مثل الهضم اللاهوائي وتقنية جمع غازات المكب، كما يستخدم التسميد الهوائي لإنتاج الأسمدة العضوية الصلبة.

من أجل تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات البلدية الصلبة يجب أولاً فصل النفايات في المصدر، وثانياً معالجتها وتنظيفها وتحويلها إلى مواد قابلة لإعادة التدوير أو الاستخدام، وثالثاً تحويلها إلى طاقة أو إلى أسمدة عضوية، ورابعاً خلق أسواق للمنتجات المعاد تدويرها والطاقة والأسمدة المنتجة من النفايات.

لا يؤدي تبني مبادئ الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات البلدية الصلبة إلى حل المشكلات البيئية والصحية والاجتماعية المترتبة عليها فقط، بل يجعل من تلك النفايات فرصة لخلق فرص عمل جديدة وتوفير مصادر متجددة للطاقة والمواد الثانوية اللازمة للإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي مستدام [23]، ففي 2022 بلغ حجم سوق النفايات العالمي 1.3 تريليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يحقق هذا السوق نمو سنوي مركب بمعدل 5.4% ليصل إلى 1.96 تريليون دولار أمريكي في 2030.⁽⁵⁴⁾

1-4. الحد من توليد النفايات

يشكل تقليل النفايات ومنع توليدها أساساً مهماً في إدارة النفايات الصلبة البلدية، حيث يركز على الحد من إنتاج النفايات من المصدر، ويمكن الحد من توليد النفايات من المصدر من خلال التركيز على أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك حظر المواد والمنتجات غير الضرورية التي يتولد عنها كميات كبيرة من النفايات، وإخضاع المنتجات المختلفة للرقابة طبقاً لمعايير جودة عالية، وتفعيل آلية المسؤولية الممتدة على المنتجات والتي تلزم المنتجين بالتخلص من نفايات منتجاتهم بعد انتهاء عمرها الافتراضي، وفرض ضرائب على التخلص من النفايات في المكب [35]، حيث يمكن تخفيض كمية النفايات المنتجة في مدينة طهران مثلاً بنسبة 60% عبر تنفيذ استراتيجيات الحد من توليد النفايات من المصدر لمواد مختلفة، مثل مواد التعبئة والتغليف والورق ونفايات التقليم والنفايات المنزلية المختلطة والنفايات المنزلية الخطيرة والنفايات الصناعية.⁽⁵⁵⁾

وتساهم هذه الاستراتيجية في تقليل التدهور البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتخفيف الضغط على أنظمة إدارة النفايات، مما يؤدي إلى بيئات حضرية أكثر استدامة، ويتمثل أحد أبرز الفوائد البيئية لهذه الاستراتيجية في تقليل كميات النفايات التي تصل إلى مكب النفايات، وبالتالي الحد من انبعاث

غازات الاحتباس الحراري وتقليل تكوين العصاراة التي تضر بالنظام البيئي وتزيد من آثار تغير المناخ، أما من الناحية الاقتصادية، فتقلل البلديات والشركات والأسر من تكاليف إدارة النفايات، بما في ذلك الجمع والنقل والتخلص، كما يتم الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال تقليل الطلب على المواد الخام عبر إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، كما أن التوعية العامة والتعليم تعتبر عناصر حاسمة في تشجيع الممارسات المسؤولة بين السكان لزيادة فعالية منع النفايات وإعادة التدوير.

2-4. استعادة الموارد من النفايات البلدية الصلبة

تلعب عملية استعادة الموارد من النفايات البلدية الصلبة دورًا محوريًا في تحقيق مبادئ الاقتصاد الدائري والاستدامة البيئية، وتنطوي على العديد من الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، من الناحية البيئية، تساهم عملية استعادة الموارد من النفايات في تقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة الهواء والماء، ومن الناحية الاقتصادية يعمل قطاع استعادة الموارد من النفايات على خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الأمن الغذائي وتوفير الطاقة ويحفز على الابتكار والتطوير ويقلل من تكاليف إدارة النفايات، كما تتمثل الفوائد الاجتماعية في تحسين الصحة العامة ورفع مستوى الوعي البيئي وتعزيز المسؤولية والمشاركة المجتمعية في برامج الفرز وإعادة التدوير وتحسين المشهد الحضري العام، كما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة خاصة الهدف 6 «توفير المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة» والهدف 8 «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع» والهدف 11 «مدن ومجتمعات محلية مستدامة» والهدف 12 «ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة».⁽⁵⁶⁾

على ضوء هذه الأهمية المتعددة الأبعاد، يتحتم على صُناع القرار وراسمي السياسات تبني استراتيجيات شاملة لاستعادة الموارد من النفايات البلدية الصلبة، ويتطلب ذلك الاستثمار في البنية التحتية والمجالات التكنولوجية، وتفعيل وتطوير القوانين والتشريعات الداعمة، وتعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات الرسمية والخاصة، وتنفيذ برامج توعية مكثفة، ودمج مفاهيم استعادة الموارد في المناهج التعليمية.

3-4. نظرة عامة على طرق استعادة الموارد من النفايات البلدية الصلبة

تتنوع طرق استعادة الموارد من النفايات لتشمل مجموعة واسعة من التقنيات، كل تقنية تستهدف نوع محدد من النفايات كمداخل وتحقق مخرجات محددة منها، وتعد طريقة إعادة التدوير واستعادة الطاقة واستعادة المغذيات من أكثر الطرق شيوعاً على مستوى العالم، وفي تلك العملية يتم فرز النفايات البلدية الصلبة وفصل النفايات القابلة لإعادة التدوير مثل الورق والبلاستيك والزجاج والمعادن، ومعالجتها لإنتاج مواد ثانوية يمكن استخدامها لإنتاج مواد جديدة، أما طرق استعادة الطاقة فتتضمن الحرق والتحلل الحراري والهضم اللاهوائي وجمع غازات المكب، تحويل النفايات ذات القيمة الحرارية العالية إلى طاقة وإنتاج الكهرباء والحرارة، مما يقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

كما يمكن استعادة المغذيات وإنتاج الأسمدة العضوية من الجزء العضوي من النفايات البلدية الصلبة عبر التحلل الهوائي. بالإضافة إلى ذلك، تتم عملية استعادة الموارد من النفايات من خلال إعادة استخدام ما يمكن استخدامه إما في نفس الغرض أو في أغراض أخرى جديدة مثل نفايات الأثاث ومواد البناء والأجهزة الإلكترونية... الخ، ويمكن أيضاً استعادة المواد والمعادن الثمينة مثل الحديد والنحاس والذهب والفضة والبلاستيك، من النفايات الإلكترونية والكهربائية.

وتعتبر عملية اختيار الطريقة الملائمة لتخلص من النفايات البلدية الصلبة عملية معقدة للغاية، وتتداخل فيها العديد من الاعتبارات بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تعتمد عملية الاختيار تلك على مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن فعالية وكفاءة العملية، تشمل:

- كمية وتركيب النفايات الصلبة البلدية، حيث يجب مراعاة نسب المكونات المختلفة للنفايات وكمياتها لتحديد الطريقة الأكثر ملاءمة.
- الجدوى الاقتصادية، إذ يجب أن تكون تكاليف التنفيذ والتشغيل متناسبة مع العوائد المتوقعة.
- التأثير البيئي، حيث ينبغي أن تساهم الطريقة المختارة في تقليل الآثار البيئية السلبية.
- المجتمع، حيث يعتبر القبول المجتمعي والتوافق مع الثقافة المحلية عامل حاسم لضمان نجاح التنفيذ.
- الإمكانيات، حيث تعد القدرات التقنية والبنية التحتية والموارد المالية المتاحة من العوامل الحاسمة في تحديد إمكانية تطبيق طريقة واحدة أو أكثر بنجاح في سياق منطقة أو مدينة معينة.

تختلف المعايير الأساسية لاختيار الطريقة المثلى للتخلص من النفايات من بلد إلى آخر بناءً على الوضع الاقتصادي والتكنولوجي، ومستوى التعليم والوعي البيئي والصحي لكل بلد، ففي الدول الغنية، تعطى الأولوية للمعايير البيئية مثل الحد من تلوث المياه والتربة والهواء، والصحة مثل السلامة المهنية للعاملين والصحة العامة للمجتمع، وفي المقابل، تكون تكلفة الاستثمار هي المعيار الأساسي لاختيار أنسب طريقة للتخلص من النفايات في الدول الفقيرة، ففي دراسة حديثة أجريت في الكويت وشملت 18 معياراً من معايير التخلص من النفايات، تم التركيز بشكل أساسي على صحة وسلامة العاملين والحد من تلوث المياه والهواء كمعايير أساسية، بينما كانت التكلفة الاستثمارية والجدوى الاقتصادية أقل أهمية في اختيار طريقة التخلص من النفايات، ما يعكس الوعي المتنامي والمرونة المالية التي تسمح بإعطاء المعايير البيئية والصحية الأولوية على التكلفة⁽⁵⁷⁾، وفي دراسة أخرى أجريت في بنغلادش وشملت 21 معياراً، كانت كفاءة طريقة المعالجة والتكاليف الاستثمارية والوصول إلى التكنولوجيا هي المعايير الأكثر تأثيراً على عملية اختيار التقنية المناسبة للتخلص من النفايات، ما يعكس القيود الاقتصادية والتقنية التي تعاني منها دولة بنغلادش بشكل خاص والدول النامية التي تعيش نفس الظروف تقريباً⁽⁵⁸⁾، وهو ما يعني أنه يجب أن تعتمد كل دولة طريقة اختيار التقنية الملائمة للتخلص من النفايات بناءً على دراسات حديثة وواقعية تراعي الجوانب الاقتصادية والبيئية والتقنية والاجتماعية الفريدة لكل بلد، مع التأكيد على أنه لا توجد طريقة واحدة تلائم الجميع.

5. إدارة النفايات الصلبة في اليمن

اليمن هي واحدة من أفقر الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فوفقاً لتقديرات البنك الدولي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لعام 2015، كانت تصنف ضمن الشريحة الدنيا من الاقتصاديات المتوسطة الدخل، حيث يتراوح نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي بين 1,026 و4,035 دولار أمريكي، أو 1,120 دولار كمتوسط، كما انخفض تصنيف الجمهورية اليمنية في 2023 لتصبح ضمن الشريحة المنخفضة الدخل التي يكون فيها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي أقل من 1,026 دولار، و820 دولار كمتوسط.⁽⁵⁹⁾

ويعد العثور على معلومات دقيقة وحديثة عن الوضع الحالي لإدارة النفايات في اليمن مسألة صعبة للغاية بسبب ندرة البيانات والدراسات في هذا الجانب، فخلال الفترة «1990-2022» كان هناك 13 مستند فقط يتناول قضية إدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن ما بين مقالة علمية وتقرير وفصل في كتاب⁽⁶⁰⁾، ومع ذلك، تشير الدراسات القليلة المتاحة إلى وجود مشكلة كبيرة في إدارة النفايات، وهي تتفاقم بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها البلاد، وقد اعتمدت معظم الدراسات التي تناولت موضوع إدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن على البيانات والإحصائيات التي قدمها Al-Mahdi and Al-Eryani كتقرير قطري بشأن إدارة النفايات الصلبة في اليمن للعام 2014⁽⁶¹⁾، ويرد في الجدول «1» ملخص للإحصائيات والبيانات المتعلقة بحالة إدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث، والتي تعود معظمها إلى الفترة بين 2008 و2014.

العاملان الرئيسيان المؤثران على توليد النفايات الصلبة البلدية هما عدد السكان والتحضر، ففي حين يكون نوع النفايات المتولدة مدفوعاً بالحالة الاقتصادية والثقافية ومستوى الوعي لدى الأفراد، يمثل التحديد الكمي والنوعي الدقيق حجر الزاوية في تحقيق الإدارة الفعالة للنفايات البلدية الصلبة، ورغم أنه لم يتم إجراء تعداد سكاني يشمل جميع محافظات الجمهورية منذ 2004 إلا أن التقديرات تشير إلى أن عدد السكان وصل في 2024 إلى حوالي 34,164,028 إنسان، يقطن أكثر من 70% منهم في المناطق الحضرية، ويعتبر معدل توليد النفايات الصلبة في اليمن من أدنى المعدلات في المنطقة [26]، فبحسب «Mahdi & Al-Eryani» - 2014 - يبلغ معدل توليد النفايات في اليمن «0.6» و«0.35» كجم/فرد/يوم، في المناطق الحضرية والريفية على التوالي، مع معدل نمو سنوي يبلغ 3% [61]، وبحسب المصدر نفسه، كان عدد سكان اليمن في 2012 حوالي 24.5 مليون إنسان، وكمية النفايات البلدية الصلبة المتولدة في نفس العام 3.8 مليون طن [61]، وفي 2016 كان عدد السكان وكمية النفايات المتولدة 27.5 مليون إنسان و4.84 مليون طن على التوالي [26]. وبعملية حسابية بسيطة يتضح أن معدل النمو السنوي في توليد النفايات في اليمن بين 2012 و2016 كان 6.23%، أي ضعف معدل النمو السنوي المبلغ عنه 3%، والذي يمثل معدل الزيادة السنوية في عدد السكان خلال نفس الفترة أيضاً، وبناءً على معدل الزيادة السنوية المبلغ عنه 3% والمحسوب 6.23% فإن كمية النفايات

البلدية الصلبة المتوقع توليدها خلال العام 2024 ستكون حوالي «5.99» و«7.85» مليون طن/عام على التوالي، وشكل «1» يشير إلى ذلك، ذلك مع مراعاة أن البيانات المحدودة المتوفرة غير دقيقة وقديمة وهناك غياب تام للبيانات المتعلقة بالتغيرات الموسمية في توليد النفايات، ومن المحتمل أن تؤدي حالة عدم اليقين تلك إلى إعاقة الجهود المستقبلية في وضع الخطط والاستراتيجيات الملائمة للإدارة المستدامة للنفايات البلدية الصلبة في البلاد.

جدول «1»

الإحصائيات المتوفرة المتعلقة بإدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن

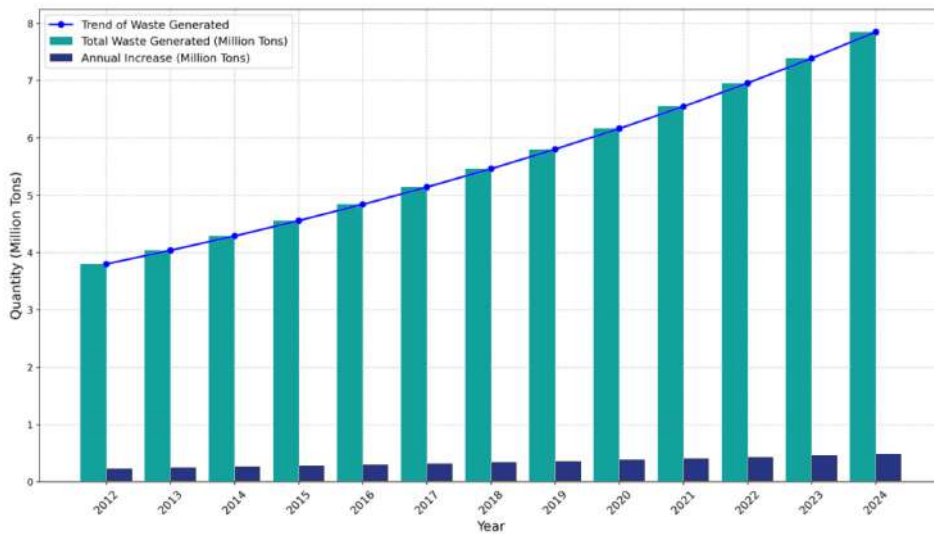
المرجع	العام	الكمية	البند
[62]	2000	36,000 طن/عام	النفايات الخطرة
[63]	2008	16.5 دولار أمريكي/طن	تكلفة الجمع والتخلص من النفايات في المدن
[63]	2008	8.3 دولار أمريكي/طن	تكلفة الجمع والتخلص من النفايات في المناطق الريفية
[63]	2008	27	عدد مدافن النفايات المكشوفة
[63]	2008	21	عدد المكبات الخاضعة للمراقبة
[61]	2010	3,193 طن/عام	كمية النفايات الطبية المتولدة
[61]	2010	20,917 طن/عام	كمية النفايات الخطرة المتولدة
[63]	2012-2008	0.5-3 كجم/سرير/يوم	معدل توليد النفايات الطبية لكل سرير
[63]	2012-2008	22%	نسبة النفايات الخطرة في النفايات الطبية
[61]	2012	24.5 مليون إنسان	عدد السكان
[61]	2012	3.8 مليون طن/عام	كمية النفايات الصلبة المتولدة
[63]	2012	10,000 طن/عام	كمية نفايات الإطارات المتولدة في اليمن
[63]	2012	20,917 طن/عام	النفايات الخطرة
[63]	2012	3,916 طن/عام	النفايات الطبية

المرجع	العام	الكمية	البند
[63]	2012	16,826 سرير	عدد الأسرة في المستشفيات الحكومية
[61]	2014	50,000 طن/عام	النفايات البلاستيكية
[61]	2014	0.6 كجم/فرد/يوم	معدل توليد النفايات في المناطق الحضرية
[61]	2014	0.35 كجم/فرد/يوم	معدل توليد النفايات في المناطق الريفية
[61] [64]	-2014 2015	%3	معدل الزيادة السنوية في توليد النفايات
[61] [64]	-2014 2015	%65	معدلات الجمع في المناطق الحضرية
[61] [64]	-2014 2015	%5	معدلات الجمع في المناطق الريفية
[61]	2014	%6.7	نسبة إعادة التدوير
[61]	2014	%26	التخلص في مكبات النفايات
[61]	2014	%68	التخلص في المدافن المكشوفة
[61]	2014	21	عدد مواقع التخلص
[61]	2014	6	عدد المكبات الخاضعة للمراقبة
[61]	2014	%65	نسبة المادة العضوية في النفايات
[61]	2014	%7	نسبة الأوراق والكرتون في النفايات
[61]	2014	%6	نسبة المعادن في النفايات
[61]	2014	%10	نسبة البلاستيك في النفايات
[61]	2014	%1	نسبة الزجاج في النفايات
[61]	2014	%11	نسبة المواد الأخرى في النفايات
[26]	2016	27.584 مليون إنسان	عدد السكان
[26]	2016	4.84 مليون طن	كمية النفايات الصلبة المتولدة

المرجع	العام	الكمية	البند
[26]	2016	0.48 كجم/فرد/يوم	معدل توليد النفايات
[26]	2016	25	عدد مدافن النفايات المكشوفة
[26]	2016	12	عدد مكبات النفايات الخاضعة للمراقبة
(65)	2022	49,000 طن/عام	كمية النفايات الإلكترونية
[65]	2022	1.5 كجم/فرد/عام	معدل توليد النفايات الإلكترونية في اليمن

شكل «1»

كمية النفايات الصلبة البلدية المتولدة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة «2012-2024»



بناء على معدل الزيادة السنوية المحتسب بـ «6.23 كجم/فرد/يوم»، تتكون النفايات البلدية الصلبة المتولدة في اليمن من النفايات العضوية «65%»، البلاستيكية «10%»، الأوراق والكرتون «7%»، المعادن «6%»، الزجاج «1%» والمواد الأخرى «11%» [61]، وإضافة إلى ذلك، يتم التخلص من النفايات الطبية ونفايات العناية الصحية ونفايات البناء والهدم والمبيدات المنتهية والنفايات الإلكترونية وغيرها من النفايات الخطرة بصورة مختلطة مع النفايات البلدية الصلبة دون أي معالجة مسبقة [64].

والطريقة الشائعة للتخلص من النفايات في اليمن هي الدفن في مكبات النفايات سيئة الإدارة، وكان يبلغ عدد مواقع التخلص الرسمية في 2008، 48 موقعاً، 27 منها مدافن مكشوفة، و21 موقعاً مكبات

خاضعة للرقابة [63]، وقد انخفض عدد مواقع التخلص في اليمن بنسبة 43.75% في 2014 [61]، ثم بنسبة 23% في 2016 [26]، ويُعزى السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى تراجع عمليات الجمع والتخلص الرسمية لصالح الإلقاء العشوائي في المدافن غير الرسمية والمساحات الفارغة المكشوفة، حيث كانت معدلات الجمع الرسمية تبلغ 65% في المناطق الحضرية و5% في المناطق الريفية، تذهب 26% منها إلى مكبات النفايات الخاضعة للمراقبة، و68% يتم التخلص منها في المدافن المكشوفة، بينما تذهب 6.7% منها فقط لإعادة التدوير [61].

1-5. الوضع الحالي لإدارة النفايات البلدية الصلبة في مدينة صنعاء

مدينة صنعاء هي العاصمة الإدارية والسياسية للجمهورية اليمنية، وأكبر مدنها من حيث الاكتظاظ السكاني، وبحسب آخر تعداد سكاني للجمهورية اليمنية في 2004 كان عدد سكان مدينة صنعاء 1.7 مليون إنسان، وقد تضاعف العدد منذ ذلك العام ليصل حسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «OCHA» إلى حوالي 3.8 مليون إنسان، بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 3.5%⁽⁶⁶⁾، ولقد ساهمت الحرب التي بدأت في 2015 في زيادة عدد سكان المدينة بشكل كبير، حيث مثلت المدينة ملاذًا آمنًا لآلاف الأسر الفارّة من ولايات الحرب من مختلف المحافظات اليمنية، وقد أدت هذه الكثافة السكانية العالية والتوسع الحضري الكبير في المدينة إلى تضاعف الضغوط على السلطات المحلية ونظام إدارة النفايات البلدية الصلبة في المدينة، الضعيف أصلاً، حيث ذكر Zabara & Ahmad - 2022 - أن حركة النزوح الداخلية جعلت توليد النفايات الصلبة البلدية في مدينة صنعاء أكبر بثلاث مرات مما تم توليده في مدينة عدن وأربعة أضعاف الكمية التي تم توليدها في المكلا [63].

لطالما كانت إدارة النفايات وخصوصاً أنشطة الجمع في مدينة صنعاء غير كافية حتى قبل اندلاع الأزمة في 2015، لكنها تفاقمّت بعد الأزمة بسبب نقص الوقود وتضرر آليات ومعدات النقل وتأخر صرف رواتب العاملين في قطاع النظافة، ويرد في الجدول «2» البيانات والإحصائيات المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة في مدينة صنعاء، ونظرياً، وبناءً على عدد سكان صنعاء الحالي «3.8» مليون إنسان، ومتوسط معدل توليد النفايات في المناطق الحضرية «0.6» كجم/فرد/يوم المبلغ عنه في الدراسات السابقة، فإن كمية النفايات المتولدة في مدينة صنعاء تبلغ حوالي 2280 طن/يوم، ويقوم مولدو النفايات بتسليم نفاياتهم المختلطة إما إلى عمال النظافة يدًا بيد أو بوضعها معبأة في أكياس بلاستيكية أو سائبة، في الحاويات المخصصة المنتشرة في أحياء وشوارع المدينة، وفي كثير من الأحيان، تُلقى النفايات على الأرض في أماكن فارغة ومكشوفة، وبحسب Kaza وآخرون «2018» كانت عمليات الجمع في 2016 تغطي 95% من مدينة صنعاء [26]، لكن هذه النسبة غير دقيقة ولا تستند إلى دراسات ميدانية، فيما تشير التقديرات إلى أن النسبة الأقرب للواقع هي 65% [64].

ويتم جمع النفايات بصورة دورية كل يوم في الأحياء الرئيسية بينما تظل النفايات في الأحياء الشعبية متكدسة لفترة أطول قد تصل إلى عدة أيام، مما يوفر بيئة خصبة لتكاثر الفئران والحشرات، ويسهم في انتشار الأمراض بين السكان، ويوجد في مدينة صنعاء محطة نقل واحدة بمنطقة فح عطان تستقبل

النفايات المجموعة من الأحياء القريبة استعداد لنقلها إلى موقع التخلص النهائي، وما بين توليد النفايات وجمعها ينشط جامعو النفايات غير الرسميين الذين يقومون بنش النفايات والتقاط الأنواع القابلة لإعادة التدوير مثل المعادن والبلاستيك وغيرها من المواد من الطرقات والحاويات المنتشرة في الأحياء ومواقع التخلص المختلفة من المدينة، وحاليًا، بدأت مجموعة من جامعي النفايات، الذين يمكن تسميتهم بـ «جامعي النفايات المقيمين»، بالاستيطان مع أسرهم بجوار حاويات النفايات «انظر الشكل 2».

شكل «2»

جامعو النفايات المقيمون جوار حاويات النفايات في بعض أحياء مدينة صنعاء



يقوم جامعو النفايات المقيمون بنصب خيمة جوار حاويات النفايات، ويقومون بفرز النفايات التي يلقونها السكان أولاً بأول ويستخرجون المواد القابلة لإعادة التدوير بالإضافة إلى نفايات الخبز التي يجففونها ويبيعونها لمربي الأغنام، ورغم أن هذه العملية تؤدي إلى تقليل حجم النفايات بشكل كبير، وتؤمن لجامعي النفايات مصدر دخل يُبقيهم على قيد الحياة، إلا أنها مرتبطة بظروف معيشية صعبة

للغاية وتنطوي على مخاطر صحية عالية. لكن هؤلاء يُعَدُّون المحرك الأساسي لعمليات إعادة التدوير، والتي لا تتجاوز 8% من النفايات المتولدة في مدينة صنعاء [26]، أما الباقي فيُدفن في مكبّ نفايات الأزرقين، وهي الطريقة الوحيدة للتخلص من النفايات في مدينة صنعاء، وتشمل النفايات البلدية الصلبة والنفايات الأخرى الخطرة سواء النفايات الطبية ونفايات البناء والهدم، والنفايات الإلكترونية ونفايات الأسمدة والمبيدات التالفة والنفايات الصناعية وإطارات السيارات وجثث الحيوانات النافقة.

يقع مكب الأزرقين شمال مدينة صنعاء على بُعد 15 كم من مركز المدينة في منطقة الأزرقين، مديرية بني الحارث، وهي منطقة زراعية منتجة للعديد من المحاصيل. لم يتم اختيار موقع المكب على أسس علمية ولم يتم إجراء تقييم الأثر البيئي قبل اختيار موقع المكب [47]، وكان المكب الذي أنشئ في عام 1980 [63] بعيداً نسبياً عن المدينة، ولكن بسبب النمو الحضري الكبير أصبح اليوم قريباً جداً من الأحياء السكنية ويسبب مشاكل بيئية وصحية جمة.

يستقبل مكب الأزرقين النفايات «1500 طن/يوم» من ثلاث محافظات: أمانة العاصمة، ومحافظة صنعاء ومحافظة عمران، وكان مكب الأزرقين في عام 2000 قد تجاوز سعته الاستيعابية وأصبح ارتفاع النفايات يتراوح بين 5 و10 أمتار فوق المستوى التصميمي للمكب [62]، أما اليوم فتشكل النفايات المتراكمة في مكب الأزرقين جبلاً على مساحة 44 هكتار تقريباً وارتفاع يصل إلى أكثر من 59 متر، ويوضح الشكل «3» النفايات المتكدسة في المكب حسب صور Google Earth الملتقطة بتاريخ 2023/5/30، أما السمات الرئيسية المميزة للمكب فهي السياج شبة المدمر والبنية التحتية السيئة والآليات التالفة، ووجود عدد كبير من جامعي النفايات من أطفال ونساء ورجال في الموقع، والحرائق المفتوحة المتكررة، وعدم وجود أي وسيلة للحماية من العاصرة الراشحة من النفايات [64]، وهي نفس المشاكل التي كان يعاني منها مكب الأزرقين عام 2000 [62].

وخلال شهر يوليو 2015، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع فريق «Disaster Waste Recovery» تقييماً طارئاً للنفايات في 6 محافظات يمنية لبحث تأثير الأزمة الحالية على منظومة إدارة النفايات وتحديد نقاط الولوج المحتملة للتدخل الفوري، وإضافة إلى محافظة صنعاء، شمل التقييم محافظات عدن وعمران وحضرموت وحجة وصعدة، وأشار التقرير إلى أن جميع المحافظات المشمولة في الدراسة قد تأثرت بشدة بسبب الأزمة الحالية، من حيث انخفاض عدد العاملين وعدم القدرة على دفع الرواتب، ونقص الآليات والمركبات، ونقص الوقود وعدم توفر قطع الغيار، ونقص الأيدي العاملة الماهرة اللازمة لصيانة المعدات والآليات المعطلة، وبحسب المصدر نفسه، أدى ذلك إلى تفاقم الوضع الحالي لإدارة النفايات في اليمن؛ حيث انخفضت معدلات جمع النفايات وزادت نسبة النفايات غير المدارة، ما نتج عنه تراكم النفايات في المدن والأحياء وتفشي الأمراض [64].

شكل «3»
صوره ثلاثية الأبعاد لمكب الأزرقين



ويعاني قطاع إعادة التدوير في صنعاء من تراجع كبير بسبب القيود على الاستيراد والتصدير، مما أثر على توفر المواد الخام المعاد تدويرها للاستخدام الصناعي، وقدّر التقرير أن كلفة المشاريع المقترحة تصل إلى حوالي 10.4 مليون دولار أمريكي، موزعة بين توفير فرص عمل ودعم الرواتب وإعادة تأهيل المركبات وتحسين مواقع التخلص وإعادة تنشيط قطاع إعادة التدوير [64]، وأشار التقرير إلى أن الصراع الحالي أثر بشكل كبير على إدارة النفايات في مدينة صنعاء، فبينما كان يتوافر أسطول يتألف من 454 مركبة، هناك اليوم 94 مركبة مدمرة لا يمكن إصلاحها، و52 مركبة معطلة لكنها قابلة للإصلاح، مع نقص كبير في المعدات الثقيلة مثل الجرافات وغيرها، مما يؤثر سلباً على كفاءة عمليات الجمع، ويجعل من الصعب ضغط وتدريب وتغطية النفايات في المكب، كما يؤدي نقص الآليات الثقيلة إلى سلسلة من المشاكل، فبدونها لن يكون من الممكن ضغط النفايات وتغطيتها وتدريبها بشكل مناسب، ما يؤدي إلى زيادة معدلات إنتاج العصارة خلال موسم الأمطار، وحدوث الانهيارات والتشققات الأرضية، وزيادة انبعاث غاز الميثان من المكب [64].

جدول «2»

الإحصائيات والبيانات المتعلقة بإدارة النفايات البلدية الصلبة في مدينة صنعاء

المرجع	العام	تفاصيل	الكمية	البند
[64]	2015	ما بين آليات صغيرة ومتوسطة وثقيلة	454 مركبة	حجم أسطول آليات إدارة النفايات في مدينة صنعاء
[64]	2015	لا يمكن إصلاحها	94	الآليات المدمرة
[64]	2015	يمكن إصلاحها	52	الآليات المعطلة

المرجع	العام	تفاصيل	الكمية	البند
[64]	2015		5	الآليات المسروقة
[64]	2015	تشمل النفايات الخطرة وغير الخطرة	1,500 طن/يوم	حجم النفايات التي يستقبلها مكب الأزرقين
[64]	2015		0.65-0.55 كجم/فرد/يوم	معدل توليد النفايات في المناطق الحضرية
[64]	2015		0.4-0.3 كجم/فرد/يوم	معدل توليد النفايات في المناطق الريفية
[26]	2016		95%	معدلات الجمع في مدينة صنعاء
[26]	2016		8%	نسبة إعادة التدوير في مدينة صنعاء
[26]	2016	محطة التجميع المؤقت في منطقة عصر	1	عدد محطات النقل في مدينة صنعاء
[26]	2016		5	عدد محطات النقل التي تحتاجها مدينة صنعاء
[63]	2017	تشمل جميع أنواع النفايات الخطرة وغير الخطرة	421.5 ألف طن/عام	حجم النفايات التي يستقبلها مكب الأزرقين
[63]	2017		47 طن/عام	كمية الأتربة والرماد التي يستقبلها مكب الأزرقين
[63]	2017	دون معالجة مسبقة	2,636 جثة	الكلاب الضالة التي تم إبادة ودفنها في مكب الأزرقين
[63]	2017		أكثر من 60%	كمية النفايات العضوية التي يستقبلها مكب الأزرقين
[63]	2020	يتم استهلاكها في مدينة صنعاء يوميًا	1 مليون كيس/يوم	كمية نفايات الأكياس البلاستيكية

2-5. اختيار الطريقة المثلى لإدارة النفايات في اليمن

1-2-5. تحويل النفايات إلى طاقة

بحسب دراسة صدرت في العام 2022، يعاني اليمن في الوقت الحالي من نقص حاد ومزمّن في إمدادات الطاقة، فبرغم أنه يعد من الدول المستخرجة والمصدرة للنفط، إلا أن الأزمة التي بدأت في 2015 قد أدت إلى توقف استخراج النفط تقريباً وانخفاض واردات الوقود إلى 1%، مما أدى إلى حرمان 90% من السكان من إمدادات الكهرباء العامة، كما أشارت الدراسة إلى وجود كميات كبيرة من الكتلة الحيوية المتولدة من القطاع الزراعي والنفايات البلدية الصلبة، منوهة إلى المخاطر البيئية المترتبة عن تراكم المخلفات العضوية والاستخدامات الحالية لها في إنتاج الطاقة بطرق بدائية، حيث تستخدم 74%، 23%، 18% من الأسر اليمنية، أخشاب الأشجار، ومخلفات المحاصيل، والفحم على التوالي، في أغراض الطهي والتدفئة والإضاءة. كما ألقت الضوء على إمكانية تحويل الكتلة العضوية إلى وقود حيوي عبر عدد من التقنيات مستشهادة ببعض الدراسات المختبرية والميدانية التي أثبتت الجدوى الاقتصادية لتلك التقنيات⁽⁶⁷⁾، ويعرض الجدول «3»، حجم الطاقة الكهربائية التي يمكن استرجاعها من النفايات العضوية الموجودة في النفايات البلدية الصلبة فقط في صنعاء، رغم أنه يمكن حرق جميع أنواع النفايات مثل البلاستيك والمنسوجات والمطاط وغيرها من المواد القابلة للاحتراق عدا الرماد والمواد الخطرة والمتفجرة.

جدول «3»

الطاقة الكهربائية التي يمكن استرجاعها من النفايات العضوية المتولدة في اليمن للعام 2024

7,850,000	كمية النفايات البلدية الصلبة طن/عام
0.65	نسبة الجزء العضوي
5,102,500	كمية النفايات العضوية طن/عام
20.5	القيمة الحرارية الكامنة ميغاجول/كجم
104,601,250,000	القيمة الحرارية الكلية ميغاجول/عام
0.28	معامل تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية
29,058,227,250	الطاقة الكهربائية المتولدة كيلووات/ساعة/عام
0.25	كفاءة استخدام الطاقة
7,264,556,812.50	الطاقة الفعلية التي يمكن استرجاعها كيلووات/ساعة/سنة
7.26	الطاقة الفعلية التي يمكن استرجاعها تيراوات/ساعة/سنة

وقد اعتمد المصدر في تقديره للكميات المتولدة من الكتلة الحيوية في اليمن على مصادر قديمة تعود إلى العام 2014، وبرغم المزايا العديدة لتقنيات تحويل الكتلة الحيوية إلى وقود حيوي، والتي أشار إليها المصدر إلا أنه لم يناقش التحديات والمعوقات التي تحد من تطبيقها في اليمن، وكما وضعنا سابقاً فإن تقنيات تحويل النفايات يمكنها توفير الطاقة وتقليل حجم النفايات، إلا أنها قد لا تكون الخيار الأكثر ملاءمة لليمن في الوقت الحاضر بسبب عدة عوامل:

1. ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل الأولية: حيث تتطلب مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة استثمارات رأسمالية كبيرة، حيث قد تصل التكاليف إلى 420 مليون دولار للمنشأة الواحدة، وقد تصل تكاليف التشغيل السنوية حوالي 22 مليون دولار⁽⁶⁸⁾، ومن المرجح أن تكون هذه التكاليف باهظة بالنسبة لليمن في ظل التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجهها.

2. متطلبات الخبرة الفنية: تتطلب تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة معرفة فنية وبُنية أساسية متقدمة، والتي قد تكون مفقودة في اليمن بسبب الصراع المستمر والقيود على الموارد.

3. المخاوف البيئية: في حين أن تحويل النفايات إلى طاقة يمكن أن يقلل من حجم النفايات، إلا أنه قد يؤدي إلى أعباء بيئية إجمالية أعلى مقارنة ببعض طرق التخلص الأخرى إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح.

وكمثال على عدم جاهزية اليمن لتبني الطرق المتقدمة لإدارة النفايات، مثل الطرق الحرارية، مشروع التقاط غازات مكب نفايات الأزرقين، حيث تم خلال الفترة السابقة حفر ما يقارب 200 بئر في جسم المكب بعمق وصل إلى 30 متراً، وكان من المتوقع أن يتم جمع الغاز المتصاعد من المكب وتوليد الطاقة الكهربائية وبيعها للآحياء السكنية المجاورة، ولكن هذا المشروع توقف ولم يتم إكمال ربط شبكة توصيل وجمع الغاز أو توفير المولد المناسب، وظلت الآبار مفتوحة إلى الهواء لتفاقم من مشكلة انبعاث غازات الاحتباس الحراري والتي قد تؤدي إلى كارثة انفجار المكب بسبب تصاعد غاز الميثان، والسبب الرئيسي لهذا الفشل هو نقص الخبرات الفنية والتكنولوجية والتفاوت المفرط لدى القائمين على المشروع.

وقد تم إنشاء أول مشروع لتحويل النفايات إلى طاقة في اليمن بمحافظة لحج، بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، وبالشراكة مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي «سيدا»، ومشروع مرفق المناخ لأهداف التنمية المستدامة، والقطاع الخاص اليمني «سحاب تك» والاتحاد الأوروبي «EU»، كجزء من برنامج دعم سبل العيش والأمن الغذائي في اليمن، وبحسب المصدر، يوفر المشروع حالياً ما يقرب من 7,500 وظيفة يومية للأشخاص الأقل دخلاً في المجتمعات الريفية، كما تم بسببه تخفيض كمية النفايات الملقاة في مكبات النفايات بنسبة 70٪، وهو يوفر الكهرباء بأسعار معقولة تبلغ 16 سنت أمريكي لكل كيلو واط/ساعة، مقارنة بـ 160 سنت لكل كيلو واط/ساعة للوقود الأحفوري.⁽⁶⁹⁾

2-2-5. تحويل النفايات إلى سماد عضوي

يمكن أن يؤدي تحويل النفايات العضوية إلى أسمدة لتحسين الإنتاج الزراعي وبالتالي الأمن الغذائي لليمن، وبحسب الموجز القطري للنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الغذاء والزراعة «GIEWS» الخاص بالجمهورية اليمنية 2024، من المتوقع أن يواجه أكثر من 17 مليون شخص أو 54% من السكان انعدام الأمن الغذائي، وبحسب المصدر، كان إجمالي إنتاج الحبوب بما في ذلك الذرة الرفيعة والذرة الشامية والدخن في عام 2022، 2023، 2024 حوالي 415، 405، 393 ألف طن على التوالي، وإن تلك الكمية تغطي 20% فقط من إجمالي احتياجات البلاد من الحبوب للاستخدامات المختلفة، وتعتمد اليمن على الواردات التجارية والمساعدات الإنسانية لتلبية 80% المتبقية، وذكر نفس المصدر أن احتياجات البلاد من الحبوب لضمان تناول أسعار حارارية كافية في 2023 كان حوالي 4.6 مليون طن، تشمل 3.5 مليون طن من القمح و700 ألف طن من الذرة، و410 ألف طن من الأرز. وبحسب المصدر فقد كان ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، ومن ضمنها الأسمدة، أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الإنتاج المحلي من الحبوب⁽⁷⁰⁾، ويلخص الشكل «4» الإجراءات الضرورية المقترحة لرفع كفاءة عمليات إدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن بشكل عام، وفي مدينة صنعاء بشكل خاص ابتداءً بتوليد النفايات، ومروراً بعمليات التسليم والجمع والنقل وانتهاء بعمليات التخلص، ونظرياً، يمكن إنتاج حوالي 2.3 مليون طن/عام من الأسمدة العضوية كما هو موضح في جدول «4» عن طريق إخضاع الجزء العضوي من النفايات البلدية الصلبة للتحلل الهوائي أو ما يعرف بالكومبوست.

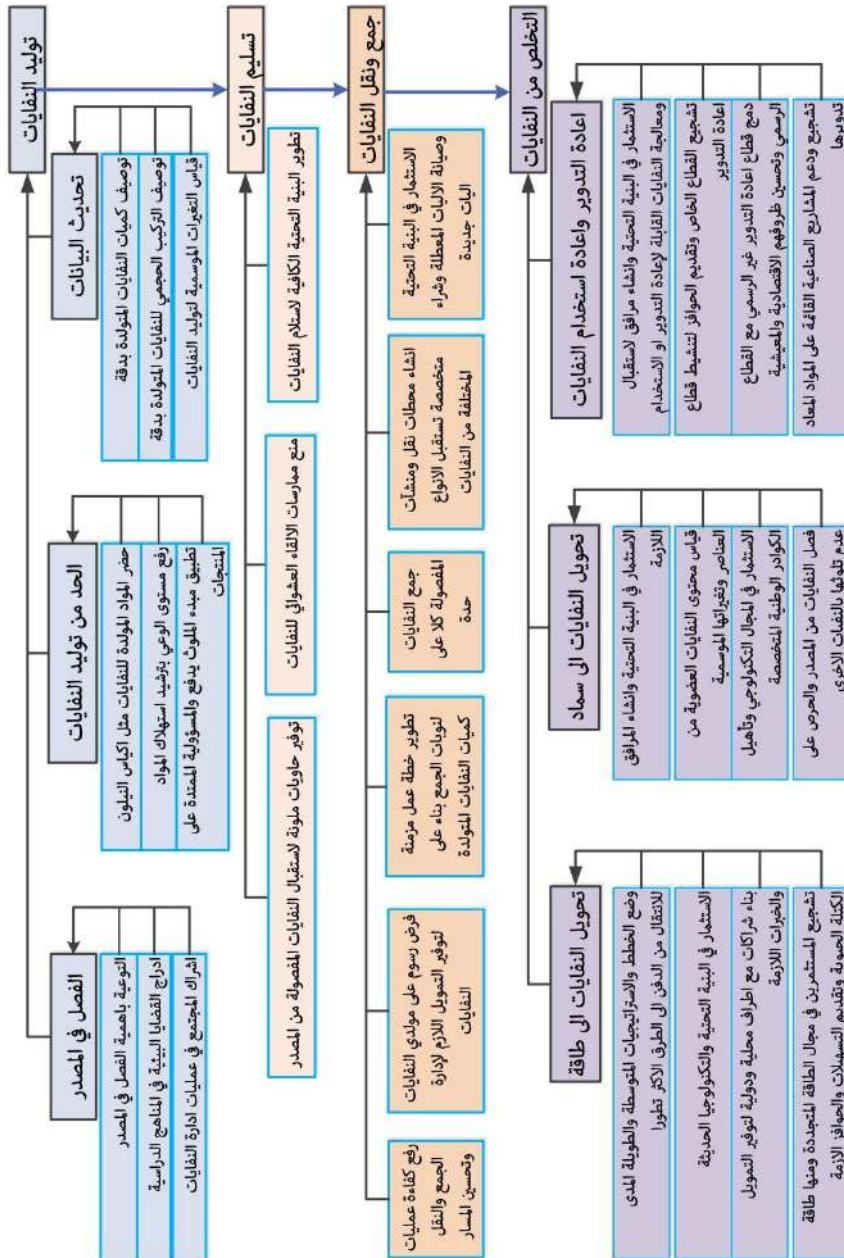
جدول «4»

الأسمدة العضوية التي يمكن إنتاجها من الجزء العضوي من النفايات الصلبة المتولدة في اليمن للعام 2024

7,850,000	كمية النفايات البلدية الصلبة طن/عام
0.65	نسبة الجزء العضوي
5,102,500	كمية النفايات العضوية طن/عام
5,102,500,000	كمية النفايات العضوية كجم/عام
0.45	معدل تحويل النفايات العضوية إلى سماد
2,296,125	الأسمدة العضوية المتوقعة إنتاجها طن/عام

شكل «4»

الإجراءات المقترحة لتحسين إدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن خصوصا في مدينة صنعاء



كما يعرض الجدول «5»، مقارنة بين الطرق المختلفة للتخلص من النفايات البلدية الصلبة والذي قد يساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على بيانات ومعلومات حديثة تلائم الواقع الذي تعيشه البلاد.

جدول «5»

مقارنة بين الطرق الحرارية والتسميد للتخلص من النفايات البلدية الصلبة

المعيار	الحرق لإنتاج الكهرباء	إنتاج الوقود الحيوي	إنتاج السماد العضوي
نوع النفايات المناسبة	النفايات القابلة للاحتراق مثل البلاستيك والمطاط والمنسوجات والنفايات العضوية الجافة	النفايات العضوية مثل بقايا الطعام والمخلفات الزراعية	النفايات العضوية مثل بقايا الطعام والمخلفات الزراعية
التكلفة الاقتصادية	عالية «تكاليف التكنولوجيا والبنية التحتية»	متوسطة «تتطلب تقنيات متقدمة نسبياً»	منخفضة إلى متوسطة «بتقنيات بسيطة»
كفاءة استخدام الموارد	متوسطة «تستهلك طاقة عالية أثناء التشغيل»	عالية «تستخدم المواد العضوية المتاحة»	عالية «تحول النفايات إلى موارد قابلة للاستخدام»
الآثار البيئية	تلوث الهواء «تتطلب أنظمة تحكم متقدمة»	تأثير بيئي أقل «غازات منخفضة نسبياً»	صديقة للبيئة، وتحسن خصوبة التربة
الآثار الاجتماعية	قليلة «فرص عمل محدودة»	متوسطة «تحتاج إلى كوادر متخصصة»	عالية «توفر فرص عمل كثيرة»
قابلية التطبيق في الدول الفقيرة	منخفضة «تحتاج إلى بنية تحتية متقدمة»	متوسطة «تتطلب بعض التقنيات المتقدمة»	عالية «يمكن تطبيقها بسهولة»
متطلبات البنية التحتية	تحتاج إلى محطات توليد طاقة كبيرة	تحتاج مصانع متخصصة لتحويل النفايات	تحتاج منشآت معالجة بسيطة أو متوسطة

المعيار	الحرق لإنتاج الكهرباء	إنتاج الوقود الحيوي	إنتاج السماد العضوي
مدة العائد على الاستثمار	طويلة «10-15 سنة»	متوسطة «5-8 سنوات»	قصيرة «1-3 سنوات»
التمويل الدولي المتاح	متاح «عبر برامج تشجع مشاريع الطاقة المتجددة»	متاح عبر برامج بيئية ودعم الوقود الحيوي	متاح عبر دعم المنظمات البيئية الدولية
مدة التنفيذ	طويلة «تصل إلى عدة سنوات»	متوسطة «1-3 سنوات»	قصيرة «أقل من سنة»
المخاطر المرتبطة	مخاطر بيئية عالية في حال فشل التحكم	مخاطر تقنية مرتبطة بعمليات التخمر	مخاطر قليلة مرتبطة باستدامة المواد الخام
متطلبات التدريب والتأهيل	تحتاج إلى خبرات تقنية متخصصة	تحتاج إلى خبرات متخصصة	تحتاج إلى خبرات بسيطة
التأثير على الصحة العامة	قد تؤثر سلباً في حال عدم التحكم بالانبعاثات	تأثير إيجابي عن طريق تقليل النفايات	تأثير إيجابي على التربة وتقليل النفايات

وتمثل دراسات الحالة التي تناولت موضوع إدارة النفايات البلدية الصلبة في مدن ومناطق مختلفة مصدراً مهماً للبيانات، وهي قد تساعد في اتخاذ القرار المناسب بشأن اختيار الطريقة المثلى والسيناريو الملائم لإدارة النفايات في اليمن، وخاصة في مدينة صنعاء، وفيما يلي بعض تلك الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها:

1. في دراسة حالة من مدينة هو تشي منه، فيتنام، استخدم فيها الباحثون عملية التسلسل الهرمي التحليلي «AHP» لاختيار السيناريو الأمثل للإدارة المستدامة للنفايات الصلبة البلدية في المدينة، مع التركيز على التسميد بدلا من تحويل النفايات إلى طاقة، وخلص الباحثون إلى أن هذا النهج أكثر ملاءمة بالنظر لمحتوى النفايات العالي من المواد العضوية والظروف الاجتماعية والاقتصادية في المدينة.⁽⁷¹⁾

2. طبقت مدينة ألابوزا الهندية، نظام لامركزي لإدارة النفايات يركّز بشكل أساسي على التسميد، حيث يتم فصل النفايات العضوية القابلة للتحلل على مستوى الحي وتعالج في معامل التسميد

الصغيرة، وقد نجح هذا النهج في تقليل كمية النفايات المرسلّة إلى مكبات النفايات ووفر الغاز الحيوي للطهي للعديد من السكان، وهو ما جعل المدينة تحصل على جائزة المدينة النظيفة من المركز الهندي للعلوم والبيئة في 2016.⁽⁷²⁾

3. في ماليزيا، ركزت مدينة بينانج على تحويل النفايات العضوية إلى سماد لتقليل الضغط على مكبات النفايات، حيث استخدمت المدينة آلات معالجة الأغذية «Bio Regen» لتحويل النفايات العضوية إلى سماد، والذي يتم استخدامه بعد ذلك في الزراعة، وهذه المبادرة هي جزء من جهد أوسع لإدارة النفايات بشكل مستدام وللحد من انبعاثات الميثان من مكبات النفايات [72].

4. نفذت مدينة كاجيكا، كولومبيا، نظام إدارة النفايات الذي يتضمن التسميد الدودي، وقد أدت هذه المبادرة إلى انخفاض كبير في كمية النفايات المرسلّة إلى مكبات النفايات وتم الاعتراف بها كنموذج لإدارة النفايات المسؤولة في المنطقة [72].

5. أظهرت نتائج دراسة أجريت في إحدى مدن تايلاند ذات الدخل المرتفع، أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مكب المدينة كان الأكبر من إجمالي الانبعاثات في قطاع النفايات بين عامي 2018 و2022، حيث بلغت الانبعاثات 445,112 - 501,761 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل عام، بينما في المقابل، بلغت الانبعاثات المتولدة عن التسميد 24,240 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، كما أشار المصدر إلى أن زيادة الوعي وإشراك أصحاب المصلحة كانت هي العوامل الأكثر تأثيراً على عملية الإدارة الفعالة للنفايات الصلبة في المدينة المدروسة.⁽⁷³⁾

6. تم استخدام نموذج تحسين متعدد الأهداف لتحديد المسارات التقنية المثلى التي توازن بين الأهداف الاقتصادية والبيئية وأهداف الطاقة في مدينة «تشانغ جياغانغ» «Zhangjiagang» الصينية، وكشفت النتائج أن التركيز على دفن النفايات والتسميد كمسارات للتخلص من النفايات قد يكون له تأثيرات بيئية كبيرة، وفي المقابل، حقق الحل المحسن متعدد الأهداف القائم على الحرق والهضم اللاهوائي فوائد بيئية وطاقة تقدر بـ 18.7 دولار أمريكي/طن، مع زيادة معتدلة في التكاليف الاقتصادية بمقدار 5.7 دولار/طن مقارنة بالسنة الأساس، وقد حققت السيناريوهات المثلى غير المقيدة بالقيود الحالية تكاليف بيئية صافية سلبية واستعادت 2.0×10^6 ميجا جول من الطاقة.⁽⁷⁴⁾

7. في دراسة حديثة أجريت في مدينة إسطنبول التركية بهدف قياس تأثير ثلاثة سيناريوهات مختلفة للتخلص من النفايات شملت: الدفن والحرق؛ الدفن والحرق والهضم اللاهوائي؛ الدفن والهضم اللاهوائي وإعادة التدوير، وباستخدام تقييم دورة الحياة خلص الباحثون إلى أن الدفن في مكبات النفايات كان الأسوأ وينطوي على مخاطر بيئية كبيرة، في حين أن الهضم اللاهوائي والحرق قلل بشكل كبير من الآثار البيئية مقارنة بطريقة الدفن، وأن أفضل سيناريو للتخلص من النفايات في المدينة المدروسة هي إعادة التدوير خصوصاً للمعادن والمواد البلاستيكية⁽⁷⁵⁾، واقترح الباحثون بناءً على النتائج التي توصلوا إليها نهجاً متكاملاً للتخلص من النفايات عن طريق إخضاع الجزء العضوي من النفايات البلدية الصلبة للهضم اللاهوائي وتحويل الغاز الحيوي الناتج إلى

الطاقة، إعادة تدوير المواد القابلة للتدوير، وحرق المواد الأخرى القابلة للحرق وتحويل الطاقة الحرارية المنتجة إلى كهرباء، وأخيرا إرسال النفايات المتبقية غير القابلة لإعادة التدوير وغير القابلة للحرق والرماد الناتج عن عملية الحرق إلى مكب النفايات [75].

6. الاستنتاجات والتوصيات

هناك نقص كبير في البيانات المتعلقة بإدارة النفايات البلدية الصلبة في اليمن، حيث أنها قديمة جدًا وغير دقيقة، ومن المتوقع أن تتسبب بإعاقة الجهود المستقبلية لوضع الخطط والاستراتيجيات للإدارة الفعالة للنفايات العضوية في اليمن، لذلك نوصي بإجراء دراسات مسحية واسعة النطاق وأخرى متخصصة ودعم الأبحاث والدراسات في هذا الجانب.

تحتوي النفايات البلدية الصلبة على كميات كبيرة من النفايات العضوية والتي تدار بشكل سيئ في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من تدهور كبير في القطاع الزراعي وانخفاض بسبب نقص المدخلات ومنها الأسمدة. لذلك نوصي بالاستفادة من النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة عضوية عن طريق التحلل الهوائي لأن هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لليمن وخصوصًا مدينة صنعاء.

ليس هناك بنية تحتية كافية لإدارة الكميات المتزايدة من النفايات البلدية الصلبة بفعالية مما يؤدي إلى إهدار الموارد عبر إرسالها إلى مكب النفايات وتفاقم من المشاكل البيئية والصحية، لذلك نوصي بالبدء في الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجية ووضع خطط مستقبلية قريبة وطويلة المدى لتبني طرق أحدث للتخلص من النفايات.

7. قائمة المراجع

- (1) Hariani, Y. (2022). Hubungan Pengetahuan dan Personal Hygiene Terhadap Kesehatan Reproduksi. *Jurnal Kesehatan Abdurahman*, 11(2), Article 2. <https://doi.org/10.55045/jkab.v11i2.146>
- (2) Irjayanti, A., Wambrauw, A., Wahyuni, I., & Maranden, A. A. (2023). Personal Hygiene with the Incidence of Skin Diseases. *Jurnal Ilmu Kesehatan Hewan*, 12(1), 169–175. <https://doi.org/10.35816/jiskh.v12i1.926>
- (3) Wyles, K. J., White, M. P., Hattam, C., Pahl, S., King, H., & Austen, M. (2019). Are Some Natural Environments More Psychologically Beneficial Than Others? The Importance of Type and Quality on Connectedness to Nature and Psychological Restoration. *Environment and Behavior*, 51(2), 111–143. <https://doi.org/10.1177/0013916517738312>
- (4) Horrevorts, M., Van Ophem, J., & Terpstra, P. (2018). Impact of cleanliness on the productivity of employees. *Facilities*, 36(9/10), 442–459. <https://doi.org/10.1108/F-02-2017-0018>
- (5) Ramos-Morcillo, A. J., Moreno-Martínez, F. J., Hernández Susarte, A. M., Hueso-Montoro, C., & Ruzafa-Martínez, M. (2019). Social Determinants of Health, the Family, and Children's Personal Hygiene: A Comparative Study. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 16(23), 4713. <https://doi.org/10.3390/ijerph16234713>
- (6) Manek, B. D., Rian, M. B., & Bilimangngi, A. (2021). Relationship between social economic status and family's clean and healthy behavior (PHBS) in Tesa Village, Laenmanen District, 2020. *Jurnal Ners dan Kebidanan Indonesia*, 9(1), 39. [https://doi.org/10.21927/jnki.2021.9\(1\).39-45](https://doi.org/10.21927/jnki.2021.9(1).39-45)
- (7) North, S. (2008). Virginia Smith, Clean: a history of personal hygiene and purity. Oxford University Press. *Medical History*, 52(3), 412–413. <https://doi.org/10.1017/S002572730000274X>
- (8) Huangfu, G., Li, L., Zhang, Z., & Sheng, C. (2021). Moral metaphorical effect of cleanliness on immoral workplace behaviors: Environmental cleanliness or self-cleanliness? *Journal of Pacific Rim Psychology*, 15, Article 183449092110342. <https://doi.org/10.1177/18344909211034257>
- (9) Bista, C. B. (2023). Knowledge, Attitudes, and Practices of Hygiene in Hindu Society of Chunikhel, Lalitpur. *Historical Journal*, 14(2), 1–13. <https://doi.org/10.3126/hj.v14i2.59045>
- (10) Amrullah, A., Jubba, H., & Maysharah, S. (2021). Covid-19 Dan Pengaruhnya Terhadap Perilaku Hidup Bersih Masyarakat Muslim. *Poros Onim: Jurnal Sosial Keagamaan*, 2(2), 113–124. <https://doi.org/10.53491/porosonim.v2i2.144>
- (11) Moreno-Martínez, F. J., Gómez García, C. I., & Hernández-Susarte, A. M. (2016). Evolución histórica de la higiene corporal: desde la edad antigua a las sociedades modernas actuales. *Cultura de los Cuidados*, 46, Article 11. <https://doi.org/10.14198/cuid.2016.46.11>

- (12) Zahran, H. (2023). From Fat to Foam: The Fascinating World of Soap Chemistry and Technology. *Egyptian Journal of Chemistry*. <https://doi.org/10.21608/ejchem.2023.195358.7627>
- (13) Quitzau, M.-B. (2004). Changing ideas of bodily cleanliness. Retrieved from <https://orgprints.org/00003298/>
- (14) Weatherall, D., Greenwood, B., Chee, H. L., & Wasi, P. (2011). Science and technology for disease control: past, present, and future. Retrieved from <https://europepmc.org/books/nbk11740>
- (15) Piret, J., & Boivin, G. (2021). Pandemics Throughout History. *Frontiers in Microbiology*, 11, Article 631736. <https://doi.org/10.3389/fmicb.2020.631736>
- (16) Shrivastava, S. R., & Shrivastava, P. S. (2021). Exploring the Role of Hand Hygiene in the Effective Containment of Coronavirus Disease-2019 Pandemic. *Matrix Science Medica*, 5(2), 41–42. https://doi.org/10.4103/MTSM.MTSM_29_20
- (17) Medlin, C. A., Chowdhury, M., Jamison, D. T., & Measham, A. (2011). Improving the health of populations: lessons of experience. Retrieved from <https://europepmc.org/article/nbk/nbk11736>
- (18) Taagepera, R., & Nemok, M. (2024). World population growth over millennia: Ancient and present phases with a temporary halt in-between. *The Anthropocene Review*, 11(1), 163–183. <https://doi.org/10.1177/20530196231172423>
- (19) Washington, H., & Kopnina, H. (2022). Discussing the Silence and Denial around Population Growth and Its Environmental Impact. How Do We Find Ways Forward? *World*, 3(4), 1009–1027. <https://doi.org/10.3390/world3040057>
- (20) United Nations. (2024). As the World's Population Surpasses 8 billion, What Are the Implications for Planetary Health and Sustainability? Retrieved from <https://www.un.org/en/un-chronicle/world-population-surpasses-8-billion-what-are-implications-planetary-health-and>
- (21) Rada, E. C., et al. (2021). Evaluating Global Municipal Solid Waste Management Efficiency from a Circular Economy Point of View. *Sustainable City*, (Dec), 207–218. <https://doi.org/10.2495/SC210181>
- (22) Sondh, S., Upadhyay, D. S., Patel, S., & Patel, R. N. (2024). Strategic approach towards sustainability by promoting circular economy-based municipal solid waste management system: A review. *Sustainable Chemistry and Pharmacy*, 37, 101337. <https://doi.org/10.1016/j.scp.2023.101337>
- (23) Ausharipova, D. E., Kulumbetova, L. B., & Tankova, E. (2023). Innovative business models for the development of environmental entrepreneurship in the waste sector of Kazakhstan. *Journal of Environmental Economics*, 4, 174–187. <https://doi.org/10.46914/1562-2959-2023-1-4-174-187>
- (24) Zhang, Z., Liu, G., Yuan, Y., & Tan, W. (2024). Municipal solid waste management challenges in developing regions: A comprehensive review and future perspectives for Asia and Africa. *Science*

- of The Total Environment, 930, 172794. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2024.172794>
- (25) Yan, M., Chen, X., & Liu, L. (2020). Biochar and pyrolytic gas properties from pyrolysis of simulated municipal solid waste (SMSW) under pyrolytic gas atmosphere. *Waste Disposal and Sustainable Energy*, 2(1), 37–46. <https://doi.org/10.1007/s42768-019-00030-y>
 - (26) Kaza, S., Yao, L. C., Bhada-Tata, P., & Van Woerden, F. (2018). *What a Waste 2.0: A Global Snapshot of Solid Waste Management to 2050*. Washington, DC: World Bank. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1329-0>
 - (27) Adeleke, O. A., Akinlabi, S. A., Jen, T. C., & Dunmade, I. (2021). An overview of factors affecting the rate of generation and physical composition of municipal solid waste. *IOP Conference Series: Materials Science and Engineering*, 1107(1), 012096. <https://doi.org/10.1088/1757-899X/1107/1/012096>
 - (28) Zhang, X., Liu, C., Chen, Y., Zheng, G., & Chen, Y. (2022). Source separation, transportation, pretreatment, and valorization of municipal solid waste: A critical review. *Environmental Development and Sustainability*, 24(10), 11471–11513. <https://doi.org/10.1007/s10668-021-01932-w>
 - (29) Singh, A., & Raj, P. (2018). Segregation of waste at source reduces the environmental hazards of municipal solid waste in Patna, India. *Archives of Environmental Protection*. Retrieved from <https://journals.pan.pl/dlibra/publication/122306/edition/106608>
 - (30) Calabrò, P. S., & Satira, A. (2020). Recent advancements toward resilient and sustainable municipal solid waste collection systems. *Current Opinion in Green and Sustainable Chemistry*, 26, 100375. <https://doi.org/10.1016/j.cogsc.2020.100375>
 - (31) Wright, S. (2024). PART 3: Different Methods of Sorting & Preparing Waste. *Inciner8 Blog*. Retrieved from <https://www.inciner8.com/blog/waste-management/part-3-different-methods-of-sorting-preparing-waste>
 - (32) Chen, S., et al. (2020). Carbon emissions under different domestic waste treatment modes induced by garbage classification: Case study in pilot communities in Shanghai, China. *Science of The Total Environment*, 717, 137193. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2020.137193>
 - (33) Matsumoto, S. (2011). Waste separation at home: Are Japanese municipal curbside recycling policies efficient? *Resources, Conservation and Recycling*, 55(3), 325–334. <https://doi.org/10.1016/j.resconrec.2010.10.005>
 - (34) Morais, J., Corder, G., Golev, A., Lawson, L., & Ali, S. (2022). Global review of human waste-picking and its contribution to poverty alleviation and a circular economy. *Environmental Research Letters*, 17(6), 063002. <https://doi.org/10.1088/1748-9326/ac6b49>
 - (35) Ferronato, N., et al. (2024). A review of plastic waste circular actions in seven developing coun-

- tries to achieve sustainable development goals. *Waste Management Research*, 42(6), 436–458. <https://doi.org/10.1177/0734242X231188664>
- (36) Chen, P., & Steuer, B. (2024). A first assessment of Hong Kong's circular economy for wastepaper: Material flows, value chains and the role of the semi-formal informal recycling sector. *Journal of Cleaner Production*, 450, 141939. <https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2024.141939>
- (37) Roustia, K., Zisen, L., & Hellwig, C. (2020). Household Waste Sorting Participation in Developing Countries—A Meta-Analysis. *Recycling*, 5(1), Article 1. <https://doi.org/10.3390/recycling5010006>
- (38) Karabulut, A. I., Yazici Karabulut, B., Derin, P., Yesilnacar, M. I., & Pamukçu, H. (2024). A comparative study on the selection of the most suitable route for the collection and transportation of municipal solid waste. *Environmental Research and Technology*, 7(1), 3–12. <https://doi.org/10.35208/ert.1244707>
- (39) Dotsenko, A. I., Kustarev, G. V., & Andryukhov, N. M. (2022). Pneumatic Waste Collection System Using Intelligent Systems as a Means of Improving the Urban Environment. 2022 Intelligent Technologies and Electronic Devices in Vehicle and Road Transport Complex (TIRVED), 1–4. <https://doi.org/10.1109/TIRVED56496.2022.9965556>
- (40) Singh, D., Dikshit, A. K., & Kumar, S. (2024). A Paradigm Shift in Municipal Solid Waste Collection Containers and Vehicles in Urban Areas. In Yadav, K. D., Jariwala, N. D., Kumar, A., & Sinha, A. (Eds.), *Recent Advances in Sustainable Waste Management Practices (Lecture Notes in Civil Engineering, Vol. 430)* (pp. 129–142). Springer Nature Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-99-4186-5_10
- (41) Nguyen-Trong, K., Nguyen-Thi-Ngoc, A., Nguyen-Ngoc, D., & Dinh-Thi-Hai, V. (2017). Optimization of municipal solid waste transportation by integrating GIS analysis, equation-based, and agent-based model. *Waste Management*, 59, 14–22. <https://doi.org/10.1016/j.wasman.2016.10.048>
- (42) Hu, Y., Ju, Q., Peng, T., Zhang, S., & Wang, X. (2024). Municipal Solid Waste Collection and Transportation Routing Optimization Based on Iac-Sfla. *Journal of Environmental Engineering and Landscape Management*, 32(1), 31–44. <https://doi.org/10.3846/jeelms.2024.20774>
- (43) Yaashikaa, P. R., et al. (2022). A review on landfill system for municipal solid wastes: Insight into leachate, gas emissions, and environmental and economic analysis. *Chemosphere*, 309, 136627. <https://doi.org/10.1016/j.chemosphere.2022.136627>
- (44) Vallero, D. A., & Blight, G. (2019). The Municipal Landfill. In *Waste* (pp. 235–258). Elsevier. <https://doi.org/10.1016/B978-0-12-815060-3.00012-8>
- (45) Krasnyansky, M. (2024). Municipal Solid Waste Landfill as a Dangerous Ungovernable Biochemical Reactor. *International Journal of Environmental and Agricultural Biology*, 9(2), 230–241.

- <https://doi.org/10.22161/ijeab.92.26>
- (46) Siddiqua, A., Hahladakis, J. N., & Al-Attiya, W. A. K. A. (2022). An overview of the environmental pollution and health effects associated with waste landfilling and open dumping. *Environmental Science and Pollution Research*, 29(39), 58514–58536. <https://doi.org/10.1007/s11356-022-21578-z>
 - (47) Al-Emad, A., et al. (2013). The impact of Sana'a solid waste on the quality of groundwater in Yemen. *WIT Transactions on Ecology and the Environment*, (Sep), 171–183. <https://doi.org/10.2495/WS130151>
 - (48) Essien, J. P., Ikpe, D. I., Inam, E. D., Okon, A. O., Ebong, G. A., & Benson, N. U. (2022). Occurrence and spatial distribution of heavy metals in landfill leachates and impacted freshwater ecosystem: An environmental and human health threat. *PLOS One*, 17(2), e0263279.
 - (49) Huang, Z., Liu, G., Zhang, Y., Yuan, Y., Xi, B., & Tan, W. (2024). Assessing the impacts and contamination potentials of landfill leachate on adjacent groundwater systems. *Science of The Total Environment*, 930, 172664. <https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2024.172664>
 - (50) Hussain, A., et al. (2024). Landfill leachate analysis from selected landfill sites and its impact on groundwater quality, New Delhi, India. *Environmental Development and Sustainability*. <https://doi.org/10.1007/s10668-023-04403-6>
 - (51) Hussein, M., Yoneda, K., Mohd-Zaki, Z., Amir, A., & Othman, N. (2021). Heavy metals in leachate, impacted soils and natural soils of different landfills in Malaysia: An alarming threat. *Chemosphere*, 267, 128874. <https://doi.org/10.1016/j.chemosphere.2020.128874>
 - (52) Jabło ska-Trypu , A., et al. (2021). Potential toxicity of leachate from the municipal landfill in view of the possibility of their migration to the environment through infiltration into groundwater. *Environmental Geochemistry and Health*, 43(9), 3683–3698. <https://doi.org/10.1007/s10653-021-00867-5>
 - (53) IC Change. (2014). Synthesis Report: Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report. Intergovernmental Panel on Climate Change. <https://doi.org/10.1017/CBO9781107415324>
 - (54) Alves, B. (2024). Global waste management market value 2022–2030. Statista. Retrieved from <https://www.statista.com/statistics/246178/projected-global-waste-management-market-size/>
 - (55) Abduli, M. A., & Azimi, E. (2010). Municipal Waste Reduction Potential and Related Strategies in Tehran. *International Journal of Environmental Research*, 4(4). <https://doi.org/10.22059/ijer.2010.277>
 - (56) United Nations. (2024). Sustainable Development Goals: 17 Goals to Transform our World. Re-

- trieved from <https://www.un.org/en/exhibits/page/sdgs-17-goals-transform-world>
- (57) Alsulaili, A., Ali, O., Alenezi, N., & Al-Dabbous, A. N. (2024). Selection of municipal solid waste disposal technology using the Analytic Hierarchy Process and Genetic Algorithm for Gulf Cooperation Council Countries. *Journal of Engineering Research*, Article S230718772400083X. <https://doi.org/10.1016/j.jer.2024.03.015>
 - (58) Shanta, M. H., Choudhury, I. A., & Salman, S. (2024). Municipal solid waste management: Identification and analysis of technology selection criteria using Fuzzy Delphi and Fuzzy DEMATEL technique. *Heliyon*, 10(1), e23236. <https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e23236>
 - (59) World Bank. (2024). GNI per capita, Atlas method - Yemen, Rep. World Bank Open Data. Retrieved from <https://data.worldbank.org>
 - (60) Al-Dailami, A., et al. (2022). Sustainable solid waste management in Yemen: Environmental, social aspects, and challenges. *Biomass Conversion and Biorefinery*. <https://doi.org/10.1007/s13399-022-02871-w>
 - (61) Al-Mahdi, A., & Al-Eryani, M. (2014). Country Report on the Solid Waste Management in Yemen. Réseau régional d'échange d'informations et d'expertise dans le secteur des déchets dans les pays du Mashreq et du Maghreb. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH, 33p.
 - (62) World Bank. (2024). Yemen - Comprehensive development review - environment (English). Washington, D.C.: World Bank Group. Retrieved from <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/123861468335500463/Yemen-Comprehensive-development-review-environment>
 - (63) Zabara, B., & Ahmad, A. A. (2020). Biomass Waste in Yemen: Management and Challenges. In A. M. Negm & N. Shareef (Eds.), *Waste Management in MENA Regions* (pp. 313–336). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-030-18350-9_16
 - (64) Grundy, O. F.-A. S.-B., & Saleemdeen, M. B.-R. (2015). Emergency waste assessment. Retrieved from https://www.academia.edu/download/84452278/2015_08_UNDP_Yemen_Waste_Assessment.pdf
 - (65) Baldé, C. P., et al. (2024). Global E-waste Monitor 2024. International Telecommunication Union (ITU) and United Nations Institute for Training and Research (UNITAR). Retrieved from <https://www.itu.int:443/en/publications/ITU-D/Pages/publications.aspx?parent=D-GEN-E-WASTE.01-2024&media=electronic>
 - (66) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2024). Yemen: Population Estimates - Humanitarian Data Exchange. Retrieved from <https://data.humdata.org/>

[dataset/yemen-population-estimates](#)

- (67) Binhweel, F., Bahadi, M., Sambo, G., CChem, Ts. Dr. M., & Ahmad, M. (2022). Biofuel in Yemen; an alternative energy resource toward sustainability. *PEAT*, 3, 945–955. <https://doi.org/10.30880/peat.2022.03.02.094>
- (68) Rodriguez, M. (2011). Cost-benefit analysis of a waste to energy plant for Montevideo; and waste to energy in small islands. (Unpublished master's thesis). Columbia University, New York. Retrieved from http://www.columbia.edu/cu/seas/earth/wtert/newwtert/Research/sofos/Rodriguez_thesis.pdf
- (69) United Nations Development Programme (UNDP). (2024). Brochure: Waste to Energy. Retrieved from <https://www.undp.org/yemen/publications/brochure-waste-energy>
- (70) Relief Web. (2024). GIEWS Country Brief: Yemen 31-October-2024. Retrieved from <https://reliefweb.int/report/yemen/giews-country-brief-yemen-31-october-2024>
- (71) Fogarassy, C., Hoang, N. H., & Nagy-Pércsi, K. (2022). Composting Strategy Instead of Waste-to-Energy in the Urban Context—A Case Study from Ho Chi Minh City, Vietnam. *Applied Sciences*, 12(4), 2218. <https://doi.org/10.3390/app12042218>
- (72) United Nations Environment Programme (UNEP). (2024). Solid approach to waste: how 5 cities are beating pollution. Retrieved from <https://www.unep.org/news-and-stories/story/solid-approach-waste-how-5-cities-are-beating-pollution>
- (73) Dubsok, A., Limphitakphong, N., Sugsaisakon, S., & Kittipongvises, S. (2024). Greenhouse Gases Emissions and Factors Influencing Sustainable Solid Waste Management Based on The Circular Economy Indicators: The City Case in Thailand. *E3S Web Conf.*, 566, 02004. <https://doi.org/10.1051/e3sconf/202456602004>
- (74) Zhang, J., Wen, Z., Hu, Y., Fei, F., Wang, Y., & Xie, Y. (2024). System simulation and multi-objective optimization methodology for sustainable municipal solid waste classification management: A case study in China. *Sustainable Production and Consumption*, 50, 475–485. <https://doi.org/10.1016/j.spc.2024.08.014>
- (75) Çetinkaya, A., & Bilgili, L. (2024). Life cycle assessment of energy production from municipal solid waste: Istanbul case. *Environmental Research and Technology*, 7(4), 537–546. <https://doi.org/10.35208/ert.1455985>

أخلاقيات ومعايير النشر في مجلة (أسس)

مسؤولية الباحث

1. أن يكون البحث أصيلاً، وألا يكون قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قدّم في أحد المؤتمرات أو الندوات العلمية، كما لم يتم تقديمه لمجلة أخرى في الوقت نفسه.
2. كتابة الدراسة بلغة علمية أكاديمية مرموقة خالية من الحشو والعبارات الإنشائية، ولتكون كافة أقسام البحث منسجمة مع العنوان العام بشكل دقيق، ذلك مع الالتزام الكامل بالمعايير الشكلية المذكورة في هذا الدليل.
3. تحديد الإشكالية المركزية للبحث أو الدراسة بشكل دقيق، والحرص على أن تسعى العناوين والفقرات التالية للمستند، وآلية السرد فيها، لمعالجة تلك الإشكالية. مع مراعاة أن يعتمد الباحث على التحليل أكثر من الوصف المجرد، وأن تنعكس شخصيته وآرائه في ثنایا البحث بتجرد وموضوعية بما يخدم هذا الهدف.
4. تحديد المنهج البحثي المستخدم ومبررات استخدامه، وكيف تم توظيفه في خدمة موضوع البحث العام.
5. الإشارة بشكل دقيق إلى المراجع والمصادر التي اقتبست منها الأبحاث وفقاً للمعايير المذكورة في هذا الدليل، كما يراعى الباحث حداثة تلك المصادر، وفي حالة المصادر الإلكترونية يراعى الباحث أن يستمد معلوماته من مواقع متخصصة ومرموقة وتمت بالصلة لموضوع البحث أو الدراسة، والفحص الدوري لتلك الروابط لاختبار صلاحيتها.
6. في حال اكتشاف الباحث لأي أخطاء جوهرية بعد نشر البحث، يجب إبلاغ المجلة فوراً لإصدار تصحيح رسمي أو سحب البحث إذا لزم الأمر.
7. عند استخدام بيانات شخصية أو إجراء تجارب تشمل مشاركين بشريين، يجب الحصول على الموافقات الأخلاقية اللازمة من الجهات المختصة، بما يضمن الحفاظ على خصوصية المشاركين في الدراسة، كما لا يجوز نشر معلومات حساسة دون إذن رسمي.

مسؤولية المركز

1. تتحمل هيئة التحرير في المركز التأسيسي للدراسات والبحوث المسؤولية النهائية في جميع عمليات التقديم للنشر، ويستند قرار نشر البحث أو رفضه إلى التقارير العلمية المقدمة من المحكمين، والتي تأخذ بعين الاعتبار: أصالة البحث، وقيّمته العلمية، ومدى ارتباطه بتخصص المجلة، كما ونجاح الباحث بتعديل البحث بموجب ملاحظات التحكيم، أو تقديم مبررات علمية واضحة ومقنعة لعدم قيامه بذلك، كما تستقبل الهيئة مسودات الكتب ورسائل الدكتوراه المحرّرة المعدّة للنشر ويتم معاملتها بنفس الطريقة.

2. تتعامل هيئة التحرير مع جميع البحوث الواردة وفقاً للمعايير المعتمدة والمعلنة، مع الالتزام بالمساواة والعدل، دون أي تمييز على أساس الجنس، الجنسية، الخلفية الفكرية، الدرجة العلمية أو أي سبب آخر، كما يحق لهيئة التحرير الاعتذار عن قبول البحث مبدئياً في حالتين: إذا كان موضوع البحث غير منسجم مع توجهات المجلة، أو إذا افتقر للمعايير المنهجية والعلمية المطلوبة، أو للمعايير الشكلية المنصوص عليها في هذا الدليل، وهو ما يستوجب رفضه وعدم إحالته للتحكيم، وفي كل الحالات يتوجب إعلام الباحث بسبب رفض البحث في رسالة مستقلة، كما تلتزم المجلة بسحب أي بحث يتم اكتشاف مخالفات علمية فيه مع نشر توضيح للأسباب.

3. يقع على المحررين مسؤولية الحفاظ على سرية المعلومات الواردة في عملية التحكيم، والتأكد من أن جميع الأبحاث المقدمة للتحكيم تتماشى مع أخلاقيات النشر العلمي. كما تلتزم المجلة بحفظ أي مستندات ذات صلة بشكاوى المؤلفين والتعامل معها بجدية وشفافية وفقاً لمعايير النشر الأخلاقي.

ويشير المركز إلى التالي:

1. يحتفظ المركز التأسيسي للبحوث والدراسات بحقوق الملكية الفكرية للدراسات المنشورة في مجلة أسس، ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو ترجمتها إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المركز.
2. تلتزم مجلة أسس بمجانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلفين من جميع رسوم النشر، كما أنها لا تقدم مكافآت مالية للباحثين مقابل نشر دراساتهم.

المتطلبات والمعايير الشكلية

1. أن يكون البحث المقدم إلى المجلة أصيلاً، ومعدّاً خصيصاً للنشر فيها، ولم يسبق نشره جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر ورقية أو إلكترونية.
2. إرسال البحث عبر البريد الإلكتروني scresearchyemen@gmail.com ويرفق به سيرة ذاتية (C.V) للباحث.
3. أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث، اسم الباحث وصفته العلمية باللغتين العربية والإنجليزية.
- ملخص تنفيذي في حدود 100 كلمة باللغتين العربية والإنجليزية، يليه (6-7) كلمات مفتاحية بالعربية والإنجليزية.
- الإطار النظري للدراسة والذي يشمل:
 - مقدمة.
 - مشكلة الدراسة.
 - فرضيات الدراسة.

- منهجية الدراسة.
 - مصطلحات الدراسة وتعريفاتها.
 - الخلفية والدراسات السابقة.
- النتائج المستخلصة والتوصيات في نهاية البحث.
4. أن يراوح عدد كلمات البحث، شاملاً الجداول والمراجع والهوامش الإيضاحية والملاحق، بين (6000-12000) كلمة كحد أقصى، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض الأبحاث والدراسات التي تتجاوز هذا الحد.
 5. أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمد عليه المركز.
 6. في حال استخدام الباحث مقتطفات من رسائل جامعية سبق إقرارها، يجب الإشارة إلى ذلك بوضوح، مع تقديم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة، تاريخ مناقشتها، والمؤسسة التي جرت فيها المناقشة.
 7. ترحب المجلة بالمراجعات النقدية للكتب المنشورة، بحدود لا تتجاوز (2000-2500 كلمة) ويجب أن تشمل المراجعة المعلومات التالية: اسم الكتاب، عنوانه، اسم المؤلف، مكان النشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، مع تقديم عرض وصفي لمحتوى الكتاب، ونقد علمي مدعوم بالبراهين. ويطلب من المراجع إرسال صورة لغلاف الكتاب الأصلي مع المراجعة.
 8. في حال وجود جداول، مخططات، أشكال، معادلات، أو رسوم بيانية، يجب إرسالها وفق الطريقة الأصلية التي استخدمت بها في برامج Excel أو Word كما يجب إرفاقها كصور ذات جودة عالية في ملف مستقل.
 9. ضمان وضوح الإحالات المرجعية للمخططات والجداول والرسوم، وكتابة جميع التعليقات والشروحات باللغة العربية.

معايير كتابة المصادر والمراجع

السياسات العامة

- في نهاية البحث أو الدراسة، يجب أن يشمل المستند قسم (المراجع)، وفيه يتم إدراج قائمة كاملة لكل المصادر التي اقتبست منها الدراسة دون ترقيم، بعد تصنيفها كالتالي (مراجع باللغة العربية - مراجع اللغة الإنجليزية - المراجع الإلكترونية).
- يتم الإشارة لكل مرجع أو هامش أو إحالة أسفل كل صفحة عبر استخدام خاصية تنسيق الحواشي السفلية (footnote).
- عند الإحالة إلى مصدر للمرة الأولى، تُدرج المعلومات الكاملة المتعلقة بذلك المصدر وفق السياسات التفصيلية الواردة أدناه.
- عند تكرار المصدر مباشرة توضع العبارة التالية: «المرجع السابق»، أما الكتب الأجنبية فتوضع عبارة «Ibid» مع ذكر رقم الصفحة.
- عند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يُذكر الاسم العائلي للمؤلف (دون الاسم الأول) متبوعاً بعنوان المصدر بصيغة مختصرة (دون العنوان الفرعي)، ورقم الصفحة.
- مثال: كروزي. رونالد، أندريه فيتوريا، جي. غيلتنر: مكافحة الفساد عبر التاريخ- من العصور القديمة إلى العصر الحديث (الجزء 2)، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم، سلسلة عالم المعرفة 491، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2022، ص 157. وتكتب كالتالي: كروزي، فيتوريا، غيلتنر: مكافحة الفساد، ص157.
- في حال عدم معرفة الناشر يُكتب (د.ن) وتعني دون ناشر، وفي حال عدم معرفة تاريخ النشر يُكتب (د.ت) وتعني دون تاريخ.

السياسات التفصيلية

1. الكتب

- اللقب أو الاسم الأخير، الاسم الأول للمؤلف: عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحرّر (في حال كان الكتاب مترجماً أو له محرراً)، الطبعة، الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر، رقم الصفحة، مثال: عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/تموز 1952 - يوليو/تموز 2013، ط1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص 5.
- إذا كان الاقتباس يشمل أكثر من صفحة، يُكتب الهامش كآلاتي:

صالح النعامي، العلاقات المصرية-الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير، ط 1 (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص 5-7.

George Graham, *Philosophy of Mind: An Introduction*, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 1998), 87.

- إذا لم توجد إشارة للطبعة، تُوثَّق بيانات الكتاب كالتالي:

محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 24 .

Wendy Doniger, *Splitting the Difference: Gender and Myth in Ancient Greece and India* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 23.

- الكتاب الذي اشترك في تأليفه أكثر من ثلاثة مؤلفين، يُكتب اسم المؤلف الرئيس أو المحرر أو المشرف على جميع المادة مع عبارة «وآخرون». مثال:

البراج، إلياس. وآخرون: الإعلام العربي ورهانات التغيير في ظل التحولات، تحرير: نهوند القادري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1720، ص13.

وعند تكرار المصدر، بعد ورود مصادر أخرى، يكتب كالتالي:

البراج وآخرون، الإعلام العربي، ص109.

2. الدوريات والأبحاث

- اللقب أو الاسم الأخير، الاسم الأول للمؤلف: عنوان الدراسة أو المقالة العلمية، اسم الدورية/ المجلة، اسم المؤسسة (إن وجد)، رقم المجلد (إن وجد)، رقم العدد، المدينة، سنة النشر، رقم الصفحة. مثال:

عبد المنعم، علاء: أبحاث الإدارة العامة وعلاقتها بالسياسات العامة في الوطن العربي- رؤية نقدية، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 42، بيروت، 2020، ص9.

3. الصفحات الإلكترونية

- اسم الكاتب إن وجد، أو استبداله بعنوان المقال، التقرير،، ثم اسم السلسلة (إن وُجد)، يليه اسم الموقع الإلكتروني وتاريخ النشر (تاريخ التسجيل، الدخول،)، الرابط.

4. المقالات الصحفية

- يتم إضافتها في الهوامش فقط، دون ذكرها في قائمة المراجع، وتكتب كالتالي:

بلاك، إيان، «الأسد يحثُ الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق»، الغارديان، 2009/2/17.

من إصدارات المركز



كتاب

رؤية مستقبلية للإصلاح الإداري الشامل في الجمهورية اليمنية